المملكة العربية السعودية
وزارة التعليم العالي
جامعة أم القرى
كلية اللغة العربية
قسم الدراسات العليا

أسلوب القسم في القرآن الكريم
دراسة بلاغية

بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في البلاغة والنقد

إعـــداد

الطالب / علي بن محمد بن عبدالمحسن الحارثي

إشراف

الأستاذ الدكتور / فتحي عبدالقادر فريد

المجلد الأول

١٤١١ هـ - ١٩٩١ م

بسم الله الرحمن الرحيم

ملخص البحث

عنوان البحث : أسلوب القسم في القرآن الكريم ، دراسة بلاغية .

وتقوم الدراسة فيه على استقصاء لمواضع القسم في القرآن الكريم ، ودراستها من الوجهة البلاغية . وهو في مقدمة ، وأربعة أبواب ، وخاتمة، وملحق :

فأما المقدمة ؛ فكانت عرضاً لأهمية الموضوع وأسباب اختياره ، ومصادره ، ومنهجه ، وخطته . أما الأبواب الأربعة ؛ فقد تناول أولها الجانب النظري من دراسة الأسلوب ، وتناولت الأبواب الثلاثة الأخرى الجانب التطبيقي ، فكانت على النحو التالي :

* الباب الأول : دراسة نظرية : وفيه فصلان :

- الفصل الأول : مفهوم القسم وعناصره في اللغة والقرآن الكريم : وفيه تعريف لغوي لمصطلحات القسم ، وبيان للتركيب النحوي للقسم وغيره من الأساليب التي تشبهه في المعنى أو التركيب .

- الفصل الثاني : القيمة البلاغية في دراسة العلماء لآيات القسم : وقد توخى البحث عما في كلام العلماء قديماً وحديثاً - من قيم بلاغية تفيد في دراسة الأسلوب من جانبيه النظري أو التطبيقي .

* الباب الثاني : القسم بأسماء الله تعالى وصفاته : وفيه ثلاثة فصول :

- الفصل الأول : القسم باسم الرب تعالى . - الفصل الثاني : القسم باسم الجلالة .

- الفصل الثالث : القسم بعزة الله تعالى .

* الباب الثالث : القسم بأسماء القرآن الكريم : وفيه فصلان :

- الفصل الأول : القسم بلفظ القرآن . - الفصل الثاني : القسم بلفظ الكتاب .

* الباب الرابع : القسم بأسماء المخلوقات : وقد اشتمل على فصلين :

- الفصل الأول: قسم الله تعالى بأسماء المخلوقات.-

- الفصل الثاني: قسم المخلوقين بالمخلوقات .

وقد تتبعت الدراسة البلاغية في الأبواب الثلاثة خصوصيات اختيار عناصر القسم في الموقع الذي وردت فيه ، وعلاقتها بالمقسم عليه ، والمقسم له ، ومقام القسم ، وصلتها بالسياق الخاص للآيات التي ورد فيها القسم ، وبالسياق الخاص للسورة التي هو فيها ، وصلة بعض الظواهر اللغوية في القسم بغيرها في السياق العام للقرآن كله ، وصلة مواضع القسم بعضها ببعض ، وكشفت هذه الدراسة عن كثير من الخصائص البلاغية لأسلوب القسم في القرآن الكريم .

أما الخاتمة ؛ فكانت تلخيصاً لأهم قضايا البحث ونتائجه وتوصياته .

وقد ذيل البحث بملحق اشتمل على جدول إحصائي لمواضع القسم في القرآن الكريم ، ومواقعها في أشهر كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره .

الباحث	المشرف	عميد الكلية
علي بن محمد الحارثي	د. عبد العظيم المطعني	د. محمد بن مريسي الحارثي

إهـــداء

هـذا من اللـه تعالـى

وإلـى اللـه عز وجـل

الحمد لله رب العالميـن

شكر وتقدير

شكر وتقدير

﴿ ... رب أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحاً ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين ﴾ ‹ النمل ، ١٩ ›

وبعد ، فإني أقدم جزيل الشكر وكامل الامتنان إلى جامعة أم القرى ، التي شرفت بالانتماء إليها ، وإلى معهد اللغة العربية الذي أتاح لي فرصة هذا الانتماء ، وأقدّمه للدكتور / عبدالله بن سليمان الجربوع والدكتور / عبدالله العبادي ، والدكتور محمد العمري .

كما أتوجه بالشكر إلى كلية اللغة العربية ، ممثلة في عميدها الدكتور/محمد بن مريسي الحارثي ، ورئيس قسم الدراسات العليا الدكتور / سليمان بن إبراهيم العائد .

وأقدم شكري العميق لأستاذي الكريمين اللذين توليا الإشراف على هذا البحث :

أستاذي الفاضل الدكتور عبدالواحد علام الذي أشرف على هذا العمل من قبل ، وأستاذي الفاضل الدكتور فتحي فريد ، الذي أشرف عليه من بعد ؛ أشكرهما على مابذلاه في سبيل إخراج هذا العمل على صورة هي ثمرة رأي سديد ، ونصح رشيد ، وعلم مفيد .ولقد وجدت في كل منهما عالماً بصيراً ، وأخاً حليماً ، وصديقاً كريماً ، فتحا لي قلبيهما وداريهما ، ولم يبخلا علي بجهد أو وقت فجزاهما الله عني خير الجزاء. ولأستاذي الدكتور عبدالعظيم المطعني خالص الشكرلمرافقته البحث في مراحله الأخيرة ، ولما بذله من جهد ووقت في قراءة هذا العمل وتقويمه ، وقد أفدت من علمه وحسن توجيهه ، فجزاه الله عني خير الجزاء .

ويطيب لي أن أتوجه بالشكر إلى أستاذي الكريم الدكتور محمد أبو موسى الذي كان شغفي بهذاالعلم ثمرة غراسه ، وصدى صوته ، راجياً أن يجد في هذا البحث بعض ما أسدى إلى العلم وطلابه .

وأشكر كل من قدم لي علماً أو نصحاً أو معروفاً وأخص بالشكر شقيقيّ الكريمين خالداً وفهداً.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى الأستاذين الفاضلين عضوي لجنة المناقشة على قبولهما مناقشة هذا البحث ، راجياً أن أكون أهلاً للإفادة منهما .

جزى الله أولئك أجمعين خير مايجزي عباده المحسنين .

المقدمة

المقدمـــة

الحمد لله رب العالمين ، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين ، نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين .

أما بعد؛ فهذه دراسة لواحد من أساليب القرآن الكريم ، الذي أجمعت عقول الأمة على أنه كتاب معجز من وجوه لاتنحصر ؛ أظهرها الإعجاز البلاغي الذي شهد به أرباب البيان من أهل اللسان .

والموضوع الذي عنيت به هذه الدراسة هو (**أسلوب القسم في القرآن الكريم – دراسة بلاغية**) .

وتقوم هذه الدراسة على الاستقصاء لمواضع الأسلوب في القرآن الكريم ، ودراستها وتحليلها من الوجهة البلاغية .

والسبب الرئيس الذي جعلني أختار أحد أساليب القرآن ليكون موضوعاً لدراستي ، هو أن هذه الأساليب مع ما في البحث فيها من رجاء الثواب وشرف الانتساب يمكن أن تقوم دراستها على استقصاء تام يتيح متابعة الظاهرة اللغوية في سياقها الكامل ، على خلاف من يروم دراسة أسلوب لغوي من الوجهة البلاغية في غير القرآن (كالشعر مثلاً) ، فإنه لا يتأتى له استقصاء جميع مواضع الأسلوب ، ولو تأتّى له ذلك في شعر شاعر من الشعراء الذين حفظت دواوينهم فإنه لايمكنه الجزم بتمام النص موضوع الدراسة ، فضلاً عن كون شعره لايمثل سياقاً منفصلاً مستقلاً ، بل يدخل في السياق الشعري الخاص لمماثليه فناً أو تاريخاً و في السياق الشعري العام الذي هو سلسلة من الأشعار ، في عصور متعاقبة ، ليس فيما مضى قبل الشاعرفحسب، بل وفيما يلحقه أيضاً .

ومعنى هذا أن اليقين بتمام السياق والنص لايتحقق إلا في القرآن الكريم ، وهو

مطلب رئيس لمن يتوخى الوقوف على خصائص الأسلوب ودلالاته البلاغية في سياقها الكامل ، المستوعب لكثير من أسرار تنوع الأسلوب ، وتغاير تراكيبه أو تماثلها ، والكاشف عن العلاقات الخاصة التي تربط الأساليب والتراكيب في مواقعها المختلفة .

أما وجه اختيار أسلوب القسم بخاصة فذو صلة بموضوع (أساليب التوكيد في القرآن الكريم) ، الذي وقع عليه اختياري أول الأمر ، ثم عدلت عنه بعد أن رأيت من اتساعه ، وتعدد جهاته ، وتداخلها ، وكثرة أساليبه في القرآن ، ما جعلني أصرف النظر عنه إلى القسم بوصفه واحداً من هذه الأساليب .

ويعود اختياري لهذا الأسلوب من بين أساليب التوكيد إلى أسباب أهمها :

١ - أن البلاغيين لم يعنوا بدراسة أسلوب القسم في مباحثهم ، فضلاً عن أنهم صرحوا بخروجه من المباحث المتعلقة بالبيان .

٢ - أن العلماء الذين عرضوا لآيات القسم في القرآن الكريم في كتب النحو والتفسير والبلاغة وعلوم القرآن ، شغلوا عن دراسة هذه الآيات من الناحية البلاغية ، بأمور اتجهت إليها عنايتهم ، كان من أهمها الرد على بعض الشبهات التي أثيرت حول القسم القرآني .

٣ - أن هذا الأسلوب لم يتناول في اللغة أو القرآن الكريم من الوجهة البلاغية ، وإن كان ثمة دراسات قدتناولته من جوانب أخرى كالنحو والتفسير * .

---

* مما اطلعت عليه من تلك الدراسات :

أولاً : كتب مطبوعة :

١ - أيمان العرب في الجاهلية ، للنجيرمي تحقيق: محب الدين الخطيب ، السلفية ، ط / ثانية ، ١٣٨٢هـ .

٢ - كتاب (التبيان في أقسام القرآن) ، لابن القيم ، وهو في التفسير . وقد طبع عدة طبعات ، اعتمدت منها على مصورة (دار الكتب العلمية - بيروت ، ١٩٨٢ م) .

٣ - إمعان في أقسام القرآن ، للفراهي (عالم هندي ، ت ١٣٤٩هـ) . وهورسالة مجتزأة من مقدمة تفسيره المسمى (نظام القرآن وتأويل الفرقان بالفرقان - مخطوط) وقد طبعت هذه الرسالة طبعتان : أولاهما في المكتبة السلفية بالقاهرة ، ١٣٤٩ هـ ، والأخرى في دار القرآن بالكويت . بعنوان (رسالة الإمعان في أقسام القرآن) ، ١٤٠٠ هـ .

٤ - أساليب القسم في اللغة العربية ، لكاظم فتحي الراوي ، طبع في بغداد - الجامعة المستنصرية ، ١٣٩٧ هـ رسالة ماجستير .

= =

ولما لم يكن هذا الموضوع مفرداً بالدراسة من الوجهة البلاغية عند العلماء قديماً وحديثاً ؛ اتجهت إلى المصادر التي تناولت آيات القسم ، أو تحدثت عن بعض جوانب الأسلوب من الناحيتين النظرية والتطبيقية ، وكان عوني في ذلك كتب التفسير وعلوم القرآن، والنحو ، واللغة ، والبلاغة ، وغير ذلك من المصادر ذات الصلة .

وقد أفدت كثيراً من بعض إشارات النحاة والمفسرين في فهم دلالة أسلوب القسم في اللغة ، وفي تأمل خصوصياته البلاغية في النص القرآني .

واقتضت طبيعة البحث أن يكون في مقدمة وأربعة أبواب ، وخاتمة ، وملحق :

فأما المقدمة فكانت عرضاً لأهمية الموضوع ، وطبيعته ، وأسباب اختياره ، والدراسات السابقة ذات العلاقة ، ومصادره ، ومنهجه ، وخطته .

أما الباب الأول – فخصصته لتناول الجانب النظري من دراسة الأسلوب ، وعنونته بـ (دراسة نظرية) وجاء في فصلين :

الفصل الأول : مفهوم القسم وعناصره في اللغة والقرآن الكريم : وقد اشتمل على تعريف لغوي للقسم وغيره من المصطلحات التي أطلقت عليه ، وتفسير لدلالة كل منها على الصورة الكلامية المؤكدة، وبيـــــــــــــــــــان

ثانياً : رسائل علمية :

١ – آيات القسم في القرآن الكريم ، لأحمد كمال المهدي (رسالة ماجستير بكلية أصول الدين ، جامعة الأزهر،١٣٨٨ﻫ وهي في التفسير .

٢ – أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ، لأحمد بن عبدالعزيز اللهيب (رسالة دكتوراه محفوظة بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر،١٣٩٥هـ) ، وهي في النحو .

٣ – أسلوب القسم في القرآن الكريم ، لعواطف يوسف الزبيدي (رسالة ماجستير بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر ، بدون تاريخ) وهي في النحو .

٤ – القسم في القرآن الكريم ، لخالد سيفي (رسالة ماجستير بكلية الشريعة والدراسات الإسلامية ، جامعة أم القرى ،١٤٠٢-١٤٠٣هـ) ، وهي في التفسير .

*ومما أفرد للقسم في القرآن ، ولم أطلع عليه – مع بذل أقصى الجهد في ذلك :

كتاب (خلاصة البيان في أيمان القرآن – مخطوط) لمحمد بن طولون ، المتوفى سنة ٩٥٣ هـ .

للتركيب اللغوي لهذا الأسلوب في لغة العرب، وفق ما جاء في المصادر النحوية وغيرها من المصادر التي تناولت هذا الجانب ، مع تحرير الفرق بين أسلوب القسم وغيره من الأساليب التي تشبهه في المعنى أو التركيب.

الفصل الثاني : القيمة البلاغية في دراسة العلماء لآيات القسم : وقد توخيت فيه البحث عما يمكن أن تحويه دراسة العلماء لهذه الآيات - قديماً أوحديثاً -من قيم بلاغية ، للإفادة من ذلك في وضوح التصور النظري البلاغي لدراسة هذا الأسلوب ، لاسيما وأن هذا لم يعط حقه من النظر في المصادرالبلاغية ذات العلاقة المباشرة بهذا الجانب . وقد قمت في سبيل تحقيق ذلك بعرض آيات القسم في القرآن الكريم - بعد إحصاء مواضعها - على أكثر المصادر التي اشتملت على تفسير لأي من هذه الآيات، ومن أهمها كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره .

أما الأبواب الثلاثة التالية لهذا الباب؛ فقد كانت دراسة بلاغية لمواضع كل نوع من أنواع القسم القرآني ، اعتمدت في تقسيمها على نوع المقسم به بوصفه العنصر الأهم في بناء الأسلوب ودلالته ، فكانت على النحو التالي :

الباب الثاني : القسم بأسماء الله تعالى وصفاته : وهو في ثلاثة فصول :

الفصل الأول : القسم باسم الرب تعالى .

الفصل الثاني : القسم باسم الجلالة .

الفصل الثالث : القسم بعزة الله تعالى .

وفي الفصول الثلاثة مباحث عولت في تقسيمها على العلاقات بين مواضع كل ضرب من ضروب هذا النوع من القسم القرآني .

أما الباب الثالث ، **فهو**: القسم بأسماء القرآن الكريم ، وقدجاء في فصلين ؛ اقتضاهما نوع اللفظ الذي عبر عن القرآن به ، وهما :

الفصل الأول : القسم بلفظ القرآن .

الفصل الثاني : القسم بلفظ الكتاب .

وكان الباب الرابع : في القسم بأسماء المخلوقات؛ وقد تناولته في فصلين:

الفصل الأول : قسم الله تعالى بأسماء المخلوقات .

الفصل الثاني: قسم المخلوقين بالمخلوقات.

ومن أهم الجوانب التي عنيت بها الدراسة التطبيقية في الأبواب الثلاثة ، تتبع عناصر القسم وتحديدها ، وخصوصية اختيار كل منها في الموقع الذي ورد فيه القسم، وعلاقاتها بالمقسم عليه ، والمقسم له ، ومقام القسم ، ثم صلتها بالسياق الخاص للآيات التي ورد فيها القسم ، وبالسياق العام للسورة التي هو فيها ، و صلة بعض الظواهر اللغوية في القسم بغيرها في السياق القرآني كله ، وصلة مواضع القسم بعضها ببعض.

وقد عولت في جميع ذلك على ماروي من التفسير بالمأثور ، وعلى بعض نصوص المفسرين الذين تناولوا بعض عناصر التعبير في الآيات من وجهة بلاغية ، وأفدت من ذلك في تأمل خصوصيات الأسلوب القسمي ، ودلالاته ، وعلاقاته المختلفة بغيره من الأساليب والتراكيب المصاحبة له في سياقه ، مضيفاً إلى ذلك مايسره الله وأعان عليه من خصائص هذا الأسلوب في مواضعه المختلفة .

أما الخاتمة - فكانت تلخيصاً لأهم قضايا البحث ونتائجه وتوصياته .

وقد ذيلت البحث بملحق اشتمل على جدول إحصائي لمواضع القسم في القرآن الكريم ومواقعها في أشهر كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره .

وبعـد ؛فهذا ما من الله به علي من تأمل دلائل الإعجازالبلاغي في أسلوب القسم في القرآن الكريم ، ولا يزال في البحث بقية لراغب ، ورأي لكل ذي فكر ثاقب ، وما أحسب ماحواه البحث إلا فاتحة لبحوث أخرى تعمق فهمنا لكتاب الله تعالى ، وتقوي إحساسنا بجلاله وجماله ، ولا تزال كلمات القرآن باقية أبد الدهر تنطق من

استنطقها ، وليس أبلغ في الشهادة على ذلك من تتابع العلماء وتآزرهم في كل عصر ومصر على دراستها وتأملها ، واعترافهم – مع بلوغهم أقصى الجهد في ذلك – بعجزهم عن الوصول إلى بعض أسرار إعجازها ، ومن ذا الذي يزعم ذلك ، فإنما هي دلائل تتفق لبعضهم بما ييسر الله تعالى ويعين عليه ، وصدق الله العظيم إذ يقول :

﴿ قل لو كان البحر مداداً لكلمات ربي لنفد البحر قبل أن تنفد كلمات ربي ولو جئنا بمثله مدداً ﴾ .

فاللهم ما كان في هذا البحث من صواب فعظّم لي به أجراً، واجعله عندك لي ذخرا، وما كان فيه من نسيان أو خطأ أو زلل، مما خانني فيه الفهم ، أو قادني إليه الوهم؛ فاغفره لي، ولا تحمل عليّ به وزرا ﴿ . . . ربنا لا تؤاخذنا إن نسينا أو أخطأنا ربنا ولا تحمل علينا إصراً كما حملته على الذين من قبلنا ربنا ولا تحملنا ما لا طاقة لنا به واعف عنا واغفر لنا وارحمنا أنت مولانا فانصرنا على القوم الكافرين ﴾.

والحمد لله رب العالمين.

الباحث

الباب الأول

دراســـة نظريـــة

﴿ الفصل الأول ﴾

مفهوم القسم وعناصره في اللغة والقرآن الكريم

تعريف القسم ومصطلحاته .

القسم واحد من أساليب التوكيد التي عرفها الناس في كثير من اللغات [١] ؛ فقد عرف وشاع عند العرب كما شاع عند غيرهم من الأمم ؛ فاستعملوه في كل ماتدعو الحاجة إلى توثيقه وتحقيقه من الأخبار والوعود والعهود والمواثيق ، وغير ذلك مما يستلزم توكيدالأمر فيما يكون من شؤون الأفراد والجماعات .

ولهذا الضرب من التوكيد مصطلحات شاع إطلاقها عليه عند العلماء ، فقد دلوا عليه بلفظ : القسم أو الاقتسام ، والحلف واليمين ، وسمي عند بعضهم بالشهادة ، والأليّة ، والعهد ، والعقد ، والنذر ، والدعاء ، والشرط .

وقد جاء اختلاف العلماء في اختيار المصطلح الدال على هذا التوكيد تبعاً لاختلاف الجهات التي تأتّوا منها إلى بحثه ، والغرض الذي يقصدونه منه ؛ فقد سماه الفقهاء القسم والحلف واليمين ، وأكثر ذلك عندهم اليمين ؛ لأنه لفظ يدل على ماتكون فيه المؤاخذة وتجب به الكفارة ، وهو مايعنيهم في بيان الأحكام المتعلقة باليمين ، ويدخل في حكم اليمين عندهم ما سمي بالشرط ، وقد يسمي الفقهاء هذا النوع من التوكيد : الشهادة ، أو الألية ، أو النذر [٢] ، وهي ألفاظ تدل على أفعال

---

(١) ورد في القرآن الكريم مايشير إلى قدم هذا الأسلوب ، فيما جاء من حكاية أقسام صدرت عن أصحابها قبل أن يعيش الإنسان على هذه الأرض ، وبعد أن نزل إليها ، فقد وردت حكاية بعض الأقسام عن إبليس منذ بدء الخليقة ، وكذلك وردت حكاية القسم عن بعض الأنبياء والمرسلين ، وغيرهم من الخلق ، ويعد هذا توثيقاً تاريخياً لاستعمال هذا الأسلوب قلّ أن يتوفر لأي أسلوب في كلام البشر كافة . وقد أورد الفراهي في كتابه الإمعان بعض الأقسام التي وردت عن بعض الأمم السابقة كاليونان والرومان والفرس، انظر : الإمعان في أقسام القرآن ص ٢٢، ٤٤ فمابعدها.

(٢) من الشرط عند الفقهاء قول الرجل : « إن خرجت فأنت طالق » وهو يمين عند جمهور الفقهاء .

والألية : من الإيلاء وهو أن يحلف الرجل بأن لايقرب زوجته مدة معلومة . . . .

والشهادة : هي مايقوم مقام الشاهد في اللعان ، وهي يمين الملاعن سميت بذلك لأنها لا تكون إلا عند تعذر الشاهد .

تعلقت بها بعض الأحكام الشرعية التي كانت محل عنايتهم ؛ كالإيلاء ، والشهادة في اللعان ، والنذر الذي يأخذ حكم اليمين .

أما النحاة ؛ فقد خصوا هذا التوكيد في تسمية الأبواب النحوية بمصطلح القسم ، وإن كان يشيع عندهم أيضاً تسميته بالحلف واليمين ، وترد في مباحثهم بعض الألفاظ التي تشعر بقوة الكلام ؛ كشهد ، وعلم ، وتأذن وعهد ، وهي عندهم ألفاظ فيها معنى القسم .

ويدل الحد الذي وضعه النحاة للقسم - كما سيأتي - على صورة كلامية ميزوه بها عما سواه من طرق التوكيد الأخرى ؛ كالأدوات ، والتكرار ، والمصدر ، وما إلى ذلك من صور الكلام المؤكدة .

واتجهت عنايتهم في هذا الباب إلى دراسة هذه الصورة التي حددوها حسب ماتقتضيه وجوه النظر النحوي ، وكان مكان القسم عندهم في باب المجرورات ؛ لأنهم نظروا إلى الأثر الإعرابي الذي تحدثه حروف القسم وهو الجر .

وجاء ورود مصطلح القسم عند البلاغيين في مواضع عدة ؛ فقد ذكروه في باب الخبر بوصفه أحد الأساليب المؤكده له إذا اقتضاه المقام حقيقة أو تنزيلاً (١) ، ويدل تناولهم له في هذا الموضع على اعتبار معنى التوكيد فيه . وذكروه كذلك في باب الإنشاء باعتباره أحد أنواع الإنشاء غير الطلبي ، وقد نظروا إليه هنا من جهة ارتباطه بمعنى الإنشاء والطلب (٢) .

= والنذر: إلزام المرء نفسه بشيء . وهي عند الفقهاء يمين ، ولها كفارة اليمين ، لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « كفارة النذر كفارة اليمين » .ويدخل عندهم في هذا تحريم الحلال ويسمى يميناً ، لقوله تعالى «يا أيها النبي لم تحرم ما أحل الله لك » سورة التحريم الآية ١ ، وقوله تعالى﴿ قد فرض الله لكم تحلة أيمانكم﴾. فسمى الله تبارك وتعالى تحريم الحلال يميناً .انظر تفصيل ذلك في كتاب:اليمين والآثار المترتبة عليه للدكتور عطية الجبوري.

(١) ذكروا هذا فيما يتعلق بتوكيد الخبر في ضربيه الطلبي والإنكاري ، أو ماينزل منزلتهما .

(٢) القسم عند البلاغيين إنشاء من حيث أنه لايحتمل الصدق أو الكذب لذاته ، وهو إنشاء غير طلبي لأنه لايستدعي مطلوباً غير حاصل وقت الطلب .

وقد ذكر بعض البلاغيين مصطلح القسم ، بوصفه أحد فنون البديع ،وسمّاه بعضهم الاقتسام ، وهو يختلف في مفهومه - كما سيأتي - عن القسم عند النحاة ، لأنه قد يختص بالدلالة على اصطناع القسم ، (كما يبدو من صياغة لفظه على « افتعال ») ، وكما يتضح من الأغراض التي وضعوها له ؛ إذ هي في مجملها غير وثيقة الصلة بمعنى التوكيد .

أما المفسرون ؛ فقد استخدموا من المصطلحات المتقدمة مايناسب الغرض الذي يوجهون إليه عنايتهم في تفسير مايعرض لهم من آيات القسم في القرآن ؛ فإذا عنوا في تفسيرها بما يتعلق بالأحكام الشرعية استخدموا المصطلحات التي سبقت الإشارة إليها عند الفقهاء ، وإذا اتجه غرضهم إلى بحث المسائل النحوية أو البلاغية شاع عندهم منها ما شاع عند النحاة والبلاغيين [١] .

وقد تبين مما سبق أن تناول العلماء لهذا الأسلوب - على تعدد المصطلحات التي دل بها عليه - يعوّل فيه على اعتبار دلالة التوكيد ، وهذا يدعو إلى ضرورة البحث في الأصول اللغوية لتلك المصطلحات ووجه ارتباطها بما دلت عليه في اصطلاح كل علم ، وخاصة دلالتها على النسق اللغوي الخاص الذي يفيد معنى التوكيد .

وسأبدأ بأكثر هذه المصطلحات شيوعاً عند العلماء ، وهي القسم ثم الحلف واليمين .

فالقَسْم - بفتح فسكون - يدل في اللغة على تجزئة الشيء [٢] ، وهو مصدر : قَسَمَ الشيء يَقْسِمُه قَسْماً فانقسم ، وقَسَّمه : جزَّأه ، والقِسْم - بالكسر - : النصيب

---

(١) سيرد فيما يلي من البحث مايوثق نوع المصطلح الذي يشيع عند كل طائفة من العلماء ، واختصاص كل علم ببعض المصطلحات دون بعض .

(٢) معجم مقاييس اللغة ٨٦/٥ (قسم) .

والحظ ، والجمع : أقسام [١] ، والموضع مَقْسِم مثل مَجلِس [٢] . والقَسْم: إفراز النصيب ، يقال : قَسَمتُ كذا قسماً وقِسْمَةً ، واستقسمته : سألته أن يَقْسِم [٣] .

والقَسَام: الحُسْن والجمال ، وفلان مُقَسَّم الوجه ، أي ذو جمال والقَسَمَة : الوجه ، وهو أحسن ما في الإنسان [٤] ورجل مُقَسَّم الوجه أي جميل كله ؛ كأنّ كل موضع منه أخذ قِسْماً من الجمال ، والقَسِيمَةُ : المرأة الجميلة ، ووَشيٌ مَقسم أي محسن [٥] .

والقَسَامَةُ : الحسن ؛ وأصله من القِسمَة كأنما أتى في كل موضع نصيبه من الحسن فلم يتفاوت ، وقيل : إنما قيل مُقَسَّم ؛ لأنه يقسم بحسنه الطرف فلا يثبت في موضع دون موضع [٦] ، ووصف الوجه بذلك يعني أن كل شيء منه معطىً قِسمَةً من الحسن فهو متناسب [٧] .

وجعل ابن فارس القَسَامَ أصلاً ثانياً في القاف والسين والميم [٨] ، والذي يظهر من كلام أهل اللغة المتقدم أنه يرجع إلى معنى القَسْم وهو التجزئة ، وإلى هذا الأصل يرجع أكثر ما ذكره اللغويون من معاني هذه المادة [٩] .

والقَسَمُ - بالتحريك - اليمين [١٠] . والجمع : أقسام . وقد أقسم بالله

---

(١) لسان العرب ٣٦٢٨/٥ (قسم) ، ط . دار المعارف .

(٢) الصحاح ٢٠١٠/٥ (قسم) .

(٣) المفردات في غريب القرآن ص ٦٠٨ ، ٦٠٩ (قسم) .

(٤) معجم مقايس اللغة ٨٦/٥ (قسم) .

(٥) اللسان ٣٦٣١/٥ ، ٣٦٣٢ (قسم) .

(٦) المفردات ص ٦٠٩ (قسم) .

(٧) أساس البلاغة ص ٣٦٦ (قسم) .

(٨) معجم مقاييس اللغة ٨٦/٥ (قسم) .

(٩) انظر التهذيب والصحاح واللسان (قسم) .

(١٠) تهذيب اللغة ٤٢٠/٨ ، والصحاح ٢٠١١/٥، واللسان ٣٦٣٠/٥ (قسم) .

واستقْسَمَهُ به وقاسَمَهُ : حَلَفَ له . وتقاسم القوم : تحالفوا . وأقْسَمْتُ : حلفتُ (١). والمُقْسَمُ : القَسَم ، والمقْسَم : الموضع الذي يُحلف فيه ، والمُقْسِم : الرجل الحالف (٢).

والقَسَامَة : اليمين ، يقال : قتل فلان فلاناً بالقسامة ، أي باليمين (٣) ، وهي الأيمان التي تُقْسَمُ على الأولياء في الدم (٤).

وهذا هو أصل تسمية القسم عند أكثر أهل اللغة (٥) ثم صار اسماً لكل حلف (٦). وهذا التعليل يرجع إلى أصل المادة الدال على قسمة الشيء وتجزئته ، إذ لما كانت الأيمان في القسامة تقسم على أولياء المقتول سميت كل يمين منها قسماً ، ثم أطلق الاسم على كل يمين وحلف .

وذهب الواحدي إلى أن اليمين إنما سميت قسماً ؛ لأنها تجيء لتوكيد الخبر في الإثبات والنفي ، وهو في الحالين يحتمل الصدق والكذب ؛ فاقتضى مايرجح أحد هذين الاحتمالين ، وهو الحلف « ولما كانت الحاجة إلى ذكر الحلف إنما تحصل عند

---

(١) اللسان ٣٦٣٠/٥ (قسم) .

(٢) تهذيب اللغة ٤٢٣/٨ (قسم) .

(٣) المصدر نفسه . قال الأزهري : (القسامة اسم من الإقسام وضع موضع المصدر ثم قيل للذين يقسمون قسامة أيضاً) ٤٢٣/٨ (قسم) .

(٤) الصحاح ٢٠١٠/٥ (قسم) ، ومعجم مقاييس اللغة ٨٦/٥ (قسم) وتفسير القسامة : (أن يقتل رجل لايشهد على قتل القاتل إياه ببينة عادلة ؛ فيجيء أولياء المقتول فيدعوا على رجل بعينه أنه قتله ويدلوا بلوث من بينه مثل أن يجدوه ملطخاً بدم القتيل ، أو يشهد رجل واحد أو امرأة واحدة كل منهما عدلٌ ، أو يوجد المقتول في دار رجل بينه وبين القتيل عداوة ظاهرة ، فإذا حصلت دلالة من هذه الدلالات استحلف أولياء القتل وورثة دمه ، فإن حلفوا خمسين يميناً استحقوا دية قتيلهم ، وإن نكلوا عن اليمين حلف المدعى عليه وبرىء . وهذا قول الشافعي وأصحابه) . انظر : التهذيب ٤٢٣/٨ ، واللسان ٣٦٣١/٥ (قسم) .

(٥) انظر : الصحاح ٢٠١٠/٥ ، ومعجم مقاييس اللغة ٨٦/٥ ، والمفردات ص ٦٠٩ ، واللسان ٣٦٣٠/٥ (قسم) .

(٦) المفردات في غريب القرآن ص ٦٠٩ (قسم) .

انقسام الناس عند سماع ذلك الخبر إلى مصدق به ومكذب به - سموا الحلف بالقسم ، وبنوا تلك الصيغة على « أَفعَلَ » فقالوا : أَقسم يقسِم إقساماً ، وأرادوا أنه أكد القِسْمَ الذي اختاره ، وأحال الصدق إلى القسم الذي اختاره بوساطة الحلف واليمين » [١] .

ويدل هذا على ارتباط تسمية القسم بما يكون من انقسام الناس وقت سماع الخبر إلى مصدق ومكذب ، فصار الذي يحلف مؤكداً للقسم الذي اختاره ومحيلاً الصدق إليه ، ولذلك سمي الحلف قسماً .

وعلى هذا قد يكون بناء فعل القسم على (أَفعَل) في قولهم : أَقسَمَ، بمعنى:صار صاحب قِسْمَة [٢] تدل على ما أراد توكيده من القِسمَين المحتملين . وقد يكون هذا بسبب من معنى الحظ والنصيب ، وقد سبقت الإشارة إليه [٣] ، فكأن قولهم : أَقسَم ، بمعنى : جعل للأمر حَظّه ونصيبه من الصدق والكذب [٤] .

وربما كان وجه بناء فعل القسم على هذه الصيغة مثل قولهم : أصرم النخل وأحصد الزرع ، أي : استحق الصرم والحصد ، وهذا أحد معاني صيغة أفعل التي ذكرها سيبويه [٥] ، فيكون قولهم : أقسم ، بمعنى : وجد الأمر مستحقاً للقسم .

---

(١) التفسير الكبير ١٤٣/١٣ . نقل هذا القول الرازي في تفسير قوله تعالى : « وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن جاءتهم آية ليؤمنن بها ... » الأنعام الآية ١٠٩ . وقد ذكر الواحدي هذه الآية في كتابه : « أسباب النزول » ، ولم أجد هذا القول فيه . انظر : اسباب النزول للواحدي ، ط مكتبة المتنبي ، القاهرة بدون تاريخ ، ص ١٦٦ ، ١٦٧ .

(٢) نظير هذا في معاني « أفعل » ماذكره سيبويه من قولهم : (أجرب الرجل وأنحز وأحال ، أي صار صاحب جرب وحيال ونحاز في ما له) . انظر الكتاب ٥٩/٤ .

(٣) تقدمت الإشارة إلى هذا في ص ٥ ، ٦ .

(٤) نظيره قولهم من هذه الصيغة : أقبرته ، أي جعلت له قبراً ، وأسقيته ، أي جعلت له ماء وسقيا . انظر : الكتاب ٥٩/٤ .

(٥) قال سيبويه : (أصرم النخل وأمضغ ، وأحصد الزرع ، وأجز النخل وأقطع ، أي قد استحق أن تفعل به هذه الأشياء) . الكتاب ٦٠/٤ .

على أن « أفعل » قد تدل على موافقة الشيء ومصادفته على حال ؛ كقول الشاعر :

أَصَمَّ دعاءُ عاذلتي تَحَجَّي   بآخرنا وتنسى أوَّلينا [١] .

أي : صادف دعاؤها قوماً صُمّاً . ومثله : دخلتُ بلدةً فأعْمَرْتُها ، أي : وجدتها عامرة [٢] . فإذا كان قولهم : أقسم من هذا الباب كان معناه : صادف القوم منقسمين ووافقهم على تلك الحال .

ويرى الفراهي أن القَسَمَ « في أصله للقطع ، ومنه قَسَمْتُ الشيء وقَسَّمْتُه . والقطع يستعمل لنفي الريب والشبهة ، ولذلك شواهد كالصَّرِيمة والجزم والقول الفصل والإبانة والصَدْع والقَطْع ، فهذا هو الأصل ، ثم اختص القسم من بين هذه الألفاظ بشدة الفصل بالقول (واستعماله من باب الأفعال لخاصية المبالغة [٣] كقولهم : أَسْفَرَ الصبح) » [٤] ويؤيد هذا أن الذي يُقَسِّمُ شيئاً بمنزلة من يُقَطِّعُه ويَفْصِلُ بين أجزائه ، وقد كان القسم مما تُفْصَلُ به الأمور العظام وتُقْطَع ، قال زهير :

فإنَّ الحقَّ مَقْطَعُه ثلاثٌ   يمينٌ أو نَفَارٌ أو جَلَاءُ [٥] .

---

(١) تَحَجَّى بآخرنا : تسبق إليهم باللوم وتدع الأولين . والبيت لابن أحمر . انظر : اللسان ٧٩٣/٢ (حجا)

(٢) الخصائص لابن جني ،٢٥٣/٣ ، ٢٥٤ .

(٣) قال ابن فارس : (العرب قد تزيد في حروف الفعل مبالغة ، فيقولون : « حلا الشيء » فإذا انتهى قالوا: « احلولي ») . وعلى هذا قد يكون أصل فعل القسم : قسم ، بمعنى قطع ، فزادوا فيه للمبالغة وقالوا: أقسم . انظر : الصاحبي ص ٤٤٥ .

(٤) إمعان في أقسام القرآن ، للمعلم عبدالحميد الفراهي ، المطبعة السلفية ومكتبتها ، ط ١ القاهرة ١٣٤٩هـ ص ٢٠ .

(٥) ديوانه ، ص ٧٥ . قال الأعلم الشنتمري : (يريد : ثلاث خصال ، ينفذ بكل واحدة منها . فمنها « نفار » أي : تنافر إلى رجل حاكم . . . ومنها « يمين » . ومنها « جلاء » وهو أن ينكشف الأمر وينجلي ، فيعلم ، فيقضى لصاحبه ، دون خصام ولايمين » . انظر : شعر زهير بن أبي سلمى ، صنعة الأعلم الشنمري ، ص ١٣٨ .

فلا يبعد أن يطلق القَسَمَ على القول الذي به يكون فصل الأمور والقطع بها .

وعلى أي حال فإن أكثر معاني هذه المادة في أصلها اللغوي ذات صلة وثيقة بما آل إليه اللفظ - فيما بعد - من الدلالة على النسق اللغوي المؤكِّد عند اللغويين والنحويين .

أما الحلف ؛ فأصله في اللغة - عند ابن فارس - الملازمة [١] . ومنه الحَلْفُ والحَلِفُ - لغتان - وهو القَسَم ، والواحد حَلْفَة ، قال امرؤ القيس :

حلفت لها بالله حَلْفَةَ فاجرٍ   لناموا فما إنْ من حديثٍ ولا صَالِ [٢] .

ويقولون : محلوفةً بالله ما قال ذاك ، بالنصب على إضمار : أحلف ، والمحلوفة: القَسَم [٣]. وحَلَفَ : أقْسَمَ ، يحلف حَلْفاً وحَلِفاً ومَحْلوفاً ، وهو أحد ماجاء من المصادر على مَفْعُول كمَجْلُود[٤]. ورجل حلاَّفٌ وحَلاَّفَةٌ : كثير الحَلِف . واستَحْلَفْته بالله وأَحْلَفْتُه وحَلَّفْتُه [٥]. وكلُّ شيء يختلف فيه الناس ولايقفون منه على أمر صحيح فهو مُحْلِف ، والعرب تقول للشيء المختلف فيه : مُحْلِفٌ ومُحْنِث [٦] ، إذا كان يُشَكُّ فيه فيُتَحَالف عليه [٧] ، ولذلك قالوا : حَضَارُ والوَزْنُ مُحْلِفَان ؛ لأنهما نجمان يطلعان قبل سهيل ، فيَظُنُّ الناس بكل واحد منهما أنه سهيل فيحلف الواحد أنه ذاك ، ويحلف الآخر أنه ليس به [٨] ، وناقة مُحْلِفَةٌ ؛ إذا شُكَّ في سِمَنِها حتى

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٩٧ (حلف) .

(٢) ديوان امريء القيس ، ت محمد ابو الفضل ابراهيم ، ص ٣٢ .

(٣) تهذيب اللغة ٦٦/٥ ، واللسان ٩٦٣/٢ (حلف) .

(٤) الصحاح ١٣٤٦/٤ ، واللسان ٩٦٣/٢ (حلف) .

(٥) المخصص ١٣ / ١١٤ .

(٦) تهذيب اللغة ٦٨/٥ (حلف) .

(٧) معجم مقاييس اللغة ٩٧/٢ ، ٩٨ (حلف) .

(٨) المخصص ١١٤/١٣ .

يدعو ذلك إلى الحَلِف ، وكُميت محلف ؛ إذا كان بين الأحوى والأحم حتى يُختلف في كُمتته [١] .

والحِلف – بالكسر – العهد بين القوم ، وحَالَفَه : عاهده، وتحالفوا : تعاهدوا [٢] وحالف فلانٌ فلاناً : لازمه [٣] ، والمحالفة المعاهدة ، وجعلت للملازمة التي تكون بمعاهدة [٤] ، ويقال : هو حَلِيفه ، وبينهما حلف ؛ لأنهما تحالفا بالأيمان أن يكون أمرهما واحداً بالوفاء [٥] ، وأصله في الأحلاف بين القبائل والعشائر، ثم استعمل في كل ما لزم شيئاً فلم يفارقه ، فقيل : حَليف الجود والإكثار وحِلفهما [٦] .

والحَلفاء : نبت أطرافه محدودة كأنها أطراف سعف النخل والخوص [٧] . والواحدة حَلَفَاءَة [٨]. ومنه قولهم : حَليفُ اللسان ، أي حديد اللسان فصيح ، وسنان حَلِيف ، أي حديد ، تشبيهاً لحدَة طرفه بحدة أطراف الحَلفاء [٩]، وجعل الراغب قولهم : حليف اللسان ، من المحَالَفة للشيء والملازمة له ، كأنه يحالف الكلام فلا يتباطأ عنه [١٠]، وفسر الزمخشري ذلك بما يرجعه إلى الملازمة والحدة ؛ فقولهم : سنان حَليف ورجل حَليفُ اللسان ، بمعنى : يوافق صاحبه على مايريد لحدّته ، كأنه حَلِيفه [١١] .

---

(١) اللسان ٩٦٤/٢ ، ٩٦٥ (حلف)

(٢) الصحاح ١٣٤٦/٤ ، واللسان ٩٦٣/٢ (حلف) .

(٣) معجم مقاييس اللغة ٩٧/٢ (حلف) .

(٤) المفردات ص ١٨٤ (حلف) .

(٥) التهذيب ٦٧/٥ (حلف) .

(٦) المخصص ١٣ / ١١٤ .

(٧) تهذيب اللغة ٥ / ٦٩ (حلف) .

(٨) معجم مقاييس اللغة ٢ / ٩٨ (حلف) .

(٩) تهذيب اللغة ٥ / ٦٩ (حلف .

(١٠) المفردات في غريب القرآن ص ١٨٤ (حلف) .

(١١) أساس البلاغة ص ٩٢ (حلف) .

وقد تبين مما ذكر أن أكثر معاني هذه المادة ترجع إلى الأصل الذي ذكره ابن فارس ، وهو الملازمة ، وقَلَّ أن تَدُلَّ على الحِدَّة ، ولم يعرف ذلك في غير الحَلْفاء وماتبعه من استعمالات . ومن الملازمة أطلق الحَلِفُ على القَسَم واليمين ، وذلك أن الإنسان يلزمه الثبات على مايحلف أو يقسم عليه [١]. وذهب الراغب إلى أن أصل ذلك اليمين التي يأخذ بعضهم من بعض بها العهد ، ثم عبروا به عن كل يمين [٢]، وهذا يدل على أن تسمية القسم حلفاً إنما جاءت من الحِلْف بمعنى العهد ، وما يكون فيه من اليمين ، والصحيح عكسه ، لأن « أصل الحِلْف والتَحَالُف ، إنما هو من الحَلِف والأيمان » [٣] ، وقد تقدم من كلام أهل اللغة ما يؤيد أنه سمي بذلك لأنهم كانوا يتحالفون بالأيمان على أن يكون أمرهم واحداً بالوفاء ، وعلى هذا تكون تسمية القسم حَلِفاً من الملازمة على ماذكره ابن فارس ، ثم سمّوا العهد الذي يكون بالحَلِف حِلْفاً وتَحَالُفاً .

وعوَّل الفراهي في تعليله لتسمية القسم حَلِفَاً على ما سبقت الإشارة إليه من معنى الحدّة المأخوذ من الحلفاء ، فذكر أن معنى الحَلِف في الأصل القَطع والحِدَّة ، فشابه كلمة القَسَم ؛ « فقولهم : حَلَفَ على أمرٍ كقولهم قَطَعَ به ... ثم اختص مثل القسم بشِدَّة الفَصْلِ والجَزْم في القول » [٤] .

وليس ثمَّة مايمنع أن يكون قد رُوعي في إطلاق كلمة الحلف على القسم أصلان ، يرجع أحدهما إلى صلة المقسم بما يقسم عليه ، وهو الملازمة ، ويتصل الآخر بصفة في القول المؤكّد وهي الحِدَّة والقَطْع تشبيهاً له في قوّة القطع بنبات الحلفاء

---

(١) معجم مقاييس اللغة ٩٨/٢ (حلف) .

(٢) المفردات في غريب القرآن ص ١٨٤ (حلف) .

(٣) الحيوان ، الجاحظ ، ت الاستاذ عبدالسلام هارون ، ٤٧١/٤ .

(٤) إمعان في أقسام القرآن ص ٢١ .

وقد تقدم [١] مايشبه هذا في تعليل تسميته قسماً .

أما اليمين ؛ فلها في اللغة معان عدة ، منها : يمين اليد [٢]، واليمين كذلك : القوّة ، قال الشماخ :

إذا مارايةٌ رُفِعَت لِمَجْدٍ　　　تلقّاها عُرابةُ باليمين [٣].

قال الأصمعيّ : أراد اليد اليمنى [٤]. واليمين : المخالف للشمال ، ويقال : أيْمَنَ الرَّجل ويَمَنَ ويَامَنَ إذا أخذ في سيره يميناً . واليُمْن : البَرَكَةُ ، ومنه قولهم : « يَمُن فلان على قومه » أي صار مُبَاركا عليهم ، وتَيَمَّنْت: تَبرّكت [٥].

واليمين : الحَلِفُ والقَسَمُ ، والجمع : أَيْمُن وأيمان [٦]، واستَيْمَنْتُه : استَحْلَفْتُهُ [٧] وسمي الحَلِفُ والقَسَمُ يميناً باسم يمين اليد ؛ وذلك أن العرب كانوا إذا حلفوا ، أو تحالفوا وتعاقدوا وتبايعوا ، يبسطون أيمانهم [٨]، أو يضرب كل منهم بيمينه على يمين صاحبه [٩]، أو يتماسحون بأيمانهم فيتحالفون [١٠]، فاليمين « في الحَلِف مستعار من اليد اعتباراً بما يفعله المعاهد والمحالِف وغيره » [١١] .

---

(١) انظر ص ٩ من هذا البحث .

(٢) تهذيب اللغة ، ١٥ / ٥٢٣ ، ومعجم مقاييس اللغة ١٥٨/٦ ، والصحاح ٢٢٠/٦ (يمن) .

(٣) تهذيب اللغة ، ٥٢٣/١٥ ، والصحاح ٢٢٢٠/٦ (يمن) وانظر بيت الشماخ في ديوانه ، ص ٣٣٦ .

(٤) معجم مقاييس اللغة ١٥٨/٦ (يمن) .

(٥) الصحاح ٢٢٢٠/٦ ، ٢٢٢١ ، واللسان ٤٩٦٧/٦ (يمن) .

(٦) الصحاح ٢٢٢١/٦ ، واللسان ٤٩٦٩/٦ (يمن) .

(٧) المخصص ١٣ / ١١٥ .

(٨) تهذيب اللغة ٥٢٦/١٥ ، واللسان ٤٩٧٠/٦ (يمن) .

(٩) الصحاح ٢٢٢١/٦ (يمن) .

(١٠) أساس البلاغة ص ٥١٤ .

(١١) المفردات في غريب القرآن ص ٨٤٩ .

وقيل : سميت اليمين يميناً باسم اليد ؛ لأنها تحفظ الشيء كما تحفظ اليد [١] ، فلما كان القسم مما تحفظ به الحقوق ويكون به الإلزام ، سمي يميناً باسم اليد ، ويؤيد هذا أنهم يعبرون عن إلتزام الشيء برهن اليد ، قال جساس :

سأؤدي حقّ جاري ويدي رهن فعالي

ولذلك تضمن القسم من هذا الوجه - كما يقول الفراهي - معنى الكفالة والضمانة [٢]. وقد يكون إطلاق اليمين على القسم والحلف من معنى القوة ، وذلك أن فيهما قوة الفصل فيما يختلف فيه الناس، وقوة في توكيد الأمور والقطع بها ، فلا يبعد هذا عن معنى القسم والحلف كما تقدم .

---

(١) انظر في هذا : تاج العروس ٩/ ٣٧١ - ٣٧٣ ، فتح الباري ١١/ ٥٦ .

(٢) انظر: إمعان في أقسام القرآن ص ١٤، ١٥.

التركيب اللغوي للقسم :

أشار النحاة إلى أن القسم أحد الأساليب المؤكدة للكلام ، قال سيبويه : « اعلم أن القسم توكيد لكلامك » [١] وهو « يمين يقسم بها الحالف ليؤكد بها شيئاً يخبر عنه من إيجاب أو جحد » [٢]، والغرض من هذا التوكيد إزالة الشك عن المخاطب بتوكيد الخبر في النفي والإثبات [٣] .

وللقسم عند النحاة صورة خاصة ؛ فهو جملة يجاء بها لتوكيد جملة أخرى [٤]، وهو في الأصل خبر جيء به لتوكيد خبر آخر ، ولذلك جاءت جملته « على جهة ما تكون عليه الأخبار ؛ فكما أن الجمل التي هي أخبار تكون من الفعل والفاعل ، والمبتدأ والخبر ، كذلك كانت الجملة التي هي قسم على هذين الوجهين » [٥]، فجاءت فعليه واسميه ، فالفعلية كقولك : أقسم بالله ، وأحلف بالله ، والاسمية كقولك : لعمرك ، وأيمن الله عليّ ، على ما سيأتي في تفصيل جملة القسم .

ولا يعد مثل هذا التركيب قسماً إلا إذا قصد به توكيد الخبر بعده ، فإن لم يقصد به ذلك كان خبراً كسائر الأخبار ؛ وذلك أن « عقد الخبر خلاف عقد القسم ؛ لأنك إذا قلت : أحلف بالله ، على سبيل الخبر كان بمنزله العدة ، كأنك ستحلف ، وكذلك إذا قلت : حلفت ؛ فإنك إنما أخبرت أنك قد أقسمت فيما مضى ، وهو بمنزلة النداء إذا

---

(١) الكتـاب ٣ / ١٠٤ .

(٢) المخصص ١٣ / ١١٠ .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٩/ ٩٠ .

(٤) انظر حد القسم عند النحاة في : الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢٦٥ ، المقتصد في شرح الايضاح ٨٦٢/٢ ، والمخصص ١١٠/١٣ ، والمفصل ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٠/٩ ، والتوطئة ص ٨٠ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٠/١ ، والمقرب ٢٠٤/١ ، وشرح الكافية الشافية ٨٣٤/٢ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٢/٢ .

(٥) المسائل العسكرية ص ١٢٣ .

قلت : يازيد ؛ فأنت مناد غير مخبر ، ولو قلت : أنادي أو ناديت كان على خلاف معنى يازيد ، فكذلك هذا في القسم ، فكما أنك إذا قلت : أنادي ، ونويت النداء ، لم يكن النداء مخبراً ، فكذلك إذا قلت : أحلف بالله ، أو أقسم ، ونويت القسم ؛ كنت مقسماً ولم تكن مخبراً » [١] .

فتبين من هذا أن ماجاء بلفظ الخبر لايكون قسماً إلا إذا تضمن معنى الإنشاء للقسم ليؤكد به شيء آخر ، لا أن يراد به مجرد الإخبار عن قسم وقع أو قسم سيقع ؛ لأنه عندئذ لايسمى قسماً ، ولذلك قال ابن جني : « القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى » [٢] .

أما الإخبار عن القسم فلا يعد قسماً ، لأنك إذا قلت : أقسم ليفعلن ، كان ذلك على سبيل الخبر ، ولم يكن المراد به توكيد مابعده ، وإنما هو نقل للقسم في صورته التي كان عليها ، والمعتد به عند النحاة ماجاء على سبيل الإنشاء للقسم ، كقولك : والله لقد فعل ، أو : أقسم بالله لأفعلن - مع قصد توكيد الخبر بهذا القسم - فأما الإخبار عن القسم فمما يجرى عند النحاة مجرى القسم [٣] لاشتماله على معناه وهو « التوكيد » مثل : اقسمت ، وآليت ، وحلفت ، وقد ذكر الفارسي أن « آليت وما أشبهه حقه أن يتلقى بما يتلقى به الأقسام » [٤] ، وجعل من هذا قول الله تعالى : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت** ﴾ [٥]، وقوله عز وجل : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لئن أمرتهم ليخرجن...** ﴾ [٦]، فقد تلقى الإخبار

---

(١) شرح المفصل ، لابن يعيش ، ٩/٩٠ - ٩١ .

(٢) خزانة الأدب ١٠ / ٤٧ . ولم أجده في مظانه .

(٣) انظر الكتاب ٣ / ١٠٦ ، والمقتضب ٢/٣٣٥ . وانظر ما سيأتي ص٢٣ من هذا البحث .

(٤) المسائل البصريات ٢ / ٩١٥ .

(٥) سورة النحل ، الآية ٣٨ .

(٦) سورة النور ، الآية ٥٣ . وانظر المسائل البصريات ٩١٥/٢ .

عن القسم في حالي النفي والإثبات بما يتلقى به القسم ، فهذا يدل على أن صيغة القسم إذا جاءت على سبيل الإخبار أجريت مجرى القسم لأنها حكاية عن قسم قد وقع فتضمنت التوكيد من أجل ذلك .

وجملة القسم لا تستقل بنفسها حتى تتبعها جملة أخرى يراد توكيدها بالقسم فتقول : أقسم بالله لأفعلن ،« لأن القسم إنما تجيء به للتوكيد ، وهو وحده لامعنى له لو قلت : والله ، وسكت ، أو بالله وقفت ، لم يكن لذلك معنى حتى تقسم على أمر من الأمور » [١] ، فلا يسوغ مجيء جملة القسم وحدها « لأنك لم تقصد الإخبار بالحلف فقط ، وإنما قصدت أن تخبر بأمر نحو : لأفعلن ، إلا أنك أكدته ونفيت عنه الشك بأن أقسمت عليه » [٢]، ومثل هذا في الجمل الشرط والجزاء ، فإنها « وإن كانت جملة فقد خرجت عن أحكام الجمل من جهة أنها لاتفيد حتى ينضم إليها الجزاء » [٣]، فجملة القسم والجملة المؤكدة بها بمنزلة جملة واحدة ، وهي في ذلك كالجملة المركبة من مبتدأ وخبر فكما أنك إذا تركت الخبر لم تفد الجملة فكذلك إذا تركت الجملة الثانية لم تفد جملة القسم شيئاً [٤].

ولما كانت الجملتان متلازمتين تلازم الشرط والجزاء ، وكانتا كالجملة الواحدة لم يصح الابتداء بقسم جديد قبل ذكر جواب الأول ، ولذلك لم يجز الخليل أن تكون الواوان الأخريان في نحو قوله تعالى: ﴿ **والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلى* وما خلق الذكر والأنثى * إن سعيكم لشتى** ﴾ لم يجز أن تكونا بمنزلة الواو الأولى التي جاءت للقسم « ولكنهما الواوان اللتان تضمان الأسماء إلى الأسماء في

---

(١) الأصول لابن السراج ٤٣١/١ .

(٢) المقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٢/٢ .

(٣) الإيضاح لأبي علي الفارسي ص ٢٦٣ ، وانظر المقتصد في شرح الايضاح ٨٦٢/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٩ .

(٤) انظر المقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٩ .

قولك : مررت بزيد وعمرو » (١) ، يريد بذلك أنهما للعطف ، قال سيبويه : «قلت للخليل : فلم لاتكون الأخريان بمنزلة الأولى ؟ فقال : إنما أقسم بهذه الأشياء على شيء واحد ، ولو كان انقضى قسمه بالأول على شيء ؛ لجاز أن يستعمل كلاماً آخر ، فيكون كقولك : بالله لأفعلن بالله لأخرجن اليوم » (٢)، وإلى مثل هذا ذهب أكثر النحاة (٣)، قال المبرد : « وأعلم أن القسم لايقع إلا على مقسم به ومقسم عليه » (٤).

واستشهد ابن خالويه على كون الواو في مثل هذه المواقع للعطف بجواز وقوع حروف العطف موقعها ، قال في إعراب سورة الضحى : « قوله تعالى ذكره : ﴿ **والضحى** ﴾ جر بواو القسم و ﴿ **الليل** ﴾ نسق عليه . فإن قال قائل : لم لاتكون الواو الثانية قسماً، ولم جعلتها نسقاً ؟ فقل: لأنه يصلح في موضع الثانية ثم والفاء ؛ فتقول : والضحى ثم الليل في غير القرآن ، و (ثم)لاتكون قسماً » (٥) .

فتبين أن الواو إذا تكررت في نحو الموضع السابق ، إنما تكون للعطف لتضم الأشياء المقسم بها بعضها إلى بعض ؛ لأن المراد القسم بها على شيء واحد ، ولو كان المراد بكل شيء منها إنشاء قسم مستقل لذكر لكل منها جواب ، فلما لم يكن ذلك تعين أن تكون الواو المتكررة للعطف لا للقسم ؛ لأن اعتبارها واو قسم في مثل هذه المواقع لايجوز إلا مستكرهاً (٦) ، وهذا يخالف ماذهب إليه بعض النحاة من أنها

(١) الكتاب ٣ / ٥٠١ .

(٢) المصدر نفسه .

(٣) انظر المقتضب ٢/٣٣٦ ، وإعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ١١٦ ، والمفصل ٣٤٩ ، والإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٣٣١ ، وشرح الكافية للرضى ٢/٣٣٧ ، ومغنى اللبيب ١/٤٠٠ .

(٤) المقتضب ٢/٣٣٦ .

(٥) إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم ص ١١٦ .

(٦) الكتاب ٣/٥٠١ . قال سيبويه : « ... ولا يقوى أن تقول : وحقك وحق زيد لأفعلن ، والواو الآخرة واو قسم ، لايجوز إلا مستكرهاً » على تقدير جواب للأول يفسره جواب الثاني .

للقسم [١] ، والأولى ماذهب إليه جمهور النحاة ، ويلزم منه أن تكرار الواو لايعني تعدد الأقسام في نحو ماذكر ، وفي نظائره في القرآن ؛ وإنما يعني تعدد المقسم به في قسم واحد على شيء واحد [٢] .

فأسلوب القسم إذن يقوم على جملتين تؤكد إحداهما الأخرى ؛ فالجملة المؤكد بها هي جملة القسم ، والجملة المؤكدة هي المقسم عليها ، وهي مايسميه النحاة « جواب القسم » [٣] .

---

(١) انظر مناقشة المخالفين في الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٢/٣٣١ فما بعدها ، شرح الكافية للرضى ٢/٣٣١ فما بعدها .

(٢) قال القرطبي في تفسير قوله تعالى : « والسماء ذات الرجع » : « هذا قسم و « الأرض ذات الصدع » قسم آخر » . الجامع لأحكام القرآن ٢٠/١١ . وقال في تفسير قسم الفجر : « (والفجر) أقسم بالفجر (ليال عشر . والشفع والوتر . والليل إذا يسر) أقسام خمسة » . الجامع لأحكام القرآن ٢٠/٣٨ . وظاهر كلامه أنه يجعل الواوات التي تلي واو القسم واوات قسم أيضاً ، ولعله لم يرد ذلك ؛ لأن المفسرين قد يطلقون لفظ القسم على المقسم به ، ولذلك فسروا قوله تعالى : « هل في ذلك قسم لذي حجر » بالقسم أو المقسم به ، قال صاحب السراج المنير : « قسم ؛ أي حلف أو محلوف » السراج المنير ٤/٥٣٠ ، ومثل ذلك ماذهب إليه أبو السعود في تفسيره ٩/١٥٣ ، ١٥٤ . وربما تردد بعضهم في معنى لفظ القسم في قوله تعالى : « وإنه لقسم لو تعلمون عظيم » وفي كون المراد به القسم المشار إليه في قوله تعالى : « فلا أقسم بمواقع النجوم » أو المقسم به الذي هو : مواقع النجوم . انظر التحرير والتنوير ٢٧/٣٣١ . فلعل القرطبي أراد بالقسم المقسم به ، لأن هذه الأشياء قسم واحد أقسم به تعالى على شيء واحد ، فالواو في ذلك وفي نظائره - وهي كثيرة في القرآن - على نحو ماذهب إليه النحاة في قوله تعالى : « والليل إذا يغشى ... » . وقد نقل القاسمي عن الناصر استدلاله بقوله تعالى : « والصافات صفاً . فالزاجرات زجراً . فالتاليات ذكراً . إن إلهكم لواحد » على صحة ماذهب إليه سيبويه والخليل وذلك أن وقوع « الفاء في هذه الآية موقع الواو والمعنى واحد ... دليل واضح على أن الواو الواقعة في مثل هذا السياق للعطف » انظر محاسن التأويل للقاسمي ١٤/٥٠٢٦ .

(٣) انظر المفصل ص ٣٤٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩٣ ، وشرح الكافية الشافية لابن مالك ٢/٨٣٤ .

ومثاله قوله تعالى : ﴿ **والعصر * إن الإنسان لفي خسر * إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر** ﴾ (١)، فالجملة المؤكد بها هنا هي قوله : ﴿ **والعصر** ﴾ وهي جملة القسم ، وقوله : ﴿ **إن الإنسان لفي خسر** ﴾ هو الجواب المقسم عليه المؤكد بهذا القسم ، ويدخل فيه الاستثناء في قوله تعالى : ﴿ **إلا الذين آمنوا ...** ﴾ ، وكذلك كل ما كان له علاقة بالقسم فهو من جوابه ، ولايلزم أن يكون الجواب جملة واحدة ، بل قد يشمل في بعض المواضع جملاً عدة لها صلة بموضوع القسم (٢).

وجملة القسم إنشائية - كما تقدم - أما الجواب فلا يكون إلا خبراً عند كثير من النحاة ؛ لأن المراد توكيده بالقسم (٣) ، والقسم وجوابه معاً في معنى الخبر ، ولذلك قال بعض النحاة : « القسم جملة تؤكد بها جملة أخرى كلتاهما خبرية » (٤)، وإنما وصفت جملتا القسم بأنهما خبريتان ؛ لأنهما إذا اجتمعتا دلتا على مايحتمل الصدق والكذب ؛ فإذا قلت : « والله ليقومن زيد » احتمل هذا الكلام أن يكون صادقاً وأن يكون كاذباً (٥) .

وقد يأتي في كلام العرب مايشبه تركيب القسم ، والجملة الثانية فيه طلبية ، نحو قول ابن هرمة :

بالله ربك إن دخلت فقل له   هذا ابن هرمة واقفاً بالباب (٦).

---

(١) سورة العصر .

(٢)سيرد مايؤيد ذلك في دراسة مواضع القسم فيمايستقبل من هذا البحث.

(٣) انظر الإيضاح العضدي لأبي على الفارسي ص ٢٦٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٢/٢ ، والمخصص ١١٠/١٣ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٠/١ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩١٣/٢ وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/ ٤٧٥ .

(٤) التوطئة لأبي علي الشلوبين ص ، وانظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٠/١ والمقرب ٢٠٤/١

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢١/١ .

(٦) المفصل ص ٣٤٧ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩ .

ويعد هذا قسماً عند من يرى أن الجواب قد يكون جملة إنشائية ، ويسمونه القسم الاستعطافي أو قسم السؤال [١] ، والذي عليه أكثر النحاة أن هذا التركيب لايسمى قسماً ؛ لأن جواب القسم لايكون إلا خبراً [٢] ، قال ابن جني : « القسم جملة إنشائية يؤكد بها جملة أخرى ؛ فإن كانت خبرية فهو القسم لغير الاستعطاف ، وإن كانت طلبية فهو الاستعطاف » [٣] ، أراد بالقسم لغير الاستعطاف مايجيء لتوكيد الخبر بعده ، أما مايتبع بجملة طلبية - كما في البيت السابق ونحوه - فليس بقسم وإنما هو استعطاف ؛ وذلك أنه « لايحسن ... أن يقال هنا : صدق ولا كذب ، فلا يمكن لذلك أن يكون قسماً ؛ لأن القسم لايتصور إلا حيث يتصور الصدق والحنث والصدق والحنث لايتصور إلا فيما يتصور الصدق والكذب » [٤] ، ولأن المعنى في نحو هذا الأسلوب على الطلب لا على القسم ، إذ لو ظهر فعله لكان : أسألك بالله ، ولا يجوز أن يكون التقدير : أقسم بالله ربك [٥] .

فظهر أن الاستعطاف أسلوب مغاير للقسم لما بينهما من فروق في المعنى والتقدير ونوع الجواب .

ومما فُسِّر بالاستعطاف والقسم في القرآن قوله تعالى : ﴿ **قال رب بما أنعمت**

---

(١) انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك ص ١٥٠ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٣/٢ ، ومغني اللبيب ١١٢/١ ، ٦٤٦/٢ ، ٦٤٧ ، وانظر خزانة الأدب للبغدادي ٤٧/١٠ فما بعدها .

(٢) انظر على سبيل المثال : الإيضاح العضدي للفارسي ص ٢٦٣ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٣/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٢/٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢١/١ ، والمقرب ٢٠٤/١ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٤٧٥/٢ ، وانظر خزانة الأدب للبغدادي ٤٧/١٠ فما بعدها .

(٣) خزانة الأدب للبغدادي ٤٧/١٠ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل لابن الحاجب ٣٢٢/٢ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٢/١ .

(٥) المصدر نفسه . وانظر المقتصد في شرح الإيضاح ١٦٣/٢ .

عليّ فلن أكون ظهيراً للمجرمين ﴾ [١] ، وذلك أنه - كما يرى الزمخشري - « يجوز أن يكون قسماً جوابه محذوف تقديره : أقسم بإنعامك علي بالمغفرة لأتوبن ... وأن يكون استعطافاً كأنه قال : رب اعصمني بحق ما أنعمت علي من المغفرة »[٢] .

ويبعد أن تكون الآية قسماً ؛ لأن الجواب لايحذف إلا إذا دلّ عليه دليل قطعي، كما يبعد أن تكون استعطافاً لأن الجواب في الاستعطاف لايكون إلا طلباً - كما تقدم - والمذكور في الآية جاء على سبيل الخبر ، والذي يظهر من معنى الآية أن تكون الباء سببيه على معنى : بسبب إنعامك علي فلن أكون ظهيراً للمجرمين ، وعلى هذا لايحتاج إلى التقدير .

وقد تبين من كل ماسبق أن لأسلوب القسم طرفين رئيسين ، هما : جملة القسم ، وهي التي يطلق عليها النحاة « القسم » ، والمقسم علية ، وهو مايسميه النحاة «جواب القسم» ، ولكل من هذين الطرفين ضوابط لايسمى الأسلوب قسماً بدونها ، وذلك أن جملة القسم لابد أن تكون في صياغة انشائية بحيث يقصد بها توكيد مابعدها من الخبر بما يذكر فيها من المقسم به ، والجواب لايكون إلا خبراً ، فإن كان طلباً سمى الأسلوب استعطافاً .

فهذان هما طرفا القسم اللذان تكون بينهما علاقة التوكيد ، ولكل منهما عناصر لغوية خاصة ،وقد تقدم ما يغني عن الحديث عن جواب القسم، أما جملة القسم فتفصيلها مايلي.

جملة القسم

لما كان القسم - في أصله - خبراً ؛ جاء على ما تجيء عليه الجمل الخبرية ؛

---

(١) سورة القصص ، الآية ١٧ .

(٢) الكشاف ١٦٩/٣ ، وانظر التبيان في إعراب القرآن للعكبري ١٠١٨/٢ .

ولذلك تركبت جملة القسم من فعل وفاعل ، أو مبتدأ وخبر ، فكانت على ضربين : فعلية وأسمية .

أ - جملة القسم الفعلية :

وتكون بفعل من الأفعال المختصة بالقسم ؛ نحو : أقسم وأحلف ، وحروف تعدى هذا الفعل إلى المقسم به ، واسم مجرور بهذه الحروف وهو المقسم به ، فهذا هو تركيب جملة القسم الفعلية .

ومن هذا الضرب في القرآن الكريم - وهو كثير - قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة** ﴾ [١] ، فالفعل المختص بالقسم هنا هو : أقسم ، والحرف الذي عدى هذا الفعل إلى المقسم به هو الباء ، والاسم المقسم به : يوم القيامة .

والمراد بفعل القسم ما كان صريحاً فيه نحو : أقسم وأحلف [٢]، لا ما كان مضمناً معناه ؛ كشهد وعلم ؛ لأن هذا ونحوه مما يجري مجرى القسم ؛ فإذا قلت : علم الله لأفعلن ويعلم الله لأفعلن ، كان كقولك : والله لأفعلن [٣]، لأنه لما جاء توكيداً للخبر بعده - والقسم كذلك - ضمن معناه ، ولذلك أجراه النحاة مجرى القسم [٤].

وقد تجيء الجملة - وفيها فعل من أفعال القسم - على النسق الذي تكون عليه جملة القسم الفعلية ، نحو قوله تعالى : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث**

---

(١) سورة القيامة ، الآية الأولى .

(٢) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٩ .

(٣) الكتاب ٥٠٤/٣ .

(٤) انظر الكتاب ٥٠٤/٣ ، والمقتضب ٣٢٥/٢ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٤٥١/٢ ، وسر صناعة الإعراب ٤٠٠/١ ، ٤٠١ ، والمقتصد في شرح الإيضاح ٨٦٩/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩١٢/٢ .

الله من يموت ﴾ [١] ، وقوله جل وعز : ﴿ **ويحلفون بالله إنهم لمنكم ﴾** [٢] ، وقوله تعالى : ﴿ **وسيحلفون بالله لو استطعنا لخرجنا معكم ﴾** [٣]، ولاتعد – مع ذلك – قسماً ؛ لأن الجملة لاتكون قسماً إلا إذا أريد بها توكيد الخبر بعدها على سبيل الإنشاء ، وهذه المواضع وما شابهها في القرآن إنما جاءت على سبيل الإخبار عن قسم ماضٍ أو مستقبل .

المقسم به :

أما المقسم به فهو – كما يرى النحاة – كل اسم يذكر ليعظم بالقسم ، قال الزمخشري : « والاسم الذي يلصق به القسم ليعظم به ويفخم هو المقسم به » [٤]، ولذلك كان المقسم به – كما يقول ابن يعيش – كل « اسم من أسماء الله تعالى وصفاته ، ونحو ذلك مما يعظم عندهم نحو قوله :

فأقسمت بالبيت الذي طاف حوله رجال بنوه من قريش وجرهم

لأنهم كانوا يعظمون البيت » [٥] . وذكر ابن عصفور أن « المقسم به ... كل اسم لله أو لما يعظم من مخلوقاته » [٦]، وقال ابن أبي الربيع : « اعلم أن المقسم به كل اسم معظم ، كانت العرب تحلف بآبائها فتقول : وأبي ، وتقول : ورأسي ، إلا أن الشرع منع أن يحلف الرجل بغير الله » [٧] .

---

(١) سورة النحل ، الآية ٣٨ .

(٢) سورة التوبة ، الآية ٥٦ .

(٣) سورة التوبة ، الآية ٤٢ .

(٤) المفصل ص ٣٤٤ .

(٥) شرح المفصل ٩/٩٣ .

(٦) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٢ .

(٧) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٢/٩٢٣ .

وواضح في هذه النصوص الربط بين المقسم به ومعنى التعظيم ، وهو الأمر الذي نشأ عن الاعتقاد بأن القسم إنما يكون لتعظيم المقسم به - لأسباب سيأتي شرحها - ومن ثم حاول بعض العلماء من النحاة والمفسرين تفسير القسم بالمخلوقات في القرآن الكريم - في ضوء ذلك الاعتقاد ولورود النهي عن القسم بغير الله - بأنه تعظيم لخالقها ؛ لأن تعظيم المخلوق تعظيم لخالقه ، وهذا ما جعل ابن يعيش يعقب على كلامه السابق بقوله : « وقد نهى النبي عليه السلام أن يحلف بغير الله سبحانه وتعالى ، وقد ورد القسم في الكتاب العزيز بمخلوقاته كثيراً تفخيماً وتعظيماً لأمر الخالق ؛ فإن في تعظيم الصنعة تعظيم الصانع » [١] .

وقد كان اعتقاد معنى تعظيم المقسم به في القسم - بالإضافة إلى ورود النهي عن القسم بغير الله- أساساً لمذاهب شتى في تفسير القسم بالمخلوقات في القرآن الكريم [٢] .

على أن بعض النحويين قد خص معنى التعظيم بما كان مراد الحالف به تحقيق المقسم عليه ، فإن كان مراده الحنث فيما أقسم عليه ، أقسم بغير معظم نحو قول الشاعر :

وحياة هجرك غير معتمد ... إلا ابتغاء الحنث في الحلف
ما أنت أحسن من رأيت ولا ... كلفي بحبك منتهى كلفي [٣]

« فأقسم بحياة هجرها - وهو غير معظم عنده - رغبة في أن يحنث فيموت هجرها » [٤] .

---

(١) شرح المفصل ٩/٩٣ .

(٢) انظر ما سيرد من آثار ذلك في الفصل الثاني ص ٩٥ فما بعدها .

(٣) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٢ - ٥٢٣ ، وارتشاف الضرب لأبي حيان ٢/٤٧٦ .

(٤) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٢٣ .

ويشير النحاة بهذا إلى اختلاف الغرض من القسم باختلاف المقسم به ، فالأصل أن يقسم المرء بما هو عظيم إذ أراد التوكيد ، فإن لم يرد ذلك أقسم بما لايعظم يقصد به غرضاً آخر ، ولعل هذا الأخير مما يعده البلاغيون أحد فنون البديع ، وهو ما خصه بعضهم بمصطلح « الاقتسام » [١] ، وهو ضرب من النسق القسمي لايريد به المتكلم تأكيد المقسم عليه ، وإنما يورده على سبيل الفخر ، أو التغزل - كما في البيتين السابقين - ، أو المدح أو الهجاء ، أو غير ذلك من الأغراض التي يرومها .

وهذا الذي ذكره بعض النحاة يتضمن الإشارة إلى قيمة عظمة المقسم به في توكيد المقسم عليه ، وهي قيمة تفسر سر دخول معنى التعظيم في القسم ، وذلك أن المقسم كثيراً ما يلجأ إلى اختيار ماهو عظيم فيقسم به ؛ لأن في عظمة المقسم به ما يشعر بعظمة المقسم عليه في نفس المقسم ، أو أن المقسم يلجأ إلى ذلك لإشعار مخاطبه بعظمة مايقسم عليه [٢] ، فلما كثر ذلك في القسم دخل في ظن بعض العلماء أن التعظيم أصل في دلالة القسم ، ومن ثم بنيت على هذا الظن أكثر آراء النحاة والمفسرين - خاصة - في تفسير القسم القرآني [٣].

وقد ذهب بعض النحويين - مع ما للمقسم به من دور كبير في تشكيل المعنى القسمي - إلى أن المقسم به قد يحذف ويستغنى عنه بفعل القسم لدلالة المعنى عليه ، وأنشدوا في ذلك قول الشاعر :

فأقسم أن لو التقينا وأنتم لكان لكم يوم من الشر مظلم

وقول امرىء القيس :

---

(١) انظرعلى سبيل المثال : بديع اللقرآن ص ١١٢ ، والطراز للعلوي ٣/١٥٣ .

(٢) سترى فيما يلي من هذا البحث أن المقسم به لايعول في اختياره على ما خصه من عظمة وإنما يختار لخاصية فيه تعـين على توكيد المقسم عليه .

(٣) انظر هذهالآراء في الفصل التاليص١٠٠من هذا البحث .

فأقسم لوشيء أتانا رسوله   سواك ، ولكن لم نجد لك مدفعاً

على أن المعنى في ذلك : أقسم بالله، أو بما سواه مما يقسم ويحلف به الناس [١]

وهذا التركيب - وإن ورد فيه فعل القسم الصريح - لايعد قسماً ؛ لأن المراد به الدلالة على القسم على سبيل الإخبار به ، فهو كالذي مر في قوله تعالى : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت** ﴾ [٢] ، فإن ذكر فعل القسم مع المقسم به في هذه الآية وما شابهها لايراد به إنشاء القسم ، وإنما أجريت هذه التراكيب مجرى القسم لما تضمنته من معنى التوكيد الذي يوحي به لفظ القسم ، فكذلك إذا ذكر الفعل وحده - كما في البيتين السابقين - دل على القسم فأخذ مابعده حكم ما بعد القسم .

وقد جعل سيبويه : « أقسم » إذا ذكر في مثل ما تقدم مما يجرى مجرى القسم : قال سيبويه : « واعلم أن من الأفعال أشياء فيها معنى اليمين ، يجرى الفعل بعدها مجراه بعد قولك : والله ، وذلك قولك : أقسم لأفعلن ، وأشهد لأفعلن » [٣] . فقد جعل سيبويه هنا (أقسم) مما فيه معنى القسم ، وهو بهذا لايعده أسلوب قسم ، وهذا فرق سوف نتناوله فيما يلي من البحث .

قال المبرد : « واعلم أنك إذا دللت على القسم بما تضعه في موضعه فما بعد ذلك الدليل بمنزلة ما بعد القسم » [٤] .

ومما جرى على ذلك قوله تعالى : ﴿ **إنا بلوناهم كما بلونا أصحاب الجنة**

---

(١) انظر في هذا : التبصرة والتذكرة ٤٥١/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٤/٩ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٢ ، وخزانة الأدب للبغدادي ٨٦/١٠ .

(٢) سورة النحل ، الآية ٣٨ .

(٣) الكتاب ٣ / ١٠٤ .

(٤) المقتضب ٢ / ٣٣١ .

إذ أقسموا ليصرمنها مصبحين ﴾ [١]، فقد جاء ما بعد فعل القسم هنا على نحو ما يكون عليه الجواب في أسلوب القسم [٢] ، وإنما كان ذلك لأن الكلام هنا قد تضمن معنى التوكيد من ذكر فعل القسم ، فأجري مابعده مجرى القسم على نحو مايكون في الإخبار عن القسم مع ذكر المقسم به ، وكما هو الحال في كثير من الألفاظ الموحية بالقسم .

ومثل هذا قد يذكر معه المقسم به ، وقد يحذف فلا يصرح به ، أما مايراد به توكيد المقسم عليه على سبيل الإنشاء ؛ فلابد فيه من ذكر المقسم به ، لأن القسم - كما يقول المبرد - « لايقع إلا على مقسم به ومقسم عليه » [٣]، ولأن المقسم به عنصر هام في تركيب جملة القسم ؛ إذ به يتم التوكيد القسمي ، وسيتضح فيما يستقبل من هذه الدراسة من دور المقسم به في أسلوب القسم ما لايهون معه القول بجواز حذفه ، وما يتضح معه أن هذه التراكيب التي اشتملت على فعل القسم أو مايضمن معناه إنما شابهت القسم لما فيها من قوة التوكيد ، وأنها تخرج عن الجهة التي بني عليها الأسلوب القسمي كما حده النحويون .

---

(١) سورة القلم ، الآية ١٧ . وانظر نظائر ذلك في : الأعراف ٢١ ، ٤٩ ، إبراهيم ٤٤ ، الروم ٥٥ . وقد ورد من ذلك بلفظ الحلف في : التوبة ٩٦ ، ١٠٧ ، المجادلة ١٤ ، ١٨ .

(٢) انظر ما يجاب به القسم عند النحاة ص ٧٠ ، ٧١ من كتاب الجمل للزجاجي ، على سبيل المثال.

(٣) المقتضب للمبرد ٣٣٦/٢ .

حروف القسم وخصائصها :

ولما احتاجت أفعال القسم إلى مايوصلها إلى المقسم به جاءوا بحروف القسم الجارة للمقسم به وهي : الباء ، والواو ، والتاء ، وغير ذلك مما استعملته العرب في هذا الموضع على ما سيأتي . « قال الخليل : إنما تجيء بهذه الحروف لأنك تضيف حلفك إلى المحلوف به ، كما تضيف (مررت به) بالباء إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب » (١) ، ومعنى هذا – كما شرحه سيبويه – أنك « إذ قلت : مررت بزيد ، فإنما أضفت المرور إلى زيد بالباء » (٢) فكذلك « إذا قلت : بالله ووالله وتالله ؛ فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه » (٣). فهذه الحروف تضيف معنى القسم إلى المقسم به كما تضيف الباء ما قبلها إلى مابعدها ؛ لأن فعل القسم لايصل بنفسه إلى المقسم به .

وكثيراً ما يستغنى عن فعل القسم بهذه الحروف – وهو ما أشار إليه الخليل في قوله : « إلا أن الفعل يجيء مضمراً في هذا الباب » – لعلم السامع به ودلالة المعنى عليه ؛ فإذا قلت : بالله لأفعلن ، ووالله لأفعلن ، وتالله لأفعلن ، كان ذلك على إضمار : أحلف ، وأقسم (٤). ومنه قوله تعالى : ﴿ **قال فبعزتك لأغوينهم أجمعين** ﴾ (٥)، وقوله تعالى : ﴿ **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا : والله ربنا ما كنا مشركين** ﴾ (٦) ، وقوله تعالى : ﴿ **تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك** ﴾ (٧).

---

(١) الكتاب ٤٩٧/٣ . وانظر الأصول في النحو ٤٣١/١ ، وشرح المفصل ٩١/٩ .

(٢) الكتاب ٤٢١/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) انظر في هذا : المقتضب ٣١٨/٢ ، والأصول في النحو ٤٣١/١ ، والإيضاح العضدي ص ٢٦٣ .

(٥) سورة الحجر ، الآية ٨٢ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

(٧) سورة النحل ، الآية ٦٣ .

ونظير هذا في حذف ما يستغنى عنه لدلالة المعنى عليه ، قول القائل - وقد رأى رجلاً يقصد مكة في هيئة الحاج - : مكة ورب الكعبة ، فهو على معنى : يريد مكة ورب الكعبة [١] ، أو قوله - وقد صوب أحدهم سهمه إلى قرطاس فسمع وقعه - : القرطاس والله ، وهو على معنى : أصاب القرطاس [٢] .

ولايجوز أن يظهر فعل القسم إلا مع الباء ؛ فتقول : أقسم بالله لأفعلن ، وأحلف بالله لأفعلن وعليه جاء قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بهذا البلد** ﴾ [٣]. وإنما جاز ذلك مع الباء وحدها ؛ لأنها الأصل في تعدية الفعل إلى مابعده ، وليس كذلك الواو والتاء ، ولذلك يجب أن يحذف الفعل معهما فلا يقال : أقسم والله لأفعلن ، ولا : أقسم تالله لأحضرن [٤] .

والباء أكثر حروف القسم استعمالاً بعد الواو [٥]، ومن خصائصها أنها تدخل على كل مقسم به ظاهر ومضمر [٦]؛ فتدخل على الظاهر سواء كان اسماً من أسماء الله تعالى نحو قوله سبحانه : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون** ﴾ [٧]، أو غير ذلك مما يقسم به نحو قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بالخنس الجوار الكنس** ﴾ [٨]، كما تدخل على المضمر نحو قول الشاعر :

---

(١) انظر: الكتاب ١ / ٢٥٧ .

(٢) المصدر نفسه . وانظر المقتضب ٣١٨/٢ .

(٣) سورة البلد ، الآية ١ .

(٤) انظر: التبصره والتذكرة ٤٥٧/١ والمفصل ص ٣٤٧ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩ ، والإيضاح في شرح المفصل ٣٢٣/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٥/٢ .

(٥) الكتاب ٤٩٦/٣ ، وانظر الأصول في النحو ٤٣٠/١ .

(٦) سر صناعة الإعراب ١٤٣/١ ، والمخصص ١١٠/١٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢ وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٣/١ وانظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٥/٢ .

(٧) سورة المعارج ، الآية ٤٠ .

(٨) سورة التكوير ، الآية ١٥ ، ١٦ .

رأى برقاً فأوضع فوق بكر   فلا بك ما أسال ولا أغاما [١].

وتختص الباء أيضاً بجواز ظهور فعل القسم معها - على نحو ما تقدم - ولا يظهر مع غيرها ، وباستعمالها في الاستعطاف أو ما سماه بعض النحويين « القسم الاستعطافي» وقد سبقت الإشارة إلى ذلك [٢].

أما الواو فهي أكثر حروف القسم استعمالاً ، قال سيبويه : « وللقسم والمقسم به أدوات في حروف الجر وأكثرها الواو ... » [٣]، وعلل ابن سيدة ذلك بكون الباء « تدخل في صلة الأفعال في القسم وفي غيرها ؛ فاختاروا الواو في الاستعمال لانفرادها بالقسم » [٤].

وهي تدخل على كل مقسم به ظاهر [٥]؛ نحو قوله تعالى : ﴿ **والله ربنا ما كنا مشركين** ﴾ [٦]، وقوله تعالى : ﴿ **والتين والزيتون** ﴾ [٧]، ولا تدخل على المضمر فلا يقال : وه ، ولا : وك [٨] .

وقد تقدم أن فعل القسم يحذف مع الواو ، فلا يجوز : أقسم والله لأفعلن ، وقد أرجع الرضي ذلك إلى كثرة الاستعمال [٩] . ولم يجز ظهور الفعل معها غير ابن كيسان مخالفاً فيه جمهور النحاة ، ورد بأنه لايجوز لأن الواو ليست مستعملة بحق الأصالة في القسم ؛ لأنها فرع عن الباء ، فالباء هي الأصل في التعدية والإلصاق ،

---

(١) سر صناعة الإعراب ١/١٤٤ ، وانظر شرح المفصل ٩/١٠١ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٢٣ .

(٢) انظر ماسبق ص ٢١ .

(٣) الكتاب ٣/٤٩٦ ، وانظر الأصول في النحو ١/٤٣٠ .

(٤) المخصص ١٣/١١٠ .

(٥) انظر التبصرة والتذكرة ١/٤٤٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩/٩٩ ، وشرح جمل الزجاجي ١/٥٢٤ .

(٦) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

(٧) سورة التين ، الآية ١ .

(٨) انظر سر صناعة الإعراب ١/١٤٣ ، والتبصرة والتذكر ١/٤٤٥ ، شرح المفصل لابن يعيش ٩/١٠١ .

(٩) شرح الكافية للرضي ٢/٣٣٤ .

والواو مبدلة منها في ذلك ، فإن ورد ظهور الفعل معها فلابد أن يكون على تأويل أن « أقسم » كلام تام ثم استؤنف القسم بعدها ، لا أن يكون « والله » متعلقاً بأقسم [١] .

ولا تستعمل الواو فيما سمي عند بعض النحاة «القسم الاستعطافي» فلا يقال : والله أخبرني ، كما يقال : بالله أخبرني [٢] .

أما التاء فلا تدخل إلا على لفظ الجلالة (الله) [٣]، نحو قوله تعالى : ﴿ ... **تالله لقد آثرك الله علينا** ﴾ [٤].

وحكي عن الأخفش دخولها على (الرب) نحو : تربي [٥]، وقيده بعضهم بإضافته إلى الكعبة نحو : ترب الكعبة ، ورده المرادي ؛ « لأنه قد جاء عنهم : تربي » [٦]. على أن دخولها على غير لفظ الجلالة كقولهم : تربي وتالرحمن وتحياتك غير جائز عند كثير من النحاة وقد وصفه بعضهم بالشذوذ [٧].

وهي كالواو في حذف فعل القسم معها ، وفي كونها لاتستعمل في الاستعطاف، وفي عدم جواز دخولها على المضمر [٨].

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٦/١ ، وانظر ارتشاف الضرب ٤٧٧/٢ ، وانظر ما سيأتي في بحث أصل حروف القسم .

(٢) شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢ .

(٣) الكتاب ٤٩٦/٣ ، والمقتضب ٣٢٠/٢ ، والجمل في النحو ص ٧٢ .

(٤) سورة يوسف ، الآية ٩١ .

(٥) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٤/١ وانظر شرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢ .

(٦) الجنى الداني في حروف المعاني ص ٥٧ .

(٧) انظر على سبيل المثال : الجمل ص ٧٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩/٩ ، وشرح الكافية للرضى ٣٣٤/٢ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٧/٢ ، والجني الداني ص ٥٧ .

(٨) شرح المفصل لابن يعيش ١٠١/٩ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢ .

وتختص التاء من بين حروف القسم بمعنى وهو التعجب [١] ، وهو لايلازمها في كل مواقعها - قال سيبويه : « وقد تقول : تالله ! وفيها معنى التعجب » [٢]، وقال الزمخشري : « وربما جاءت التاء في غير التعجب » [٣]، وذكر ابن أبي الربيع أن التاء تكون للتعجب ولغير التعجب ، وجعل من مجيئها للتعجب قوله تعالى : ﴿ **وتالله لاكيدن أصنامكم** ﴾ [٤] .

وهذه الحروف الثلاثة (**الباء والواو والتاء**) هي أكثر حروف القسم وروداً في كلام العرب ، ولم يستعمل في القرآن غيرها مما يعده النحاة في جملة هذه الحروف [٥].

---

(١) انظر الكتاب ٤٩٧/٣ ، والأصول في النحو ٤٣٠/١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٥/١ والمخصص ١١١/١٣ .

(٢) الكتاب ٣ / ٤٩٧ .

(٣) المفصل ص ٣٤٥ ، وانظر الإيضاح في شرح المفصل ٣٢٦/١ .

(٤) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢١/٢ ، والآية في سورة الأنبياء : ٥٧ .

(٥) مما يذكر النحاة في حروف القسم اللام ، وهي كالتاء في مجيئها للتعجب ، إلا أنه لازم فيها مع القسم ، قال سيبويه (في الكتاب ٤٩٧/٣) : « وقد تقول : تالله وفيها معنى التعجب وبعض العرب يقول في هذا المعنى : لله ؛ فيجيء باللام ، ولا تجيء إلا أن يكون فيها معنى التعجب ، قال أمية بن أبي عائذ :

لله يبقى على الأيام ذو حيد ... بمشمخر به الظيان والآس » .

وهي كالتاء أيضاً في اختصاصها بالدخول على لفظ الجلالة (الله) في حال التعجب ، وتستعمل في الأمور العظام . (انظر اللامات للزجاجي ص ٨٣ ، وشرح الكافية للرضي ٣٣٤/٢) .

ومن هذه الحروف (من) - بضم الميم وكسرها - يقول سيبويه (في الكتاب ٤٤٩/٣) : « واعلم أن من العرب من يقول : من ربي لأفعلن ذلك ، ومن ربي إنك لأشر يجعلها في هذا الموضع بمنزلة الواو والباء في قوله : والله لأفعلن . ولايدخلونها في غير ربي ، كما لايدخلون التاء في غير الله . وعند المبرد أنها تدخل كذلك على لفظ الجلالة ؛ قال (في المقتضب ٣٣١/٢) : « ويقال: من الله لأفعلن ، ومن ربي لأفعلن . أبدل (من) من الباء التي في قولك : بالله لأفعلن ، وبربي لأفعلن » .

ومن حروف القسم عند بعض النحاة (أيمن) ، والذي عليه أكثر النحويين أنها اسم وضع للقسم وسيأتي الكلام عليها في جملة القسم الاسمية . (انظر المقتضب ٣٣٠/٢ ، وارتشاف الضرب ٤٧٦/٢) .

أصل حروف القسم وآراء النحاة في ذلك :

ولما كانت الباء هي الأصل في تعدية الفعل ، وإلصاق القسم بالمقسم به وإضافته إليه ؛ عدها كثير من النحويين أصل حروف القسم ، وجعلوا الواو مبدلة منها ، والتاء مبدلة من الواو (١) . ومن أدلتهم على ذلك أن « الباء تدخل على المضمر كما تدخل على الظاهر ... والواو لا تدخل على المضمر البته ، تقول : والله لأضربنك ، فإن أضمرت قلت : به لأضربنك ، ولا تقول : وه لأضربنك ؛ فرجوعك مع الإضمار إلى الباء يدل على أنها هي الأصل » (٢) .

واحتجوا لإبدال الواو من الباء بتقاربهما في المخرج والمعنى ؛ فهما في اللفظ من مخرج واحد هو الشفة ، ومعنى الضم والجمع الذي في الواو قريب من معنى الإلصاق في الباء ، لأن ملاصقة الشيء للشيء إجتماعه معه ، فالتقاء الواو مع الباء في مخرجها ومعناها يؤيد القول بإبدالها منها (٣) .

أما التاء فذكروا أنها مبدلة من الواو في القسم كما أبدلت منها في نحو : تجاه وتراث وتكأه (٤) . وإنما جعلت التاء بدلاً من الواو ولم تكن بدلاً من الباء التي ذكروا أنها هي الأصل؛ لعدم ثبوت إبدالها من الباء في موضع ، وثبوت ذلك من الواو (٥) . في نحو ماتقدم ، ولأنها لا تدخل إلا على اسم الله تعالى في حين تدخل الباء على الظاهر والمضمر ، وتدخل الواو على كل ظاهر ، فعلم من ذلك أن الواو في مرتبة

---

(١) انظر في هذا : المقتضب ٣١٩/٢ ، والإيضاح للفارسي ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والجمل ص ٧٢ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٣٦ ، ٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٣/١ ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٥/١ ، والمفصل ص ٣٤٥ .

(٢) سر صناعة الإعراب ١٤٣/١ ، وانظر الأصول في النحو ٤٣٠/١ والجنى الداني في حروف المعاني ص ١٥٤ .

(٣) انظر معاني الحروف للرماني ص ٤١ ، وسر صناعة الإعراب ١٤٤/١ .

(٤) المقتضب ٣٢٠/٢ ، والجمل في النحو ص ٣٢ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٤١ ، ٤٢ .

(٥) انظر شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٢٥/١ .

الاستعمال دون الباء ، والتاء في مرتبة ثالثة دونهما ، ويضاف إلى هذا أن الواو والتاء مفتوحتان ، أما الباء فمكسورة ؛ فكانت بهذا أقرب إلى الواو منها إلى الباء [١] .

وقد رد السهيلي ماذهب إليه النحويون من إبدال هذه الحروف بعضها من بعض ؛ فذكر أن الواو غير مبدلة من الباء ، وإنما هي عاطفة كواو « رب » ، عطفت على مقدر ، واحتج لذلك بأنها لاتدخل على المضمر كما هو الشأن في العاطفة [٢] ، وبأنها لو كانت مبدلة من الباء لاتّحدت معها في الحركة كما اتّحدت حركة الهمزة مع الواو حين أبدلت منها في نحو : إشاح ووشاح [٣] ، كما « أنها لم توجد قط بدلاً منها ؛ لأنها ليست من مخرجها ، ولما بينهما من المضادة ؛ إذ في الواو لين وفي الباء شدة » [٤] .

كما ضعف السهيلي القول بإبدال التاء من الواو ، واستدل على ذلك بأن في الواو معنى العطف ، ولايوجد هذا المعنى في التاء ، وبأن التاء إنما أبدلت من الواو لما كثرت زيادتها في تصاريف الكلمة [٥] .

فأما ماذهب إليه من إبطال القول بالإبدال بين الباء والواو ؛ فيسقط ما استدل به فيه من اختلاف حركيتهما بما ذكره الأستاذ أبو علي من أن الباء أصلها أن تكون مفتوحة ؛ « لأن كل ماهو على حرف واحد فقياسه أن يبنى على الفتح ، ومتى وجدت كلمة على حرف واحد مبنية على غير الفتح فلابد أن يكون ذلك لسبب » [٦] ، وذلك

---

(١) رصف المباني في شرح حروف المعاني ، ص ٢٤٧ . (بتصرف) .

(٢) همع الهوامع ٤ / ٢٣٧ .

(٣) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٥/٢ ، ٩٢٦ ، وانظر همع الهوامع ٢٣٧/٤ .

(٤) أمالي السهيلي ، ص ٤٤ ، همع الهوامع ٢٣٧/٤ .

(٥) همع الهوامع ٢٣٧/٤ .

(٦) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٦/٢ .

أن الباء في باب الجر تلازم الخفض والحرفية ؛ فبنيت لذلك على الكسر بخلاف أصلها وهو الفتح ، فلما أبدلت منها الواو - وهي حرف لايلزم الخفض - رجعوا إلى الأصل ففتحوها في القسم فقالوا : والله [١] .

أما ما ذكره في كونها للعطف ؛ فقد نبه على بطلانه الأستاذ أبو علي في قوله: « هذا لايصح لأن حرف العطف لا يدخل على حرف العطف ، وقد قالوا : والله لاكرمنك ، ووالله لأحسنن إليك ، وكذلك قالوا : ثم والله ، وفوالله » [٢]. فدخول واو العطف على هذه الواو دليل على أنها ليست للعطف ، وصححه ابن أبي الربيع [٣]، ووافقه أبو حيان في قوله : « وزعم السهيلي أن واو القسم هي في الأصل واو العطف ولا يقوم دليل على صحة شيء من هذه المذاهب ، ولو كان أصلها العطف لم يدخل عليها واو العطف في قول الشاعر :

أرقت ولم تخذع لعيني هجعة ووالله مادهري بعشقٍ ولا سقم » [٤].

والقول بإبدال حروف القسم بعضها من بعض على النحو الذي مر هو قول أكثر النحويين ، ولم يعلم في هذا خلاف إلا ماذهب إليه السهيلي ؛ فإنه رد على جميع النحويين [٥] ، وقد تقدم رأيه مفصلاً .

وقد تابع السهيلي في هذا الدكتور أحمد اللهيب ؛ فذهب إلى أن الواو غير مبدلة من الباء ، وكذلك التاء فإنها ليست بدلاً من الواو [٦].

---

(١) البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٦/٢.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه .

(٤) ارتشاف الضرب ٤٨١/٢ ، وانظر همع الهوامع ٢٣٧/٤ - ٢٣٨ ،وصواب البيت ما في الهمع:«ولم تهجع لعيني».

(٥) انظر البسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٢٥/٢ .

(٦) أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ص ١٥ ، رسالة دكتوراه مخطوطة بكلية اللغة العربية ، جامعة الأزهر .

واستدل على ضعف القول بإبدال الواو من الباء في القسم بعدم قيام دليل مقنع على صحة الإبدال في هذا الموضع ، وذكر أن التعليل الذي أورده القائلون بذلك ضعيف ، لأن تقارب المخارج لايوجب الإبدال ، وضرب لذلك مثالاً : الخاء والغين ؛ فإنهما لم يبدل أحدهما من الآخر مع أن مخرجهما يكاد يكون واحداً ، ثم إن معنى الجمعية في الواو ليس موافقاً لمعنى الإلصاق في الباء ، فالواو تضم ما بعدها إلى ماقبلها ، والباء تلصق ماقبلها بما بعدها .

واستدل أيضاً بما بينهما من اختلاف الاستعمال في هذا الباب ؛ وذلك أن الباء تدخل على المضمر ، ويظهر معها الفعل ، وتستعمل في الاستعطاف ، وليس ذلك للواو ، فلو كانت الواو بدلاً من الباء لما خالفتها في هذا الباب من جهة الاستعمال . وأضاف إلي ذلك ما ذكره السهيلي من اختلاف حركتيهما (١) .

كما ضعف الدكتور اللهيب تعليل النحاة لإبدال التاء من الواو في القسم ؛ ووجه الضعف عنده - بالإضافة إلى ماسبق به السهيلي - أن التاء في نحو : تراث ، وتجاه، هي أحدى حروف الكلمة ، وهي في القسم حرف مستقل وليست جزءاًمن المقسم به ؛ فحال الواو والتاء هناك يختلف عن حالهما في القسم ، وأن مخرجيهما - وهما حجة في تعليل الإبدال هنا - متباعدان ، وكذلك فإن مجيء التعجب مع التاء في القسم ، وعدم مجيئه مع الواو ، دليل على أنها ليست مبدلة من الواو إذ لو كانت كذلك لما كان لها هذا المعنى وهو غير موجود في الواو (٢).

وأيد رأيه في كل ذلك بأن عبارة سيبويه لاتشعر بإبدال هذه الحروف بعضها من بعض في القسم ؛ وذلك أنه قد عبر بلفظ المنزلة في قوله :« وباء الجر إنما هي للإلزاق والاختلاط . . والواوالتي تكون في القسم بمنزلة البناء، وذلك قولك : والله

(١) أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ص ١٥، ١٦.

(٢) المصدر السابق ص ١٦ .

لأفعل ، والتاء التي في القسم بمنزلتها ، وهي : تالله لا أفعل » [١] .

وربما عول النحاة القائلون بالإبدال على نص سيبويه ؛ ففهموا منه أن المراد بلفظ المنزلة البدل ، ثم رأوا في كون الباء أصل تعدية الفعل إلى المقسم به ، وفي اختصاصها بنمط من الاستعمال في القسم، إلى جانب عدم دخول الواو والتاء في جميع ماتدخل عليه الباء مايعزز هذا الفهم ، وعليه قالوا : إن الباء أصل حروف القسم ، ثم التمسوا الأسباب لإبدال الواو من الباء ، وإبدال التاء من الواو على نحو ماتقدم ، ومن ثم كان ما استدل به من تصدي لرد هذا القول - في مجمله - نقضاً لتلك الأسباب .

والأولى من هذا المسلك أن يفهم كلام سيبويه في ضوء السياق الذي ورد فيه ؛ وذلك إنه حين ذكر أن الواو بمنزلة الباء، إنما أراد أنها بمنزلتها في معنى الإلـزاق والاختلاط الذي ذكره في قوله : « وباء الجـر إنمـا هـي للإلزاق والاختـلاط ، وذلك في قولـك : خرجـت بزيد ، ودخلـت به ، وضربتـه بالسـوط : ألزقت ضربك إياه بالسوط » [٢]. وعلى هذا قال : « والواو التي تكون للقسم بمنزلة الباء » [٣]، أي أنها بمنزلتها في معنى الإلزاق والاختلاط فهي تضيف معنى القسم إلى المقسم به، وتلزقة به ، ثم قال : « والتاء التي في القسم بمنزلتها » [٤]، أي بمنزلة الباء أيضاً في هذا المعنى .

وقد أبان سيبويه عن ذلك في قوله : « إذا قلت : بالله ووالله وتالله فإنما أضفت الحلف إلى الله سبحانه » [٥]. وهو يريد بهذا أن الواو والتاء بمنزلة البـاء فـي إيصـال

(١) أساليب القسم والشرط في القرآن الكريم ص ١٧ ،وانظر الكتاب ٢١٧/٤ .

(٢) الكتاب ٤ / ٢١٧ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) المصدر السابق ، ٤٢١/١ .

الفعل وإلصاقه به ، ولا يفهم من كلامه أن الباء أصل حروف القسم وأن الواو بدل منها ، والتاء من الواو كما ذهب إليه كثير من النحويين .

على أنه يمكن أن يقال : إن مابين هذه الحروف من فروق في المعنى والاستعمال ينفي القول بإبدال بعضها من بعض في القسم ، ووجه تعددها هو الوجه في تعدد أدوات كثير من الأساليب كالاستفهام والشرط وغيرهما لاختلاف كل منها في المعنى والاستعمال دون أن يقال إن (هل) - مثلاً - هي أصل أدوات الاستفهام وأن غيرها مبدل منها ، وكما أنه لايجوز القول بالإبدال في نحو هذا فكذلك الحال في القسم .

حذف حرف القسم :

قد يحذف حرف القسم في كلام العرب ويعوض عنه بـ (هاء) التنبيه نحو قولهم : إي هاالله ذا ، أو بهمزة الأستفهام نحو : آلله لتفعلن ، أو بقطع الهمزة في لفظ الجلالة نحو : أفالله لتفعلن ، والمقسم به مجرور بهذه الحروف الجديدة ، كما يجر بحرف القسم ؛ لأنها قائمة مقامه في ذلك ، ولايجوز فيه هنا إلا الجر [١] ، وقيل إن هذا التعويض لايستعمل إلا مع اسم الله خاصة [٢] .

ويستدل على أن هذه الحروف عوض عن حرف القسم المحذوف بأنه لايجوز الجمع بينهما وبين حرف القسم ، فلا يقال : ها والله ، ولا : أو الله ، وكذلك فإن الألف لاتقطع مع الواو بل يقال : أفوالله ، فدل ذلك على أن هذه أعواض عن حرف القسم [٣] .

ولم يرد مثل هذا في القرآن الكريم إلا على بعض القراءات في قوله تعالى : ﴿ ولا نكتم شهادةَ اللهِ إنا إذاً لمن الآثمين ﴾ [٤] ؛ فقد قرىء (شهادةٌ) بالتنوين ، و (الله) بقطع الهمزة من غير مد مع جر لفظ الجلالة ، وقيل في توجيه هذه القراءة إن اسم الله تعالى مجرور بما عوض به عن حرف القسم المحذوف ، وهو هنا قطع ألف الوصل . وقرىء بذلك أيضاً إلا أنه بقطع الهمزة ومدها ، وعلى هذه القراءة تكون همزة الاستفهام هي ماعوض به عن حرف القسم [٥] .

---

(١) انظر تفصيل ذلك في : الكتاب ٤٩٩/٣ ، ٥٠٠ ، والمقتضب ٣٢١/٢ - ٣٢٤ ، والأصول في النحو ٤٣١/١ ، ٤٣٢ .

(٢) انظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٢/١ ، وارتشاف الضرب ٤٧٨/٢ .

(٣) الكتاب ٥٠٠/٣ ، وانظر المقتضب ٣٢٢/٢ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ١٠٦ .

(٥) انظر : المحتسب ٢٢١/١ ، والتبيان في إعراب القرآن ٤٦٨/١ .

وربما حذفت العرب حرف القسم من غير تعويض ، وإذا كان ذلك نصب المقسم بـه كقولهم : الله لأفعلن ، ومنه قول ذي الرّمة :

ألا رُبَّ من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانحُ

وقول الآخر :

إذا ما الخبزتأدمه بلحـــم فـذاك أمانــــة الله الثريــــدُ

والمقسم به في هذه المواضع منصوب على حذف حرف القسم ، والتقدير : والله ناصح ، و : وأمانة الله [١] . وقيل إن المقسم به منصوب هنا بفعل القسم المضمر؛ « لأن الفعل يصل فيعمل ، فتقول : الله لأفعلنّ »[٢] ؛ وذهب بعض النحاة إلى أنه منصوب بفعل مضمر غير فعل القسم ، تقديره : ألزم ، وعليه يكون التقدير في نحو قول العرب : أمانة الله لأفعلن ، وعهد الله لأقومن ، ويمين الله لأخرجنّ ، ألزم نفسي أمانة الله وكذا في (عهد الله) و (يمين الله) [٣] .

ومن العرب من يقول : أمانة الله لأفعلن ، وعهد الله . . ، ويمين الله . . . فيرفع المقسم به ، وهو عند النحاة مرفوع بالابتداء ، والخبر محذوف تقديره : أمانة الله لازمة لي ، وعهد الله لازم لي ، ويمين الله لازمة لي ، أو يكون تقديره : يمين الله قسمي أو ما أقسم به ، وكذا في نظائره [٤] ، وقد ينطقون بالخبر في هذا الموضع فيقولون : عليَّ عهد الله ، وعليَّ يمين الله [٥] .

---

(١) الكتاب ٤٩٧/٣ ، ٤٩٨ .

(٢) المقتضب ٣٢١/٢ .

(٣) الجمل في النحو ص ٧٢ ، وانظر المقرّب لابن عصفور ٢٠٧/١ .

(٤) الجمل في النحو ص ٧٢ ، ٧٣ ، والتبصرة والتذكرة ٤٤٨/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٩.

(٥) انظر المقتضب ٣٢٥/٢ ، ٣٢٦ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٦/٢ .

وجميع ماتقدم لم يلتزم فيه الرفع ؛ فقد يأتي مرفوعاً أو منصوباً ، وبالوجهين يروى قول امريء القيس:

فقلت يمين الله أبرح قاعــداً ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالـي

فقد روى (يمين الله) بالرفع على أنه مبتدأ حذف خبره ، والتقدير : يمين الله قسمي ، أو يمين الله ما أقسم به ، أو يمين الله لازمة لي ، أو يعدّ المذكور خبراً ويكون التقدير للمبتدأ . وروى (يمين الله) بالنصب على تقدير : ألزم نفسي يمين الله ، أو على إعمال فعل القسم المحذوف بعد حذف حرف القسم ، لأنه حيئذ يصل فينصب المقسم به (١) .

وثمة أسماء أقسم بها العرب والتزموا فيها الرفع وحذف الخبر نحو : أيمنُ الله لأفعلن ، ولعمر الله لأخرجن ، ولعمرك لأقومنّ ، وهي أسماء تختص بالقسم ولاتستعمل في غيره ، على ماسيأتي في الحديث عن جملة القسم الاسمية .

وربما جاء حذف حرف القسم مع إبقاء المقسم به مجروراً ، قال سيبويه : « ومن العرب من يقول : الله لأفعلن ، وذلك أنه أراد حرف الجرّ ، وإياه نوى ، فجاز حيث كثر في كلامهم » (٢) ، ولايكون هذا إلا في اسم الله تعالى خاصة لكثرة القسم به في كلامهم ، وفي غير التاء إذا أريد بها التعجب ، لأنها حيئذ لاتحذف ، وكذلك اللام (٣) .

غير أن المبرد لم يجز جرّ المقسم به في نحو هذا ، « لأنّ حرف الجرّ لايحذف ويعمل إلا بعوض » (٤) .

---

(١) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١٠٤/٩ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٣/١ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٦/٢ .

(٢) الكتاب ٤٩٨/٣ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) المقتضب ٣٣٦/٢ .

وقد تبين مما سبق أن حرف القسم قد يحذف ويعوّض عنه ، وفي هذه الحال لايجوز في القسم به إلا الجرّ ، أما إذا حذف حرف الجر دون أن يعوّض عنه بشيء مماسبق ذكره ، فيجوز في المقسم به النصب والرفع على الوجوه التي تقدّم تفصيلها، وتبين كذلك أن المقسم به قد يرد - مع ذلك - مجروراً ، وهذا مختص بلفظ الجلالة عند سيبويه ، وخالفه فيه المبرد .

وقد تقدّم أن التعويض عن حرف القسم لم يرد في القرآن إلا على توجيه بعض القراءات ، ومثل ذلك حذف حرف القسم من غير تعويض ، وعليه قرأوا قوله تعالى: ﴿ ولانَكْتُمُ شهادةَ اللهِ إنا إذاً لمن الآثمين ﴾ [١] - وقد مضت الإشارة إلى بعض وجوه القراءة فيها - ؛ فقد قرئ بالتنوين في (شهادةً) ووصل الهمزة مع جرّ لفظ الجلالة في (الله) على أنه مجرور هنا بحرف القسم المحذوف [٢] ، وتوافق القراءة بهذا ماحكاه سيبويه عن العرب من حذف حرف القسم وإبقاء المقسم به مجروراً به ، وهو لفظ الجلالة .

وقرئ كذلك بتنوين (شهادةٌ) مع وصل الهمزة ، ونصب لفظ الجلالة من غير مدّ ، ووجه ذلك أنه منصوب بفعل القسم المحذوف [٣] ؛ وذلك أن حرف القسم لما حذف وصل فعل القسم المحذوف إلى المقسم به فنصبه ، كما في قولهم : اللهَ لأفعلن .

ومن هذا قوله تعالى : ﴿ قال فالحقُّ والحقَّ أقول * لأملأن جهنم منك ومن تبعك منهم أجمعين ﴾ [٤] ؛ فقد قرئ بنصب (الحق) الأول والثاني ،

---

(١) سورة المائدة ، الآية ١٠٦ .

(٢) المحتسب ١/٢٢١ ، والبحر المحيط ٤/٤٤ .

(٣) انظر : المصدرين السابقين .

(٤) سورة ص ، الآية ٨٤ ، ٨٥ .

ومما وجهت به هذه القراءة أنّ الأول منصوب على حذف حرف القسم كما في قولهم : الله لأفعلن ، والثاني منصوب ب (أقول) والتقدير : أقول الحق (١).

وقرىء بالخفض فيهما معاً : (فالحقِّ والحقِّ) (٢) ، ووجه ذلك في الأول على حذف حرف القسم وإبقاء عمله كما كان في اسم الله تعالى من قولهم : الله لأفعلن ، على أن يكون معنى (الحق) هنا اسم الله تعالى (٣) ، وقد تقدّم أن سيبويه لايجيز ذلك إلا في لفظ الجلالة .

ب - جملة القسم الاسمية :

وهي جملة من ابتداء وخبر وتكون بذكر اسم من الأسماء المختصة بالقسم ، وهي : ايمن الله ، ولعمر الله ، ولعمرك ، نحو قولهم : أيمن الله لأفعلنّ ، ولعمر الله لأذهبن ، ولعمرك إنه الحق ، على حذف الخبر في جميع ذلك ، والتقدير: أيمن الله قسمي أو المقسم به ، وكذا في لعمر الله ولعمرك (٤) .

و (أيمن) المقصود هنا هو اسم موضوع للقسم ، وألفه ألف وصل ، وليس (أيمن) الذي هو جمع يمين ، وألفه ألف قطع ، والدليل على ذلك أن الألف تسقط من المستعملة للقسم في درج الكلام ، كما في قول الشاعر :

فقال فريق القوم لما سألتهم نعم ، وفريق ليمن الله ماندري (٥)

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٣٢٠/٢ .

(٢) انظر : معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢ .

(٣) معاني القرآن للفراء ٤١٣/٢ .

(٤) انظر الكتاب ٥٠٢/٣ ، والجمل ص ٧٣ ، ٧٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٩ ، والمخصص ١١٥/١٣ .

(٥) الكتاب ٥٠٣/٣ ، وانظر المقتضب ٣٣٠/٢ .

وهو على هذا اسم « مأخوذ من اليمن والبركة » ؛ كأنهم أقسموا بيمن الله وبركته » [١] ، ويلازم الإضافة إلى لفظ الجلالة غالباً [٢] .

ولكثرة هذا الاسم في قسم العرب لجأوا فيه إلى ضروب من التخفيف فقالوا : إيم الله ، وأيم الله ، ومُن الله ، ومُ الله ، وفيه لغات شتى ذكرها بعض النحاة [٣] ، وذكر منها السيوطي نحو عشرين لغة [٤] .

أما (العمر) ؛ ففيه لغتان : فتح العين وضمّها ، واختاروا الفتح في القسم لكثرته في كلامهم طلباً للخفة ، وهو اسم يضاف إلى لفظ الجلالة نحو : لعمر الله ، ومعناه القسم ببقاء الله تعالى ودوامه ، ويضاف إلى غير ذلك من الأسماء الظاهرة نحو قول الشاعر :

لعمر أبي عمروٍ لقد ساقه المنى ... إلى جدثٍ يوزي له بالأهاضب

كما يضاف إلى المضمر نحو : لعمري ، ولعمرك ، ومعناه في جميع ذلك القسم بحياة ما أضيف إليه [٥] ، واللام فيه لام الابتداء ، وكذلك التي تدخل على (أيمن) نحو قول الشاعر الذي تقدم (ليمن الله ماندري) ، وليست لام قسم محذوف ؛ لأن القسم لايدخل على القسم [٦] .

---

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٩٢/٩ .

(٢) انظر : المساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٩/٢ .

(٣) انظر على سبيل المثال : الجمل ص ٧٤ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٣٨/٢ فما بعدها ، وارتشاف الضرب ٤٨١/٢ .

(٤) انظر : همع الهوامع ٢٣٨/٤ .

(٥) انظر اللامات للزجاجي ص ٨٣ ، ٨٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩١/٩ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٠٩/٢ .

(٦) انظر:سرصناعة الإعراب٣٨٣/١، البسيط في شرح جمل الزجاجي٩٤٣/٢، والمساعدعلىتسهيل الفوائد٣٠٨/٢.

والتزم العرب في هذه الأسماء الرفع [١] ، ولم يجز النحاة فيها غيره ، كما أجازوا النصب والرفع في نحو قولهم : أمانة الله ويمين الله ، ونحوهما ، وهي أسماء متعينة للقسم ، صريحة فيه ؛ ولذلك أوجب النحاة حذف الخبر معها [٢] ، في حين أجازوا ذلك في الأسماء المستعملة في القسم وفي غيره ، كما مرّ في (أمانة الله) ونظائرها .

ولم ترد جملة القسم اسمية في القرآن الكريم إلا في موضع واحد ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون** ﴾ [٣] ، وهو قسم بحياة الرسول ﷺ ، واللام في (لعمرك) للابتداء ، و (عمر) مبتدأ ، والكاف مضاف إليه ، والخبر محذوف ، والتقدير : لعمرك قسمي أو لعمرك المقسم به ، على نحو ماتقدم ، وهي جملة قسم اسمية .

ويجيز بعض النحاة أن يكون من هذا الضرب قوله تعالى : ﴿ **قال فالحق والحق أقول . لأملأن جهنم منك وممن تبعك منهم اجمعين** ﴾ [٤] ، على قراءة الرفع في (الحق) الأول ، والتقدير : فالحق قسمي أو ما أقسم به [٥] .وهو - في رأيي - ليس كذلك لأنّ المبتدأ في جملة القسم الاسمية لايخرج عن تلك الأسماء المختصة به ، وهي (أيمن الله) و (لعمر الله) و (لعمرك) ، هذا إلى أن تقدير

---

(١) الجمل ص ٧٣ ، ٧٤ ، وشرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٥٣٣/٢ .

(٢) انظر شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢ ، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ص ١٥١.

(٣) سورة الحجر ، الآية ٧٢ .

(٤) سورة ص ، الآية ٨٤ ، ٨٥ .

(٥) انظر معاني القرآن للفراء ٤١٢/٢ ، ٤١٣ ، والبسيط في شرح جمل الزجاجي ٩٣٢/٢ .

الخبر – على قراءة الرفع في الحق الأول – هو : فالحق مني ، أو يكون المحذوف في قوله تعالى : (فالحق) هو المبتدأ ، والتقدير : فأنا الحق ، كما ذهب إليه بعض النحاة (١) .

(١) انظر على سبيل المثال : البيان في غريب إعراب القرآن لابن الأنباري ٢/ ٣٢٠ ، والتبيان في إعراب القرآن للعكبري ٢/١١٠٧ .

حذف جملة القسم :

تحدثت فيما سبق عن وجوه بناء جملة القسم ، وأنواعها ، وعناصر تركيبها ، من خلال أقوال النحاة فيها وبحثهم لجوانب تركيبها .

ومما ذكره النحاة أن بعض عناصر هذه الجملة قد يحذف من الكلام ، ويبقى – مع ذلك – مايشير إلى أنها مبنية على القسم ؛ كحذف فعل القسم ،أو حرفه ، أو هما معاً ، أو المقسم به – على رأي بعضهم – أو خبر المبتدأ في جملة القسم الاسمية .

وقد ذكروا أن هذه المحذوفات إنما كثرت في باب القسم لكثرة جريانه في كلام العرب ؛ فاستغنوا ببعض عناصره عن بعض ، واكتفوا بما يدل على المراد إيثاراً للخفة ، ونزوعاً إلى الإيجاز والاختصار .

ومما هو جارٍ على هذا – عندهم – حذف جملة القسم كاملة – والاستغناء بجوابها عنها ، ولهم في معرفة المواضع التي حذف فيها القسم دلائل جعلوها قرائن على وجود قسم مضمر لابد من تقديره .

وقد تعددت القرائن التي يُستدل بها على إضمار القسم وتقديره ؛ وذلك أنه يقدر « مع اللام ، ومع إن ، لأنهما لايكونان إلا على نية القسم ، وذلك قولك : ليقومن زيد ،ولقد قام زيد ، وإن زيداً لقائم ،جميع ذلك على نية قسم محذوف » (١) ، وهذا الحذف « كثير جداً ، وهو لازم مع غير الباء من حروف القسم ، وحيث قيل : (لأفعلن) أو (لقد فعل) أو (لئن فعل) ولم يتقدم جملة قسم فثمّ جملة قسم مقدّرة ،نحو : ﴿ **لأعذبنه عذاباً شديداً** ﴾ الآية ، ﴿ **ولقد صدقكم الله وعده** ﴾ ،

---

(١) شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ١/٥٣٠ .

﴿ لئن أخرجوا لايخرجون معهم ﴾ ، واختلف في نحو (لزيد قائم) ونحو (إن زيداً قائم ، أو لقائم) هل يجب كونه جواباً لقسم أو لا ؟ » [١] .

ومن هذا يتضح أن القسم يقدر لوجود اللام الداخلة على المضارع المؤكد بالنون ، أو الداخلة على (قد) ، أو الداخلة على الشرط ، أو على الجملة الأسمية ، أواعتماداً على وجود (إن) سواء وجدت اللام في خبرها أو لم توجد ، وسنرى فيما سيأتي أن بعض النحاة والمفسرين قد عوّل على المعنى في الاستدلال على القسم المحذوف .

وسأقف عند كل قرينة من هذه القرائن التي يقدر القسم معها ، مبيناً سبب التقدير مع كل منها ، وتقدير النحاة والمفسرين للقسم في مواضع من القرآن الكريم لمجيء هذه القرائن فيها .

أولاً : اللام الداخلة على الفعل المضارع المؤكدّ بالنون :

يرى النحاة أن اللام إذا جاءت مع الفعل المضارع المتصل بنون التوكيد ، ولم يتقدمها قسم ظاهر ؛ دلت على قسم محذوف قبلها ، وذلك نحو قوله تعالى : **﴿ لتبلون في أموالكم وأنفسكم ، ولتسمعنّ من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ﴾** [٢] ؛ فقد جعل الخليل اللام في قوله (لتبلون) دالة على قسم مضمر ، والتقدير : والله لتبلون ، وكذلك قوله تعالى : **﴿ لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود ﴾** [٣] ، معناه - على مايرى الخليل - : والله لتجدن [٤] .

---

(١) مغني اللبيب (ت مازن المبارك) ٧١٨/٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٨٦ .

(٣) سورة المائدة ، الآية ٨٢ .

(٤) الجمل في النحو ، للخليل بن أحمد الفراهيدي ص ٢٥٥ . وقد حُقق الكتاب مرة أخرى منسوباً إلى ابن شقير البغدادي .

ولايعد الخليل هذه اللام لام قسم إذا تقدمتها لام الشرط ؛ لأنها تكون حينئذ لام تأكيد ، ولايلزم – عنده – إضمار القسم قبلها نحو قوله تعالى : ﴿ **ولئن لم يفعل ما آمره ليسجنن** ﴾ (١) . وقوله تعالى : ﴿ **كلا لئن لم ينته لنسفعن بالناصية** ﴾(٢) ، فاللام في (ليسجنن) و (لنسفعن) لام تأكيد لتقدم لام الشرط قبلها ، أما إذا جاءت هذه اللام وليس قبلها لام شرط فلا بد من إضمار القسم قبلها(٣) .

وقد نقل سيبويه عن الخليل رأيه هذا في قوله : « وسألته عن قوله : لتفلعن ، إذا جاءت مبتدأة ليس قبلها مايحلف به ؟ فقال : إنما جاءت على نية اليمين ، وإن لم يتكلم بالمحلوف به » (٤) .

وإلى مثل هذا ذهب ابن جني حين قال : « واعلم أن هذه اللام إذا وليت(٥) المستقبل فلحقته النون لم تأت إلا على نية القسم ... فكأنك إذا قلت – وعلى هذا – : لأضربنك ؛ فكأنك قلت : والله لأضربنك ، وإذا قلت : لينطلقن زيد ؛ فكأنك قلت : والله لينطلقن زيد ، وكذلك قوله عزّ اسمه : ﴿ **ولتعلمن نبأه بعد حين** ﴾ [ص ٨٨] أي : والله لتعلمنّ » (٦) .

---

(١) سورة يوسف ، الآية ٣٢ .

(٢) سورة العلق ، الآية ١٥.

(٣) الجمل في النحو ، للخليل ص ٢٥٦ ، ٢٥٧ .

(٤) الكتاب ١٠٦/٣ .

(٥) في الأصل (وليت) هكذا ، والأنسب للسياق أن تكون (وليها)

(٦) سر صناعة الإعراب ٣٩٦/١ .

وفي نصوص النحاة مايشير إلى سبب تقديرهم القسم في هذا الموضع ، وهو أنهم يرون أن هذه اللام لاتأتي ومعها النون إلا جوابا للقسم ؛ قال الأخفش : « هذه اللام التي بعدها النون قد لاتكون إلا بعد القسم » (١).

ويرى الزجاجي أن اللام « إذا وقع بعدها المستقبل ومعه النون الثقيلة أوالخفيفة ؛ فهي لام القسم ، ذكر القسم قبلها أو لم يذكر ؛ كقولك : لأخرجـن ، ولتنطلقن يازيد ، وكقوله تعالى : ﴿ **لتبلون في أموالكم وأنفسكم ولتسمعن من الذين أوتوا الكتاب** ﴾ وكقوله تعالى : ﴿ **لترون الجحيم . ثم لترونها عين اليقين ثم لتسألن يومئذ عن النعيم** ﴾ (٢) ، ويقول معقباً على ذلك : « اللام في هذا كله للقسم ، وليس قبله قسم ظاهر إلا في النية ، وإنما حكمنا عليها بذلك ؛ لأن القسم لو ظهر لم يجز أن يقع الفعل المستقبل محققاً إلا باللام والنون » (٣) .

ويجعل الهروي اللام في قوله تعالى : ﴿ **وإن من أهل الكتاب إلا ليؤمننّ به قبل موته** ﴾ (٤) لام جواب قسم ، ويعلل ذلك بلزوم النون إياها « والنون لاتلزم الفعل مع اللام إلا في جواب القسم » (٥) .

ومن هذا يتضح أن النحاة إنما قدروا القسم قبل هذه اللام لورود النون بعدها ، وهذا لايقع - عندهم - إلا في جواب القسم ، فكأنهم شبهوا هذه اللام باللام الواقعة في جواب القسم نحو قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنسألنهم أجمعين** ﴾ (٦) ، وعلى

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢٦٤/١ .

(٢) اللامات للزجاجي ص ٧٩ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سورة النساء ، الآية ١٥٩ .

(٥) اللامات للهروي ص ٩٦ .

(٦) سورة الحجر ، الآية ٩٢ .

هذا قدروا القسم إذا جاءت اللام وبعدها النون وليس قبلها قسم ظاهر .

على أن بعض النحاة قد قدر القسم قبل هذه اللام وإن لم ترد معها النون ، وذلك في قوله تعالى : ﴿ **ولسوف يعطيك ربك فترضى** ﴾ [١] ، فقد جعل ابن الأنباري اللام الداخلة على (سوف) للقسم ، وذكر أن النون لم تلحق اللام هنا - مع ملازمتها لها في هذا الموضع - « لأن النون إنما تدخل لتدل على أنها لام قسم ، لا لام ابتداء ، فلما دخلت على (سوف) علم أنها لام قسم لا لام ابتداء لأن لام الابتداء لاتدخل على (سوف) » [٢] .

وهو يريد بهذا ما أشار إليه ابن جني من أن مجيء (سوف) يغني عن ذكر النون لدلالتها على معنى الاستقبال [٣]، وهو ماتجيء من أجله النون ، وذلك أنها إنما تلزم اللام « للتوكيد ولإعلام السامع أن هذا فعل مستقبل ، وليس للحال » [٤]، ويؤيد هذا تفسير الزجاجي لاجتماع اللام والنون في نحو هذا التركيب ، وهو أن اللام إنما جيء بها للإيجاب ، أما النون فللدلالة على الاستقبال [٥] .

وفي هذا مايعين على معرفة الضابط الذي يحكم التقدير في هذا الموضع ، وهو تعويلهم على دلالة الاستقبال في الفعل المؤكد بهذه اللام ، سواء تحققت بالنون أو بغيرها مما يخلص الفعل لمضي الاستقبال ، وهي الدلالة التي تجعل الفعل حقيقاً بالتوكيد ؛ فتدخله اللام من أجل ذلك ، ولهذا أوجب النحاة لزوم النون لهذه اللام في جواب القسم الصريح لأن اجتماعهما في الفعل يناسب توكيده بالقسم ، قال سيبويه :

---

(١) سورة الضحى ، الآية ٥ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢/٥٢٠ .

(٣) سر صناعة الاعراب ١/٣٩٥ ، ٣٩٦ .

(٤) المصدر السابق ١/٣٩٥ .

(٥) اللامات للزجاجي ص ١١٠ .

« اعلم أن القسم توكيد لكلامك ، فإذا حلفت على فعل غير منفي لم يقع ؛ لزمته اللام ، ولزمت اللام النون الخفيفة أو الثقيلة في آخر الكلمة ، وذلك قولك : والله لأفعلن » (١) .

فلما كان الفعل المراد توكيده بالقسم في نحو هذا التركيب مستقبلاً لم يقع ؛ حسن توكيده باللام والنون ، وهذا لايعني أنه لايؤكد بهما إلا في جواب القسم ، لأن الفعل المضارع إذا أريد به الاستقبال مفتقر إلى مايؤكده ، فيشبه التركيب عندئذ التركيب الواقع جواباً للقسم ، وهذا ماجعل النحاة يقدرون القسم قبله إذا لم يذكر .

على أن ابن فارس – وقد لحظ شيئاً من هذا – يذكر أن اللام للقسم إذا صرح بالقسم قبلها نحو : والله لأفعلن ، أما إذا لم يصرح به نحو : لأفعلن ، فاللام فيه مشبهة لام القسم ، وجعل من اللامات التي تشبه لام القسم اللام في قوله تعالى : ﴿ **كلا لينبذن في الحطمة** ﴾ (٢) ، وفي قوله تعالى : ﴿ **ليستخلفنهم في الأرض** ﴾ (٣) ، فاللام في هذا كله للتوكيد ، وليست جواباً لقسم محذوف (٤) .

وعلى الرغم من وجاهة ماذهب إليه ابن فارس – لإدراكه المشابهة بين هذه اللام ولام القسم في إفادتهما التوكيد – فإن الذي شاع عند النحاة أن هذه اللام إذا وليتها النون ولم يذكر قبلها قسم ؛ دلت على وجود قسم محذوف لابد من تقديره (٥) .

ولهذا قدر النحاة القسم قبل هذه اللام حيث وردت مقترنة بالنون في القرآن

---

(١) الكتاب ٣ / ١٠٤ .

(٢) سورة الهمزة ، الآية ٤ .

(٣) سورة النور ، الآية ٥٥ .

(٤) اللامات ، لابن فارس ، ص ١٥ .

(٥) انظر على سبيل المثال : اللامات للزجاجي ص ٧٩ ، والمقرب لابن عصفور ٢٠٧/١ ، وشرح الكافية للرضي ٣٤١/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٣/٩ – ٩٤ ، والمساعد على تسهيل الفوائد ٣٢٧/٢ ، ومغني اللبيب ٧١٨/٢ .

الكريم - وقد مضت الإشارة إلى بعض ذلك - وظهر هذا واضحاً عند من عني منهم بالتأليف في معاني القرآن وإعرابه ، وتبعهم في ذلك المفسرون .

فالأخفش يرى أن في قوله تعالى : ﴿ **لنبلونكم بشيء من الصيد** ﴾ (١)، قسماً مضمراً تقديره : والله لنبلونكم (٢). وقال الزجاج في قوله تعالى : ﴿ **لتبلون في أموالكم وأنفسكم** ﴾ (٣): « وهذه النون دخلت مؤكدة مع لام القسم » (٤)، وجعل اللام في قوله تعالى : ﴿ **ليجمعنكم إلى يوم القيامة** ﴾ (٥)، لام قسم ، والتقدير : والله ليجمعنكم (٦).

ويقول الزمخشري في قوله تعالى : (ولتعرفنهم في لحن القول ، والله يعلم أعمالكم) (٧): « ... وأما اللام في (ولتعرفنهم) فواقعة مع النون في جواب قسم محذوف » (٨).

واللام في (ليبطئن) في قوله تعالى : (وإن منكم لمن ليبطئن) (٩)، لام واقعة في جواب القسم عند ابن الأنباري ، قال : « هي اللام التي تقع في جواب القسم ، وهو ههنا محذوف ، وتقديره : لمن والله ليبطئن » (١٠). وهو يجعل اللامين الأوليين

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٩٤.

(٢) معاني القرآن للأخفش ٢٦٤/١ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٨٦ .

(٤) معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٥١٣/١ .

(٥) سورة النساء ، الآية ٨٧ .

(٦) المصدر السابق ٩٣/٢ .

(٧) سورة محمد ، الآية ٣٠ .

(٨) نكت الأعراب في غريب الإعراب في القرآن الكريم ص ٣٤١ .

(٩) سورة النساء ، الآية ٧٢ .

(١٠) البيان في غريب إعراب القرآن ١٥٩/١ .

في قوله تعالى : ﴿ **لأعذبنه عذاباً شديداً أو لأذبحنه أو ليأتني بسلطان مبين** ﴾ [١] ، لامي قسم ، أما الثالثة فليست كذلك ، وإنما دخلت الكلام من باب المحاذاة للتوكيد الذي قبله ؛ لأنه لم يكن ليقسم على موضع عذر الهدهد [٢] ، ويظهر في هذا اعتماد ابن الانباري في تحديده لنوع اللام وموضع تقدير القسم على استحقاق المذكور للقسم ، ولذلك لم يجعل اللام الثالثة لام قسم مع تحقق شرط النحاة فيها ، وهذا يعني أن هذه اللام قد تدخل ومعها النون لمحاذاة كلام سابق ، ولا يلزم أن تكون جواباً للقسم إذا لم يذكر قبلها .

على أن في هذا الموضع من الحاجة إلى التوكيد ما يسوغ دخول اللام والنون في قوله (ليأتيني) ، وذلك أن سيدنا سليمان - عليه السلام - بنى كلامه على التخيير - وهو ماتؤذن به (أو) - فـ « آل كلامه إلى قولك : ليكونن أحد الأمور يعني: إن كان الإتيان بالسلطان لم يكن تعذيب ولا ذبح ،وإن لم يكن كان أحدهما »(٣).

وهذا هو ما أجاب به الزمخشري على قوله : « فإن قلت : قد حلف على أحد ثلاثة أشياء ،فحلفه على فعليه لا مقال فيه ، ولكن كيف صح حلفه على فعل الهدهد، ومن أين درى أنه يأتي بسلطان حتى يقول : « والله ليأتيني بسلطان » [٤]- مسوغاً به دخول (ليأتيني) في جملة ما أقسم عليه ، وهو بهذا يجعل هذه اللامات للقسم .

ومما قدر فيه الزمخشري القسم قوله تعالى : ﴿ **وإن كلا لما ليوفينهم ربك أعمالهم إنه بما يعملون خبير** ﴾ [٥]، فقد جعل قوله (ليوفينهم) جواب قسم

---

(١) سورة النمل ، الآية ٢١ .

(٢) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٦٣/١ .

(٣) انظر الكشاف ١٤٣/٣ .

(٤) المصدر نفسه .

(٥) سورة هود ، الآية ١١١ .

محذوف [١].

وفي هذا مايوضح متابعة المفسرين للنحاة في تقديرهم القسم مع هذه اللام ، وهو ماسلكه بعض المفسرين في مواضع من القرآن الكريم وردت فيها هذه اللام متلوة بالنون ؛ فمن ذلك ما ذكره أبو حيان في تفسير قوله تعالى : (وقال لأتخذن من عبادك نصيباً مفروضاً ، ولأضلنهم ، ولأمنينهم ، ولآمرنهم فليبتكن آذان الأنعام ، ولآمرنهم فليغيرن خلق الله) [٢]. فقد قال : « هذه خمسة أقسم إبليس عليها ؛ أحدها : اتخاذ نصيب من عباد الله وهو اختياره إياهم ، والثاني : إضلالهم ... ، والثالث : تمنيته لهم ... ، والرابع : أمره إياهم لتبتيك آذان الأنعام ... ، والخامس : أمره إياهم بتغيير خلق الله تعالى » [٣]، وهو بهذا يجعل هذه الأشياء الخمسة مقسماً عليها ، وإلى مثل هذا ذهب أبو السعود في تفسير هذه الآية ؛ فقال : « وهذه الجمل المحكية عن اللعين مما نطق به لسانه مقالاً أو حالاً وما فيها من اللامات كلها للقسم » [٤].

وفي قوله تعالى : ﴿ **والذين جاهدوا فينا لنهدينهم سبلنا ، وإن الله لمع المحسنين** ﴾ [٥].

يقول أبو حيان : « الذين » مبتدأ خبره القسم المحذوف وجوابه وهو (لنهدينهم) ... ونظيره : (والذين آمنوا وعملوا الصالحات لنبوئنهم) » [٦].

---

(١) الكشاف ٢/٢٩٥.

(٢) سورة النساء ، الآية ١١٨ ، ١١٩ .

(٣) البحر المحيط ٣/٣٥٣ .

(٤) تفسير أبي السعود ٢/٢٣٤ .

(٥) سورة العنكبوت ، الآية ٦٩ .

(٦) البحر المحيط ٧/١٥٩ .

وفسر أبو حيان قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا لاتسمعوا لهذا القرآن والغوا فيه لعلكم تغلبون * فلنذيقن الذين كفروا عذاباً شديداً ولنجزينهم أسوأ الذي كانوا يعملون** ﴾ [١] ، على القسم ؛ قال : « أقسم تعالى على الجملتين وشمل الذين كفروا القائلين والمخاطبين في قوله : وقال الذين كفروا لاتسمعوا » [٢] ، فدل بهذا على أنه ثمة قسم محذوف .

وقال أبو السعود في قوله تعالى : ﴿ **الله لا إله إلا هو ليجمعنكم إلى يوم القيامة لا ريب فيه ، ومن أصدق من الله حديثاً** ﴾ [٣]، : « (ليجمعنكم إلى يوم القيامة) جواب قسم محذوف ، أي : والله ليحشرنكم من قبوركم إلى حساب يوم القيامة » [٤]. وفي قوله تعالى : ﴿ **وليزيدن كثيراً منهم ما أنزل إليك من ربك طغياناً وكفراً** ﴾ [٥] قال : « وتصديرها بالقسم لتأكيد مضمونها وتحقيق مدلولها » [٦] فجعل قوله (ليزيدن) قسماً صدرت به هذه الآية .

ثانياً : اللام الداخلة على (قد) :

مما يستدل به النحاة على وجود قسم محذوف اللام الداخلة على (قد) ، نحو قوله تعالى : ﴿ **ولقد أنزلنا إليك آيات بينات** ﴾ [٧]؛ فقد ذهب النحاة إلى أن هذه اللام مقدرة لقسم قبلها ؛ قال الزجاج في الآية السابقة : « اللام في (لقد) لام

(١) سورة فصلت ، الآية ٢٦ ، ٢٧ .

(٢) البحر المحيط ٧ / ٤٩٥ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٨٧ .

(٤) تفسير أبي السعود ٢/٢١١ .

(٥) سورة المائدة ، الآية ٦٨ .

(٦) تفسير أبي السعود ٣/٦٢ .

(٧) سورة البقرة ، الآية ٩٩ .

قسم »[١] ، وقال في قوله تعالى : ﴿ **ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق** ﴾[٢] : « دخول اللام في (لقد) على جهة القسم والتوكيد ... المعنى : ولقد علموا للذي اشتراه ماله في الآخرة من خلاق ، كما تقول : والله لقد علمت للذي جاءك ماله من عقل »[٣] .

ووافق ابن جني الزجاج في ذلك « فاللام في (لقد علموا) لام قسم محذوف فقد ، ومعناه : والله لقد علموا »[٤]، وكذلك عدها الهروي لام جواب القسم في الآية نفسها[٥].

وعد الرماني من هذا الباب قوله تعالى : ﴿ **لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة** ﴾[٦]، جاعلاً اللام هنا للقسم ، وقد اعتمد في هذا على أن لام القسم إذا دخلت على الفعل الماضي كانت معها (قد) ، كقولك : والله لقد قام زيد[٧].

وهذا هو ما عول عليه القائلون بتقدير القسم قبل هذه اللام ؛ لأنهم يرون أن دخول اللام على الماضي المتصرف المقرون بـ (قد) لايكون إلا في جواب القسم ، ولذلك جعلوا كل فعل ماض بعد (لقد) واقعاً في جواب القسم ، فإذا لم يذكر قبله قسم ظاهر ، قدروه ، وجعلوا اللام دليلاً عليه[٨].

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ١٥٧/١ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ١٠٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ١٦٤/١ .

(٤) سر صناعة الإعراب ٣٩٨/١ .

(٥) اللامات ، للهروي ، ص ٨٠ .

(٦) سورة الأحزاب ، الآية ٢١ .

(٧) معاني الحروف ، للرماني ، ص ٥٤ .

(٨) انظر : رصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣١٣ ، والجني الداني في حروف المعاني ص ١٢٥ ، وارتشاف الضرب ٤٩٣/٢ ، ومغني اللبيب ٧١٨/٢ ، وهمع الهوامع ٢٥٦/٤ .

ولعل في اجتماع اللام وقد - بما فيهما من قوة التوكيد - مايقرب التركيب الذي تدخلان فيه من معنى القسم ، ولهذا يجعل سيبويه قول القائل : لقد فعل ، بمنزلة قوله : والله لقد فعل ؛ قال : « إذا قال : لقد فعل ، فإن نفيه ما فعل ، لأنه كأنه قال : والله لقد فعل ، فقال : والله مافعل » [١]، وهذا يعني أن (لقد) تؤكد مابعدها كما يؤيد القسم مابعده ، ولذا لايستبعد أن يكون سبب التقدير في هذا التركيب - بالإضافة إلى مجيئه في جواب القسم الصريح - مافيه من قوة توكيد تشبه قوة التوكيد في القسم .

ولذلك اعتد بعض النحويين بما في هذه اللام من معنى التوكيد فاستغنى به عن تقدير القسم قبلها ؛ فقد جعل ابن فارس اللام في قوله تعالى : ﴿ **ولقد أرسلنا نوحاً** ﴾ [٢]، من اللامات الداخلة لمعنى التوكيد ، ومثلها في ذلك اللام الداخلة على الفعل الذي لايتصرف كما في قوله تعالى : ﴿ **ولنعم دار المتقين** ﴾ [٣]، والداخلة على المضارع المسبوق بسوف كقوله تعالى:﴿ **ولسوف يعطيك ربك فترضى** ﴾ [٤]، وكذلك الداخلة على الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : ﴿ **ولعبد مؤمن خير من مشرك** ﴾ [٥]، فجميع هذه اللامات - في رأيه - وجهها التأكيد وتثبيت الشيء وليست لام قسم كما ذهب إليه بعض النحويين [٦].

ويشير ابن فارس إلى سبب جعل هذه اللامات للقسم عند بعضهم ؛ فيقول :«وزعم ناس أن هذه اللامات لام قسم ؛ إذ كان القسم يدخل في الكلام توكيداً لقوله

---

(١) الكتاب ١١٧/٣ .

(٢) سورة هود ، الآية ٢٥ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٣٠ .

(٤) سورة الضحى ، الآية ٥ .

(٥) سورة البقرة ، الآية ٢٢١ .

(٦) اللامات لابن فارس ص ١٥ .

وتقوية وتثبيتاً » [١]، وهذا هو مادفع النحاة إلى تقدير القسم قبل هذه اللام وغيرها مما يدخل لتوكيد الكلام وتحقيقه .

وقد ذهب الرضي إلى ماذهب إليه ابن فارس في عدم جعل هذه اللام للقسم ؛ فلم يجعل اللام في نحو قوله تعالى : ﴿ **لقد سمع الله** ﴾ [٢]، وقوله سبحانه ﴿ **ولقد آتينا**) [٣] ، جواب قسم مقدر [٤] ؛ لعدم قيام دليل على أن هذا واقع في جواب القسم [٥].

أما المفسرون ؛ فقد سلك بعضهم مسلك أكثر النحاة في (لقد) ؛ فجعلوا هذا التركيب في بعض آيات القرآن دالاً على قسم محذوف .

فمن ذلك ما ذكره أبو جعفر الطبري في تفسير قوله تعالى : ﴿ **ولقد جئناهم بكتاب فصلناه على علم هدى ورحمة لقوم يؤمنون** ﴾ [٦]، قال : « يقول تعالى ذكره : أقسم يامحمد لقد جئنا هؤلاء الكفرة بكتاب ، يعني القرآن الذي أنزله إليه » [٧]، وهو بهذا يجعل في الآية قسماً مضمراً قبل لقد .

وفسر الزمخشري بعض الآيات التي وردت فيها (لقد) على القسم ؛ فقد جعل قوله تعالى : ﴿ **لقد أرسلنا نوحاً** ﴾ [٨]، جواب قسم محذوف [٩]. وفي قوله

---

(١) اللامات لابن فارس ص ١٥.

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٨١ .

(٣) وردت في القرآن في نحو عشرين آية ، انظر المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم (آتينا) .

(٤) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢ ، ٣٣٩ .

(٥) المصدر السابق ٣٤١/٢ .

(٦) سورة الأعراف ، الآية ٥٢ .

(٧) تفسير الطبري (ت محمود شاكر) ، ٤٧٧/١٢ .

(٨) سورة الأعراف ، الآية ٥٩ .

(٩) الكشاف ٨٤/٢ .

تعالى : ﴿ **ولقد عهدنا إلى آدم من قبل فنسي ولم نجد له عزماً** ﴾ [١]، قال : « ... المعنى : وأقسم قسماً لقد أمرنا أباهم آدم ووصيناه ألا يقرب الشجرة »[٢] .

وذهب الزمخشري إلى أن اللام في قوله تعالى : ﴿ **لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً** ﴾ [٣]، واقعة في جواب قسم محذوف [٤]، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ **قال لقد ظلمك بسؤال نعجتك إلى نعاجه** ﴾ [٥]، ذهب إلى أنه جواب قسم محذوف [٦]، وجعل في قوله تعالى : ﴿ **لقد رأى من آيات ربه الكبرى** ﴾ [٧]، قسماً مضمراً تقديره : والله لقد رأى [٨]، وعد قوله تعالى : ﴿ **لقد كان لكم فيهم أسوة حسنة** ﴾ [٩]، قسماً صدرت به الآية ؛ فقال : « كرر الحث على الائتساء بإبراهيم وقومه تقريراً وتأكيداً عليهم ، ولذلك جاء به مصدراً بالقسم لأنه الغاية في التأكيد » [١٠].

وينحو أبو السعود هذا النحو ؛ فيقدر القسم قبل هذه اللام في غير موضع من تفسيره ؛ قال في قوله تعالى : ﴿ **ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت فقلنا لهم كونوا قردة خاسئين** ﴾ [١١]، : « ... فالمعنى وبالله لقد علمتموهم حين

---

(١) سورة طه ، الآية ١١٥ .

(٢) الكشاف ٥٥٥/٢ .

(٣) سورة الفرقان ، الآية ٢١ .

(٤) الكشاف ٨٨/٣ .

(٥) سورة ص ، الآية ٢٤ .

(٦) الكشاف ٣٧٠/٣ .

(٧) سورة النجم ، الآية ١٨ .

(٨) الكشاف ٣٠/٤ .

(٩) سورة الممتحنة ، الآية ٦ .

(١٠) الكشاف ٩١/٤ .

(١١) سورة البقرة ، الآية ٦٥ .

فعلوا » [١].

ويرى أن قوله تعالى : ﴿ **لقد من الله على المؤمنين إذ بعث فيهم رسولاً من أنفسهم** ﴾ [٢]« جواب قسم محذوف ، أي : والله لقد من » [٣]، وكذلك في قوله تعالى : ﴿ **لقد أخذنا ميثاق بني اسرائيل** ﴾ [٤] يقول : « أي : بالله لقد أخذنا ميثاقهم » [٥]، وبعد قوله تعالى : ﴿ **لقد حق القول على أكثرهم فهم لايؤمنون** ﴾ [٦]، « جواب القسم ، أي : والله لقد ثبت وتحقق عليهم » [٧].

وقد حاول أبو السعود في بعض المواضع التي قدر فيها أن يسوغ تأكيدها بالقسم ، فرأى أن قوله تعالى : ﴿ **ولقد آتينا موسى الكتاب وقفينا من بعده بالرسل** ﴾ [٨]. قد صدر « بالجملة القسمية لإظهار كمال الاعتناء به » [٩]، وفي قوله سبحانه : ﴿ **ولقد استهزىء برسل من قبلك فحاق بالذين سخروا منهم ما كانوا به يستهزءون** ﴾ [١٠]، ذكر أن هذا « تسلية لرسول الله ﷺ عما يلقاه من قومه ، وفي تصديره بلام القسم وحرف التحقيق من الاعتناء بها مالايخفى »(١١).

---

(١) تفسير أبي السعود ١/١١٠ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٦٤ .

(٣) تفسير أبي السعود ٢/١٠٧ .

(٤) سورة المائدة ، الآية ٧٠ .

(٥) تفسير أبي السعود ٣/٦٣ .

(٦) سورة يس ، الآية ٧ .

(٧) تفسير أبي السعود ٧/١٥٩ .

(٨) سورة البقرة ، الآية ٨٧ .

(٩) تفسير أبي السعود ١/١٢٦ .

(١٠) سورة الأنعام ، الآية ١٠ .

(١١) تفسير أبي السعود ٣/١١٤ .

أما أبو حيان ؛ فإنه يلحظ في هذه اللام معنى التوكيد ، ويلحظ فيها أيضاً معنى القسم ، ولذلك يرى أنها محتملة للقسم والتوكيد في قوله تعالى : ﴿ **ولقد علمتم الذين اعتدوا منكم في السبت** ﴾ [(١)]، فيقول : « اللام في (لقد) هي لام توكيد ، وتسمى لام الابتداء في نحو : لزيد قائم ... ويحتمل أن تكون جواباً لقسم محذوف » [(٢)].

ولكن أبا حيان يؤثر أن تكون اللام في هذه الآية للتوكيد « لأن مثل هذه القصة يمكن أن يبهتوا في إنكارها ، وذلك لما نال في عقبى أولئك المعتدين من مسخهم قردة ؛ فاحتيج في ذلك إلى توكيد » [(٣)]، ويتضح من هذا أنه يعول على السياق في تحديد نوع هذه اللام ، وهو مادفعه إلى أن يجعلها للتوكيد في بعض الآيات ، في حين يجعلها للقسم في آيات أخر .

فمما جعل اللام فيه للتوكيد قوله تعالى : ﴿ **لقد سمع الله قول الذين قالوا إن الله فقير ونحن أغنياء** ﴾ [(٤)] قال : « وجاءت الجملة مؤكدة باللام مؤذنة بعلمه بمقالتهم ومؤكدة له » [(٥)]، وكذلك قوله تعالى : ﴿ **لن ندعو من دونه إلهاً لقد قلنا إذن شططاً** ﴾ [(٦)]، قال في تفسيره : « اللام في (لقد) لام التوكيد »[(٧)] .

ومما جعل فيه أبو حيان اللام للقسم قوله تعالى : ﴿ **لقد أرسلنا نوحاً إلى**

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٦٥ .

(٢) البحر المحيط ٢٤٥/١ .

(٣) المصدر نفسه .

(٤) سورة آل عمران ، الآية ١٨١ .

(٥) البحر المحيط ١٣٠/٣ .

(٦) سورة الكهف ، الآية ١٤ .

(٧) البحر المحيط ١٠٦/٦ .

قومه ﴾ (١)، فقد ذهب إلى أن اللام جواب قسم محذوف ، أكد تعالى هذا الإخبار بالقسم » (٢)، ومثل ذلك اللام في قوله تعالى : ﴿ **لقد استكبروا في أنفسهم وعتوا عتواً كبيراً** ﴾ (٣)، ذهب إلى أنها جواب قسم محذوف (٤).

وواضح مما سبق أن ثمة تداخلاً بين لامي القسم والتوكيد جعل آراء العلماء تتفاوت في التمييز بينهما ، ومحل هذا التداخل اشتراكهما في تقوية الكلام وتحقيقه .

ثالثاً : اللام الداخلة على المبتدأ :

من القرائن التي قدر معها بعض النحويين القسم اللام الداخلة على المبتدأ ، وهي التي يسميها النحاة لام الابتداء (٥)، فقد « ذهب الكوفيون إلى أن اللام في قولهم (لزيد أفضل من عمرو) جواب قسم مقدم ، والتقدير : والله لزيد أفضل من عمرو ، فأضمر اليمين اكتفاء باللام منها » (٦).

وقد ذكر الفارسي وابن جني أن معنى الابتداء والجواب ملازم لهذه اللام ، إلا أنها قد تخلص للابتداء في نحو قولهم : لعمرك لأقومن ، لأن القسم لايجاب بالقسم

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ٥٩ .

(٢) البحر المحيط ٣٢٠/٤ .

(٣) سورة الفرقان ، الآية ٢١ .

(٤) البحر المحيط ٤٩١/٦ .

(٥) المشهور عند النحاة أن لام الابتداء هي التي تدخل على المبتدأ وقد يسمي بعضهم اللام الداخلة على المضارع لام ابتداء أيضاً ، وكذلك الداخلة على الماضي المتصرف والجامد والواقعة في خبر إن ، وغيرها من اللامات ، ويرجع هذا إلى اختلاف النحاة في مواقع هذه اللام وما تدخل عليه ، وذلك أن منهم من يرى أنها تدخل على المبتدأ وما يقع موقعه ويأخذ حكمه . انظر تفصيل ذلك في : اللامات للزجاجي ص ٧٨ ، ٧٩، واللامات للهروي ص ٧٨ فما بعدها ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٣٠٦ فما بعدها ، والجنى الداني في حروف المعاني ص ١٢٤ فما بعدها ، ومغني اللبيب (ت المبارك) ص ٢٥٣.

(٦) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٩/١ .

ولذلك ذهبا إلى أن معنى الابتداء أعم من معنى القسم فيها [١] . ويعني هذا أنها - مع كونها للابتداء - واقعة في جواب قسم إلا إذا تعذر تقديره كما في المثال السابق ، ولهذا يرى ابن جني أنه لايجوز « أن يكون التقدير : والله لعمرك لأقومن ، كما يجوز إذا قلت : لزيد قائم - أن يكون تقديره : والله لزيد قائم » [٢] .

ويتضح من هذا أن الفارسي وابن جني يذهبان مذهب الكوفيين في تقدير القسم مع هذه اللام ، وقد صرح ابن جني في النص السابق بجواز تقديره في قولهم : لزيد قائم .

والسبب في تقدير الكوفيين للقسم في هذا الموضع هو أن هذه اللام لام قسم عندهم ؛ لجواز أن يقع بعدها المفعول الذي يجب فيه النصب في مثل قولهم : لطعامك زيد آكل ، وعلى هذا منعوا أن تكون اللام للابتداء ، لأنها لو كانت كذلك للزم أن يكون مابعدها مرفوعاً [٣] .

غير أن البصريين لايقدرون القسم قبل هذه اللام ، وإنما يسمونها لام الابتداء ، وحجتهم في ذلك « أنها إذا دخلت على المنصوب بظننت أوجبت له الرفع وأزالت عنه عمل ظننت ، تقول : ظننت زيداً قائماً ، فإذا أدخلت على زيد اللام قلت : ظننت لزيد قائم ، فأوجبت له الرفع بالابتداء بعد أن كان منصوباً ، فدل على أنها لام الابتداء » [٤] .

وذكر البصريون أن دخول الظن هنا لايجوز أن يحمل على القسم فتكون اللام

---

(١) المسائل المشكلة المعروفة بالبغداديات ص ٢٣٧ ، وسر صناعة الإعراب ٣٨٣/١ .

(٢) سر صناعة الإعراب ٣٨٣/١ .

(٣) الإنصاف في مسائل الخلاف ٣٩٩/١ .

(٤) المصدر نفسه .

جواباً له ، فيبطل بذلك عمل ظننت ويرتفع زيد بما بعده لا بالابتداء [١] ؛ لايجوز ذلك لأن الظن يبعد - في معناه الذي يفيد الشك - عن أن يكون مقسماً به ، وذلك أن الشيء إنما يقسم به في العادة إذا كان عظيماً عند الحالف [٢].

وأضاف ابن الأنباري - مؤيداً مذهب البصريين - أن الأصل في هذه اللام أن تدخل على المبتدأ ومايقع موقعه ، ولما كان المفعول فيما احتج به الكوفيون واقعاً موقع المبتدأ جاز دخول اللام عليه ، كما يجوز دخولها على معمول الخبر إذا وقع موقع الخبر في نحو قولك : إن زيداً لطعامك آكل وفي نحو قول الشاعر :

إن آمرأ خصني عمدا مودته ... على التنائي لعندي غير مكفور [٣].

ولعل تقدير الكوفيين للقسم قبل هذه اللام لم يعول فيه على ملاحظة موقعها في التركيب فحسب ، بل عول فيه أيضاً على ماذكره الزجاجي من قوة التوكيد في هذه اللام مما يجعلها قريبة من التوكيد القسمي ، يقول الزجاجي : « وهذه اللام لشدة توكيدها وتحقيقها ماتدخل عليه يقدر بعض الناس قبلها قسماً فيقول هي لام القسم ؛ كأن تقدير قوله : لزيد قائم ، والله لزيد قائم ، فأضمر القسم ودلت عليه اللام » [٤].

ولم ينكر الزجاجي تقدير القسم قبل هذه اللام ؛ لانها تشبه لام القسم من جهات عدة ؛ وذلك أنهما مفتوحتان ، وأنهما تدخلان على الجمل ، وأنهما مؤكدتان محققتان ، ولكنه يرى أنها تحتمل القسم والابتداء ، وأن المعنى هو الذي يحدد

---

(١) في هذا احتجاج لرأي الكوفيين « لأن حكم لام القسم في كل موضع أن لايعمل ماقبلها فيما بعدها ، ولا مابعدها فيما قبلها » . انظر الإنصاف ١/٣٩٩ .

(٢) الإنصاف ١/٣٩٩ ، ٤٠٠ .

(٣) المصدر السابق ١/٤٠٣ ، ٤٠٤ .

(٤) اللامات للزجاجي ص ٧٨ ، ٧٩ .

نوعها ، ولهذا يميل إلى أنها إذا جاءت في مثل هذا التركيب دل المعنى على كونها للابتداء ؛ لأن « من قال : لزيد قائم ، محققاً لخبره ، لم يقل له : حنثت ، إن كان زيد غير قائم » [١].

ومعنى هذا أن اللام وحدها - على قرب مابينها وبين لام القسم في لفظها ومعناها وعلى مافيها من شدة التوكيد - لاتكفي لأن تكون دليلاً على وجود قسم مقدر قبلها ، وفي هذا إشارة إلى أن التوكيد بها لايرقى بالتركيب إلى قوة يتصور معها وجود القسم ، ولذلك لايرى الزجاجي تقدير القسم معها لازماً إلا إذا وليها المستقبل المؤكد بالنون ، أو جاء في سياقها أحد الألفاظ التي تجرى مجرى القسم ؛ فيؤكد مابعده كما يؤكد جواب القسم ، كأخذ الميثاق [٢] ونحوه ، « وكذلك كل ما كان عليه دليل من هذا النوع حمل على القسم ، وما لم يكن فيه دليل فاللام فيه لام الابتداء والمعنى بينهما قريب ، لاجتماعهما في التوكيد والتحقيق »[٣] . وهو يريد بهذا أن ورود أي من هذه الدلائل مع اللام يقوي التركيب ، ويجعله أقرب إلى أن يكون جواباً للقسم ، في حين أن اللام وحدها تفتقر إلى مثل ذلك ، على أن ما في اللام وحدها من قوة التوكيد - وإن كان سبباً في تقدير القسم - قد دفع بعض النحويين إلى الاستغناء بذلك عن تقدير القسم قبلها ؛ فقد جعلها ابن فارس من اللامات الداخلة لمعنى التوكيد ، ولم يقدر القسم قبلها ، وأشار - على نحو ما مر في (لقد) وفي اللام الداخلة على المضارع المؤكد بالنون - إلى أن التقاء هذه اللام

---

(١) اللامات للزجاجي ص ٧٩ ، وانظر اللامات للهروي ص ٧٩ .

(٢) مثل الزجاجي للأول بقوله تعالى : (لتبلون في أموالكم وأنفسكم ...) آل عمران ١٨٦ ، وقوله سبحانه : (لترون الجحيم ...) التكاثر ، ٣٥ ، وقوله تعالى (وإذا أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم من كتاب وحكمة ، ثم جاءكم رسول مصدق لما معكم لتؤمنن به ولتنصرنه) سورة آل عمران الآية ٨١ . انظر: اللامات للزجاجي ص ٧٩ .

(٣) اللامات للزجاجي ص ٧٩ .

وغيرها مما يدخل لتحقيق الكلام في غرضها مع القسم وهو التوكيد هو ما عول عليه من يقدر القسم مع هذه اللامات ، ولهذا جعل اللام في نحو قوله تعالى : ﴿ **ولعبد مؤمن خير من مشرك** ﴾ [1] ، لام توكيد تشبه لام القسم [2] .

وإلى نحو هذا ذهب الرضي ؛ فاعتد بما في اللام من توكيد يستغنى به عن تقدير مؤكد مضمر كالقسم ، فقال : « إن الأولى كون اللام في (لزيد قائم) لام الابتداء مفيدة للتأكيد ، ولا نقدر القسم كما فعله الكوفية لأن الأصل عدم التقدير ، والتأكيد المطلوب من القسم الحاصل مع اللام » [3] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٢١ .

(٢) انظر اللامات لابن فارس ص ١٥ .

(٣) شرح الكافية للرضي ٣٣٨/٢ .

رابعاً : اللام الداخلة على الشرط :

ومما يستدل به النحاة على وجود قسم مقدر اللام الداخلة على الشرط نحو : « لئن فعلت لأفعلن » . ويسميها النحاة لام الجزاء أو لام الشرط أو لام القسم ، قال الهروي : « وتسمى لام الجزاء ، ولام الشرط ، وقد تسمى أيضاً لام القسم لأن جوابها لا يكون إلا بالأشياء التي هي جواب القسم والقسم مضمرٌ بعدها »[١] .

وعلى هذا قدر النحاة القسم في المواضع التي ترد فيها هذه اللام في اللغة أو القرآن الكريم ، ومما قدروا فيه القسم مع هذه اللام في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿ وإن منكم لمن ليبطئنّ ﴾[٢] فقد قدر الزجاج القسم قبل اللام الثانية وجعلها لام قسم (ليفعلن) قال : « كأن هذا لو كان كلاماً لقلت : وإن منكم لمن أحلف والله ليبطئن »[٣] .ويضيف الزجاج أن اللام إذا جاءت مع (ما ومن) فلفظ القسم وما أشبهه مضمر معها ، وأن النحاة مجمعون على هذا[٤] .

ومن أسباب تقدير النحاة للقسم مع هذه اللام دخول اللام على الفعل المضارع المؤكد بالنون ، وهو لا يعهد ـ كما تقدم ـ إلا في جواب القسم ، فهم يقيسون هذا على جواب القسم الصريح وما يصدر به من الأدوات . ومن أسباب ذلك أيضاً أن الشرط في مثل هذا التركيب يحتاج إلى جواب ، وجوابه لابد أن يكون مجزوماً ، والمذكور بعده هنا ليس كذلك ، فجعلوه جواب قسم مقدر تدل عليه اللام ونون التوكيد لأن القسم يحتاج إلى جواب أيضاً ولايشترط في جوابه أن يكون مجزوماً ، بل إن كون الجواب مؤكداً هنا يرجح كونه جواباً للقسم .

ولهذا تابع كثير من المفسرين النحاة في تقديرهم القسم في هذا الموضع ؛ فمن ذلك تقدير الزجاج له في قوله تعالى : ﴿ وإذ أخذ الله ميثاق النبيين لما آتيتكم

---

(١) اللامات للهروي ص ١٠٩ .

(٢) سورة النساء ، الآية ٧٢ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/٨٠ .

(٤) المصــدر نفسه .

لتؤمنن به ولتنصرنه ﴾[١] فقد ذكر أن اللام الداخلة على (ما) هي اللام الموطئة للقسم[٢] .

وفي قوله تعالى: ﴿ ولئن شئنا لنذهبن بالذي أوحينا إليك ﴾[٣] قال الزمخشري: « (لنذهبن) جواب قسم محذوف مع نيابته عن جزاء الشرط ، واللام الداخلة على (إن) موطئة للقسم »[٤] . وقدر أبو السعود[٥] القسم في قوله تعالى : ﴿ لمن تبعك منهم لأملأن ﴾[٦] . وهذا أكثر من أن يحصى .

غير أن ابن فارس لا يرى أن في هذا التركيب قسماً مقدراً ويعلل لمجيء الجواب غير مجزوم بأن لام التأكيد التي دخلت على أداة الشرط ألغت عملها وأبطلته ، فارتفع الفعل الواقع جواباً[٧] . وهذا يعني أن اللام الداخلة على أداة الشرط لا تدل على وجود قسم مقدر كما ذهب إليه أكثر النحاة والمفسرين . وقد يكون ذلك صحيحاً ؛ لأن دخول اللام والنون في الجواب قد يكون من باب المحاذاة ، أي : لما دخلت اللام على الشرط فأكدته حسن تأكيد جوابه ، وهذا باب أشار إليه بعض النحاة[٨] .ولعل دخول الأدوات المؤكدة على جواب الشرط في هذه المواضع إنما كان من باب دخولها على جواب القسم ، فدخولها في الجوابين للتأكيد ، ولذلك لايخرج ما يجاب به هذا الجزاء الذي تدخل اللام في أوله عما يجاب به القسم ، قال الهروي : واعلم أن جواب هذا الجزاء الذي في أوله اللام لا يكون إلا بالأشياء التي هي جواب القسم »[٩] .

(١) سورة آل عمران ، الآية ٨١ .
(٢) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ١/٤٤٥ .
(٣) سورة الإسراء ، الآية ٨٦ .
(٤) نكت الإعراب ص ٢٤٩ .
(٥) تفسير أبي السعود ٣/٢١٩ .
(٦) سورة الأعراف ، الآية ١٨ .
(٧) اللامات ، لابن فارس ص ١٩ ، ٢٠ .
(٨) انظر : معاني القرآن للفراء ٢/٧٠ ، ٧١ .
(٩) اللامات للهروي ص ١١٠ .

وعلى هذا ؛ فلا يحتاج الكلام ـ في نحو هذا التركيب الذي تدخل فيه اللام على أدوات الشرط ـ إلى تقدير القسم ، لأن اللام والنون الواقعين في جواب الشرط يحاكيان ما دخل في الشرط من معنى التوكيد . ومما يؤيد ذلك أن اللام يمكن ألا تدخل على الشرط إذا لم تدع الحاجة إلى توكيده ، كما في قوله تعالى : ﴿ وإن لم ينتهوا عما يقولون ليمسنّ الذين كفروا ... ﴾[1] ، وقوله تعالى : ﴿ ربنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من الخاسرين ﴾[2] فإن اللام لم تدخل هنا على الشرط مع أن الجواب مؤكد باللام والنون في الموضعين ، وحق هذا الموضع ـ عند النحاة ـ أن تدخل فيه اللام لتؤذن بأنّ الجواب بعدها لقسم محذوف وليس للشرط ولكنها لم تدخل هنا في قوله (وإن لم ينتهوا) لأن عدم الانتهاء عما يقولون أمر متوقع ، ومن ثمّ لم يحسن تأكيد الشرط ، أي أن انتهاءهم عن ذلك أمر مشكوك فيه والشرط على عدم الانتهاء وهو لايحتاج إلى توكيد ، فكأن الآية تشير إلى أنّ عدم انتهائهم عما يقولون أمر متحقق لايحتاج إلى تأكيد ، على حين أكد جواب الشرط لأنه أقوى في الوعيد والتهديد . أما في الآية الثانية فلم يؤكد الشرط وهو قوله (وإن لم تغفر لنا) ؛ لأن توقع المغفرة من الله لهم هو الغالب على اعتقادهم خاصة وأن الخطاب هنا من المؤمنين ؛ فقولهم : (وإن لم تغفر لنا) بدون تأكيد استدناء منهم لتحقق الغفران ، ويقيناً بوقوعه ، دون الحاجة إلى تأكيده ، كأنهم يقولون : إن عدم غفرانك لنا ليس بمتحقق عندنا ، أما الجواب عن هذا الشرط فيأتي مؤكداً إظهاراً منهم لتوكيد خسرانهم وتيقنهم من ذلك إن لم يغفر الله تعالى لهم على سعة مغفرته .

وهذا كله يؤكد أن القسم لايضمر في هذه الآيات ولافي غيرها مما يماثلها ، كما يؤكد أن تقدير القسم مع اللام الداخلة على الشرط غير وارد إذا اعتبرنا الأدوات الداخلة على جواب الشرط مؤكدة له كما يؤكد جواب القسم ، وهذا يشير إلى أن مقولة (اجتماع الشرط والقسم المضمر) إنما هي من صنع النحاة ، ليستقيم لهم ما قرروه من قواعد هذا الباب .

---

(١) سورة المائدة ، الآية ٧٣ .

خامساً : تقدير القسم قبل (إن) :

لم يكثر تقدير النحاة للقسم قبل (إنّ) كما في القرائن السابقة ، لكن من الغريب أن يقدروه قبلها ، وإن قلّ ؛ فقد نصّ عليه الفرّاء بقوله : « إنّ مقدرة لقسم متروك استغني بها عنه ، والتقدير : والله إن زيداً عالم »[١] ؛ فهل يعني ذلك أن في جميع الآيات القرآنية المصدرة بـ (إنّ) أو المشتملة عليها جواباً لقسم محذوف ؟!

ويقول الزجاج - في رأي قريب من رأي الفرّاء - عن (إنّ) : « ومعناها في الكلام التوكيد ، وهي آلة من آلات القسم »[٢] أي أداة من أدواته ، وفي هذا النص إشارة إلي العلاقة بين القسم و(إنّ) وهي علاقة التوكيد والتحقيق ، وهي العلاقة التي جعلت بعض النحويين يرى في (إنّ) معنى القسم ويقدره قبلها ، هذا بالإضافة إلى كونها تدخل كثيراً على جواب القسم الصريح .

وقد نقل الرازي عن العلاّمة جار الله حاصل ما في رسالته عن وجه الإعجاز في سورة الكوثر ، ومما نقل قوله : « قوله تعالى : ﴿ إنا أعطيناك الكوثر ﴾[٣] فيه ثمان فوائد ... (الرابعة) إنه صدّر الجملة بحرف التوكيد الجاري مجرى القسم »[٤] وهذا يدل على أنّ هذا الحرف يجرى مجرى القسم في توكيد مابعده وتحقيقه . ولهذا السبب رأى فيه بعض النحاة من قوة التوكيد مايرونه قريبا مما في القسم فقدّروا قبله قسما مضمراً . لكن ذلك لايسوّغ تقدير القسم قبله لأن أساليب التوكيد وأدواته كثيرة ، ولو قدرّنا قبل كل واحد منها القسم لعددنا الكلام كله من القسم ، ولما خلت آية من آيات القرآن من أسلوب القسم ، وهذا مما لا يقرّه المنطق اللغوي كما سيأتي بيانه .

---

(١) انظر : الصاحبي ، لابن فارس ص ١٧٥ .

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/ ٤٠ .

(٣) سورة الكوثر ، الآية الأولى .

(٤) نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز ص ١٦١ .

سادسا : تقدير القسم لدلالة المعنى عليه :

لم يكتف النحاة والمفسرون بتقدير القسم قبل تلك القرائن اللفظية المتقدمة أومعها ، بل ذهبوا إلى أبعد من ذلك فجعلوا المعنى قرينة على وجود قسم مقدّر في الكلام . وشاهدهم في هذا ـ ولايكادون يستشهدون بغيره ـ قوله تعالى : ﴿ وإن منكم إلاواردها كان على ربك حتماً مقضياً ﴾[(١)] قالوا : التقدير : والله إن منكم إلاواردها ؛ لدلالة ما أخبر به الرسول صلى الله عليه وسلم عن مضمون هذا القسم في قوله : « لا يموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم »[(٢)] قال البغوي : « أراد بالقسم قوله : ﴿ وإن منكم إلاواردها ﴾[(٣)] » . وعلى هذا جعلوا في الآية قسماً مقدراً قرينته المعنى[(٤)] . وهذا وهم منهم لأن هذا الجزء من الآية معطوف على جمل تقدمته كلها واقعة في جواب القسم الصريح الذي سبق هذا الموضع من سورة مريم وهو قوله تعالى : ﴿ فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً * ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً * ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صلياً * وإن منكم إلاواردها كان على ربك حتماً مقضياً * ... ﴾[(٥)] ، أي أنهم لما وجدوا الحديث يشير إلى كون هذه الجملة (وإن منكم إلاواردها) من القسم ، ثم لم يجدوا فيها مايدل على القسم المقدّر من القرائن اللفظية التي يعرفونه بها ؛ جعلوا القرينة هنا معنوية ، على حين أن هذه الجملة داخلة فى جواب القسم الصريح الذي بدأ بقوله : (فوربك لنحشرنهم ...) وهو مانبّه إليه ابن عطية ، ووافقه ابن هشام[(٦)] .

---

(١) سورة مريم ، الآية ٧١ .

(٢) الحديث في : الجامع الصحيح ، كتاب الجنائز ، ٣٨٧/١ .

(٣) تفسير البغوي ٢٠٤/٣ .

(٤) انظر : تفسير البغوي ٢٠٤/٣ ، ومغني اللبيب ص ٤٥١ ، وأضواء البيان ٣٤٨/٤ ـ ٣٥٥ .

(٥) سورة مريم ، الآيات ٦٨ ـ ٧٢ .

(٦) انظر : البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، ومغني اللبيب ص ٤٥١ .

ومن هذا يتضح أن هذه الآية ليست جواباً لقسم مقدر كما ذهب إليه بعض النحويين والمفسرين ، كما يتضح منه أن المعنى الذي أفاده الحديث إنما يدل على كون هذه الآية جواباً لقسم ، وليس فيه دلالة على أن فيها قسماً مضمراً ، لأنها ـ كما تقدم ـ جواب للقسم الصريح الذي تقدّمها .

هل في القرآن الكريم قسم مقدر ؟

اتضح لنا من خلال عرض القرائن التي يقدر من أجلها النحاة القسم في بعض التراكيب ، أنهم يقدرون القسم مع اللام الداخلة على الفعل المضارع المؤكد بالنون ، ومع اللام الداخلة على (قد) ، ومع اللام الداخلة على المبتدأ ، ومع اللام الداخلة على الشرط ومع (إنّ) المؤكدة ، ومع وجود قرينة معنوية تدل على القسم المقدّر .

ورأينا فيما سبق من هذا العرض أن كثيراً من النحويين والمفسرين قد قدّروا القسم في آيات قرآنية لوجود قرينة أو أكثر من هذه القرائن ، وإذا سلّمنا بذلك لزمنا أن نقدّر القسم في أكثر القرآن ، إن لم يكن في كل آية من آياته ، لأنها لاتخلو من واحدة أو أكثر من هذه القرائن ، فهل نجعل في جميع الآيات القرآنية المشتملة على تلك اللامات ، أو على (إنّ) ، أو على قرينة معنوية ، قسماً مقدراً ؟!

إنّ الإجابة عن هذا السؤال تقتضي أن نبحث عن الأسباب التي قدّر من أجلها النحاة والمفسرون القسم مع تلك القرائن ؛ وقد تبيّن لنا مما سبق عرضه منها أنهم يقدرون القسم لواحد أو أكثر من الأسباب التالية :

١ ـ القياس على جواب القسم الصريح : وذلك أنهم عندما رأوا في بعض التراكيب من الأدوات مالايكون إلا في جواب القسم الصريح ـ كما قرروا ـ جعلوها جواباً للقسم ، فلما لم يجدوه ظاهراً قدروه ، ويكاد يكون هذا هو السبب الرئيس في تقدير القسم في أكثر المواضع السابقة .

٢ ـ يعتمد بعض من قدرّ القسم مع تلك القرائن على مافيها من معنى التوكيد ، وقد تقدمت الإشارة إلى نصوص كثيرة صرّح فيها النحاة والمفسرون بأن تلك اللامات والأدوات التي تدلّ على القسم المقدّر تشبه في التوكيد والتحقيق ما يجيء مع أسلوب القسم ، ولذلك قدروا القسم معها .

٣ ـ الحرص على اطراد القاعدة النحوية ، فنجدهم يوجّهون الكلام فى كل آية على نحو يستقيم مع ما قرّروه في قواعدهم ، وقد تقدّم بيان شيء من ذلك في تفصيل قرائن التقدير .

وبتأمل جميع ما سبق من قرائن تقدير القسم في ضوء هذه الأسباب يمكننا أن نلاحظ ما يأتي :

أولا ـ أن بعض النحويين قد ذهب إلى أن اللام في الأساليب التي تقدمت ليست لام قسم ولكنها تشبه لام القسم فيما أفادته من التوكيد والتحقيق ؛ فقد ذهب ابن فارس في القرائن السابقة إلى عدم جواز تقدير القسم مع اللام الداخلة على المضارع ، واللام الداخلة على (قد) ، واللام الداخلة على المبتدأ ، واستبعد بعض النحويين تقدير القسم معها ، وكذلك الشأن في اللام الموطئة للقسم (الداخلة على الشرط) فقد ذكر بعضهم أن ما بعدها ليس جواباً للقسم ولكنه جواب للشرط الذى تقدم وأنه لم يأت مجزوماً لأن دخول اللام قد ألغى عمل الشرط . أما ماذكروه من تقدير القسم مع (إنّ) فقد ذكرت أنه إنما قدرّ فيه القسم لما فيه من معنى التوكيد المماثل لما في القسم فأجري مجرى القسم ، ولما كان هذا الحرف كثير الورود فى جواب القسم قدروا قبله قسماً لما لم يجدوه ظاهراً ، وهذا مما يأباه المنطق اللغوي والعقلي ؛ لأن التوكيد قد يكون في جواب القسم ، وقد يكون في غيره . أما ما ذكروه من دلالة المعنى على قسم مقدّر فى بعض التراكيب ؛ فقد تبيّن لنا وهم النحاة في الشاهد الذى يكاد يكون وحيداً فى هذا الباب ، وتبيّن لنا كذلك أن قوله تعالى : (وإن منكم إلاواردها ...) داخل في جواب القسم الصريح الذي تقدّمه في سورة مريم . وجميع ذلك مفصل فيما سبق .

ومن هذا يظهر أن القرائن التي جعلوها دليلاً على وجود قسم مقدّر في تلك الأساليب ليست كافية ولا قطعية في القول بتقدير القسم في جميع ما سبق ، لأنّ لها من التفسير النحوي ما يبرر وجودها غير كونها دلالة على قسم مقدّر ، وأكثر ما تجيء له تلك القرائن في التراكيب ، التوكيد والتحقيق لما له علاقة بما ورد معها في مواقعها من العناصر اللغوية ، ولما له علاقة بالمقامات التي تقتضي ذلك .

ثانياً ـ أنّ دخول هذه المؤكدات في المواقع التي سبقت الإشارة إليها وفي نظائرها في القرآن الكريم لايعني أنّ مادخلت عليه واقع في جواب قسم محذوف ؛ فليس شرطاً أن يكون السبب في تصدير تلك الأساليب بالمؤكدات وقوعها في جواب القسم ، بل ربما دخلت هذه المؤكدات لمقتضيات أخرى :

(أ) كأن يكون قد تقدمها بعض الألفاظ التي ذكر النحاة أنها تجري مجرى القسم ، فيصدر ما بعدها بما يصدر به جواب القسم ، فيظن أنه جواب لقسم محذوف .

(ب) أو أن يكون قبل هذه الأساليب إخبار عن القسم ، وهذا مما يجري مجرى القسم أيضاً .

(جـ) أو أن يكون قبل هذه المؤكدات ما يستدعي ورودها لمحاذاته ، كأن يتقدمها اللام الداخلة على الشرط ، وفي هذه الحال لا يكون التأكيد مع تلك القرائن جواباً لقسم محذوف ، ولكنه قد جاء ملائماً لتوكيد الشرط نفسه على سبيل المحاذاة .

(د) أو أن يكون في المقام ما يدعو إلى دخول هذه المؤكدات ، وإن لم يكن قبلها ما يوحي بالقسم .

ومرجع تقدير القسم في جميع المواضع التداخل القائم بين القسم وغيره من أساليب التوكيد ، لأن القسم واحد من هذه الأساليب ، بل ربما كان أقوى عناصر التوكيد على الإطلاق ، ولذلك لا نعجب إذا رأينا نوعاً من العلاقة بين القسم وغيره من أساليب التوكيد ، بل ربما سمّي التوكيد قسماً وإن لم يكن من القسم في شيء ، يقول الزركشي عن القسم : « وهو عند النحويين جملة يؤكد بها الخبر حتى إنهم جعلوا قوله تعالى : ﴿ والله يشهد إن المنافقين لكاذبون ﴾[1] قسماً وإن كان فيه إخبار ، إلا أنه لما جاء توكيداً للخبر سمي قسماً »[2] .

---

(١) سورة المنافقون ، الآية ١ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٣/ ٤٠ .

وإذا تأملنا الآية التي وردت في نص الزركشي ؛ لا نجد فيها شيئاً من عناصر القسم ، ومع ذلك سميت قسماً لأنها جاءت توكيداً للخبر . وكثيراً ما سمي التوكيد قسماً لما فيه من دلالة القسم ، يقول عز الدين بن عبد السلام في قوله تعالى ﴿ وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً ﴾[١] : « حتماً مقضياً : صيغة تأكيد ، والقسم وضع لتأكيد المخبر عنه ، فلما كان هذا توكيداً أطلق عليه القسم تشبيهاً به »[٢] .

ومن أجل ذلك رأينا النحاة والمفسرين ـ فيما مضى من هذا الفصل وفي غيره ـ يفهمون القسم من بعض الألفاظ لما توحي به من توكيد ، ويكاد بعضهم يصرح بأن سبب تصور دلالة القسم في هذه الألفاظ هو ما فيها من معنى القسم[٣] ؛ فكأن التوكيد والقسم قد أصبحا شيئاً واحداً في نصوصهم ؛ يقول ابن هشام في قوله تعالى ﴿ كتب الله لأغلبن أنا ورسلي إن الله لقوي عزيز ﴾[٤] : « كتب الله : قضى الله ، وفيها معنى التوكيد والقسم ، فلا راد لقضائه سبحانه »[٥] ، وليس في الآية شيء من عناصر القسم ، لكن النحاة فهموا منها القسم مما يوحي به لفظ (كتب) من عزم وقطع وتوكيد ، ولما جاء بعدها من إجراء (لأغلبن) على النحو الذي يأتي عليه جواب القسم ، ولذلك ذكر ابن هشام أن في الآية معنى التوكيد والقسم . والحق أن كون هذه الآيات مؤكدات بهذه الأساليب لايجعلنا نقدر فيها قسماً مضمراً .

وخلاصة القول أن جميع هذه الأساليب المؤكدة قد تدخل في الكلام لتأكيده ، سواء أكانت في جواب القسم ، أم في سياق أو مقام يقتضي التوكيد ، ولا يلزم من ورودها أن تكون جواباً للقسم . وعلى هذا فلا يسوغ تقدير القسم معها .

---

(١) سورة مريم ، الآية ٧١ .

(٢) الفوائد في مشكل القرآن ص ١١٤ .

(٣) انظر تعليقات بعض النحاة والمفسرين على بعض الآيات التي ورد فيها مثل هذه الألفاظ : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، ق ٣ ج ٤ ص ٣٠٨ فما بعدها .

(٤) سورة المجادلة ، الآية ٢١ .

(٥) مغني اللبيب ٤٤٨/٢ .

ثالثاً : أن القضايا المؤكدة في القرآن الكريم بهذه الأساليب ليست ـ في الغالب ـ من جنس تلك التي أكدت في القسم الظاهر ، لأن القسم الظاهر قد جاء لتأكيد الحقائق الكبرى كالتوحيد والبعث والرسالة ، ، أما هذه الأساليب فقد أكدت قضايا مهمة ذات علاقة بهذه القضايا ؛ فكأن تأكيدها بتلك المؤكدات الموحية بالقسم أو المشيرة إلى معناه ، يومىء إلى أن هذه القضايا على درجة من الأهمية ترقى إلى أن تكون أقرب إلى أن تؤكد بالقسم ، لكنها ليست في أهمية تلك القضايا الكبرى التي يظهر القسم صريحاً معها .

وقد يقول قائل : إذا كان الأمر كما تقول فلماذا لانعد هذه المواضع مؤكدة بقسم مضمر منع ظهوره عدم رقي المقسم عليه إلى درجة يستأهل أن يظهر معه القسم ؟ والجواب ما يأتي رابعاً .

رابعاً : أن التقدير غير جائز في هذه المواضع أصلاً :

(أ) لأنه يؤدي إلى القول بحذف جملة القسم المؤكدة ، ولا يصح حذف ما يؤكد به الكلام .

(ب) ولأن جملة القسم تشتمل على المقسم به ، وهو أهم عنصر في الأسلوب القسمي ، ولمعرفته وتعيينه أثر رئيس في الكشف عن نوع التوكيد الذي يؤديه القسم . وهذا ما يميز أسلوب القسم عن غيره من أساليب التوكيد ، إذ لا يستفاد التوكيد مما في جوابه من المؤكدات فحسب ، بل مما في المقسم به من أمور تؤكد المقسم عليه ، وسيكون هذا واضحاً حين نتناول العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه في الدراسة التحليلية لمواضع القسم القرآني . ثم إذا سلمنا جدلاً بصحة حذف جملة القسم بما تشتمل عليه من المقسم به ، فبأي مقسم به أقسم في تلك المواضع ؟! وإذا كان تقدير المقسم به في الكلام الصادر من المخلوقين ممكناً ؛ لأن الأصل ألا يقسمون إلا بالله تعالى ؛ فإن ذلك في الكلام الصادر من الله تعالى غير ممكن لأنه سبحانه يقسم بأسمائه وصفاته ويقسم بأسماء القرآن ، ويقسم بأسماء المخلوقات ، فبأي واحد من هذه الأسماء أقسم سبحانه في قوله : (لنبلونكم ...) مثلاً . بل إن تعيين المقسم به في كلام البشر غير

ممكن لأنهم يقسمون ـ إن كانوا مؤمنين ـ بأسماء الله تعالى وصفاته وهي كثيرة ، ويقسمون ـ إن كانوا كافرين ـ بما لا حصر له من الأسماء والأشياء . وعلى هذا فإن تقدير القسم لايصح ؛ لعدم إمكان تعيين المقسم به في المواضع التي قدروه فيها ، وهو ما لابد منه في أسلوب القسم .

خامساً : اعتبار ما تقدم من الأساليب أساليب توكيد لا يفتقر إلى اعتبارها جواباً لقسم محذوف ، وهو لايحتاج إلى تقدير ، وما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إليه .

سابعاً : لو كان مع كل من القرائن السابقة ونظائرها قسماً مقدراً ؛ لعددنا في جلّ آيات القرآن الكريم قسماً مقدراً ، إن لم يكن في كلها ، وذلك ما لايقوله أحد ؛ إذ لا يقبله المنطق اللغوي ولا العقلي .

ثامناً : لعناصر القسم الموجودة في جملة القسم دلالات خاصة في سياق القسم الذي ترد فيه ، وتعيينها ضروري لتفسير هذه الدلالات ؛ فكيف نقدر عناصر جملة القسم في مثل تلك المواضع ؟!

* * *

وإذا كان الأمر على ما تقدم ؛ فيحتمل ألا يكون ثمة ما يسمى قسماً مضمراً مقدراً ، والشأن في المؤكدات التي تصحب التراكيب التي قُدر فيها القسم أن تعامل معاملة غيرها من المؤكدات دون ربطها بأسلوب القسم . وبهذا ينحصر مفهوم أسلوب القسم في الأسلوب الخاص المتميز بعناصره اللغوية التي حدها علماء اللغة ، الدالة على نسق خاص وتركيب محدد ، كما شرح ذلك في أول الفصل .

وعلى هذا فقد لا تعد الآيات القرآنية التي اشتملت على أي من هذه القرائن من أسلوب القسم في القرآن الكريم ، وإن شابه التركيب أو المعنى فيها معنى القسم أو تركيبه في بعض جوانبه .

ومع ذلك فإننا لا نستطيع القطع بكون هذه الاساليب خارجة عن أسلوب القسم ، وإن كان ذلك متاحاً بما تقدم من الأدلة السابقة ، وبما في رأيَيْ ابن فارس والرضي ،

إلا أن الرأي الغالب عند علمائنا ـ رحمهم الله ـ وهو وجود القسم المقدر مع تلك التراكيب ، يجعلنا نرى أن وجود القسم في مثل تلك التراكيب إحتمال لايمنع الاحتمال الآخر وهو عدم وجود القسم . ولهذا فإننا لانتناوله في هذا البحث لأن المقطوع بكونه قسماً بلا خلاف هو ما اكتملت عناصر الأسلوب القسمي فيه وظهر فيه القسم صريحاً .

أما الأساليب الأخرى التي ارتبطت بالقسم ، كالإخبار عن القسم ، والألفاظ التي تجري مجرى القسم ، والاستعطاف ، والافتتاح بالحروف المقطعة ، فإن جميع هذه الأساليب ليست أساليب قسم ، وإن كانت تشترك مع القسم في بعض وجوه الدلالة أو وجوه التركيب .

وعلى هذا فإن البحث يعتد فقط بما جاءت عناصره اللغوية موافقة لما سبق تفصيله من عناصر الأسلوب القسمي ، ويطرح كثيراً من تلك الأساليب التي لايحتمل وجود القسم فيها ، فضلاً عن القطع بذلك .

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فإن المواضع التي اشتملت على عناصر القسم اللغوية ـ وفق المفهوم السابق ـ قد بلغت ثلاثة وخمسين موضعاً في القرآن الكريم ، وهي مثبتة في ملحق خاص ذيل به هذا البحث ، وهي التي ستكون محل النظر والتحليل فيما يستقبل من هذه الدراسة .

الفصل الثاني

القيمة البلاغية في

دراسة العلماء لآيات القسم

لم يسبق أن أخلص بحث لدراسة بلاغة القسم في القرآن الكريم ، كما ذكرت من قبل ، وعلى هذا فليس ثمة مايسند الباحث في موضوع كهذا ، إذ هو يحتاج إلى جملة من الآراء والتطبيقات التي تتناول آيات القسم من الوجه البلاغية ، ليقيم عليها ويوازن بها أفكاره وملاحظاته .

ومن أجل ذلك عقدت هذا الفصل لتتبع ماكتب عن ذلك في المصادر النحوية ، والبلاغية ، وكتب الدراسات القرآنية ، والكتب التي أفردت لدراسة القسم من الوجهة النحوية والتفسيرية ، وغير ذلك من المصادر ذات العلاقة بدراسة الباب .

وقمت أيضاً بتتبع آيات القسم في مظانها المختلفة ، سواء أكان ذلك في باب القسم أم في أبواب أخرى ذكرت فيها هذه الآيات .

وكان مقصدي من ذلك كله البحث عن القيم البلاغية في تفسير العلماء لآيات القسم ، لما لذلك من أهمية في الحكم على النحو الذي جرت عليه دراستهم لهذه الآيات ، والوجهة التي تحكمها وتسوسها ، ومدى قربها أو بعدها من الدراسة البلاغية .

وغني عن البيان أن هذا التتبع ذو فائدة عظيمة في بناء التصور الذي قامت عليه تفسيرات العلماء لآيات القسم ، وهو مايمكن الإفادة منه في هذا البحث ، وبخاصة في جانبها التطبيقي .

فأما جهود النحويين في هذا الجانب فكانت - في مجملها - بياناً للنسق النحوي لهذا الباب ، وتفصيلاً لعناصر التركيب فيه ، ووجوه ورودها في كلام العرب ، والأحكام المتعلقة به من الوجه الاعرابية ، وغير ذلك من وجوه النظر النحوي من حذف وذكر ، وتقديم ، وتأخير ، وأصلية ، ونيابة ... ألخ ، وهذا الجانب مفصل فيما مضى في الفصل الأول .

ويهمنا هنا أن نقف على فكرة مهمة ذات صلة بدلالة التوكيد في أسلوب القسم وكيفية تأتيها ، وهي فكرة لم يتوسع فيها النحويون ، ولكن ثمة مايشير إليها في

نصين لسيبويه والمبرد .

وذلك أن سيبويه عندما تحدث عن حذف حرف القسم قال : « واعلم أنك إذا حذفت من المحلوف به حرف الجر نصبته كما تنصب حقاً ، إذا قلت : إنك ذاهب حقاً . فالمحلوف به مؤكد به الحديث كما تؤكده بالحق ... » (١) .

وأهم ما في هذا النص أنه يصرح بأن المحلوف به هو المؤكد في أسلوب القسم ، على حين نجد النحاة يذكرون أن المؤكد في هذا الأسلوب هو (جملة القسم) ، وهي الجملة المشتملة على المقسم به ، ففي كلام سيبويه مايخصص هذا العموم الذي شاع في قول النحاة من بعده ، وتعد هذه الإشارة خطوة مهمة في تفسير دلالة التوكيد ، وكيفية تحققها في هذا الأسلوب .

ويخطو المبرد خطوة أخرى لاتقل أهمية عن سابقتها ، فيقول - وهو يتحدث عن الأسماء التي يعمل بعضها في بعض ، وفيها معنى القسم - : « اعلم أن هذه الأسماء التي نذكرها لك إنما دخلها معنى القسم لمعان تشتمل عليها ، كما أنك تقول: علم الله لأفعلن . فعلم فعل ماضٍ ، والله - عز وجل - فاعله ، فإعرابه كإعراب (رزق الله) ، إلا أنك إذا قلت : علم الله - فقد استشهدت فلذلك صار فيه معنى القسم » (٢) .

فهذا تصريح من المبرد بأن الاستشهاد هو معنى القسم في قولهم : علم الله ، وفي هذا - إذا ماضم إلى كلام سيبويه المتقدم - مايكشف عن معنى التأكيد في أسلوب القسم ، وهو الاستشهاد .

وإذا ما أضيف هذا إلى كلام النحاة في تعريفهم للقسم ، وذلك قولهم : إن القسم

---

(١) الكتاب ٤٩٧/٣ .

(٢) المقتضب ٢ / ٣٢٥ .

جملة يؤكد بها الخبر [١] ؛ وجدنا أن الجملة المذكورة في التعريف هي جملة القسم المكونة من : صيغة القسم ، سواء كانت اسمية أو فعلية ، بالإضافة إلى المقسم به ، ومعلوم أن فعل القسم وحرفه ولفظه إنما هو صيغة لغوية تفيد بناء التركيب على القسم ، ولايختلف هذا البناء عند جميع المتكلمين باللغة ، بخلاف المقسم به فإنه العنصر الذي يتغير ويتبدل في أساليب القسم تبعاً لتغير الأغراض التي يتوخاها المتكلمون ، وتباين السياقات والمقامات التي يرد فيها القسم .

وإذا كان التوكيد بالقسم استشهاداً - كما ذكر المبرد - ، والمقسم به هو المؤكد - كما ذكر سيبويه - فمعنى ذلك أن القسم توكيد بالمقسم به ، واستشهاد به على المقسم عليه .

وفي ضوء هذا يمكن أن نفسر قول القائل : والله إن زيداً لقائم ، بأنه استشهاد بالله تعالى على قيام زيد ، ويمكن أن يكون لهذا الاستشهاد وجوه متعددة ، فنقول - مثلاً - : إن المقسم - إذا كان مؤمناً - أراد أن يؤكد هذا الخبر فأقسم بالله تعالى للمخاطب الذي يعلم أنه لايقسم بربه كاذباً ، فهذا وجه من التأكيد يعتمد على علم المخاطب بمنزلة المقسم به عند المقسم .

ويمكن أن نقول أيضاً : إن المقسم اعتمد على إيمان مخاطبه بالمقسم به ، إن كان المخاطب مؤمناً ، ومن ثم يستمد المخاطب ثقته في المقسم عليه من الثقة الراسخة عنده في المقسم به . على أن في هذا التركيب وجهاً ثالثاً وهو أن المقسم يشهد المقسم به على قوله ، ويتحمل عاقبة هذا الاستشهاد ، كأنه يضع نفسه موضع المؤاخذة إن لم يكن صادقاً فيما أقسم به عليه ، وقد كان هذا الأمر معروفاً عند الجاهليين ، فكانوا يحذرون عاقبة الأيمان ويخشون مايقسمون به إذا حنثوا .

ولهذا علاقة بتسمية القسم شهادة في بعض المواقف التي يقسم فيها شرعاً ،

---

(١) انظر : ص٥٠ من هذا البحث .

كالقسم في اللعان ، والشهادة في الوصية ، ففي جميع هذا شهادة بالله على الأمر المطلوب تحقيقه وتوكيده .ويعضد هذا أن المقسم بالله كثيراً مايتبع قسمه بما يؤكد معنى الشهادة ، فيقول : والله على ما أقول شهيد .

ففي كل هذا ما يؤيد أن أصل معنى القسم الاستشهاد بالمقسم به على المقسم عليه ، وهذا هو مناط التوكيد في هذا الأسلوب .

وفيما عدا ماذكر لم تتجاوز دراسة النحويين الشواهد التي اقتضاها بحثهم النحوي ، إلا في كتب معاني القرآن وإعرابه فإنها بحكم صلتها بالقرآن تناولت بعض القضايا في آيات القسم ، وكان فيها مايعين على تفسير بعض التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية ، نحو تفسيرهم لمجيء النفي قبل القسم في مثل : (فلا وربك) ، و (لا أقسم) .

وتتمثل قيمة البحث النحوي للقسم بعامة ، والقسم القرآني بخاصة من الناحية البلاغية - في رأيي - فيما أشاروا إليه من تفسير دلالة التوكيد في هذا الأسلوب .

أما البلاغيون فليس في مباحثهم مايغني الباحث في القسم القرآني ، وذلك أنهم لم يذكروا القسم إلا عرضاً في مواطن متعددة :

١ - ذكرهم له في وسائل توكيد الخبر ، ولم يزيدوا في هذا الباب على مجرد الذكر (١) .

٢ - ذكرهم له في باب الإنشاء ، وفي هذا الباب صرحوا بخروج القسم من المباحث البلاغية ؛ لأنه من الإنشاء غير الطلبي ، وهو نوع من الإنشاء لم يلق من العناية ما لقيه الإنشاء الطلبي ؛ لمفارقته لما بني عليه الباب في الإنشاء الطلبي من

---

(١) انظر على سبيل المثال :شروح التلخيص ١/ ٢٠٠، والمطول على التلخيص ص ٤٣-٤٨، وحاشية السيلكوتي على المطول ص ٩١.

خروج أساليبه إلى معان أخرى سياقية ، وبالإضافة إلى ذلك أخرجوه من مباحثهم لأنهم يرون أنه من الأساليب التي نقلت من الخبر إلى الأنشاء ، فاستغنوا عن بحثها في باب الانشاء [١] .

٣ - ذكر بعض البلاغيين القسم في (علم البديع) بوصفه من أبوابه التي يلجأ إليها الشعراء ، للتغزل أو المدح أو الفخر أو الهجاء . . . [٢] ، وسماه بعضهم (الاقتسام) . وما ذكروه في هذا الباب - في مجمله - غير وثيق الصلة بمعنى التوكيد .

أما المفسرون فكانوا أكثر الدارسين تناولاً لآيات القسم في القرآن الكريم ، إلا أنهم صرفوا - في أكثر المواطن - عن تأمل بلاغة القسم فيها ، بما شغلهم من قضايا تتعلق بشبهات وجهت إلى القسم القرآني .

وفيما يلي من هذا الفصل عرض لأهم القضايا التي شغل بها العلماء في تفسيرهم لآيات القسم ، وتبيان لما فيها من قيم بلاغية ، وهذه القضايا هي :

القضية الأولى : لم أقسم الله تعالى ؟

القضية الثانية : لم أقسم الله بالمخلوقات ؟

القضية الثالثة : القسم المسبوق بـ (لا) ودلالته في القرآن الكريم .

---

(١) انظر على سبيل المثال :شروح التلخيص ٢٣٧/٢، وشرح السعد المسمى (مختصر المعاني في علوم البلاغة) ٩٢/٢ ، وشح عقود الجمان ص ٤٨.

(٢) انظر على سبيل المثال : قانون البلاغة في نقد النثر والشعر ص ١٣٢، ١٣٣، وتحرير التحبير ص ٣٢٧-٣٣٠، وبديع القرآن ص ١١٢، والمصباح لابن مالك ص ١٢٠، وخزانة الأدب لابن حجة ٣٢٢/١-٣٢٨. وسماه العلوي الاقتسام (في الطراز ١٥٣/٣).

القضية الأولى

لم أقسم الله تعالى ؟

ورود القسم من الله تعالى في مواقف كثيرة ، وذلك لأمور منها : ماهو معلوم من أن القسم وسيلة قوية للتأكيد يستعان بها لدفع شك أو رد إنكار .

والشبهة المثاره هنا أن القسم من وسائل التأكيدالتي لاتليق بالله عز وجل لأن الذي يقسم يضع نفسه موضع المتهم في صدقه ، وقد كثر القسم في القرآن الكريم كثرة تلفت النظر وتدعو إلى التساؤل ؛ كما أنه قد ورد في القرآن نفسه ذم كثرة الحلف وجعل ذلك من الصفات المذمومة ، في قوله تعالى : ﴿ **ولا تطع كل حلاف مهين** ﴾ (١) ، ولأن المخاطب لايخلو من أن يكون مؤمناً لايحتاج إلى القسم ، أو كافراً لايفيده فهو يطلب الدليل . وقد تعددت مذاهب الفقهاء والمفسرين في الرد على هذه الشبهة وتباينت مواقفهم في التصدي لها ، ولما كانت هذه الشبهة إعتراضاً على ورود القسم القرآني ، كانت أجوبة العلماء عليها تسويغاً لوروده بعيداً عن مناقشة الأسباب التي أدت إلى القول بذلك .

ومن هذه الآراء ماذهب إليه أبو القاسم القشيري من أنه سبحانه وتعالى ذكر القسم لكمال الحجة وتأكيدها ، وذلك أن الحكم يفصل باثنين ، إما بالشهادة وإما بالقسم فذكر تعالى في كتابه النوعين حتى لاتبقى لهم حجة ، فقال : (شهد الله أنه لا إله إلا هو والملائكة وأولوا العلم) (٢)، وبالنسبة للقسم قال تعالى : (قل إي وربي إنه لحق) (٣).

---

(١) سورة القلم ، الآية ١٠ . وذكر هذه الشبهه الفراهي في الإمعان ص ٢ .

(٢) سورة آل عمران ، الآية ١٨ .

(٣) سورة يونس ، الآية ٥٣ .

وواضح أن هذا الرأي يجعل القسم مكملاً للحجة التي تكون في الشهادة ومؤكداً لها ، فلا يبقى لمحتج من سبيل ، وهذا إنما يكون مع الكافر ، أما المؤمن فإنه لايحتاج إلى شيء من ذلك كله ، فضلاً عن أن يفتقر إلى تأكيد الحجة ، وبذلك يختص هذا الجواب بالقسم الموجه إلى الكافرين ، ثم هو بعد ذلك كله لايخرج من الاعتراض الذي تقدم ذكره ، فقد يقال : إن الكافر لاينتفع بمثل هذه الحجة إذا كان المراد بها القطع بنفي شيء أو إثباته فحسب - كما هو شأن التوكيد - دون إيراد الدليل الذي يثبت المطلوب ، ثم إن هذا الرأى يجعل الاحتجاج بالشهادة فقط ، أما القسم فليس في شيء من ذلك .

وذكر بعض المفسرين أن القسم إنما يجيء في القرآن ليقطع طريق الجدل الذي كان متوقعاً من المخاطبين ، وبخاصة أنه قد جاء لتأكيد عدد من القضايا التي بالغ القوم في إنكارها ، وكان من شأنهم مع النبي ﷺ أنهم كانوا ينسبون إليه في بعض الأوقات الجدل بالباطل ، فيصبح جدله معهم حينئذ غير نافع في إثبات القضية [١] ، أو يقولون « إنه يريد التفضل علينا وهو يجادلنا فيما يعلم خلافه ، فلم يبق له إلا أن يقسم فأنزل الله عليه أنواعاً من القسم بعد الدلائل ؛ ولهذا كثرت الأيمان في أوائل التنزيل وفي السبع الأخير خاصة » [٢] .

وهذا الرأي كسابقه في أنه يختص بالقسم الموجه إلى الكافرين ، ولايصدق على مواضع أخرى من قسم القرآن يقسم فيها جل شأنه لنبيه ﷺ في مثل قوله تعالى : ﴿ **يس ، والقرآن الحكيم * إنك لمن المرسلين** ﴾ وقوله ﴿ **والضحى والليل إذا سجى ما ودعك ربك وما قلى** ﴾ ، ولاسبيل إلى تصور هذا الرأي في هذه المواضع إلا أن يكون النبي مع أصحاب الجدل مع ربه !!

ويسوي أصحاب هذا الرأي بين مايحدثه مجرد القسم من توكيد ، وبين مايكـون

---

(١) انظر : التفسير الكبير ٢٨/٩٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٩/١٨٧ .

في الأسلوب القسمي من علاقات تؤكد مضمون الكلام ، فليس القسم عندهم إلا تأكيداً لدلائل سابقة وتثبيتاً لها ، وهو بهذا يشبه الرأى الذي ذكره القشيري في أنه خال من الحجة ، وذلك غير مقبول في تعليل ورود القسم في القرآن على تلك الصور المتنوعة ، إذ لو كان المراد مجرد التأكيد لأغنى عن ذلك كله الإكتفاء بصيغة القسم ، ولكان يمكن أن يقوم مقام القسم بعض أدوات التوكيد .

وذكر الرازي من بين الأجوبة على هذا الاعتراض أن العرب كانت تحترز عن الأيمان الكاذبة وتعتقد أنها تخرب الديار ، فكانت سلامة القسم دليلاً عندهم على صدقه ، وقد كان النبي ﷺ يقسم لهم في كل حين ، وبكل شيء فلم « يزده ذلك إلا رفعة وثباتاً ، وكان يحصل لهم العلم بأنه لايحلف بها كاذباً ، وإلا لأصابه شؤم الأيمان ولناله المكروه في بعض الأزمان » [١] ، فكان صدور القسم منه ﷺ مع سلامته - فيما يفهم من كلام الرازي - دليل على صدقه فيما يقول ، ثم إنهم - كما ذكر الرازي - « كانوا يقولون إن النبي صلى الله عليه وسلم يصيبه من آلهتهم عذاب وهي الكواكب فكان النبي ﷺ يحلف بأمر الله وإنزال كلامه عليه ، وبأشياء مختلفة ، وما كان يصيبه عذاب ، بل كان كل يوم أرفع شأناً ، وأمنع مكاناً فكان ذلك يوجب اعتقاد أنه ليس بكاذب »[٢] .

وبهذا التفسير الذي ذكره الرازي يصبح صدور القسم فحسب في مثل تلك الظروف من أقوى المؤكدات للقضايا التي كانت موضع نزاع وجدل بين الرسول وبين الجاهليين [٣] ، وإذا كان التوكيد يحصل عندهم بمجرد القسم فليست هناك حاجة إلى ورود المقسم به وتعيينه ، وليست هناك حاجة إلى تنوعه وتعدده ،وهذاينافي واقع القسم في القرآن فإنه يجيء على أنماط مختلفة وصور شتى مما يجعلنا نطمئن إلى أنه

---

(١) التفسير الكبير ١٩٣/٢٨ .

(٢) التفسير الكبير ٤١/٢٦ .

(٣) نلحظ في هذا الرأي تعليلاً لفائدة القسم عند الكافر .

أسلوب في القرآن لايقوم على فكرة التحقيق والتصديق للأخبار معتمداً على ما لدى المقسم له من ثقة في الموقف القسمي نفسه فحسب، بل يتعدى ذلك إلى أمور أخرى ستكشف عنها الدراسة فيما سيأتي .

ومثل الرأي السابق في الاعتداد بمجرد القسم لإثبات المطلوب رأي من ذهب إلى أن سلوك طريق القسم ينبه المخاطب ويستميله إلى سماع الكلام « لأن من أخبر عن شيء وأكده بالقسم فقد أخرجه عن الهزل وأدخله في باب الجد »(١) . وهذا يجعل القسم شبيهاً بأساليب التنبيه التي تلفت المخاطب إلى ماسيرد عليه من أمور ، وغالباً مايكون لها عنده أهمية بالغة كتلك القضايا التي جاء لتثبيتها القسم القرآني ، وهذا التنبيه - وإن كان ذا جدوى في التأكيد والتحقيق - لايخرج هذا القول عن الآراء السابقة في النظر إلى القسم على أنه توكيد محض .

وذكر بعضهم أن القسم إنما جاء في القرآن لأن الناس ليسو سواء في قبول الأخبار والتصديق بها « فمنهم من لايقر بالشيء إلا بالبرهان الحقيقي ، ومنهم من لاينتفع بالبرهان الحقيقي ، بل ينتفع بالأشياء الإقناعية ، نحو القسم ، فإن الأعرابي الذي جاء الرسول (صلى الله عليه وسلم) ، وسأل عن نبوته ورسالته اكتفى في تحقيق تلك الدعوى بالقسم »(٢)، ويبدو أن القائلين بهذا الرأي لايرون في القسم إلا طريقة للإقناع يستوي فيها مع أي مؤكد آخر ، فالقسم ليس في شيء من البرهان الذي يؤكد القضية .

ويرى بعض العلماء « أن القرآن إنما أنزل بلغة العرب وإثبات المطالب بالحلف واليمين طريقة مألوفة عند العرب »(٣) .

---

(١) التفسير الكبير ١٧ / ١١١ .

(٢) التفسير الكبير ١٧ / ١١١ .

(٣) المصدر السابق ١٢١/٧ ، وانظر الإتقان ٥٣/٤ .

وهذا الرأي يمكن أن يكون تعليلاً لورود أساليب القرآن كافة ، إذا احتكمنا إلى المألوف المعروف عند العرب ، فكل أسلوب في القرآن جار على ما ألف العرب وعرفوا في كلامهم ٠

غير أن القول بأن القسم قدجاء على عادة العرب في كلامهم من شأنه - إن أحسن توجيهه - أن يكون مدخلاً هادياً إلى طريقة القسم في القرآن وذلك أن الناظر في استعمال العرب لهذا الأسلوب يدرك أنهم لم يلجأوا إليه دائماً في مقام التحقيق والتوثيق ، كما أنهم لم يقسموا دائماً بما يخافونه أو يحترزون منه ، ولم تكن كل المواقف التي أقسموا فيها مواقف جدل مع منكري الخبر المساق ؛ ولم يقتصر الغرض عندهم في القسم على إثبات المطلوب عند المخاطب في كثير من المواقف ؛ فقد كانت لهم أقسام بعيدة كل البعد عن أن يقصد بها توكيد الخبر عند المخاطب ، كما كانت لهم أقسام بما هو ضعيف الشأن حقير القدر مما لايرجى خيره ولايخاف شره ، وأقسموا بكثير من الجمادات التي لم يعرف عنهم أنهم كانوا يحفظون لها شيئاً من تشريف أو تقدير ، وكل هذا يهدي إلى السبيل الذي كان عليه القوم في قسمهم(١) ٠

وواضح فيما سبق من آراء أنها تتناول القسم القرآني في إطار من فكرة إيصال الخبر على وجه اليقين ، ليصل إلى المخاطب في آكد صورة وأوثقها ؛ فالقسم يكون تارة لتأكيد الشهادة ، وأخرى لإثبات صدق المتكلم عند المخاطب اعتماداً على مكانة القسم مع غيره من أساليب التوكيد ، ولذلك فهي يمكن أن تعلل فقط ورود القسم في القرآن الكريم من جهة كونه واحداً من هذه الأساليب ، دون أن تفسر الطريقة الخاصة للتوكيد بهذا الأسلوب ٠

وكان من البدهي - وقد كان التساؤل عن فائدة القسم للكافر المنكر أو

---

(١) اشتمل كتاب النجيرمي المسمى (أيمان العرب في الجاهلية) على كثير من أقسام العرب وأيمانها ، وفيه شواهد لما ذكرته هنا ٠

المؤمن - أن يستأثر المخاطب باهتمام العلماء وتركيزهم عليه في آرائهم السابقة ، وذلك واضح من خلال الاعتداد ببعض مايثبت الخبر لدى السامع ، وما يرجح قبوله للكلام واستيعابه إياه وهذا أثر من آثار العلاقة القوية بين القسم والتوكيد ؛ فإننا نرى البلاغيين يجعلون الخبر أضرباً ثلاثة معتمدين في تقسيمه على الحال التي يكون عليها المخاطب (١) ، على ظاهر الحال أو خلافه .

ولما كان المؤمن لايحتاج - حسب ماقررته الشبهة - إلى التوكيد ؛ بل هو في موقف المصدق لما يسمع ، فهوليس خالي الذهن فحسب ، بل هو بإيمانه أعمق ثقة في قبول الحقائق من خالي الذهن ؛كان أبعد مايكون عن الحاجة إلى القسم .

ولذلك اتجه العلماء إلى اعتبار المخاطب منكراً في كل الوجوه التي تأولوها - وبذلك بقي السؤال قائماً بالنسبة لفائدة القسم للمؤمن ، إلا فيما أشاروا إليه من فوائد عامة لجميع المخاطبين .

ولما أشارت الشبهة إلى أن الكافر يطلب الدليل على صدق الخبر والقسم ليس في شيء منه ، أتاح ذلك اهتمام بعض العلماء بالبحث عن الدليل الذي يؤكد القضية المقسم عليها فكان ذلك بداية بحث جديد يتتبع فيه العلماء الدلائل والبراهين على صحة المحلوف عليه ، ويحالون متابعة الاحتجاج بالدليل في مواضع القسم ؛ فوصل بعضهم إلى أن الدلائل التي أثبتت الحقائق المقسم عليها قد تقدمت في سائر القرآن « فلما تقدم ذكر تلك الدلائل لم يبعد تقريرها ، فذكر القسم تأكيداً لما تقدم » (٢).

---

(١) يرى البلاغيون أن للخبر ثلاثة أضرب ؛ فلا يخرج المخاطب عن أن يكون خالي الذهن فيساق الكلام له هكذا من غير تأكيد ، أو أن يكون متردداً فيؤكد له بمؤكد واحد ، أوأن يكون منكراً فيؤكد له بما فوق ذلك ، وتزداد المؤكدات حسب درجة الإنكار ضعفاً وقوة ويسمى الأول ابتدائياً والثاني طلبياً والثالث إنكارياً، فهذه الأضرب تمثل الأحوال المحتملة للمخاطب وقت تلقيه الخبر ، حقيقة أوتنزيلاً ،
(انظر : الايضاح ، ص ٩٢، ٩٣) .

(٢) التفسير الكبير ١١٨/٢٦ ذهب الرازي إلى هذا في تفسير قسم الصافات .

ولا فرق بين هذا ، وما قدمناه من رأي القشيري في تعليل ورود القسم ، فكلاهما يجعل الاحتجاج سابقاً على القسم ، أما القسم فلا يعدو كونه تأكيداً لذلك الاحتجاج ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا الرأى - كما يقول الفراهي - يتناقض مع القرآن « فإنك في أوائل الوحي ترى القسم أكثر مما تراه بعد استيفاء الدلائل »[١] .

وذكر بعضهم أن الدليل يجيء عقب القسم تأكيداً للمقسم عليه ؛ فالقرآن لايكتفي بالقسم فحسب ؛ بل يتبعه الدليل على صحة القضية المقسم عليها ، فمن ذلك ماذهب إليه الزمخشري في تفسير القسم في قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة ...** ﴾[٢]، الآية فقد ذكر الزمخشري « أن يمين من هو في معتقدهم مفتر على الله كذباً »[٣]، لاتكون مصححة لما أنكروه ، ولذلك لم يقتصر على اليمين بل أتبعها « الحجة القاطعة والبينة الساطعة وهي قوله : (ليجزي) »[٤].

ويحذو الرازي في هذا حذو الزمخشري إلا أنه يرى أن الأظهر أن يكون الدليل في قوله تعالى : ﴿ **عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة** ﴾[٥].

ويطبق الرازي هذا في تفسير قسم الصافات وهو قوله تعالى : ﴿ **والصافات صفاً * فالزاجرات زجراً * فالتاليات ذكراً* إن إلهكم لواحد** ﴾ ، فيقول : « إنه تعالى لما أقسم بهذه الأشياء على صحة قوله تعالى : ﴿ **إن إلهكم لواحد** ﴾ ، ذكر عقيبه ماهو كالدليل اليقيني ، في كون الإله واحداً ، وهو

---

(١) الإمعان في أقسام القرآن ص ١٣ ، (٢) سورة سبأ ، الآية ٣.

(٣) الكشاف ٣ / ٢٧٩ .

(٤) الكشاف ٣ / ٢٧٩ : يريد الآية التي بعدها (ليجزي الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة ورزق كريم) .

(٥) سورة سبأ ، الآية ٤ ، وانظر : التفسير الكبير ٢٥/٢٤١ .

(٦) سورة الصافات ، الآيات ١-٤.

قوله تعالى : (رب السموات والأرض وما بينهما ورب المشارق)(١)"(٢) .
وقد يظن أن هذا يتناقض مع ما ذكره قبل قليل من أن القسم مسبوق بالدلائل ، إلا أن هذا الظن يزول إذا علمنا أنه ذكر الرأيين معاً في موضع واحد وهو حديثه عن قسم الصافات ، وهذا يعنى أن الرازي يرى أن الأمرين موجودان في القسم القرآني ؛ فقد يسبق القسم بالدلائل ويلحق بها في موضع واحد .

وهذه الآراء - مع كونها لاتخرج عن الآراء السابقة في أنها لاترى في القسم إستدلالاً - تحتفظ بأهمية خاصة تتجلى في التمهيد للبحث في العلاقة بين القسم والدليل على القضية المقسم عليها ، فوجد من بين المفسرين من يرى في القسم نفسه دليلاً على المقسم عليه ، وبذلك وطأت هذه الآراء لظهور نوع من البحث في العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه ، لم يتضح إلا من خلال وقوف العلماء عند تفسير القسم بالمخلوقات في القرآن .

---

(١) سورة الصافات ، الآية ٥ .

(٢) التفسير الكبير ١١٨/٢٦ .

القضية الثانية
لم أقسم الله بالمخلوقات ؟

كان مجيء القسم بالأشياء في القرآن الكريم من أكبر المعضلات التي شغلت العلماء واستأثرت بجل جهودهم ، متمثلة في الإجابة على الاعتراض الذي وجه إلى هذا النوع من قسم القرآن ؛ فقد وقف كثير من العلماء عنده في محاولة فهمه واستيعابه ، واضطرب كثير منهم في تفسيره .

وكان من أهم الأسباب في الاعتراض على هذا النوع ما وقر في أذهان الكثيرين من أن القسم بالشيء تعظيم له ؛ فكيف يليق بحكمة الله أن يعظم هذه الأشياء التي أقسم بها ؟ كما أن النهي قد ورد عن الحلف بغير الله [١] ؛ فكيف يقسم عز وجل بما نهى العباد عن القسم به ؟ [٢] .

وقد تمثلت ردود العلماء على هذا الاعتراض في موقفين رئيسين ، فقد رفض بعضهم ورود هذا النوع من القسم في القرآن الكريم ؛ فراراً من الإشكال الذي يسببه القول بوروده ، خاصة وأن هذا القسم قد جاء كله صادراً منه سبحانه وتعالى ، على

---

(١) ورد النهي عن ذلك في قول النبي صلى الله عليه وسلم : « من كان حالفاً فليحلف بالله » .
انظر الحديث في : الترمذي ، شرح الإمام ابن العربي ، ٧/١٦ ، ١٧ .
سنن ابن ماجه ، ت محمد فؤاد عبدالباقي ، باب ٢ ، حديث ٢٠٩٤ .
سنن أبي داود ، الأيمان والنذور ، حديث ٣٢٤٩ .
وسنن الدارمي ، نذور ، ٢/١٨٥ .
وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : « من حلف بغير الله فقد كفر أو أشرك » الترمذي ٧/١٧.

(٢) ذكر هذا الاعتراض في كثير من المصادر منها : التفسير الكبير : ٢٦/١١٧ ، البرهان في علوم القرآن : ٣/٤١ ، معترك الأقران : ق ١/٤٥٠ ، الاتقان : ٤/٥٤ ، والإمعان في أقسام القرآن : ص ١٢ .

حين أقر أكثرهم وروده وفسروه بتفسيرات عدة شكلت جل مباحث العلماء عامة في تفسير هذا القسم ، وإليك تفصيل هذين الموقفين :

أولاً : محاولات الرفض :

اقتنع أصحاب هذا الموقف تماماً بالأسباب التي قدمناها ، والتبس الأمر عليهم في هذا النوع من قسم القرآن ؛ فلم يكن التسليم به عندهم - في ضوء ما تقدم - أمراً سهلاً ؛ ولذلك حاولوا رفض ورود القسم في بعض المواضع التي أقسم فيها بالأشياء تارة ، وحاولوا تأويله على أنه قسم بالله عز وجل في مواضع أخرى، والتمسوا كل سبيل يمكن أن تحقق لهم هذا المطلب .

ولقد وجد بعضهم بغيته في المواضع التي ورد النفي فيها قبل القسم من مثل قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بهذا البلد** ﴾ [١] ، و ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة** ﴾ [٢]، وغير ذلك من المواضع ؛ فأفادوا من هذا التركيب في القول بنفي القسم في جميع هذه المواضع التي بدئت بالنفي ، ومن هؤلاء الرازي ، فقد جعل « لا » في أول سورة القيامة نفياً للقسم « كأنه قال : لا أقسم عليكم بذلك اليوم وتلك النفس ، ولكني أسألك غير مقسم : أتحسب أنا لا نجمع عظامك إذا تفرقت بالموت » [٣]، وإلى مثل هذا ذهب في تفسيره للقسم في سورة الحاقة [٤].

وقد صرح بعضهم بأن الشأن في هذه المواضع أن « الله تعالى لا يقسم بشيء من خلقه ولكنه استفتاح يستفتح به كلامه » [٥] .

---

(١) سورة البلد ، الآية ١ .

(٢) سورة القيامة ، الآية ١ ، ٢ .

(٣) التفسير الكبير : ٢١٥/٣٠ .

(٤) المصدر السابق : ١١٦/٣٠ .

(٥) تفسيرابن كثير: ٢٩٧/٤ .

غير أن هذا الوجه الذي اعتمدوا عليه في تفسير القسم المبدوء بالنفي غير مختار عند كثير من العلماء [١]، ولو كان ذلك مراداً لما احتاج الأمر - كما يرى الفراهي - إلى ذكر الأشياء المخصوصة كالنفس اللوامة وغيرها ، ولكان يكفي من ذلك كله نفي مجرد القسم [٢] ، وفضلاً عن ذلك فإن هذا - وإن صدق على المواضع المبدوءة بالنفي- لايصدق على كثير من المواضع التي أقسم فيها عز وجل بالأشياء دون أن يتقدمها مايفيد النفي .

والتمس بعضهم طريقاً آخر في استبعاد القسم بالأشياء في القرآن ؛ وذلك عن طريق تقدير مضاف قبل بعض الأشياء المقسم بها ، واستدلوا على ذلك بما يتبع القسم - في بعض المواضع - من اللفت إلى عظمته ، أو المبالغة في مدحه دفعاً إلى تأمله ، كما في قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم* وإنه لقسم لو تعلمون عظيم* إنه لقرآن كريم** ﴾ [٣] ، وقوله تعالى : ﴿ **والفجر* وليال عشر* والشفع والوتر* والليل إذا يسر* هل في ذلك قسم لذي حجر**﴾[٤] ، فجعلوا ذلك قرينة على أن المراد القسم بخالق هذه الأشياء [٥]، وذكر بعضهم بأن ذلك يرجع إلى أن مثل هذه المبالغات في القسم لايتصور وجودها إلا مع القسم بالله تعالى [٦].

غير أن هذا لايجعلنا نحكم بأن القسم في هذا ونحوه كان بالله عز وجل ؛ فليست هناك علاقة تلازم بين القسم بالله وبين مثل هذه التعقيبات التي تشير إلى التعظيم ، أو تلفت إلى شيء في القسم ، وليس أدل على ذلك من خلو المواضع التي

---

(١) استبعد كثير من العلماء هذا الوجه في « لا أقسم » : انظر الكشاف ١٨٩/٤ ، ١٩٠ ، وانظر غيره في « لا أقسم » ص ١٣٢ من هذا البحث .

(٢) الإمعان في أقسام القرآن : ص ١٧ .

(٣) سورة الواقعة ، الآية ٧٥ - ٧٧ .

(٤) سورة الفجر ، الآية ١ - ٥ .

(٥) إعراب القرآن ، لأبي جعفر النحاس : ٢١٩/٥

(٦) انظر: التفسير الكبير ١٦٥/٣١ .

أقسم فيها بالله عز وجل من مثل تلك الملفتات ؛ إذ لو كان الأمر كما ذكروا لكانت هذه المواضع التي صرح فيها باسمه تعالى مقسماً به أولى بأن يرد بعدها مايشير إلى عظمة القسم أو ينبه على أهميته ، هذا إلى أن تلك التعقيبات قد اختصت بمواضع معدودة في القسم القرآني كله .

ولما كانت تلك الآراء التي سبقت لاتزيل الإشكال بالنسبة لكثير من أقسام القرآن لجأ آخرون إلى القول بأن القسم في كل هذه المواضع غير واقع بأعيان تلك الأشياء المذكورة ، وإنما هو قسم بخالقها ومبدعها عز وجل ؛ فالأمر في ذلك كله على تقدير مضاف محذوف هواسم الله عز وجل ؛ فيكون القسم به لا بها وعلى هذا يكون التقدير: ورب القرآن الحكيم ، ورب الصافات ، ورب القرآن ذي الذكر ، ورب الكتاب المبين، ورب الذاريات ، ورب الطور ، ورب النجم ، وهكذا في باقي المواضع التي صدر القسم فيها بالأشياء .

وممن أثبت هذا أبو جعفر النحاس ، فقد نقل عن بعضهم تقديره للمضاف قبل قسم الذاريات والنجم والمدثر والفجر والعصر [١] .

وقدر المضاف مكي بن أبي طالب قبل الموصوفات المحذوفة - كما يرى - من قوله تعالى : ﴿ **والذاريات ذرواً * فالحاملات وقراً * فالجاريات يسراً * فالمقسمات أمراً** ﴾ قال : « كل هذه صفات قامت مقام موصوف مقسم به على تقدير القسم بخالقه ومسيره ، وهو الله لا إله إلا هو ، تقديره : ورب الرياح الذاريات » [٢]، وصرح بأن هذا التقدير يطرد في كل قسم بالأشياء في حديثه عن القسم في سورة العصر بقوله : « وتقديره: ورب العصر ، وكذلك التقدير في كل قسم بغير الله » [٣] .

---

(١) انظر ذلك على الترتيب في إعراب القرآن : ٤ : ٢٣٦ ، ٤ : ٢٦٥ ، ٥ : ٧١ ، ٥ : ٢١٩ ، ٥ :٢٨٦

(٢) مشكل إعراب القرآن ٣٢٢/٢.

(٣) المصدر السابق ٤٩٨/٢.

وتمسك القاضي عبدالجبار بمقولة التقدير في كل المواضع التي جاءت فيها الأشياء في موضع المقسم به ، وأوجب تقدير مضاف هو خالق هذه الأشياء ، ليكون المقسم به في كل موضع من هذه المواضع هو الله تعالى(١) .

ولم يقتصر السبب في اللجوء إلى تقدير المضاف قبل الأشياء المقسم بها على ماسبقت الإشارة إليه من أسباب رفض هذا النوع من القسم القرآني لورود نهي النبي ﷺ عن القسم بغير الله تعالى ، أو لما شاع من أن الحالف يخلع صفة التعظيم على المحلوف به ، لم يكن ذلك وحده هو الدافع لدى كثير من العلماء ، وإنما لجأ بعضهم إليه لأسباب أخرى غير ماتقدم ؛ فقد كان بعضهم - كالقاضي عباالجبار - يؤيد به مذهبه في الاعتزال(٢) .

ونرى جانبا خفيا من تمسك المعتزلة بفكرة التقدير في القسم بالأشياء، يتوارى خلف إصرار الزمخشري على أن تكون (ما)موصولة في قوله تعالى:{والسماء ومابناها}(٣)؛لينفي بذلك كونها مصدرية(٤)؛ لأنهاإن كانت مصدرية كان التقدير :والسماء وبنائها، وهذا يعني أن القسم هنا بالسماء وبالقدرة التي تكمن في بنائها، على حين أن كونها موصولة يتيح تفسير القسم هنا على أنه قسم بالسماء ثم بالذي بناها؛ فيلزم منه أن يكون القسم هنا - كما يقول المعتزلة - برب السماء، لأنه لا يصح أن يقسم أولاً بالسماء ثم يقسم بخالقها، ولهذا يجب - عندهم - أن يكون الكلام على تقدير: ورب السماء والذي بناها، فيثبت لهم ما أرادوا من الاحتجاج للتقدير. وقد رد الرازي بعدم جواز ذلك، وبأن(ما) في هذا الموضع مصدرية واحتج لذلك(٥) .

---

(١) تنزيه القرآن عن المطاعن : ص ٤٠١ .

(٢) أي أن تقدير المضاف قبل القسم باللقرآن يجعل التقدير: وربِّ القرآن؛ فيكون القرآن مربوبا، فيثبت لهم بذلك دليل كونه مخلوقا، وهو قول أهل الاعتزال.

(٣) سورة الشمس، الآية ٥.

(٤) انظر : الكشاف ٢٥٨/٤.

(٥) التفسير الكبير ١٨٨/٣١.

ثانياً : محاولات التفسير :

ذهب أكثر المفسرين إلى أن القسم في هذه المواقع واقع بأعيان الأشياء المذكورة المصرح بها ، ولا حاجة إلى تقدير مضاف قبلها ؛ ذلك أن القسم قد « وقع بهذه الأشياء بحسب ظاهر اللفظ ، والعدول عنه خلاف الدليل ... وأنه تعالى قال : (والسماء ومابناها) فعلق لفظ القسم بالسماء ، ثم عطف عليه القسم بالباني للسماء ، فلو كان المراد من القسم بالسماء القسم بمن بنى السماء ؛ للزم التكرار في موضع واحد وأنه لايجوز ... ، وأنه لا يبعد أن تكون الحكمة في قسم من الله تعالى بهذه الأشياء التنبيه على شرف ذواتها وكمال حقائقها »[١] .

وواضح أن هذا الرأي يقر وجود القسم بالأشياء في القرآن الكريم ، لكنه لا يجيب عن الشبهة السابقة المتعلقة بمعنى التعظيم في قسم الله تعالى بهذه الأشياء ؛ إذ يرى أصحابه أن السر في القسم بهذه الأشياء تعظيمها وبيان شرفها ، وهذا هو محل الشبهة فكيف يكون جواباً ؟

ولهذا كان للمفسرين آراء متعددة في تفسير معنى التعظيم الذي يفيده القسم بهذه الأشياء ؛ فذهب بعضهم إلى « أن العرب كانت تعظم هذه الأشياء وتقسم بها ؛ فنزل القرآن على ما يعرفون »[٢] ، وقد يكون في هذا الجواب إشارة إلى ما سبق بيانه من أن العرب قد تقسم بأشياء لاتريد تعظيمها ولكن المقصود من القسم بها عندهم الإشهاد بها على المقسم عليه[٣] . لكن هذا لم يصرف المفسرين عن التمسك بفكرة التعظيم في تفسير القسم بأسماء الأشياء في القرآن الكريم ؛ فكانت هذه الفكرة مهيمنة على جل ما كتبوه في تفسير آيات هذا النوع من القسم القرآني[٤] .

---

(١) التفسير الكبير ١١٧/٢٦ .

(٢) البرهان في علوم القرآن ٤١/٣ .

(٣) انظر توضيح الفراهي لهذا الجانب في كتابه : إمعان في أقسام القرآن ص ٣٢ فما بعدها .

(٤) من الصعب أن نحيل في هذا على تفسير بعينه ، لأنه لا يكاد يخلو منه موقع من مواقع حديث المفسرين عن آيات القسم في القرآن الكريم ، وستجد لهذا شواهد لا تحصى إذا رجعت إلى (الملحق) المفهرس لآيات القسم في القرآن ومواقعها في أهم كتب معاني القرآن وإعرابه وتفسيره .

وكان مما دفع العلماء إلى هذا القول ما شاع من أن القسم بالشيء لا يكون إلا لتعظيمه ، والسبب في شيوع هذا أن الغالب في قسم الناس أن يكون المقسم به هو الله تعالى[١] (هذا عند جميع الناس مؤمنهم وكافرهم) ؛ فلما كان القسم مرتبطاً في أكثره بذكر الله تعالى مقسماً به دخل في ظن كثير من المفسرين أن التعظيم أصل في دلالة القسم ، وزاد من ذلك أن الجاهليين كانوا يقسمون بالأشياء أيضاً ، فدخل معنى التعظيم القسم سواء أكان بالله تعالى أم بشيء من مخلوقاته .

ولما كان القول بتعظيم هذه الأشياء التي أقسم الله تعالى بها في كتابه لا يسلم من الاعتراض المتقدم ؛ ذكر كثير من المفسرين أن المراد من القسم بهذه الأشياء تعظيم خالقها ومبدعها لا تعظيمها ، يقول ابن كثير في تفسير القسم بمواقع النجوم : « ... والذي عليه الجمهور أنه قسم من الله تعالى ، يقسم بما شاء من خلقه وهو دليل على عظمته »[٢] ، أي أن الله تعالى « إنما يقسم بنفسه المقدسة الموصوفة بصفاته ، أو بآياته المستلزمة لذاته وصفاته ، وإقسامه ببعض المخلوقات دليل على أنه من عظيم آياته »[٣] ، ومعنى هذا أن القسم بهذه الأشياء فيه معنى القسم بربها ، « لكن على غير الوجه الذي قدروه ؛ فإن إقسامه سبحانه بهذه الأشياء لظهور دلالتها على ربوبيته ووحدانيته وعلمه وقدرته وحكمته ، فالإقسام بها في الحقيقة إقسام بربوبيته وصفات كماله »[٤] . وإلى هذا ذهب كثير من المفسرين[٥] .

---

(١) انظر : إمعان في أقسام القرآن ص ٢٦ فما بعدها .

(٢) تفسير ابن كثير ٢٩٧/٤ .

(٣) مجموع فتاوى ابن تيمية ٣٧٤/١٣ .

(٤) التبيان في أقسام القرآن ص ٨٧ . وهذا الرأي مهيمن على أكثر ما تناوله ابن القيم من مواضع القسم في هذا الكتاب .

(٥) يتعذر حصر ذلك ، فليرجع إليه بوساطة الملحق الذي فهرست فيه مواقع كلام المفسرين عن آيات القسم .

وحاصل هذا الرأي أن الأشياء التي أقسم بها الله تعالى دلائل على وحدانيته وربوبيته ، ولذلك فهي تشهد بصدق ما أخبر به في القسم ، أي أنها بما فيها من بديع الصنعة ودلائل القدرة تشير إلى ضرورة التصديق بوحدانيته سبحانه وربوبيته ، ولذلك يرى ابن تيمية وابن القيم أن المقسم به لابد أن يكون أمراً ظاهراً دالاً على الربوبية[١] . والصحيح أنه قد يكون خفياً غيبياً لأن الله قد أقسم بيوم القيامة وبالملائكة .

والحق أن ما يدل على وحدانية الله تعالى وربوبيته مبسوط في القرآن الكريم كله وفي كل موضع منه ، سواء أكان ذلك باسلوب القسم أم بغيره ، وعلى هذا فإن دلالة الاستدلال بهذه الأشياء على مبدعها وخالقها ليست دلالة خاصة بأسلوب القسم ، فيبقى السؤال هنا عن سر القسم بهذه الأشياء في المواضع التي وردت فيها قائماً . ثم إن دلالة التين والزيتون على صنع الخالق ووحدانيته وربوبيته لا تختلف عن دلالة مواقع النجوم ؛ لأن الله تعالى قد استدل على قدرته بأحقر مخلوقاته فقال : ﴿ إن الله لا يستحي أن يضرب مثلا ما بعوضة فما فوقها ﴾[٢] ، وإذا كان الأمر كذلك فما وجه اختصاص كل موضع من مواضع القسم القرآني بما أقسم به فيه ؟!

وإذا سلمنا بهذا التفسير للقسم بالمخلوقات في القرآن ؛ فيلزم منه أن يكون كل قسم في القرآن مثبت لكل الأمور التي أخبر بها الله سبحانه ، لأنه إذا كان كل مخلوق يدل على وجود الله تعالى ووحدانيته كان دالاً على صدق البعث والرسالة ، وإذا كان ذلك كذلك فما وجه تنوع المقسم عليه في القرآن ؟! ثم إنّ هذا الرأي إذ يجعل التوكيد للمقسم عليه كائناً فيما في هذه المخلوقات من دلالة على خالقها ، لايعتد بالصفات التي وصف بها المقسم به في القرآن ، والصور المتنوعة التي يرد عليها ، وذلك أن المقسم به في القرآن لم يأت في كثير من مواضعه مطلقاً ، بل كثر مجيئه مقيداً بوصف أو وقت أو غير ذلك ، ولكل من هذه القيود خصوصيته في تأكيد المقسم عليه الذي ذكر معه لا تأكيد كل مقسم عليه في القرآن .

---

(١) انظر : مجموع فتاوى ابن تيمية ٣١٥/١٣ ، والتبيان في أقسام القرآن ص ٩٠ .

(٢) سورة البقرة ، الآية ٢٦ .

وليس بمستبعد أن يكون القسم بالأشياء في القرآن الكريم للتنبيه على عظمة الخالق سبحانه ، بل إن ذلك مما يفهم من ذكر الأشياء المقسم بها في صور متنوعة تدل على عظم الخلق ، ولكن المستبعد أن يكون هذا هو الغرض الرئيس من اجتلاب المقسم به في كل موضع ، لأن الغرض هو تأكيد المقسم عليه . ولما كانت هذه الحقيقة مما لايمكن أن يغيب عن علمائنا قرر القلقشندي أن « ما أقسم الله تعالى فيه بشيء من مخلوقاته ومصنوعاته المقصود منه مع التأكيد التنبيه على عظيم قدرته وجلالة عظمته من حيث إبداعها تعظيماً له لا لها »[١] . وواضح في هذا النص الحرص على ذكر الاستدلال بعظمة المخلوقات على خالقها في القسم ، بوصفه غرضاً ثانوياً بعد تحقق الغرض الأساس وهو التوكيد .

ولما كانت دلالة التوكيد في أسلوب القسم تقوم على الاستشهاد والاستدلال بالمقسم به على المقسم عليه كما تقدم بيانه في أول هذا الفصل ؛ لم يغب عن بعض المفسرين أن يصرح بأن السر في القسم بهذه الأشياء ، إنما هو كونها دلائل على ما أقسم بها عليه ، فقد ذكر الرازي ـ في تفسيره لقسم الذاريات ـ « أن الأيمان التي حلف الله تعالى بها كلها دلائل أخرجها في صورة الأيمان ، مثاله قول القائل لمنعمه : وحق نعمك الكثيرة إني لا أزال أشكرك ، فيذكر النعم ، وهي سبب مفيد لدوام الشكر ، ويسلك مسلك القسم ، كذلك هذه الأشياء كلها دليل على قدرة الله تعالى على الإعادة »[٢] يريد أن ما في الرياح الذاريات وما تبعها من الإشارة إلى جمع المتفرقات دليل على أن الله تعالى قادر على جمع شتات الكائنات بعد تفرقها ومن ثم قادر على بعثها ، وفيه إشارة إلى أن القادر على إعادة الماء من الأرض إلى السماء ومن السماء إلى الأرض ، بالمطر ، قادر على المعاد .

---

(١) صبح الأعشى ٢٠٠/١٣ .

(٢) التفسير الكبير ١٩٤/٢٨ .

ويذكر الرازي سبب مجيء الدلائل في صورة اليمين ؛ فيقول : (« فإن قيل : فلم أخرجها مخرج الأيمان ؟ تقول : لأن المتكلم إذا شرع في أول كلامه يحلف يعلم السامع أنه يريد أن يتكلم بكلام عظيم ، فيصغي إليه أكثر من أن يصغي إليه حيث يعلم أن الكلام ليس بمعتبر ، فبدأ بالحلف وأدرج الدليل في صورة اليمين حتى أقبل القوم على سماعه ، فخرج لهم بالبرهان المبين ... في صورة اليمين »[(١)] .

وقد أعجب الفراهي بهذا الرأي ، وأخذ على الرازي أنه لم يطبقه في كل تفسيره لمواضع القسم ، وعزا ذلك إلى أن فكرة تعظيم المقسم به قد صرفت كثيراً من المفسرين عن النظر إلى القسم القرآني من جهة كونه قسماً استدلالياً . وأطنب الفراهي في بيان دلالة الاستدلال في القسم القرآني ، واستغرق حديثه عن ذلك رسالة موجزة ضمنها بعض المآخذ على منهج المفسرين في تفسير القسم القرآني ، وخص منهم الرازي وابن القيم[(٢)] ، اللذين كان لهما إسهام كبير في تجلية دلالة القسم القرآني بعامة ، والقسم بأسماء المخلوقات بخاصة . وربط الفراهي الحديث عن ذلك ببيان أصل استعمال القسم عند العرب ، ووجه دلالته عندهم ، وانتهى في ذلك إلى أن العرب لم يقسموا بالأشياء لمجرد كونها ذات عظمة أو شرف ، بل ربما أقسموا بما ليس بشريف ولا عظيم ، بل ربما أقسموا بالحقير من الأشياء لمناسبته للمقسم عليه ومشابهته له[(٣)] .

وحُقّ للفراهي أن يعجب برأي الرازي الذي تقدم ؛ لأن له أهمية كبيرة في تفسير دلالة القسم بالمخلوقات في القرآن ؛ لأنه يقوم على تفسير خصوصية القسم بكل واحد منها في الموقع الذي ورد فيه ، ويربط بينه وبين المقسم عليه ربطاً خاصاً ذا علاقة بما بينهما من صلات . ويختلف هذا الملحظ عما تقدم من شرح علاقة الاستدلال بين المقسم به والمقسم عليه فيما ذهب إليه المفسرون من أن القسم بالأشياء دليل على عظمتها ومن ثم على عظمة خالقها يختلف لأن تلك علاقة عامة في كل مواضع

---

(١) التفسير الكبير ١٩٤/٢٨ .

(٢) انظر :رسالته المسماة (إمعان في أقسام القرآن) .

(٣) انظر : إمعان في أقسام القرآن ص ٣٢ فما بعدها .

القسم بالمخلوقات ، على حين أن هذه علاقة خاصة تربط كل مقسم به بالمقسم عليه الذي يؤكده .

غير أن أولئك المفسرين الذين ذكروا أن القسم بالمخلوقات تعظيم لخالقها لا لها ، وإشهاد بها على وحدانيته ، ومن ثم على المقسم عليه ، ومنهم ابن القيم ، لم يكن ليغب عنهم أن المقسم به يؤكد المقسم عليه بما يقوم بينهما من علاقات ولذلك كان ابن القيم يذكر في أكثر المواضع القسمية التي تناولها في كتابه (التبيان في أقسام القرآن) وجه التناسب بين المقسم به والمقسم عليه[١] ، وهذه خطوة ذات قيمة كبيرة في التفسير البلاغي لأسلوب القسم في القرآن الكريم .

والبحث في التناسب بين المقسم به والمقسم عليه ذو أهمية كبيرة في دراسة القسم القرآني ؛ لأنه لا ينظر إلى المقسم به في معزل عن المقسم عليه كما تقتضيه فكرة التعظيم ، ولكنه ينظر إليه بوصفه مؤكداً للمقسم عليه ، ومن ثم يتتبع وجوه تأكيده له ، ووجوه تناسبه معه .

وهذه الوجهة أقرب إلى مراعاة الخصائص اللغوية لأسلوب القسم ؛ لأن الكيفية التي يؤدي بها القسم معنى التوكيد تحتم علينا النظر في العلاقات القائمة بين طرفي القسم ، والمناسبات المختلفة التي جعل المقسم به من أجلها مؤكداً للمقسم عليه .

وقد اختلف المفسرون في النظر إلى هذه العلاقات والمناسبات ؛ فقد كان بعضهم يكتفي باللمحة والإشارة ، كما فعل ابن كثير في تفسيره لقسم سورة الليل ؛ وذلك قوله تعالى ﴿ والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلى * وما خلق الذكر والأنثى * إن سعيكم لشتى ﴾[٢] ؛ فقد قال فيه : « لما كان القسم بهذه الأشياء المتضادة ، كان المقسم عليه أيضاً متضاداً ، ولهذا قال تعالى : (إن سعيكم لشتى) . أي : أعمال العباد التي اكتسبوها متضادة أيضا ومتخالفة فمن فاعل خيراً ومن فاعل شراً »[٣] .

---

(١) انظر على سبيل المثال : ص ٤٧ ، ص ١٣٢ ، ص ١٣٧ .

(٢) سورة الليل الآيات : ١ ـ ٤ .

(٣) تفسير ابن كثير ٥١٨/٤ .

ومن ذلك أيضاً ما ذكره الفيروزآبادي في تفسير القسم في سورة العاديات ؛ فقد اكتفى فيه بالإشارة إلى عدد الأمور المقسم بها ومقابلتها بعدد الأمور المقسم عليها ، قال : « أقسم بثلاثة أشياء : العاديات والموريات والمغيرات ، وجعل جواب القسم أيضاً ثلاثة أشياء ﴿ إن الإنسان لربه لكنود * وإنه على ذلك لشهيد * وإنه لحب الخير لشديد ﴾[1] »[2] .

لكن بعض المفسرين كان يقف على وجوه دقيقة من التناسب بين عنصري القسم ، ويذكر خصوصيات اختيار المقسم به في الموقع الذي ورد فيه بإزاء المقسم عليه ، على نحو يبين وجه الاستشهاد به على المقسم عليه ؛ فمن ذلك ـ على سبيل المثال ـ تفسير الرازي للعلاقة بين المقسم به والمقسم عليه في قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم بالشفق * والليل وما وسق * والقمر إذا اتسق * لتركبن طبقاً عن طبق ﴾[3] ، فقد قال في ذلك : « أقسم بتغييرات واقعة في الأفلاك والعناصر فإن الشفق حالة مخالفة لما قبلها وهو ضوء النهار ، ولما بعدها وهو ظلمة الليل ، وكذا قوله : ﴿ والليل اذا وسق ﴾ فإنه يدل على حدوث ظلمة بعد نور ، ... وكذا قوله ﴿ والقمر إذا اتسق ﴾ فإنه يدل على حصول كمال القمر بعد أن كان ناقصاً ، إنه تعالى أقسم بهذه الأحوال المتغيرة على تغير أحوال الخلق ، وهذا يدل قطعاً على صحة القول بالبعث ، لأن القادر على تغيير الأجرام العلوية والسفلية من حال إلى حال ... لابد وأن يكون في نفسه قادراً على جميع الممكنات عالماً بجميع المعلومات »[4] .

ومن بديع هذا الضرب من تفسير العلاقة والمناسبة بين عنصري القسم ما ذكره ابن القيم في قسم الضحى من المطابقة بين المقسم به والمقسم عليه ، قال : « فتأمل مطابقة هذا القسم ، وهو نور الضحى الذي يوافي بعد ظلام الليل ، للمقسم عليه ، وهو نور الوحي الذي وافاه بعد احتباسه عنه ، حتى قال أعداؤه : ودع محمداً ربه ؛

---

(١) سورة العاديات ، الآيات ٦ ـ ٨ .

(٢) بصائر ذوي التمييز ١/٥٣٧ .

(٣) سورة الانشقاق ، الآيات ١٧ ـ ٢٠ .

(٤) التفسير الكبير ٣١/١١١ .

فأقسم بضوء النهار بعد ظلمة الليل على ضوء الوحي ونوره بعد ظلمة احتباسه واحتجابه . وأيضاً فإن فالق ظلمة الليل عن ضوء النهار ، هو الذي فلق ظلمة الجهل والشرك بنور الوحي والنبوة ، فهذان للحس ، وهذان للعقل . وأيضاً فإن الذي اقتضت رحمته أن لا يترك عباده في ظلمة الليل سرمداً ، بل هداهم بضوء النهار إلى مصالحهم ومعايشهم ، لا يليق به أن يتركهم في ظلمة الجهل والغي ، بل يهديهم بنور الوحي والنبوة إلى مصالح دنياهم . فتأمل حسن ارتباط المقسم به بالمقسم عليه ،وتأمل هذه الجزالة والرونق الذي على هذه الألفاظ ، والجلالة التي على معانيها »[(١)] .

وفي هذا النص فهم عميق للمناسبة بين المقسم به والمقسم عليه ، وهو فهم يشير إلى أن الأمر في القسم بأسماء المخلوقات في القرآن الكريم ليس بالذي يُكتفى فيه بأن يقال : أقسم بهذا لتعظيمه أو للدلالة على عظمة خالقه ، بل إنه من الدقة والعمق بحيث يحتاج إلى طول تدبر وتفكر فيما بين طرفي القسم من علاقات ، وما لهذه العلاقات من دلالات ، وبسبب من هذا « قال ابن بُرجان : واعلم أن الله عز وجل ما أقسم بقسم إلا مطابقاً معناه لمعان في المقسم من أجله ، بسراج منير يهدي به الله تعالى من يشاء ، وإنما يُعمي عن رؤية ذلك ظواهر أشخاص للمحسوسات ، ويُصِمّ عن سماع ندائها ضوضاء المشاهدات ، ولولا ذلك لنودوا بها من مكان قريب »[(٢)] .

وكثير من وجوه المطابقة بين المقسم به والمقسم عليه لا يظهر للمتأمل إذا نظر إلى المقسم به في ضوء ما تشير إليه دلالته الحسية فحسب ؛ لأن الوصول إلى تلك المناسبات والعلاقات لايتأتى إلا بالنظر إلى الضحى ـ مثلاً ـ كما نظر إليه ابن القيم ، فهو لم ير فيه مجرد قسم باسم جزء من أجزاء النهار ، بل لمح فيه دلالة أدق وأعمق ، وهي كونه تمثيلاً لنور الوحي ، وهو تمثيل في غاية البلاغة ، لما ذكر ابن القيم ، ولما في الضحى من إشارة إلى الضوء مرتبطاً بزمن من سماته الحركة ، وهو أليق بالوحي الذي يضيء فيحرك القلوب الغافلة ويهدي النفوس الضالة .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن ص ٤٧ .

(٢) انظر : نظم الدرر ٤٤٨/١٨ .

ولاكتمال المناسبة نجد ما يقابل الضحى المتحرك بما يدل عليه من زمن حركة الناس وسعيهم في معاشهم ، وهو الليل الساكن الساجي ﴿ والضحى * والليل إذا سجى ﴾ ، وهذا الوصف الذي أتبع به الليل ذو قيمة بلاغية في تحقيق هذه المقابلة ، فإن معنى (إذا سجى) : إذا سكن . فاكتملت بهذا خصائص الصورة القسمية التي يراد التعبير بها هنا إزاء الوحي وانقطاعه عن الرسول صلى الله عليه وسلم ، وما فيه من السكون بعد الحركة . والحركة بعد السكون . وفي تقديم (الضحى) على (الليل إذا سجى) في الذكر تأنيس لقلب الرسول صلى الله عليه وسلم وبشرى له بعودة الوحي بعد انقطاعه . وفي هذا القسم من الدلالات والعلاقات ما لا يسعه المقام هنا .

و في تناول ابن القيم لهذا القسم قيمة بلاغية أخرى ذات أهمية في دراسة أسلوب القسم القرآني ، وذلك أن العلاقات بين المقسم به والمقسم عليه تتعدد في الموضع الواحد وتتكاثر بحيث يصبح القسم كأنه أقسام متعددة ، لأن كل وجه من وجوه العلاقة تأكيد للمقسم عليه وإشارة إلى معنى جديد فيه ، وهذا يجعل القسم من أوجز الأساليب ، لأن كلماته القليلة تحوي ما لا يحاط به من المعاني والدلالات المتنوعة .

وقد كان بعض المفسرين يدرك ما للوصف الذي يوصف به المقسم به من خصوصية في تأكيد المقسم عليه ، ولا يكتفي بالنظر إلى المقسم به في معزل عن هذا الوصف كما شاع عند القائلين بالتعظيم ؛ فمن ذلك ما لحظه البيضاوي من دلالة وصف السماء في قوله تعالى : ﴿ والسماء ذات الحبك * إنكم لفي قول مختلف ﴾[1] على ما أقسم عليه ، وما في هذا الوصف من تحقيق المشابهة بين عنصري القسم ؛ قال : « ولعل النكتة في هذا القسم تشبيه أقوالهم في اختلافها وتنافي أغراضها بالطرائق للسموات في تباعدها واختلاف غاياتها »[2] . ومن ذلك

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٧ .

(٢) تفسير البيضاوي ص ٦٩٠ .

أيضاً تفسير أبي السعود لخصوصية وصف السماء والأرض في قوله تعالى : ﴿ والسماء ذات الرجع * والأرض ذات الصدع * إنه لقول فصل ﴾[١] وذلك قوله : « فإن وصف السماء والأرض عند الإقسام بهما على حقية القرآن الناطق بالبعث بما ذكره من الوصفين ، للإيماء إلى أنهما في أنفسهما من شواهده ، وهو السر في التعبير بالصدع عنه ، وعن المطر بالرجع ، وذلك في تشقق الأرض بالنبات ، المحاكي للنشور حسبما ذكر في مواقع من التنزيل لا في تشققها بالعيون »[٢] .

والذي يلفت المتأمل هنا أن المفسرين لم يفسروا القسم في هذين الموضعين بوصفهما قسمين بالسماء ، ولكنهما فسراهما باعتبار ما وصف به المقسم به في كل .

ومن الجوانب ذات القيمة البلاغية في تفسير العلماء لهذا النوع من القسم ـ أيضاً ـ محاولة الكشف عن خصوصية اختيار الأشياء المقسم بها على شيء واحد ، في المواضع المختلفة من مواضع القسم القرآني ، فالقسم على البعث ـ مثلاً ـ قد تكرر في القرآن كثيراً ، وكذلك القسم على الوحدانية ؛ فمن البلاغة أن يقع القسم على هذه الأمور بما يناسبها ويؤكدها ، وأن يكون بين الأمور المقسم بها على البعث في جميع مواضعه ، أو على الوحدانية في جميع مواضعها ضرب من التماثل والتناسب ، وإن لم يكن ظاهراً ، لاتحاد الأمر المقسم عليه . وقد كشف الرازي عن شيء من هذا في تأمله للعلاقة بين مواضع القسم في سور الصافات والذاريات والمرسلات والنازعات والعاديات ؛ فذكر ـ منبهاً على ذلك ـ أن الله تعالى أقسم في سورة الصافات على إثبات الوحدانية بالساكنات ، وفي سور أخرى وهي : الذاريات والمرسلات والنازعات والعاديات أقسم بالمتحركات على الحشر ، « لأن الحشر فيه جمع وتفريق ، وذلك بالحركة أليق ، أو أن تقول في جميع السور الأربع : أقسم بالرياح على ما بين وهي التي تجمع وتفرق ، فالقادر على تأليف السحاب

---

(١) سورة الطارق ، الآيات ١١ ـ ١٣ .

(٢) تفسير أبي السعود ١٤٢/٩ .

المتفرق بالرياح الذارية والمرسلة ، قادر على تأليف الأجزاء المتفرقة بطريق من الطرق التي يختارها بمشيئته تعالى »[١] .

وفي هذا النص يلمح الرازي طرفاً من سر القسم بالأمور المتحركة على البعث ، والساكنة على الوحدانية ، وهذا يشير إلى أن لبناء الألفاظ المقسم بها في صورة دالة على الحركة في الأقسام الأربعة خصوصية في تأكيد البعث ، وكذلك في قسم الصافات في تأكيده للوحدانية . ومعنى ذلك أن دراسة خصوصيات بناء المقسم به في القرآن من وجوه متعددة ومتنوعة تجعلنا أكثر صلة بدلالة القسم القرآني ، وأكثر وعياً بما فيه من خصائص النظم ودقائق التعبير .

وإذا كانت جل جهود المفسرين فيما مضى من بيان جوانب تفسيرهم لخصوصيات الصورة القسمية ، تتجه إلى القسم بالمخلوقات بوصفه النوع المثير للشبهات ؛ فإن ذلك لم يصرف بعضهم عن تأمل هذه الخصوصيات في غير المواضع المقسم فيها بالمخلوقات ، كالقسم باسم الرب مثلاً ، ومن ذلك ماذكره الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : (وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة ....)[٢] ، من أن الله تعالى قد « أمدّ التوكيد القسمي إمداداً بما أتبع المقسم به من الوصف بما وصف به إلى قوله : ليجزي ، لأن عظمة حال المقسم به تؤذن بقوة حال المقسم عليه وشدة ثباته واستقامته ، لأنه بمنزلة الاستشهاد على الأمر ، وكلما كان المستشهد به أعلى كعباً وأبين فضلاً وأرفع منزلة كانت الشهادة أقوى وآكد والمستشهد عليه أثبت وأرسخ »[٣] . ثم قال : « فإن قلت : هل للوصف الذي وصف به المقسم به وجه اختصاص بهذا المعنى[*] ؟ قلت : نعم ، وذلك أن قيام الساعة من مشاهير الغيوب وأدخلها في الخفية وأولها مسارعة إلى القلب إذا قيل : عالم الغيب ، فحين أقسم باسمه على إثبات قيام الساعة وأنه كائن

---

(١) التفسير الكبير ١٩٥/٢٨ .

(٢) سورة سبأ ، الآية ٣ .

(٣) الكشاف ٢٧٩/٣ .

(*) يعني : إتيان الساعة . وهو المقسم عليه .

لامحالة ، ثم وصف بما يرجع إلى علم الغيب وأنه لا يفوت علمه شيء من الخفيات ؛ اندرج تحته إحاطته بوقت قيام الساعة ، فجاء ما تطلبه من وجه الاختصاص مجيئاً واضحاً »[١] .

والحديث عن هذه الخصوصيات في القسم بأسماء الله تعالى والقسم بأسماء القرآن الكريم مطلب ضروري لمن يتوخى البحث عن خصوصيات أسلوب القسم في القرآن الكريم ، وكون الحديث في أكثر هذه الخصوصيات مرتبطاً في كلام المفسرين بالمواضع التي ورد فيها القسم بأسماء المخلوقات ، لا يعني عدم تعلق الأنواع الأخرى من القسم القرآني به ؛ لأن المواضع المقسم فيها باسم الجلالة أو اسم الرب مثلاً ، يمكن النظر فيها إلى ما بين عنصري القسم من علاقات ومطابقات وغير ذلك من الخصوصيات ، ولكن ورود الشبهات على القسم بالمخلوقات هو ماجعل المفسرين يطنبون فيه ما لا يطنبون في غيره ، في محاولة منهم للرد على تلك الشبهات ، ولهذا لم تلق مواضع القسم بأسماء الله تعالى ومواضع القسم بأسماء القرآن من عناية المفسرين ما لقيته مواضع القسم بأسماء المخلوقات . ولهذا جعلت لهذين النوعين في هذا البحث في جانبه التحليلي نصيباً أكثر مما للقسم بالمخلوقات .

ولم يكن البحث فيما مضى من تفسير القسم بالأشياء مقصوراً على المفسرين القدامى ؛ فلقد ضمت التفاسير الحديثة كثيراً من الجوانب التي تم عرضها ، لكنهم لم يخرجوا فيما تناولوه من تفسير هذا النوع من القسم القرآني عما تقدم ذكره عند المفسرين القدامى[٢] ، إلا في تفسير بعض الجزئيات في بعض المواضع ، وكان لبعضهم نظرات ذات قيمة في التفسير البلاغي للقسم القرآني بعامة ، والقسم بالمخلوقات بخاصة[٣] .

* * *

---

(١) الكشاف ٣/٢٧٩ .

(٢) راجع الملحق المشير إلى مواقع حديث المفسرين عن آيات القسم القرآني .

(٣) انظر في (الملحق) على سبيل المثال : في ظلال القرآن لسيد قطب ، والتحرير والتنوير لابن عاشور ، وأضواء البيان ، والتفسير القرآني للقرآن لعبد الكريم الخطيب ، والتفسير البياني للقرآن الكريم .

وبعد ، فلئن كان المفسرون قد شغلوا ـ على وجه الإجمال ـ بالرد على تلك الشبهات المتقدمة في أول الفصل ؛ فإن بعضهم قد أسهم في تجلية جوانب كثيرة ذات قيمة في تفسير القسم بالأشياء في القرآن الكريم ، بل في تفسير القسم القرآني كله، من مثل الاهتمام ببيان وجه اختيار المقسم به في ضوء علاقته بالمقسم عليه ، ووجه اختيار الصورة الخاصة التي يرد عليها من وصف أو قيد أو جمع أو إفراد ، وعلاقته بما يقترن معه في التركيب القسمي من عناصر جملة القسم ، وما يقترن به في الاسلوب من المقسم عليه ، وتنوع وتعدد علاقة المقسم به بالمقسم عليه ، وغير ذلك من وجوه النظر البلاغي التي كانت محل عنايتهم . وسأجعل ذلك كله عماد دراستي لمواضع القسم القرآني فيما سيأتي من هذا البحث ، مضيفاً إليه زيادة اهتمام بالسياق الخاص الذي يرد فيه القسم ، ووجه اختصاص القسم به ومناسبته له ، وبالسياق العام للسورة التي وقع فيها القسم ، في محاولة لتفسير وجه اختصاصه بها دون غيرها من السور . وثمة جانب آخر رأيت الرازي قد عني بطرف منه فيما مضى من التفاته إلى التماثل فيما بين الأشياء المقسم بها في السياقات المتشابهة ذات العلاقة بإثبات قضية واحدة ، وسيكون هذا محل عنايتي واهتمامي ، كل هذا في ضوء ارتباط القسم بقائله وبالمخاطب به ، وبالمقام الذي يرد فيه .

كما أن الاهتمام بالعلاقات التي تربط قسماً قرآنياً بقسم قرآني آخر ، ستكون موضع بحث ونظر وتأمل ؛ لما لها من قيمة في الكشف عن ملامح السياق القسمي في القرآن الكريم ، وخصائص هذا الأسلوب فيه . وغير ذلك مما يقتضيه النظر البلاغي في مواضع كل نوع من أنواع القسم القرآني . وسيكون جميع ذلك ـ إن شاء الله ـ في الأبواب الثاني والثالث والرابع ، بعد استكمال القضية الثالثة من القضايا التي شغلت العلماء في دراسة آيات القسم ، وهي دلالة القسم المسبوق بـ (لا) في القرآن الكريم ، وهو ما يلي .

القضية الثالثة

القسم المسبوق بـ (لا) ودلالته في القرآن الكريم

وردت بعض مواضع القسم في القرآن الكريم مسبوقة بـ (لا) ، وجـــاء ذلك في ثمانية مواضع، وهي حسب ترتيبها في المصحف :

١ - قوله تعالى : **(فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً)** (١) .

٢ - قوله تعالى : **(فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم * في كتاب مكنون * لايمسه إلا المطهرون * تنزيل من رب العالمين)** (٢) .

٣ - قوله تعالى : **(فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم * وما هو بقول شاعر قليلاً ماتؤمنون * ولابقول كاهن قليلاً ماتذكرون * تنزيل من رب العالمين)** (٣) .

٤ - قوله تعالى : **(فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين)** (٤) .

٥ - قوله تعالى : **(لا أقسم بيوم لقيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة * أيحسب الانسان ألن نجمع عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه)** (٥) .

---

(١) سورة النساء ، الآية ٦٥ .

(٢) سورة الواقعة ، الآيات ٧٥ - ٨٠ .

(٣) سورة الحاقة ، الآيات ٣٨ - ٤٣ .

(٤) سورة المعارج ، الآيات ٤٠ - ٤١ .

(٥) سورة القيامة ، الآيات ١ - ٤ .

٦ - قوله تعالى : (فلا أقسم بالخنس * الجوار الكنس * والليل إذا عسعس * والصبح إذا تنفس * إنه لقول رسول كريم) (١) .

٧ - قوله تعالى : (فلا أقسم بالشفق * والليل وما وسق * والقمر إذا اتسق ، لتركبن طبقاً عن طبق) (٢) .

٨ - قوله تعالى : (لا أقسم بهذا البلد * وأنت حل بهذا البلد * ووالد ما ولد * لقد خلقنا الإنسان في كبد) (٣) * .

---

(١) سورة التكوير ، الآيات ١٥ - ١٩ .

(٢) سورة الانشقاق ، الآيات ١٦ - ١٩ .

(٣) سورة البلد ، الآيات ١ - ٤ .

* سيتكرر ورود هذه الآيات كثيراً في هذا المبحث ، وتوثيقها في كل موضع ترد فيه تكرار آثرت تجنبه ، واكتفيت بتوثيقها هنا .وكذلك الحال فيما يتكرر الحديث عنه في مجمل الرسالة.

وينفرد الموضع الأول بدخول (لا) قبل القسم دون أن يظهر بعدها فعل القسم ، على حين تختص المواضع السبعة الباقية بدخول (لا) على فعل القسم المصرح به بعدها ؛ هكذا : (لا أقسم) ، وهو مالفت العلماء قديماً وحديثاً إلى تأمل سر هذا التركيب في القسم القرآني ؛ فاستأثرت المواضع التي ورد فيها هذا النسق بجل اهتمامهم ؛ ولذلك اتسع الكلام وتشعبت الآراء في دلالة (لا أقسم) - خاصة - وقل ذلك في تفسير مجيء (لا) قبل القسم - بصفة عامة - وهو ماتشترك فيه المواضع الثمانية .

وفي البدء نذكر آراء العلماء في تفسير (لا) في آية النساء ، وهي قوله تعالى : (فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ...) الآية ، وتفصيل ذلك فيما يلي :

١ - ذهب الطبري إلى أن (لا) هنا رد لكلام تقدم ذكره ، والمعنى : « فلا ، ليس الأمر كما يزعمون أنهم يؤمنون بما أنزل إليك ، وهم يتحاكمون إلى الطاغوت ويصدون عنك إذا دعوا إليك يامحمد ، واستأنف القسم - جل ذكره - فقال : وربك يامحمد لايؤمنون) [١] ، ونقل هذا الرأي جماعة من المفسرين [٢] .

والزعم المشار إليه في نص الطبري هو ما صرحت به الآيات قبل هذه الآية في قوله تعالى : (**ألم تر إلى الذين يزعمون أنهم آمنوا بما أنزل إليك وما أنزل من قبلك يريدون أن يتحاكموا إلى الطاغوت وقد أمروا أن يكفروا به ويريد الشيطان أن يضلّهم ضلالاً بعيداً * وإذا قيل لهم تعالوا إلى ما أنزل الله وإلى الرسول رأيت المنافقين يصدون عنك صدوداً * ...**) [٣] .

---

(١) تفسير الطبري ٥ / ١٠٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، لابن عطيه ١٢٠/٤ ، وزاد المسير في علم التفسير ، لابن الجوزي ١٢٤/٢ ، والتفسير الكبير ١٦٣/١٠ ، تفسير القرطبي ٢٦٦/٥ ، والبحر المحيط ٢٨٤/٣ .

(٣) سورة النساء ، الآيات ٦٠ - ٦٤ .

وعلى هذا يكون النفي موجهاً إلى هذا الزعم الذي تحدثت عنه الآيات قبل القسم ، ثم أكد بالقسم الحقيقة المنافية لما يزعمون ، وعلى هذا تكون (لا) نفياً لضد الحقيقة المراد تقريرها في المقسم عليه .

وفي هذا المعنى الذي أفادته (لا) يقول البقاعي - مشيراً إلى الآيات التي سبقت القسم : « ولما أفهم ذلك أن إباءهم لقبول حكمه والاعتراف بالذنب لديه سبب مانع لهم من الإيمان ، قال مؤكداً للكلام غاية التأكيد بالقسم المؤكد لإثبات مضمونه و (لا) النافية لنقيضه : (فلا وربك) ... » [١] .

وواضح أن الطبري والبقاعي يجعلان النفي في هذه الآية موجهاً إلى كلام سابق ، غير أن في نص البقاعي زيادة معنى على ماذكره الطبري ، وذلك ما أشار إليه من كون المنفي بها هو نقيض ما أقسم عليه ، وما ذكره من كون ذلك يؤكد الكلام غاية التوكيد ، كأنه يريد أن النفي بـ (لا) قبل القسم قد أفاد أنهم لايؤمنون وهم لايحكمون الرسول ﷺ ، ثم جاء القسم وأكد ذلك مرة أخرى ، وعلى هذا فقد أكد المقسم عليه بنفي نقيضه أولاً ، ثم بالقسم عليه ثانياً .

٢ - يرى الزمخشري أن (لا) الأولى زائده ، والمعنى : فوربك ، وفائدتها تأكيد معنى القسم ؛ كما زيدت في قوله تعالى : (**لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون** ...) [٢] الآية ، لتأكيد وجوب العلم [٣] . وقيل : إن (لا) الثانية زائدة ، والأولى على أصلها ، والقسم معترض بينها وبين المنفي بها [٤] .

٣ - ذهب بعضهم إلى أن (لا) نافية لفعل محذوف يفسره المذكور بعد القسم ، والتقدير : فلا يؤمنون وربك لا يؤمنون ، « فأخبر أولاً ، وكرره بالقسم ثانياً ؛

---

(١) نظم الدرر ٥ / ٣١٧ .

(٢) سورة الحديد ، الآية ٢٩ .

(٣) الكشاف ٥٣٨/١ ، وانظر : التفسير الكبير ١٦٣/١٠ ، رالبحر المحيط ٢٨٤/٣ .

(٤) البحر المحيط ٢٨٤/٣ .

فاستغنى بذكر الفعل الثاني عن ذكره في الأول » [١] .

٤ - وذكر بعض المفسرين أن في تقدم (لا) على القسم « اهتماماً بالنفي وإظهاراً لقوته ، ثم كررها بعده تأكيداً للتهم بالنفي ، وكان يصح إسقاط (لا) الثانية ، ويبقى أكثر الاهتمام بتقديم الأولى ، وكان يصح إسقاط الأولى ، ويبقى معنى النفي ويذهب معنى الاهتمام » [٢] . وعلى هذا تكون (لا) الأولى إشعاراً بقوة النفي والاهتمام به ، والثانية مؤكدة لذلك الإشعار والاهتمام .

٥ - وقيل : إن (لا) جاءت قبل القسم موطئة ومؤكدة للنفي بعده ؛ فإذا ذكرت في أول الكلام وفي آخره كان ذلك أوكد وأحسن [٣] . وهذا الرأي قريب من سابقه .

ولم يجوز الزمخشري أن تكون (لا) في هذا الموضع مزيده لتأكيد المنفي بعدها والتوطئة له ؛ لأنهاسبقت القسم أيضاً فيما كان جوابه مثبتاً نحو قوله تعالى : (**فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم**) [٤] .

وقد تعقبه في ذلك ابن المنير ، ولم ير فيما ذكره الزمخشري مايمنع أن تكون (لا) موطئة ومؤكدة للنفي الذي بعدها في آية النساء ، ومؤكدة لمعنى القسم في غير ذلك مما جاء جوابه مثبتاً ؛ ولايلزم في ذلك اطراد معنىً واحد ؛ لأن بين الموضعين فرقاً ؛ وذلك أن لدخول (لا) مؤكدة للقسم فيما جاء جوابه مثبتاً سراً يتعلق بتلك المواضع ، وهو ماسوف نشير إليه فيما سيأتي من آراء العلماء في (لا أقسم) ، وبيان ذلك : « أنها لم ترد في الكتاب العزيز إلا مع القسم حيث يكون بالفعل مثل - لا أقسم

---

(١) البيان في غريب إعراب القرآن ٢٥٨/١ .

(٢) المحرر الوجيز ١٢١/٤ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٦٦/٥ ، والبحر المحيط ٢٤٨/٣ .

(٣) التفسير الكبير ١٦٣/١٠ ، وانظر : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف في الاعتزال لابن المنير ، (ضمن تفسير الكشاف ٥٣٨/١) .

(٤) انظر الكشاف ٥٣٨/١ .

بهذا البلد - لا أقسم بيوم القيامة - ... ولم تدخل أيضاً إلا على القسم بغير الله تعالى ، ولذلك سر يأبى كونها في آية النساء لتأكيد القسم ويعين كونها للتوطئة ؛ وذلك أن المراد بها في جميع الآيات التي عددناها تأكيد تعظيم المقسم به ... فكأنه بدخولها يقول : إن إعظامي لهذه الأشياء بالقسم بها كلا إعظام : يعني أنها تستوجب من التعظيم فوق ذلك ، وهذا التأكيد إنما يؤتى به رفعاً لتوهم كون هذه الأشياء غير مستحقة للتعظيم وللإقسام بها فيزاح هذا الوهم بالتأكيد في إبراز فعل القسم مؤكداً بالنفي المذكور ... فإذا بين ذلك ؛ فهذا الوهم الذي يراد إزاحته في القسم بغير الله مندفع في الإقسام بالله فلا يحتاج إلى دخول (لا) مؤكدة للقسم ؛ فيتعين حملها على الموطئة ، ولاتكاد تجدها في غير الكتاب العزيز داخلة على قسم مثبت ، وأما دخولها في القسم وجوابه نفي فكثير » [١] .

وهو بهذا يوافق القائلين بأن (لا) في آية النساء موطئة للنفي ومؤكدة له ، غير أنه لم يكن موفقاً في تحديد الفرق بين هذه الآية وما سواها مما سبق بالنفي في القرآن، وفي ماذهب إليه من كون (لا) فيها لتأكيد القسم ؛ لأنه اعتمد في ذلك على أن القسم في جميع تلك المواضع إنما كان بغير الله تعالى ؛ فاحتاج إلى دخول (لا) مؤكدة لمعنى القسم - على الوجه الذي شرحه - وذلك مردود بما جاء في قوله تعالى : (فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون) ، فهذا قسم مسبوق بالنفي ، وجوابه مثبت، والمقسم به هنا هو الله تعالى ؛ فيبعد أن تكون (لا) في هذا الموضع على الوجه الذي ذكره ، وأي وهم في المقسم به هنا يراد إزاحته ؟!

وعلى هذا لا وجه لما ذكره من معنى تأكيد القسم فيما جاء جوابه مثبتاً ؛ لأنه لاينحصر فيما كان المقسم به فيه غير الله تعالى ، وهو ما اعتمد عليه .

وبعد ؛ فهذه أقوال العلماء في دخول (لا) قبل القسم في آية النساء .

---

(١) الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير (في تفسير الكشاف ٥٣٨/١ ، ٥٣٩) .

دلالة (لا أقسم) :

أما المواضع الأخرى التي سبق القسم فيها بالنفي وظهر بعده فعل القسم مصرحاً به ؛ فقد كان الإشكال فيها أكبر ؛ لأن دخول حرف النفي على فعل القسم قد يوحي بنفي القسم في آيات يستبعد أن يكون القسم فيها منفياً ؛ لتصريح القرآن بخلاف ذلك في قوله تعالى : (وإنه لقسم لو تعلمون عظيم) ، وقد دعا ذلك العلماء إلى أن يختصوا هذه المواضع بمزيد من البيان والتفسير ؛ فاتسع الكلام فيها أكثر مما كان في تفسير آية النساء [١] .

وبين يدي عرض آرائهم في دلالة القسم المبدوء ـ (لا أقسم) يجدر بنا أن نقف على بعض مواطن الاتفاق والاختلاف فيما بين هذه المواضع ؛ لمكان ذلك فيما سيأتي من آراء ، ويتمثل ذلك فيمايلي :

١ - جاءت جميع المواضع السبعة مسبوقة بـ (لا) وفعل القسم مصرح به بعدها في آيات مكية .

٢ - جاء القسم في جميع المواضع السبعة مسنداً إلى الله تعالى .

٣ - وردت (لا) قبل فعل القسم في مفتتح سورتين هما : القيامه ، والبلد ، وفيما عدا ذلك جاءت في أثناء السور مسبوقة بالفاء .

٤ - المقسم به في هذه المواضع غير متحد ؛ فقد جاء القسم بالله تعالى في موضع واحد ، وفي الستة الباقية جاء القسم بالمخلوقات .

٥ - المقسم عليه في جميع تلك المواضع مثبت ، غير منفي كما في آية النساء .

---

(١) بين آية النساء وهذه المواضع صلة تتمثل في مجيء لا قبل القسم في جميع ذلك ، وفيه فعل القسم ، لأن فعل القسم في قوله تعالى (فلا وربك ...) الآية ، موجود قبل الواو ، وإنما حذف لأن الواو لايصرح بفعل القسم معها ، وعلى هذا تكون (لا) في الحقيقة داخلة على فعل القسم في جميع المواضع ، وحقها ان تبحث بحثاً واحداً ، ولكن تناول العلماء لكل منهما على حده أوجب متابعتهم لتتضح الآراء .

وسأعرض فيما يلي آراء اللغويين والمفسـرين في تفسير دلالة **(لا أقسم)** ، في ضوء آيات هذا النوع من القسم في القرآن ؛ معتداً في ذلك بسياق الآيات وعناصر القسم في كل منها ؛ وغير ذلك مما يعين في فهم هذا النسق القسمي وبيان وجه وروده في القرآن .وقد جاءت آراؤهم على النحو التالي :

الرأى الأول :

ذهب بعض العلماء إلى أن (لا) في هذا التركيب هي في الحقيقة لام أشبعت فتحتها فتولدت عنها ألف فصارت (لا) ، واعتمدوا في ذلك على رواية قنبل عن ابن كثير في قوله تعالى : **(لا أقسم بيوم القيامة)** ؛فقد روى أنه قرأها :(لأقسم بيوم القيامة) بلا ليس بعدها ألف [١] .

ونظير هذا الإشباع - عندهم - ماورد في قراءة قوله تعالى : **(فاجعل أفئيدة من الناس)** [٢] بياء بعد الهمزة في قراءة هشام ، وما ورد عن العرب في قولهم :

* أعوذ بالله من العقراب *

يريدون : العقرب [٣] . وقرىء بمثل ذلك في قوله تعالى : **(فلا أقسم بمواقع النجوم)** هكذا : **(فلأقسم بمواقع النجوم)** [٤] .

وعلى هذه القراءة يكون الموجود هنا (لام) وليست (لا) ، وهذه اللام تحتمل أن تكون لام إبتداء ، وأن تكون لام قسم ؛ ولذلك اختلفوا فيها ؛ فذهب إبن جني والزمخشري ، وغيرهما ، إلى أن اللام هنا هي لام الابتداء والمعنى : لأنا أقسم ،

---

(١) انظر هذه القراءة في : السبعة لابن مجاهد ص ٦٦١ ، والمحتسب لابن جني ٣٤١/٢ ، وتفسير الطبري ١٠٨/٢٩ .

(٢) سورة إبراهيم ، الآية ٣٧ .

(٣) انظر هذا في المصادر السابقة ، وانظر : إعراب القرآن للنحاس ٧٧/٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، والتفسير الكبير ٢١٥/٣٠ ، والبحر المحيط ٢١٣/٨ ، وروح المعاني ١٥٢/٢٧ .

(٤) نقل القراءة في الآية الزمخشري في كشافه ٥٨/٤ ، وأبو حيان في البحر المحيط ٢١٣/٨ .

وحذف المبتدأ للعلم به ، ولايصح - عندهم - أن تكون اللام للقسم ؛ لأن لام القسم تحتاج إلى أن يقرن بها النون المؤكدة ؛ فيقال : لأقسمن ، وهي في جواب القسم للاستقبال، والفعل هنا للحال، فيتعين أن تكون - على هذه القراءة - لام ابتداء [١]، وذكر أبو حيان أن الذي دفعهم إلى تقدير المبتدأ هنا هو أن لام الابتداء لاتدخل على الفعل ؛ فاحتاجوا إلى أن يكون الكلام على نسق الجملة الاسمية [٢] .

على أن الكوفيين يجيزون أن يقع القسم على فعل الحال ، وأن تحذف النون لأنها إنما تجيء لتنقل الفعل إلى الاستقبال ، وهو غير مراد هنا ، وعلى هذا ذهبوا إلى أن اللام في هذه القراءة لام قسم ، ويؤيده - عندهم - أن العرب تقول : لأحلف بالله ليكونن كذا وكذا ، فيقسمون على فعل القسم دون أن تلحقه النون [٣] .

واختار هذا أبو حيان في تفسيره لهذه القراءة ؛ فجوز أن تكون اللام واقعة في جواب قسم محذوف ، ولايرده حذف النون ؛ لأن الفعل في الآية للحال ، ويذكر أن مما يؤيد هذا أن القسم قد وقع جواباً للقسم في القرآن ، وذلك قوله تعالى : (**وليحلفن إن أردنا إلا الحسنى**) [٤] ، لكنه جاء بالنون هنا لأن حلفهم ليس حالاً فاحتاج إلى النون لأنها تخلص المضارع إلى الاستقبال [٥] .

ويتضح مما سبق أن الخلاف ينحصر في نوع اللام ؛ فأما كونها للابتداء ؛ فمردود بما ذكره الكوفيون وأبو حيان ، وما نقله الألوسي من أن حذف المبتدأ ينافي تأكيده باللام ، لأن تأكيده يدل على الاعتناء به وحذفه يدل على خلافه [٦] .

---

(١) المحتسب ٣٤١/٢ ، والكشاف ٥٨/٤ ، وانظر البحر المحيط ٢١٣/٨ ، وروح المعاني ١٥٢/٢٧ .

(٢) البحر المحيط ٢١٣/٨ .

(٣) انظر في هذا : معاني القرآن ، للفراء ٢٠٧/٣ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٥ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، والبحر المحيط ٢١٣/٨ .

(٤) سورة التوبة ، الآية ١٠٧ . وما فيها إخبار عن القسم وليس قسماً .

(٥) البحر المحيط ٢١٣/٨ .

(٦) روح المعاني ١٥٢/٢٧ .

وأما كونها للقسم ؛ فإنه - على ما فيه من مخالفة - يقتضي إضمار قسم قبلها، والقسم على القسم - كما يقول الرازي - ركيك ، وهو مفض إلى التسلسل [١] ، وليس في الآية التي استدل بها أبو حيان دليل على ماذكر ، لأن فعل القسم فيها جاء على سبيل الإخبار بالقسم واللام فيه للتوكيد ؛ فليس من هذا الباب .

ونضيف إلى هذا أن للعلماء في القراءة المعتمد عليها في تخريج هذه الوجوه - نظراً ؛ فقد ذكر الطبري أنها مخالفة لما أجمعت عليه الحجة من القراء [٢] ، ووصف النحاس مقتضى هذه القراءة باللحن [٣] ، وعلى هذا فهي مخالفة للغة ، وأضاف الرماني إلى هذا أن القراءة بها إنما تكون على حذف الألف بعد (لا) وهي في الإمام مثبته [٤] ، وضعف الرازي الوجوه التي خرجت عليها القراءة ؛ لأنها قراءة شاذة والأخذ بالقراءة المتواترة أولى [٥] .

وبهذا يتبين ضعف هذا الوجه في تفسير دلالة (لا) قبل فعل القسم ، والأخذ بالقراءة المشهورة عند عامة القراء أولى ؛ يقول الطبري : « والقراءة التي لا استجيز غيرها في هذا الموضع (لا) مفصولة ، أقسم مبتدأة ، على ما عليه قراء الأمصار لإجماع الحجة من القراء عليه » [٦] .

الرأي الثاني :

أخذ بهذه القراءة المتواترة التي أجمع عليها حجة القراء - أكثر المفسرين ، وعليها فإن الموجود في هذه الآيات (لا) وليست لام ، وقد اختلف الذين اختاروا هذه القراءة في تأويل (لا) قبل فعل القسم . وتفصيل ذلك مايلي :

---

(١) في التفسير الكبير ٣٠ / ٢١٥ .

(٢) تفسير الطبري ٢٩ / ١٠٨

(٣) إعراب القرآن ٥/ ٧٥ .

(٤) معاني الحروف ص ٨٥ .

(٥) التفسير الكبير ٣٠ / ٢١٥ .

(٦) تفسير الطبري ٢٩ / ١٠٨ .

١- قيل إن (لا) في (لا أقسم) زائدة ، وفي تفسير زيادتها وجهان :

أ - الوجه الأول : أن (لا) في جميع هذه المواضع زائدة للتوكيد ، كما تزاد (لا) و (ما) في مواضع منها قوله تعالى : (**ما منعك ألا تسجد**) [1] ، وقوله سبحانه : (**لئلا يعلم أهل الكتاب**) [2] وقوله تعالى : (**فبما رحمة من الله لنت لهم**) [3] ، فـ (لا) في قوله تعالى : (لا أقسم) زائدة لتوكيد معنى القسم ، والمعنى في جميع ذلك : أقسم ، ويدل على هذا قوله تعالى - في سورة الواقعة - : (**وإنه لقسم لو تعلمون عظيم**) [4] .

واعترض بعض العلماء على هذا الرأي من جهة أن (لا) قد وردت في أول الكلام في قوله تعالى : (**لا أقسم بيوم القيامة**) وقوله عز وجل : (**لا أقسم بهذا البلد**) ، و (لا) و (ما) وغيرهما من الحروف التي تزاد ، إنما تكون زيادتها في وسط الكلام ، ولايصح أن تكون زائدة في أول الكلام [5] ، وكذلك فإن القول بزيادة الحرف تدل على اطراحه وكونه في أول الكلام يدل على الاعتناء به ، ولايجوز الجمع بين اطراح الحرف والاعتناء به في موضع واحد ، ولذلك لايصح القول بزيادتها في أول السورة [6] .

ولهذا ذهب بعض النحويين والمفسرين إلى القول بزيادة (لا) في مثل قوله تعالى:

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ١٢ .

(٢) سورة الحديد ، الآية ٢٩ .

(٣) سورة آل عمران ، الآية ١٥٩ .

(٤) سورة الواقعة ، الآية ٧٦ . وانظر تفصيل هذا الرأي في : تفسير الطبري ١٠٨/٢٩ ، والأصول في النحو ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٠/٢ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧/٥ ، ٧٨ . ومغني اللبيب لابن هشام (ت المبارك) ٢٧٥/١ .

(٥) انظر في هذا : معاني القرآن للفراء ٢٠٧/٣ ، والأصول في النحو ٤٠١/١ ، وإعراب القرآن للنحاس ٧٧/٥ ، ومعاني الحروف للرماني ص ٨٤ .

(٦) الأمالي الشجرية ٢٢٠/٢ ومغني اللبيب ٢٧٦/١ .

(فلا أقسم بمواقع النجوم) ، ولم يجوزوا ذلك في آيتي القيامة والبلد لوقوع (لا) فيهما في مبتدأ الكلام [١] .

وإلى هذا الموقف أشار أبو جعفر النحاس حين عرض لقوله تعالى : **(فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون)** قال : (و(لا) زائدة للتوكيد لا نعلم في ذلك اختلافاً ، فإنما اختلفوا في (لا أقسم) لأنه أول السورة ؛ فكرهوا أن يقولوا زائدة في أول السورة ، وقد أجمع النحويون أنه لاتزاد (لا) و (ما) في أول الكلام ؛ فكان الكلام في هذا أشد » [٢] .

غير أن القائلين بزيادة (لا) في جميع هذه المواضع أجابوا بأن ماذكر من أنها لاتزاد في أول الكلام صحيح ، وإنما جاز القول بزيادتها في أول السورة ؛ لأن القرآن كله كالسورة الواحدة والكلمة الواحدة ، ومجازه مجاز الكلام الواحد ، ومما يدل على هذا أن الشيء قد يذكر في سورة ويقع جوابه في سورة أخرى ، كما وقع قوله تعالى : **(ما أنت بنعمة ربك بمجنون)** [٣] جواباً لقوله عز وجل : **(وقالوا يا أيها الذي نزل عليه الذكر إنك لمجنون)** [٤] ، وقد ثبت أن القرآن أنزل إلى السماء الدنيا جملة واحدة ، ثم نزل مفرقاً في نيف وعشرين سنة ، وعلى هذا يصح القول بزيادة (لا) في هذه المواضع لأنها في حكم المتوسطة [٥] .

وقد وصف الزمخشري – جوابهم هذا بأنه غير سديد ؛ لأن (لا) قد وردت في

---

(١) انظر على سبيل المثال : إعراب القرآن للنحاس ٣٤/٥ ، والأمالي الشجرية ٢٢٢/٢ ، والكشاف ٥٨/٤ ، ١٨٩ .

(٢) إعراب القرآن للنحاس ٥ / ٣٤ .

(٣) سورة القلم ، الآية ٢ .

(٤) سورة الحجر ، الآية ٦ .

(٥) أنظر هذا في : الأصول في النحو ٤٠١/١ ، ٤٠٢ ، وإعراب القرآن للناس ٧٨/٥ ، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ١٥٠/٢ ومشكل إعراب القرآن ، لمكي بن أبي طالب ٤٢٨/٢ ، وشرح المفصل لابن يعيش ، ١٣٦/٨ .

مستهل قصيدة امرىء القيس وذلك قوله :

لا وأبيك ابنة العامري ... لا يدعى القوم أني أفر

وهي إنما تزاد في وسط الكلام كما قالوا ، ولهذا فإن الوجه فيها إذا جاءت في مفتتح الكلام أن تكون نافية [١] .

على أن الرازي قد ضعف القول بزيادة (لا) في هذه المواضع ، لأن ذلك يفضي إلى الطعن في القرآن ؛ فيجعل نفيه إثباتاً وإثباته نفياً ، فلا يعتمد علي شيء من ذلك ، ثم إن الحرف إنما يزاد في وسط الكلام ، ولا اعتداد بزيادتها في مستهل قصيدة امريء القيس ، لأنها فيه مع القسم على النفي ، ومع (لا أقسم) نفي للقسم ، فتشبيه أحدهما بالآخر لايجوز ، ولا دليل - عنده - فيما ذهبوا إليه من أن القرآن كالسورة الواحدة ، لأن معنى ذلك أنه غير متناقض وليس معناه : « أن يقرن بكل آية ماقرن بالآية الأخرى ، فذلك غير جائز ، لأنه يلزم أن يقرن بكل إثبات حرف النفي في سائر الآيات ، وذلك يقتضي انقلاب كل إثبات نفي ، وانقلاب كل نفي إثباتاً » [٢] .

ويضيف الرازي أن هذا الرأي « يجعل (لا) لغواً باطلاً يجب أن يطرح ويسقط حتى يستقيم الكلام ، ووصف كلام الله تعالى بذلك لايجوز » [٣] .

ب - أما الوجه الثاني في تفسير زيادة (لا) في (لا أقسم) فهو أنها مزيدة توطئة وتوكيداً للنفي في الجواب ؛ فهي مثلها في قوله تعالى : (**فلا وربك لايؤمنون** ...) الآية ، ويلزم لهذا أن يكون الجواب في هذه المواضع منفياً ، ولذلك قيل إن تقديره في قوله تعالى : (**لا أقسم بيوم القيامة** ...) الآيات : لايتركون سدى [٤] .

---

(١) الكشاف ٤ / ١٨٩ .

(٢) التفسير الكبير ٣٠ / ٢١٤ .

(٣) التفسير الكبير ٣٠/٢١٤ .

(٤) انظر : الكشاف ٤/١٩٠ ، والبرهان للزركشي ٣/٨٠ .

وقد رد الزمخشري هذا الوجه بقوله : « لو قصر الأمر على النفي دون الإثبات ، لكان لهذا القول مساغ ، ولكنه لم يقصر ؛ ألا ترى كيف لقى (**لا أقسم بهذا البلد**) بقوله : (**لقد خلقنا الانسان في كبد**) ، وكذلك : (**فلا أقسم بمواقع النجوم**) بقوله : (**إنه لقرآن كريم**) »(١) ، والوجه ماذهب إليه الزمخشري ؛ لأن الجواب في جميع هذه المواضع المصدرة بـ (لا أقسم) مثبت ، ولاسبيل إلى تقديره منفياً .

٢ - (لا) رد وجواب لقوم أنكروا المقسم عليه :

ذهب بعض العلماء إلى أن (لا) تأتي قبل القسم رداً وجواباً لكلام قد مضى وتقدم والقسم بعدها مستأنف ؛ ومن هؤلاء الفراء ، فقد أنكر على كثير من النحويين قولهم : إن (لا) صلة ؛ لأنها جحد « ولا يبتدأ بجحد ، ثم يجعل صلة يراد به الطرح ؛ لأن هذا لو جاز لم يعرف فيه جحد من خبر لا جحد فيه » (٢) .

والوجه - عنده - في مثل قوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامه) أن القرآن الكريم قد رد على منكري البعث والجنة والنار « فجاء الإقسام بالرد عليهم في كثير من الكلام المبتدأ منه وغير المبتدأ ؛ كقولك في الكلام : لا والله لا أفعل ذاك ، جعلوا (لا) وإن رأيتها مبتدأه رداً لكلام قد كان مضى ، فلو ألقيت (لا) مما ينوى به الجواب لم يكن بين اليمين التي تكون جواباً واليمين التي تستأنف فرق ؛ ألا ترى أنك تقول مبتدئاً : والله إن الرسول لحق ، فإذا قلت : لا والله إن الرسول لحق ، فكأنك أكذبت قوماً أنكروه ؛ فهذه جهة (لا) مع الإقسام وجميع الأيمان في كل موضع ترى فيه (لا) مبتدأ بها ، وهو كثير في الكلام » (٣) .

---

(١) الكشاف ١٩٠/٤.

(٢) معاني القرآن ٢٠٧/٣ . وانظر رأيه في : إعراب القرآن ٧٨/٥ ، ومشكل إعراب القرآن ٤٢٨/٢ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ٤٧٦/٢ ، والتبيان في إعراب القرآن ١٢٥٣/٢ ، ورصف المباني في شرح حروف المعاني ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ .

(٣) معاني القرآن ٢٠٧/٣ .

وتبع ثعلب الفراء في هذا ؛ فلم يجعل (لا) زائدة ، ولكنها رد لكلام قبلها [١] والوقف عندهما على (لا) ثم يستأنف القسم بعدها [٢] .

وإلى مثل هذا ذهب ابن قتيبة في تفسير (لا) قبل القسم في آيات القيامة والانشقاق والبلد ، فقد ذكر أن مجيئها إنما كان « على نية الرد على المكذبين ، كما تقول : لا والله ما ذاك كما تقول ، ولو قلت : والله ما ذاك كما تقول ؛ لكان جائزاً ، غير أن إدخالك (لا) في الكلام أولاً أبلغ في الرد . وكان بعض النحويين يجعلها صلة ، ولو جاز هذا لم يكن بين خبر فيه الجحد ، وخبر الإقرار - فرق » [٣] .

وممن ذهب إلى هذا الرأي - الطبري ؛ فقد ذكر في تفسير قوله تعالى : (لا أقسم بيوم القيامة ولا أقسم بالنفس اللوامة) آراء عدة ، واختار قول من ذهب إلى أن (لا) رد لكلام قد تقدم من قوم وجواب لهم ، واحتج لذلك بأن « المعروف من كلام الناس في محاوراتهم إذا قال أحد : لا والله لا فعلت كذا ، أنه يقصد بـ (لا) رد الكلام ، وبقوله : والله ، ابتداء يمين ، وكذلك قولهم : لا أقسم بالله لا فعلت كذا ؛ فإذا كان المعروف من معنى ذلك ما وضعنا فالواجب أن يكون سائر ماجاء من نظائره جارياً مجراه ، ما لم يخرج شيء من ذلك المعروف بما يجب التسليم له » [٤] .

وأيد هذا القول ابن كثير حين عرض لتفسير قوله تعالى : (**فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون**) ؛ فذكر أن « تقدير الكلام : ليس الأمر كما يزعمون أن لا معاد ولا حساب ولا بعث ولا نشور ، بل كل ذلك واقع لا محالة ، ولهذا أتى بـ (لا) في ابتداء القسم ليدل على أن المقسم عليه نفي ، وهو مضمون الكلام ، وهو الرد على زعمهم الفاسد في نفي القيامة وقد شاهدوا من عظيم قدرة الله

---

(١) انظر : شرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٨ .

(٢) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٥ ، وشرح المفصل ١٣٦/٨ .

(٣) تأويل مشكل القرآن ص ٢٤٧ .

(٤) تفسير الطبري ١٠٩/٢٩ .

تعالى ماهو أبلغ من إقامة القيامة » [١] .

ويشير ابن كثير هنا إلى أن (لا) ترد زعمهم في المقسم عليه وهو ما تضمنه الكلام من إثبات القيامة والبعث ، وفي ابتداء القسم بها نفي لهذا الزعم الذي يخالف المقسم عليه ، وفي الكلام - على هذا النحو - تأكيد للمقسم عليه بنفي ضده ، وهو ماذهب إليه البقاعي في أحد وجهي تفسيره لقوله تعالى : (**فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم**) [٢] ؛ فقد ذكر أن القول - على هذه الصورة - « ينفي ضد ما أثبته القسم ؛ فيجمع الكلام بين إثبات المعنى المخبر به ونفي ضده » [٣] .

وبمثل هذا فسر البقاعي ورود النفي في قوله تعالى: (**لا أقسم بهذا البلد**) فالتأكيد بالنافي هنا يتأتى « من حيث أنه ينفي ضد ما ثبت من مضمون الكلام »[٤] ومعنى (لا أقسم) على هذا الوجه : « أقسم قسماً أثبت مضمونه وأنفى ضده »[٥] ويفسر ذلك ما ذكره أبو السعود من أن المقصود بـ (لا) في هذه المواضع رد كلام يخالف المقسم عليه [٦] .

ومن النحويين من استدل على صحة هذا الرأي بما استدل به القائلون بزيادة (لا) من أن القـرآن كالسـورة الواحدة والكلمة الواحدة ؛ فيجوز أن تكون (لا) رداً وجواباً

---

(١) تفسير ابن كثير ٤/٤٢٣ .

(٢) سورة الواقعة ، الآيات ٧٥ ، ٧٦ ، ٧٧ .

(٣) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ١٩/٢٣٤ .

(٤، ٥) المصدر السابق ٢٢/٤٦ . وللبقاعي في هذا الموضع والذي سبقه وجه آخر في تفسير ورود النفي ، ستأتي الإشارة إليه .

(٦) تفسير أبي السعود ٨/١٩٩ .

لكلام تقدم ، ونظيره مجيء قوله تعالى : (**إن الله لايستحي أن يضرب مثلاً ما بعوضة فما فوقها**) [١] جواباً لما ضربه الله تعالى من المثل من العنكبوت والذباب [٢] ، ونظروا لهذا - أيضاً - بآيتي الحجر والقلم [٣] ، وقد سبق ذكرهما .

وخلاصة هذا القول أن (لا) تأتي قبل القسم الذي يراد به الرد على قوم أنكروا المقسم عليه وجحدوه ؛ فكأنها ترد ما سوى المقسم عليه مما قد صرح به المنكرون ، وترد مايمكن أن يقع في ظنهم ، ثم يأتي القسم بعدها لتأكد ذلك الخبر بعد أن تم الرد أولاً ، وإنما يؤتى بها قبل اليمين التي تؤكد خبراً قد تقدمه جحد وإنكار فيصدر بها القسم مبالغة في الرد ، أما اليمين التي لا يقصد بها الرد والجواب على قوم أنكروا المقسم عليه فلا يحتاج معها إلى ذلك .

ومن المفسرين من لم يقنع بتفسير(لا) في هذه المواضع على معنى الردوالجواب ؛ فقد استشكل الرازي ذلك بما ورد في قوله تعالى : (**لا أقسم بيوم القيامة ، ولا أقسم بالنفس اللوامة**) « لأن إعادة حرف النفي مرة أخرى في قوله : (ولا أقسم بالنفس اللوامة) - مع أن المراد ما ذكروه - تقدح في فصاحة الكلام » [٤] .

وبمثل هذا اعترض الشنقيطي على رأي الفراء وتابعيه ؛ لأن مجي حرف النفي مرة أخرى « يدل على أنه لم يرد الإثبات المؤتنف بعد النفي بقوله : أقسم »[٥] .

---

(١) سورة البقرة ، الآية ٢٧ .

(٢) انظر : معاني الحروف للرماني ص ٨٤ ، ٨٥ . وقد جاء مثل العنكبوت في قوله تعالى : (مثل الذين اتخذوا من دون الله أولياء كمثل العنكبوت اتخذت بيتاً وإن أوهن البيوت لبيت العنكبوت لو كانوا يعلمون) . العنكبوت ٤١ . وجاء مثل الذباب في قول الحق سبحانه : (يا أيها الناس ضرب مثل فاستمعوا له إن الذين تدعون من دون الله لن يخلقوا ذباباً ولو اجتمعوا له وإن يسلبهم الذباب شيئاً لايستنقذوه منه ضعف الطالب والمطلوب) . سورة الحج الآية ٧٣ .

(٣) انظر : مغني اللبيب (ت المبارك) ١/٢٧٥ .

(٤) التفسير الكبير ٣٠/٢١٥ ، وانظر : روح المعاني ٢٩/١٣٦ .

(٥) دفع إيهام الاضطراب في آيات الكتاب ص ٣٢٤ .

وليس في إعادة حرف النفي في قسم القيامة مايشكل به المراد أو يقدح في فصاحة الكلام - إذا اعتد فيه بما ذهب إليه الفراء وتابعوه - لأن ماصح في (لا) الأولى من معنى الرد والجواب الذي ذكروه يصح في الثانية ؛ لأنهما قد وردتا في قسم واحد ، فتكون الثانية تأكيداً لذلك المعنى ، وفي هذا مبالغة في الرد على المكذبين بالبعث والحساب .

وممن اعترض على هذا الرأي - أيضاً - أبو حيان ؛ فقد ذهب إلى أن اعتبار (لا) في هذه المواضع رداً وجواباً لكلام تقدم « لايجوز ؛ لأن في ذلك حذف اسم (لا) وخبرها ، وليس جواباً لسائل سأل فيحتمل ذلك ؛ نحو قوله : لا ، لمن قال : هل من رجل في الدار » [1] .

وليس فيما ذكره مايرد هذا الرأى ؛ لأن مجيء (لا) في هذا الموقع كمجيئها في جواب السؤال ، وذلك أن المقسم إنما يريد بها رد كلام تقدم ، أو الرد المطلق لكل جحد وإنكار يوجه إلى المقسم عليه ، وفي مثل هذا لايحتاج إلى التصريح بمنفيها ، لأنه أمر معلوم بما صرح به القرآن قبل القسم أو في مواضع أخرى ذات صلة بموضوع القسم ، أو مفهوم من التصريح بالمقسم عليه .

ومما اعترض به على هذا الرأى مانقله بعض المفسرين ، وهو أن « الأولى فيما إذا قصد بـ (لا) نفي لمحذوف ، واستئناف لما بعدها في اللفظ - الإتيان بالواو ؛ نحو : لا وأطال الله تعالى بقاءك » [2] .

وبين هذا الذي ذكروه والمواضع التي نحن بصددها - فرق ؛ وذلك أن الواقع بعد (لا) في مثل قولهم : لا وأطال الله تعالى بقاءك ، مما يلتبس فيه المراد بغير الواو ، فيكون الدعاء له دعاءً عليه ، وليس في الآيات التي وردت فيها (لا) قبل فعل القسم مايحتمل مثل هذا اللبس ؛ لأن القسم نفسه موضع استئناف ، فضلاً عن أن

---

(١) البحر المحيط ٢١٣/٨ ، وانظر روح المعاني ١٥٢/٢٧ .

(٢) روح المعاني ١٥٢/٢٧ .

القائلين بمعنى الرد والجواب يرون أن يكون الوقف على (لا) ثم يستأنف القسم بعدها - كما تقدم - فيذهب بالوقف من اللبس المحتمل مايذهب بالواو .

وممن اعترض على هذا الرأي - أيضاً - الدكتوره بنت الشاطىء ؛ فقد استبعدت أن يكون المقصود بـ (لا) في آيات القسم الرد على كلام سبق في سورة أخرى - لسببين : أولهما : « أن ذلك يقتضي القراءة على وجوب الفصل بين لا ، أقسم ؛ لكمال الانقطاع ، وكل القراءات فيها على الوصل » [١] .

وثانيهما : أن هذا القول فيه غرابة من جهة ما نظروا له من مجيء آية القلم جواباً لآية الحجر « إذ كيف تكون آية من سورة القلم - وهي ثاني سورة نزلت من القرآن - رداً على آية نزلت بعدها في سورة الحجر وترتيبها في النزول الرابعة والخمسون ؟ ! » [٢] .

وماذكرته الدكتوره هنا لايلغي أن تكون (لا) رداً لكلام سابق ؛ لأن الذين اختاروا هذا الرأى قد صرحوا بأن الوقف على (لا) ، والقسم بعدها مستأنف [٣] ، فيستحسن أن يقف القارىء عند (لا) ليشعر بانفصالها عما بعدها . وعلى فرض أن الوقف غير ثابت في هذا الموضع فليس ثمة مايقتضيه لأن القسم موضع ابتداء واستئناف - كما تقدم - وليس في قراءة الوصل مايشكل به المعنى .

أما ما نظر به العلماء لذلك ، وهو مجيء آية القلم رداً لما ورد في آية الحجر ؛ فلابد يرده سبق آية القلم في النزول ؛ لأن القرآن يفسر بعضه بعضاً ، ولايشترط لذلك ترتيب النزول ، ولا يحتاج إليه إلا في مثل تفسير الأحكام لمعرفة الناسخ والمنسوخ ، أو غير ذلك مما يقتضي تفسيره الترتيب .

ويضاف إلى هذا أن آية القلم تالية لآية الحجر في ترتيب المصحف ، وهو ترتيب توقيفي قد يكون من مقاصده ماذكروه من أن الشيء يذكر في سورة وجوابه في سورة

(١ ، ٢) الإعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ص ٢٦١ .

(٣) انظر : إعراب القرآن للنحاس ٧٨/٥ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٣٦/٨ .

أخرى ؛ فلا يمتنع أن تكون (لا) في آيات القسم رداً وجواباً لكلام قد تقدم في مواضع أخرى من القرآن الكريم .

وفضلاً عن ذلك كله ؛ فإن معنى الرد الذي ذكروه في (لا) في آيات القسم لايتجه إلى كلام قد مضى فحسب ، بل يشمل الرد لكل مايخالف المقسم عليه في تلك المواضع ، وإنما ذكروا هذا الذي نظروا به على سبيل المثال لا على سبيل المطابقة التامة .

وبعد ؛ فليس في هذه الاعتراضات التي سيقت مايرد رأى الفراء وثعلب وابن قتيبة والطبري وابن كثير ، ومن تابعهم في ذلك ، والأولى ما ذهبوا إليه من مجيء (لا) قبل القسم لمعنى الرد والجواب ثم استؤنف القسم بعدها ليؤكد الحقيقة التي وجهت بالجحد والإنكار ، وقد قطع ابن العربي - ونقطع معه - بصحة هذا الرأى وتمكنه حين قال : « وأما من قال : إنها رد ؛ فهو قول ليس له رد ؛ لأنه يصح به المعنى ويتمكن اللفظ والمراد » [١] .

٣ - (لا) نافية للقسم :

يرى بعض المفسرين أن المقصود بـ (لا أقسم) نفي القسم ، على مايفهم من ظاهر اللفظ ، وعلى هذا فليس ثمة قسم واقع بالأشياء التي صدرت بمثل هذا التركيب .

ومن مال إلى هذا الرأي الرازي ، في تفسيره لقوله تعالى ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة * أيحسب الإنسان ألن نجمع عظامه * بلى قادرين على أن نسوي بنانه** ﴾ ؛ فقد ذكر أن المعنى : « لا أقسم عليك بذلك اليوم وتلك النفس ، ولكني أسألك غير مقسم : أتحسب أنا لانجمع عظامك إذا تفرقت بالموت ؟ فإن كنت تحسب ذلك ؛ فاعلم أنا قادرون على أن نفعل ذلك » [٢].

---

(١) أحكام القرآن ٤/١٩٣٤ .

(٢) التفسير الكبير ٣٠ / ٢١٥ .

وقد ذكر الرازي أن الغرض من نفي القسم إما أن يكون تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه فيكون المعنى : لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات هذا الأمر ؛ لأنه أعظم وأجل من أن يقسم عليه بها ، وإما أن يكون النفي لبيان أن المقسم عليه في غاية الظهور والوضوح ، فيكون معنى ذلك : لا أقسم عليه بهذه الأشياء ؛ لأنه أظهر وأقوى من أن يقسم عليه بها ، وإما أن يكون هذا النفي جارياً مجرى الاستفهام الإنكاري ؛ والتقدير : ألا أقسم بيوم القيامة ؟ ألا أقسم بالنفس اللوامة على صدق هذا الأمر [١] .

ولم تخرج أكثر آراء أصحاب هذا القول عن التأويلات التي ذكرها الرازي ؛ فقد نقل في تفسير قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم** ﴾ قول بعض المفسرين : إن (لا) في هذا الموضع « نفي للقسم ؛ أي : لايحتاج في هذا إلى قسم لوضوح الحق في ذلك ، وعلى هذا فجوابه جواب القسم » [٢] .

ويتضح مما قيل هنا أن هذا الأسلوب - عند أصحاب هذا الرأي - ليس أسلوباً قسمياً وإنما جيء له بجواب كجواب القسم ليتأكد ثبوته وتحققه الذي دل عليه نفي القسم ؛ فقال بعد أن نفي القسم : (إنه لقول رسول كريم) فجاء بما أفاد النفي أنه لايحتاج إلى قسم في صورة مؤكدة تؤيد استغناءه عن التوكيد بالقسم .

وممن ذهب إلى القول بنفي القسم في آيات (لا أقسم) البقاعي ؛ فقد ذكر في غير موضع أن المراد من هذا التركيب قد يكون نفي القسم حقيقة ؛ لأن الأمر المقسم عليه أعظم وأجل من أن يقسم عليه بما ذكر ، أو لأنه لايحتاج إلى القسم لوضوحه ؛ فمن ذلك ماذكره في تفسير قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم** ﴾ من أن نفي القسم يعني « أن هذا

---

(١) التفسير الكبير ٣٠ / ٢١٥ (بتصرف) .

(٢) البحر المحيط ٣٢٨/٨ ، وانظر : تفسير القرطبي ٢٧٤/١٨ .

المقام يستحق لعظمته وإنكاركم له أن يقسم عليه بأعظم من هذا على ما له من العظمة لمن علم » [١] .

وفي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم** ﴾ ذهب إلى أن معنى (لا أقسم) : لايقع مني إقسام بمجموع ماتبصرون وما لاتبصرون « لأن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى إقسام ، وإن كنت أقسم في غير هذا الموضع بما شئت من أفراد هذا المجموع » [٢] .

وقد بين البقاعي في هذا الموضع سر مجيء قوله تعالى : ﴿ **إنه لقول رسول كريم** ﴾ مؤكداً على نحو مايجيء جواب القسم - مع أن الكلام نفي للقسم - فقال : « ولما أكد غاية التأكيد بما قال من أن الأمر وصل في الوضوح إلى حد لايحتمل التأكيد ، فكان ذلك تأكيداً بعدم التأكيد - استأنف الخبر عما أخبر أنه لايحتاج إلى إقسام باثبات أداة التأكيد ؛ لأجل إنكارهم ليكون الكلام جامعاً بين التأكيد بالنفي وبين التأكيد بالإثبات » [٣] .

وفي قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ يرى البقاعي أن في نفي القسم تأكيداً يشير إلى « عدم الحاجة إليه لكثرة الأدلة المغنية ؛ لما لذلك المقسم عليه من غرابة في ذلك الوقت ؛ لكثرة الكفار وقوة شوكتهم » [٤] والمعنى : « لا أقسم بذلك - وإن كان عظيماً - لأن الأمر في وضوحه لايحتاج إلى قسم » [٥] .

وإلى مثل هذا ذهب في تفسيره لآيات (لا أقسم) في سورة القيامة والتكوير

---

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ١٩/٢٣٤ ، ٢٣٥ .

(٢) المصدر السابق ٢٠/٣٧٤ .

(٣) المصدر نفسه ٢٠/٣٧٥ .

(٤) نظم الدرر ٢٠ / ٤١٦ .

(٥) المصدر السابق ٢٠ / ٤١٧ .

والانشقاق والبلد [١] ، فالقسم – عنده– يمكن أن يكون منفياً في هذه المواضع إما لبيان عظمة المقسم عليه تأكيداً له ، أو لتأكيده من جهة أنه غني عن الإقسام لوضوحه وشدة ظهوره .

وتبع هذا الرأي الخطيب الشربيني فذهب في تفسير قوله تعالى:﴿ **فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم**) إلى أن المعنى : « لايقع مني إقسام (بماتبصرون) من المخلوقات (وما لاتبصرون) منها . . . لأن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم » [٢] .

غير أن أبا السعود قد اعترض على القائلين بأن القسم في هذه المواضع منفي لأن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى القسم ، وذكر أن ذلك ينافي تعيين المقسم به وتفخيم شأنه [٣] ، وهو يشهد بهذا إلى قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** ﴾ ، ويعني به أن نفي القسم لا يقتضي ذكر المقسم به وتفخيم شأنه على هذا النحو ؛ إذ يكفي لبيان استغناء الخبر عن القسم مجرد النفي .

وقد رد الألوسي اعتراض أبي السعود بأن معنى قولهم : « لا أقسم إذ الأمر عظيم » [٤] ، ويعني الألوسي بهذا أن تعيين المقسم به يزيد من قوة التوكيد الحاصلة من نفي المقسم ؛ لأنه إذا نفى القسم على الشيء لاستغنائه عن القسم أصلاً ، ثم أتى معه بما هو غاية في توكيده – لو كان مقسماً – كان نفي القسم به عليه – مع ما له من العظمة – أبلغ في تأكيد الخبر ، وقد أشار البقاعي إلى هذا المعنى فيما تقدم من تفسيره لنفي القسم في سورة الواقعة .

---

(١) انظر المصدر السابق ٨٣/٢١ ، ٨٤ ، ٢٨٤ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٤٦/٢٢ . ويرى البقاعي في بعض هذه المواضع وغيرها مما سبق أن القسم قد يكون مثبتاً وسيأتي بيانه .

(٢) السراج المنير ٣٧٧/٤ ، ٣٧٨ . ولم يلتزم هذا الرأي في كل موضع فقد جعل (لا) زائدة في بعضها ، انظر : ٣٨٧/٤ .

(٣) تفسير أبي السعود ١٩٩/٨ .

(٤) روح المعاني ٢٧ / ١٥٢ .

وقد تبع بعض المفسرين المحدثين آراء المفسرين القدامى في القول بنفي القسم في هذه المواضع ؛ تعظيماً للمقسم عليه ؛ فقد ذكر المراغي أن التعبير بـ (لا أقسم) « إنما يستعمل حين يكون الحلف على أمر جليل القدر عظيم الشأن لايكفي المقسم لإثباته ، فكأنه سبحانه يقول : لا أقسم بهذه الأشياء على إثبات ما أريد لأن إثباته أعظم وأجل من أن يقسم عليه بهذه الأمورالهيّنة ، والغرض على هذا الوجه تعظيم المقسم عليه وتفخيم شأنه » (١) .

ومن المفسرين المحدثين الذين مالوا إلى القول بنفي القسم في هذه المواضع المسبوقة بـ (لا أقسم) الأستاذ عبدالكريم الخطيب ؛ فقد ذكر أن المراد من هذا التركيب التعريض بالقسم والتلويح به دون وقوعه ؛ لأسباب عدة ذكرها في معرض تفسيره لبعض الآيات التي ورد فيها النفي قبل فعل القسم .

ويرى الاستاذ عبدالكريم الخطيب أن هذا النفي يأتي « غالباً في معرض القسم تنزيها للمقسم به وإجلالاً لقدره أن يقسم به على أمور واضحه بينة "(١) ؛ وذلك أن القسم إنما يؤتى به لتثبيت أمر من الأمور التي تكون محل شك وشبهة عند المقسم له ؛ لتأكيدها عنده « وإنه - والأمر كذلك - من الاستخفاف بقدر المقسم به والامتهان له أن يستدعى عند كل أمر وإن صغر ، وأن يبرر به كل شأن وإن حقر » (٢) .

ولهذا يذهب إلى أن النفي في قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** ﴾ إنما هو « تعريض وتلويح بالقسم بمواقع النجوم ، دون القسم بها ؛ لأنها ذات شأن عظيم ، فلا يقسم بها إلا لتقرير الحقائق المشكوك فيها . . . أما جليات الأمور وبدهياتها فلا يقسم لها؛ لأن القسم لها هو تشكيك فيها ، ووضعها موضع مايكون من شأنه أن يثير المماراة والخلاف » (٣) .

---

(١) التفسير القرآني للقرآن ٢٧ / ٧٣٢ ، ٧٣٣ .

(٢) المصدر السابق ٢٧ / ٧٣٣ .

(٣) التفسير القرآني للقرآن ٢٧ / ٧٣٣ .

وواضح في هذا الموضع أنه يجعل في نفي القسم تكريماً للمقسم به وإعظاماً لشأنه أن يقسم به على أمر واضح بين ، ويفهم منه أيضاً أن هذا المقسم عليه أمر بدهي غني عن الإقسام ، وهو ماذهب إليه في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون * إنه لقول رسول كريم** ﴾ حين ذكر أن النفي قد جاء في هذا الموضع « لأن المقسم عليه ، وهو القرآن الكريم - وبأنه قول رسول كريم - حقيقة ثابته ظاهرة لاتحتاج إلى قسم » [١] .

ويعلل الأستاذ عبدالكريم الخطيب لنفي القسم في هذه الآية - أيضاً - بأن «المقسم لهم - وهم هؤلاء المشركون - لايصدقون بهذا الحديث سواء حلف عليه أم لم يحلف .. وإذن فالأولى أن يكون الحديث إليهم مرسلاً من غير قسم ، لأن من لايصدق المتحدث إليه بغير قسم لايصدقه إذا هو أقسم ، بل إن القسم ربما زاد من شكوكه » [٢] .

ولما كان الخطيب يرى أن النفي في هذه المواضع نفي للقسم ، وكان ذلك يقتضي عدم تعيين المقسم به - حاول - شأنه في ذلك شأن بعض المفسرين القدامى - أن يفسر مجيء المقسم به في معرض نفي القسم بأنه وضع « للأمر المقسم عليه في ضمانه حقيقة من الحقائق الكبرى حيث يعتدل ميزانه مع ميزانها في مقام الإعظام والإجلال ، بمعنى أنه لو احتاج هذا الأمر إلى قسم لما أقسم عليه إلا بهذه الحقائق العظيمة الجليلة المناسبة لعظمته وجلاله » [٣] .

وخلاصة القول أن أصحاب هذا الرأي من القدماء والمحدثين يرون أن المقصود بـ (لا أقسم) نفي القسم نفياً حقيقياً ، ويجعلون لذلك أغراضاً يرجع بعضها إلى القسم به تنزيهاً وتعظيماً له أن يقسم به على أمر بين ، ويرجع بعضها إلى المقسم عليه لأنه

---

(١) المصدر السابق ٢٩ / ١١٤٨ .

(٢) المصدر السابق ٢٩ / ١١٤٨ ، ١١٤٩ .

(٣) التفسير القرآني ٢٧ / ٧٣٥ .

لايحتاج إلى قسم ، أو لأنه أعظم وأجل من أن يقسم عليه بما ذكر معه من الأشياء المقسم بها ، ويرجع بعضها إلى المقسم لهم لأن القسم لايفيد في إقناعهم ، ولذلك يرسل إليهم الخطاب من غير قسم ؛ لأن القسم ربما زاد من شكوكهم .

ولايخفى ما في هذا التعليل الأخير من مخالفة لواقع القسم في القرآن الكريم ؛ فقد ورد فيه القسم لهؤلاء المكذبين في كثير من المواضع التي لم تسبق بالنفي ، ولو كان القسم لايجدي في إقناعهم لاطرد مجيء النفي قبل كل قسم خوطب به المشركون، ويضاف إلى هذا أن ماذهب إليه بعضهم من أن القسم قد يزيد من شكوك المخاطب أمر غريب مستبعد ؛ لأن القسم قد كثر في القرآن الكريم لتأكيد الحقائق لا للتشكيك فيها ، ومعلوم أن القسم وسيلة من وسائل التوكيد .

وأما قولهم إن الغرض من نفي القسم أن المقسم عليه أعظم وأجل من أن يقسم عليه بما ذكر معه من المقسم به ؛ فلا ينبغي أن يؤخذ على إطلاقه ؛ لأن هذا النفي قد جاء مع القسم بالله تعالى في قوله سبحانه : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ فهل يصح أن يكون المقسم عليه هنا – أيا كان – أجل وأعظم من أن يقسم عليه برب المشارق والمغارب ؟ !

ومع وجاهة قولهم إن الغرض من نفي القسم أن المقسم عليه أمر لايحتاج إلى القسم لوضوحه وشدة ظهوره واستغنائه عن القسم، إلا أن القول بنفي القسم مخالف لما أجمع عليه جمهور العلماء من أن هذه المواضع التي بدئت بـ (لا أقسم) قسم أقسم الله تعالى به فإنهم -على اختلاف مذاهبهم في تفسير هذا التركيب - أكدوا أن هذا الضرب من الكلام قسم ، ولا يراد بالنفي فيه النفي الصريح للقسم [١] .

٤ - (لا أقسم) تأكيد للقسم :

اتجه بعض المفسرين إلى القول بأن (لا أقسم) عبارة من عبارات القسم يراد بها

---

(١) انظر آراء العلماء السابقة واللاحقة في هذا الموضوع .

تأكيد القسم لا نفيه ، وعلى هذا فإن القسم في هذه المواضع مثبت مؤكد بهذا النفي . وقد اختلف القائلون بهذا في فهم وجه التأكيد من هذا النفي ؛ فذكروا في ذلك وجوهاً متعددة يفهم منها أن (لا) نافية لأمور أخرى غير القسم يراد بها تأكيد القسم .

ومن هذه الوجوه ماذكره الزمخشري في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة** ﴾ من أن (لا) للنفي « والمعنى في ذلك : أنه لايقسم بالشيء إلا إعظاماً له ، يدلك عليه قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم** ﴾ فكأنه بإدخاله حرف النفي يقول : إن إعظامي له بإقسامي به كلا إعظام : يعني أنه يستأهل فوق ذلك » [١] .

ويكون الغرض من النفي - على الوجه الذي ذكره الزمخشري - تعظيم حال المقسم به وتفخيم شأنه ، ومن شأن ذلك أن يزيد من الثقة في المقسم عليه ، وقد أبان ذلك الألوسي في قوله : « ووجهة أن إنشاء القسم يتضمن الإخبار عن تعظيم المقسم به ؛ فهو نفي لذلك الخبر على سبيل الكناية والمراد أنه لايعظم بالقسم لأنه في نفسه عظيم ، أقسم أو لا ، ويترقى من هذا التعظيم إلى تأكيد المقسم عليه إذ المبالغة في تعظيم المقسم به تتضمن المبالغة فيه » [٢] . وعلى هذا يكون مجيء النفي قبل القسم مؤكداً للحقيقة المقسم عليها من جهة تعظيم المقسم به عليها .

وإلى نحو ذلك ذهب الرازي في تفسير قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم** ﴾ فقد ذكر أن النفي بـ (لا) على معناه ، غير أن المقصود بهذا الضرب من الكلام بيان أن المقسم به فوق مايقسم به ؛ لكونه في غاية الجزم [٣] .

وأخذ بهذا الوجه ابن المنير في تفسير آيات (لا أقسم) ؛ فجعل (لا) في جميع المواضع نافية لما تضمنه فعل القسم من الإخبار بعظمـة المقسم به تأكيداً للمقسم

---

(١) الكشاف ٤ / ١٨٩ .

(٢) روح المعاني ١٣٦/٢٩ .

(٣) التفسير الكبير ٢٩ / ١٨٧ .

عليه وتثبيتاً له ، ودفعاً للتوهم الذي قد يلحق المقسم به ، فكأنه يقول : إن إعظامي له بالقسم به كلا إعظام يعني أنه يستحق أكثر من ذلك [١] .

وقد تبع بعض المفسرين المحدثين هذا الرأى في تفسيرهم لبعض آيات هذا النوع من القسم في القرآن الكريم ؛ ومن هؤلاء الشيخ محمد عبده في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بالخنس * الجوار الكنس * والليل إذا عسعس * والصبح إذا تنفس * إنه لقول رسول كريم** ﴾ فذكر أن هذه العبارة (لا أقسم) إنما يؤتى بها لتعظيم المقسم به « كأن القائل يقول : إني لا أعظمه بالقسم لأنه عظيم في نفسه » [٢] . والمعنى – عنده – على إثبات القسم .

وبمثل هذا فسر القاسمي النفي في قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة** ﴾ وأيد رأي الزمخشري في كون النفي لتعظيم المقسم به تأكيداً لكونه جديراً بما فوق ذلك ، وذكر القسم على هذا الوجه فيه رفع لتوهم كونها غير مستحقة للقسم [٣] ، وهو ماذكره ابن المنير .

ويرى ابن عاشور أن (لاأقسم) صيغة قسم يراد بها تحقيق القسم الذي وردت فيه، وذلك أن الأصل أن يجاء بها لنفي القسم بالشيء مخافة الحنث فيه ، أو لنفي الحاجة إلى القسم لثبوت المقسم عليه ، ثم صارت تعبيراً يساوي القسم ؛ وفيه تأكيد للقسم من جهة أن المقسم كأنه يهم أن يقسم بالشيء ثم يترك القسم به مخافة الحنث ، وذلك كناية عن تأكيد القسم ، وهو من قبيل تأكيد المدح بما يشبه الذم [٤] .

وثمة وجه آخر فسر به مجيء النفي قبل القسم في آيات (لا أقسم) ، وذلك أن الغرض منه تأكيد القسم بنفي حاجة المقسم عليه إلى القسم لوضوحه وثبوته ،

---

(١) انظر : الإنصاف فيما تضمنه الكشاف من الاعتزال ، لابن المنير (ضمن تفسير الكشاف ٥٣٨/١) .

(٢) تفسير جزء عم للشيخ محمد عبده ص ٣٣ .

(٣) انظر : محاسن التأويل للقاسمي ٥/ ١٣٧٠ ، وانظر الكشاف ١٨٩/٤ .

(٤) انظر : التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢٧/ ٣٣٠ ، ١٤١/٢٩ .

ويشبه هذا الوجه التعليل الذي ذكره القائلون بنفي القسم حقيقة ، غير أن أصحاب هذا الوجه يرون أن القسم مثبت غير منفي ، وأن النفي قد جاء في هذه المواضع لمعان أخرى من شأنها أن تبرز الحقيقة المقسم عليها في صورة لايشك معها في ثبوتها وتمكنها .

ويتأتى هذا المعنى عند الرازي من جهة أن في الكلام مجازاً تركيبياً ، فـ (لا أقسم) على معناها في إفادة النفي ، ولكن المراد بها تعظيم الواقعة المتحدث عنها ، كما يكون ذلك في مثل قولك في النهي : لا تسألني عما جرى ، وأنت لاتريد حقيقة النهي ، وإنما تقصد به بيان أن الأمر عظيم ، فتقول : لاتسألني ؛ لبيان أن الحدث الذي جرى عليك عظيم ، فكذلك في القسم يكون المراد بالنفي بيان أن الأمر أشهر وأظهر من أن يقسم عليه ، ولا يراد به نفي القسم [١] .

وممن ذهب إلى هذا الوجه أيضاً البقاعي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة * ولا أقسم بالنفس اللوامة** ﴾ ؛ فقد ذكر أن المقصود بـ (لا أقسم) إما أن يكون نفي القسم حقيقة - وهو ماسبق بيانه - وإما أن يكون المراد إيقاع القسم مؤكداً بالنفي « وعلى القول بأنه أقسم هو مؤكد بالنافي ، ودخوله في التأكيد سائغ بل شائع في كلامهم جداً » (٢) .

ويرى البقاعي أن « ترك الحلف - على ماهو ظاهر - أبلغ من الحلف ، لما فيه من تنبيه المخاطب على النظر والتأمل) [٣] ، ويتضح من هذا أن في هذه الصيغة تأكيداً للقسم وتنبيهاً للمخاطب ، وهذا القول - وإن كان مبايناً لما ذكره الرازي - يلتقى معه في القول بأن القسم بـ (لا أقسم) ضرب من التوكيد في هذا الأسلوب.

ومال الشيخ محمد عبده - إلى جانب رأيه السابق - إلى القول بأن (لا أقسم)

---

(١) التفسير الكبير ٢٩ / ١٨٧ .

(٢) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور ، ٢١ /٨٤ ، ٨٥ .

(٣) المصدر السابق ٢١ / ٣٤٦ .

« عبارة من عبارات العرب في القسم يراد بها تأكيد الخبر ، كأنه في ثبوته وظهوره لايحتاج إلى قسم ... والمعنى في كل حال على القسم » [١] ، وإلى ذلك ذهب الشيخ عبدالقادر المغربي في تفسيره لبعض مواضع هذا القسم [٢] .

واختار هذا التفسير - أيضاً - الاستاذ سيد قطب ، ففي تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم** ﴾ ذكر أن (لا أقسم) معناها : أن الأمر أوضح من أن يحتاج إلى قسم ، وصرح بأن « هذا التلويح بالقسم والعدول عنه ، أسلوب ذو تأثير في تقرير الحقيقة التي لاتحتاج إلى القسم لأنها ثابته واضحة ... ﴿ **إنه لقرآن كريم** ﴾ » [٣] ، وذكر مثل هذا في تفسيره [٤] لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بما تبصرون * وما لاتبصرون** ﴾ .

وفي قوله تعالى:﴿ **لا أقسم بيوم القيامة** ﴾ يقول سيد قطب :« وهذا التلويح بالقسم مع العدول عنه أوقع في الحس من القسم المباشر ؛ وهذا الوقع هو المقصود من العبارة ، وهو يتم أحسن تمام بهذا الأسلوب الخاص الذي يتكرر في مواضع مختلفة من القرآن ، ثم تبرز من ورائه حقيقة القيامة وحقيقة النفس اللوامة » [٥] .

ويذكر سيد قطب - في معرض حديثه عن مشاهد القيامة في سورة التكوير - أن المقسم عليه قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بالخنس * الجوار الكنس * والليل إذا عسعس * والصبح إذا تنفس * إنه لقول رسول كريم** ﴾ « هو صميم الدعوة الاسلامية يؤكده بأنه ليس في حاجة إلى القسم عليه ... فلا حاجة إلى قسم ولا توكيد » [٦] .

---

(١) تفسير جزء عم ، ص ٣٣ .

(٢) انظر : تفسير جزء تبارك ، للشيخ عبدالقادر المغربي ، ص ٩١ ، ٩٢ ، ٢٣٥ .

(٣) في ظلال القرآن للأستاذ سيد قطب ٦/٣٤٧١ .

(٤) المصدر السابق ٦ / ٣٦٨٤ .

(٥) المصدر السابق ٦ / ٣٧٦٨ .

(٦) مشاهد القيامة في القرآن ص ٥٨ ، وانظر أيضاً تفسيره لقوله تعالى : (فلا أقسم بما تبصرون) الآيات في المصدر نفسه ص ١٨٤ .

وقد تبين أن الآراء السابقة تكاد تجمع على أن المراد بـ (لا أقسم) تأكيد القسم،وأن النفي في هذه المواضع إما أن يكون لتعظيم المقسم به ومن ثم تعظيم المقسم عليه وهو الوجه الأول ، وإما أن يكون لبيان أنه في غنىً عن القسم لثبوته وظهوره وهو الوجه الثاني ، وفي كلا الوجهين تأكيد للقسم وتثبيت للحقيقة المقسم عليها .

وقد أضافت الدكتورة بنت الشاطىء وجهاً ثالثاً ؛ فذهبت إلى أن المراد من هذا النفي نفي حاجة الخالق سبحانه إلى أن يقسم ، وأيدت ذلك باطراد مجيء هذا الضرب من القسم فيما كان صادراً عنه سبحانه وتعالى ، فكأن معنى هذا النفي إنه تبارك وتعالى لايحتاج إلى القسم ، وفي هذا النفي تأكيد للقسم ، والتأكيد بالنفي جار في كلام الناس ، فمن ذلك قولهم في تأكيد الوصية : لا أوصيك ، والمعنى تأكيد الوصية لانفيها ، وعلى هذا ترى الدكتورة أن القسم في هذه المواضع مؤكد بالنفي ، وتؤكد على أهمية التفريق بين نفي القسم - كما ذهب إليه بعض المفسرين - وبين نفي الحاجة إلى القسم (١) .

وظاهر في جميع ماسبق من آراء القائلين بهذه الوجوه أن بعض الأغراض التي ذكروها تشبه تلك التي سبق بيانها عند القائلين بنفي القسم على الحقيقة ، غير أن القسم هنا مثبت غير منفي ، وهو الأولى لأن الله تبارك وتعالى قد أبان ذلك في قوله سبحانه : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم * في كتاب مكنون** ﴾ ، وليس بعد هذا التصريح بإثبات القسم مايمكن القول معه بأن القسم منفي .ويلاحظ أن هذه الآراء التي ذكرت قبل قليل - وإن تعددت جهاتها - تصرح بأن المقصود من هذا التركيب تأكيد القسم ، وهي - في مجملها - لاتكتفي بذلك التصريح دون شرح أو إيضاح لمعنى التوكيد ، بل يحاول كل منها أن يفسر وجه التوكيد بهذا الأسلوب في القسم القرآني ، وهو ما وقفت دونه جهود الذين ذهبوا إلى أن (لا) زائدة للتوكيد .

---

(١) انظر في ذلك : الاعجاز البياني للقرآن ومسائل ابن الأزرق ص ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، والتفسير البياني للقرآن الكريم ١/١٦٥ ، ١٦٦ .

٥ - (لا) في (لا أقسم) بمعنى (ألا) الاستفتاحية :

ذكر بعض المفسرين في تفسير هذا الضرب من التركيب في القسم القرآني أن (لا) تأتي معه للتنبيه كما تأتي (ألا) في إفتتاح الكلام ؛ فقد نقل الرماني أن من وجوه تفسير (لا) في قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة** ﴾ أنها بمعنى (ألا) [١] .

وقال القرطبي في تفسيره لقوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم * في كتاب مكنون * لايمسه إلا المطهرون * تنزيل من رب العالمين** ﴾ : « وقيل : إن (لا) بمعنى (ألا) للتنبيه كما قال :

* ألا عم صباحاً أيها الطلل البالي * [٢] .

ونبه بهذا على فضيلة القرآن ليتدبروه ، وأنه ليس بشعر ولا سحر ولا كهانة كما زعموا » [٣] .على أن الرماني حين نقل هذا الرأي قد ذكر أن فيه نظراً « لأنه لايعرف له نظير » [٤] ، وليس في هذه المسألة ما يحتاج إلى إثباته بالنظير ؛ لأن الذين ذكروا هذا المعنى إنما أرادوا أن فيها من التنبيه واللفت ما في (ألا) الاستفتاحية حين يفتتح بها الكلام لتنبه المخاطب وتستميله إلى الأمر المتحدث عنه ، ولبيان أنه أمر جدير بأن يصغى إليه لأهميته ، ولم يكن مرادهم أن أصل (لا) (ألا) فنطلب له النظير .

على أننا يمكن أن نجد نظير ذلك في كلام العرب فيما نقله الألوسي عن بعض المفسرين في تفسير قوله تعالى : (فلا أقسم بمواقع النجوم) الآيات - من أن (لا) « كثيراً مايؤتى بها قبل القسم على نحو الاستفتاح ، كما في قوله :

---

(١) معاني الحروف ، للرماني ، ص ٨٤ .

(٢) قائله امرؤ القيس ، وعجزه : * وهل يعمن من كان في العصر الخالي * انظر ديوانه ص ٢٧.

(٣) تفسير القرطبي ، ١١٧/٢٧ .

(٤) معاني الحروف ، ص ٨٤ .

لا وأبيك ابنة العامر ي لا يدعى القوم أني أفرّ » (١) .

وفي رأيي أن هذا الوجه يضيف إلى هذا النسق القسمي في القرآن دلالة توكيدية جديدة تستفاد من وجود (لا) قبل القسم ، للفت المخاطب وتنبهه إلى أهمية القسم ؛ فهي في ذلك مثل (ألا) التي يفتتح بها كثير من الكلام للغرض نفسه ، والتنبيه - كما يقول ابن جني - ضرب من التوكيد (٢) ؛ وعلى هذا فليس ثمة مايمنع هذا القول ، ولا يدفع هذا ورودها - إلى جانب التنبيه - لمعان أخر ذات دلالات توكيدية أيضاً ؛ إذ لاتعارض بين النكات ، بل لعل هذا أبلغ في تحقيق المراد من القسم .

وبعد ؛ فهذه هي مواقف العلماء من تفسير هذا النوع من القسم القرآني ، وقد تبين مما سبق أنها قد انحصرت في خمسة آراء يمكن إجمالها فيمايأتي :

١ - ذهب بعض العلماء إلى أن (لا) في تلك المواضع زائدة ؛ إما لتوكيد القسم ، أو لتوكيد النفي الذي يمكن أن يقدر عليه الجواب ، وعلى هذا يرى أصحاب هذا المذهب أن القسم في هذه الآيات مثبت .

٢ - يرى بعض العلماء أن (لا) نافية لكلام قد تقدم ، والقسم مستأنف بعدها ، وهؤلاء أيضاً يقولون بإثبات القسم .

٣ - اتجه بعض العلماء إلى القول بأن القسم في هذه الآيات منفي بـ (لا) ، وعللوا ذلك بأمور تقدم تفصيلها ؛ فـ (لا) عند أصحاب هذا الرأى على أصلها في إفادة معنى النفي .

٤ - انتهى بعض العلماء إلى أن (لا) نافية ، ولكنها ليست نافية للقسم ، بل مؤكدة له ، ولهم في بيان وجه التوكيد بها قبل القسم مسالك عدة ذكرت مفصلة في موضعها مما سبق .

---

(١) روح المعاني ، ٢٧ / ١٥٢ .

(٢) انظر : سر صناعة الإعراب ٣٤٣/١ .

٥ - نقل عن بعض العلماء أن المقصود بـ (لا) تنبيه المخاطب إلى الكلام المفتتح بها على نحو مايكون في (ألا) الاستفتاحية .

وهذه الأقوال - على تعدد جهاتها - يؤول أكثرها إلى معنى واحد هو التوكيد ؛ فإن القول بأن (لا) نافية لكلام سابق ، والقسم بعدها مستأنف ، فيه مايشير إلى قوة التوكيد للحقيقة المقسم عليها لأن القسم عليها يأتي بعد أن مهد له بنفي ماسوى المقسم عليه أو نفي ما من شأنه أن يثير الشكوك في الحقيقة المقسم عليها ، وفي هذا مافيه من المبالغة في توكيدها وتقريرها .

وكذلك فإن في رأي القائلين بأن (لا) مؤكدة للقسم وليست نافية له ، وما أبانوه من الوجوه في ذلك ، مايمكن أن يحمل عليه تفسير هذا النمط من قسم القرآن دون أن يرد عليها مايدفعها ؛ وذلك أن من شأن هذا النفي أن يشير إلى أن المقسم به أمر عظيم في نفسه لايحتاج إلى أن يقسم به على الحقيقة المراد إثباتها ، وفي ذلك مافيه من توكيد المقسم عليه ، ويشير هذا النفي أيضاً إلى أن المقسم عليه ليس في حاجة إلى القسم لثبوته وشدة تمكنه في نفسه ، وأن ذلك يجعله في غنى عن أن يقسم عليه ، أو أن الخالق عز وجل - وقد جاء هذا الضرب من القسم كله مسنداً إليه سبحانه - ليس في حاجة إلى أن يؤكد كلامه بالقسم .

وفي القول بأن (لا) للتنبيه مايزيد من قوة اللفت في هذا التركيب ، وذلك أن في القسم نفسه مايكفي لأن يستأثر باهتمام المخاطب ويلفت قلبه إلى الكلام المصدر به ، فإذا اجتمع معه مايشبه الافتتاح بـ (ألا) كان أوقع وأمكن في اللفت والتأثير .

ولا تتأتى هذه المعاني إلا على القول بأن القسم في هذه الآيات مقصود ومراد ، وهو ماذهب إليه أكثر العلماء ، وليس المراد بالنفي قبل القسم نفي وقوع القسم لأن في القرآن نفسه - كما سبق وأن ذكرت - مايؤكد ذلك ، وهو قوله تعالى : (فلا أقسم بمواقع النجوم * وإنه لقسم لو تعلمون عظيم * إنه لقرآن كريم) ، ويكفي هذا لإبطال الرأى القائل بنفي القسم في الحقيقة .

ولذا أميل في تفسير هذا الضرب من القسم في القرآن الكريم إلى أن كثيراً مما ذكره العلماء من الوجوه التي تفيد التوكيد يصح إن يحمل عليه هذا القسم ، وتبرز من خلال ما أبانوه المعجزة القرآنية في تضمن هذا النسق الذي لايتجاوز كلمتين تلك المعاني التي سبق تفصيلها بما فيها من تنوع وثراء يتناسب مع هذا الكتاب العظيم الذي لاتنتهي عجائبه ولا تنقضي غرائبه ٠

فأما القول بالزيادة ؛ فقد شاع عند كثير من العلماء ، ليس في هذه الآيات فحسب ، بل في آيات كثيرة ، فكثيراً مايوصف حرف أو كلمة في كتاب الله تعالى بالزيادة ، وكثيراً ما وقف بعض العلماء من هذا الوصف وجواز إطلاقه على بعض حروف القرآن وكلماته موقف المتحرج الحذر ، وألقى باللائمة على من يجوز ذلك ٠

وبادىء ذي بدء نستبعد أن يذهب علماء أجلاء ، وقفوا حياتهم على خدمة كتاب الله تعالى ، والوقوف في وجه كل طاعن فيه ، نستبعد أن يذهبوا إلى القول بالزيادة في آية منه ، والمقصود بها عندهم أنها لغو من الكلام لا فائدة فيه ٠

والمسألة تقتضي - والأمر كذلك - أن نقف عند مرادهم من إطلاق هذا الوصف ؛ فالزيادة مصطلح لغوي شاع عندالنحاة كما شاع عند غيرهم من البلاغين والمفسرين ، ولم يجدوا في إطلاقه على بعض حروف القرآن الكريم وكلماته أي حرج ، فما مرادهم من ذلك ؟

أقول : إن القائلين بالزيادة في هذه المواضع أو غيرها من كتاب الله تعالى ، لم يقصدوا بذلك أن لا فائدة في ما يوصف بالزيادة في سياقه الذي جاء فيه ؛ ذلك أنهم كثيراً ماقرنوا ذلك بتصريحهم بفائدتها ، وهي - غالباً - التوكيد ، ومادامت هذه الحروف تفيد التوكيد - وهو معنى من المعاني - فلا وجه لأن يحمل قولهم بزيادتها على عدم الفائدة ، ويبقى بعد ذلك البحث عن المعنى البلاغي الدقيق لمجيء التوكيد أو غيره من المعاني التي يحمل عليها اللفظ الموصوف بالزيادة ٠

وإذا كان الأمر كذلك ؛ فقد يقال : فلم وصفت - عندهم - بأنها مزيدة وهي ذات معنى ؟ والجواب : أن وصف حرف ما بذلك إنما يكون إذا كان ما للحرف من معنى

نحوي لايصلح أن يراد في جملة الكلام ، ولا يستقيم به المعنى في سياقه الذي ورد فيه ، وعلى هذا فلابد أن يكون له معنى آخر يبحث عنه العارفون بدقائق التراكيب وأسرار الأساليب ، ومن ثم يوصف الحرف بأنه زائد من حيث لم يفد ماله من معنى في النسق النحوي لا من حيث خلوه عن الفائدة في موضعه الذي ورد فيه .

وهذا هو ماعبر عنه الإمام عبدالقاهر الجرجاني حين قال : « وتطلق الزيادة على (لا) في قوله تعالى : ﴿ **لئلا يعلم أهل الكتاب أن لايقدون** ﴾ [٢] لأنها لاتفيد النفي فيما دخلت عليه ، ولايستقيم المعنى إلا على اسقاطها ، ثم إن قلنا : إن (لا) هذه المزيدة تفيد تأكيد النفي الذي يجيء من بعد في قوله : ﴿ **أن لايقدرون** ﴾ وتؤذن به ، فإنا نجعلها من حيث أفادت هذا التأكيد غير مزيدة ، وإنما نجعلها مزيدة من حيث لم تفد النفي الصريح فيما دخلت عليه » [١] .

وبهذا يتضح أن الكلمة قد توصف بأنها مزيدة وغير مزيدة في آن ، وليس في ذلك تعارض ؛ لأنها مزيدة من حيث لم تفد مالها من وظيفة نحوية - فيما دخلت عليه ، وليست مزيدة من حيث أفادت معنى آخر ذا قيمة في التركيب كله ، ولهذا يرى عبدالقاهر « أن من أصول هذا الباب أن حق المحذوف أو المزيد أن ينسب إلى جملة الكلام لا إلى الكلمة المجاورة » [٣] .

وعلى هذا يلتقي البلاغي والنحوي في القول بالزيادة ، ويختلفان فيما يوجه كل منهما عنايته إليه ؛ فعلى حين يسكت النحويون - غالباً - عن فائدة المزيد - ولا يقتضي ذلك أنه عندهم عري عن الفائدة ، يجد البلاغي في طلب تلك الفائدة والبحث عن سر المزيد في التركيب ودلالته في سياقه الذي جاء فيه .

---

(١) أسرار البلاغة : ص ٣٦٥ .

(٢) سورة الحديد ، الآية ٢٩ .

(٣) أسرار البلاغة ص ٣٦٦ . وماذهب إليه الإمام عبدالقاهر - هنا - يتسق مع مايراه في حديثه عن النظم من أنه يتعلق بمجموع الكلام متعلقاً بعضه ببعض ، وليس بألفاظه المفردة .

ومن هذا يتضح أن القول بزيادة حرف ما يعني أنه زائد في النحو من حيث لم يفد حقيقة ماله في التركيب النحوي ، ولايعني - بحال - أنه عري عن الفائدة ، ولا أنه زائد زيادة لغو في الكلام ، ومن ثم يصح - والأمر كذلك - وصف (لا) في (لاأقسم) بأنها مزيدة ، من جهة أنها لاتفيد نفي القسم على الحقيقة ، غير أن القائل بذلك يلزمه بيان معنى هذا الحرف في التركيب وسره في التعبير القرآني .

وليس الإشكال في وصف الكلمة بالزيادة أو عدمه يتعلق بموضعها في أول الكلام أو وسطه ، بل يتصل ذلك - في المقام الأول - بوصفها بذلك وهي في القرآن الكريم المنزه عن كل نقص أو زيادة ، ومن أجل ذلك وقف ابن العربي موقفاً حازماً - بعد عرضه لآراء القائلين بزيادة (لا) في هذه المواضع - فذكر أن « الصلة بها في أول الكلام كصلة آخره بها ، كذكرها في أثنائه ، بل ذكرها في أثنائه أبلغ في الإشكال ، كقوله : ﴿ **مامنعك ألا تسجد** ﴾ [1] ، ولو كان هذا خارجاً عن أسلوب البلاغة قادحاً في زين الفصاحة مثبجاً قوانين العربية التي طال القرآن بها أنواع الكلام ؛ لاعترض عليه به الفصحاء البلغ والعرب العُرّب ، والخصماء اللُّد ، فلما سلموا فيه تبين أنه على أسلوبهم جار ، وفي رأس فصاحتهم منظوم وعلى قطب عربيتهم دائر » [2] .

ويقرر ابن العربي هنا أن الاعتراض على هذه الحروف الموصوفة بالزيادة ، لو كان له وجه لكان أولى الناس به العرب الخلص الذين نزل فيهم القرآن ، ويستدل بسكوتهم عن ذلك على أنه جار على أسلوبهم الذي يألفون ولغتهم التي يعرفون .

وخلاصة القول أن ليس ثمة في هذا الوصف مايقدح في فصاحة القرآن الكريم وبلاغته ، وليس الإشكال - من قبل ومن بعد - في أن توصف الكلمة بالزيادة وألا توصف ، بل لعل هذا الوصف أدعى إلى البحث عن معانيها البلاغية حيث وردت في

---

(١) سورة الأعراف ، الآية ١٢ .

(٢) أحكام القرآن ، لابن العربي ، ١٩٣٤/٤ ، ١٩٣٥ .

القرآن الكريم ، وليس أدل على ذلك من كثرة الوجوه التي قيلت في تفسير (لا أقسم) مع تضمن كل منها وجهاً من البلاغة غير ما في الآخر ، وكثيراً ما وصل بعض العلماء إلى معانٍ عزيزة وفوائد بلاغية ذات قيمة في الكشف عن سر صناعة هذه الحروف التي توصف بأنها مزيدة في كتاب الله تعالى [(١)] .

على أننا ينبغي - تأدباً مع كلام الله سبحانه وتحاشياً عما يمكن أن يتوهم في حقه - ألا نصف حرفاً أو كلمة في كتاب الله تعالى بالزيادة - وإن لم يكن ذلك معيباً عند العارفين بأسرار لغة القرآن - لأن غير العارفين بإعجاز لغة القرآن وبلاغتها ، ربما يتوهمون أنه قد اشتمل على ما لا فائدة فيه ، أو يكون مظنة الطرح والإسقاط .

ومع ما نرى من أن جميع الآراء والأوجه السابقة - ما عدا القول بنفي القسم على الحقيقة ، والقول بالزيادة - يمكن أن تكون محتملة ومقبولة في تفسير القسم المسبوق بـ (لا) في القرآن الكريم فإنا نضيف إلى ذلك أن هذا الموضع - الذي كثرت وتعددت فيه آراء العلماء ، وتعدد فيه نظر العالم الواحد منهم - يمكن أن يكون من أسرار القرآن الكريم التي استأثر الله بعلمها كغيرها من المسائل في القرآن الكريم

---

(١) انظر على سبيل المثال : استحسان ابن أبي الاصبع لزيادة الباء في قوله تعالى : (فبما رحمة من الله لنت لهم) سورة آل عمران ١٥٩ ، فقد قال في ذلك : (فإن كل ذي ذوق سليم وذهن مستقيم ونظر صحيح يفرق مابين هذا اللفظ بهذه الزيادة وبينه عرياً عنها ، فإنه لو قيل : « فبرحمة من الله لنت لهم » لم تجد لها من الواقع في النفوس ما لقوله : (فبمارحمة من الله لنت لهم) ويشهد الطبع الجيد المعتدل بأنها بالزيادة أفصح ، وأن الزيادة أفادتها هذه الجزالة والطلاوة ، مع كونها جاءت مؤكدة للمعنى) بديع القرآن ص ٣٠٥ .

وانظر وقوفه على المعنى البلاغي لاختلاف صيغة الفعلين : كسب واكتسب ، في قوله تعالى : (لها ماكسبت وعليها ما اكتسبت) البقرة ٢٨٦ ، في بديع القرآن ص ٣٠٥ .

وانظر أيضاً موقف الرافعي من بعض الكلمات التي يظن أنها زائدة في القرآن ، وما وصل إليه من معان بلاغية ذات قيمة في السياق الذي وردت فيه ، انظر ذلك في كتابه : إعجاز القرآن والبلاغة النبوية ص ٢٣١ فما بعدها . وانظر كذلك شرح الدكتور محمد عبدالله دراز لسر زيادة الكاف في قوله تعالى : (ليس كمثله شيء) الشورى ١١ ، في (النبأ العظيم ص ١٣٢ فمابعدها) .

المتعلقة بلغته أو بأحكامه [١] ، وذلك دليل واضح على إعجاز هذا الكتاب الخالد وأن الناس لاينتهون فيه إلى رأى قاطع على مر العصور واختلاف الدهور ، حيث لاتنقضي عجائبه، ولا تنفد معانيه، ولا يخلق على كثرة الرد .

---

(١) يقول الفيروز آبادي في قوله تعالى : (ولكم في القصاص حياة) البقرة ١٧٩ : « هذه أربع كلمات وستة عشر حرفاً يتضمن ماينيف على ألف ألف مسألة ، قد تصدى لبيانها علماء الشريعة ، وفقهاء الاسلام ، في مصنفاتهم ؛ حتى بلغوا ألوفاً من المجلدات ، ولم يبلغوا بعد كنهها وغايتها » . انظر : بصائر ذوي التمييز ٦٩/١ .

– ونذكر من ذلك على سبيل المثال كثرة ماقيل في تفسير الحروف التي بدئت بها بعض سور القرآن الكريم دون أن يصل العلماء فيها إلى رأي قاطع حتى قال بعضهم إنها مما استأثر الله تعالى بعلمه ، وغير ذلك من الأمور التي كانت محل نظر وتمحيص من قبل العلماء في كل زمان .

– ونستدل – على وجه الاجمال – بأن جميع ماقدم من دراسات حول القرآن الكريم قديماً وحديثاً لم يصل – مع كثرته وتنوعه وعمقه – إلى بعض دلائل إعجازه ، فضلاً عن الوصول إلى تفصيل وجه من وجوه إعجازه . . . وهذا كله يؤكد حقيقة الإعجاز في هذا الكتاب العظيم الكريم .

الباب الثاني

القسم بأسماء الله تعالى وصفاته

يتناول هذا الباب المواضع التي ورد القسم فيها بأسماء الله تعالى أو صفاته .
وبالنظر في مواضع هذا النوع من القسم في القرآن الكريم ، وعددها واحد وعشرون موضعاً ، وجدت أنها لاتخرج عن أحد أضرب ثلاثة :

الضرب الأول : القسم باسم الرب سبحانه ، وجاء هذا في عشرة مواضع ، ولم يرد إلا مضافاً ، وتنوعت صورته بتنوع ما أضيف إليه ، فأضيف في بعض المواضع إلى ضمير المخاطب : (وربك) ،وأضيف في أخرى إلى ضمير المتكلم : (وربي) ، وفي غيرها إلى ضمير المتكلمين : (وربنا) ، وفي بعض المواضع إلى أسماء المخلوقات : ﴿ **فورب السماء والأرض** . . . ﴾ ، ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب** ﴾ .

الضرب الثاني : القسم باسم الجلالة ، وجاء في عشرة مواضع أيضاً ، ولم يخرج في بنائه عن صورتين : أولاهما : القسم باسم الجلالة مع الواو :(والله) . والأخرى : القسم باسم الجلالة مع التاء (تالله) .

الضرب الثالث : القسم بعزة الله تعالى (وهي من صفاته سبحانه)، ولم يرد ذلك إلا في موضع واحد ، مسند إلى إبليس اللعين .

ولما كان الأمر كذلك ؛ تناولت كل ضرب من ضروب القسم في هذا الباب ، في فصل مستقل يتتبع مواضعه في سياقاتها المختلفة ، وعلاقاتها بعضها ببعض ، وعلاقات المواضع بمواقعها ، وسورها ، ويكشف عن خصوصيات بناء عناصر القسم في كل منها ؛ فكان من ذلك الفصول الثلاثة في هذا الباب .

الفصل الأول

القسم باسم الرب تعالى

ورد القسم باسم الرب تعالى في عشرة مواضع من القرآن الكريم ، وقد جاءت هذه المواضع - وفق ترتيب المصحف - على النحو التالي :

١ - قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** ﴾ (١) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ (٢) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ **ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق وما أنتم بمعجزين** ﴾ (٣) .

٤ - قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنسألنهم أجمعين . عما كانوا يعملون** ﴾ (٤) .

٥ - قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً** ﴾ (٥) .

٦ - قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين** ﴾ (٦) .

٧ - قوله تعالى : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ (٧) .

---

(١) سورة النساء ، الآية ٦٥ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٣٠ .

(٣) سورة يونس ، الآية ٥٣ .

(٤) سورة الحجر ، الآية ٩٢ ، ٩٣ .

(٥) سورة مريم ، الآية ٦٨ .

(٦) سورة سبأ ، الآية ٣ .

٨ - قوله تعالى : ﴿ فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون ﴾ (١) .

٩ - قوله تعالى : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم وذلك على الله يسير ﴾ (٢) .

١٠ - قوله تعالى : ﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين ﴾ (٣) .

وإذا تأملنا هذه المواضع ؛ وجدنا أن القسم فيهايتنوع من جهة المقسم ، والمقسم له ، وصورة المقسم به ، والمقسم عليه ، وغير ذلك من وجوه التركيب ، وسأشير إلى أهم ذلك معتمداً على ماسبق من ترتيب مواضع هذا الضرب من القسم في المصحف .

فأول ذلك أن المقسم الذي صدر منه القسم متنوع في هذه المواضع ، ويمكن تصنيفها - من هذه الجهة - إلى مايأتي :

١ - قسم صادر من الله تعالى : وذلك في خمسة مواضع هي : الأول ، والرابع ، والخامس ، والثامن ، والعاشر .

٢ - قسم صادر من الرسول ﷺ بأمرمن الله عز وجل : وذلك في ثلاثة مواضع هي : الثالث ، والسادس ، والتاسع .

٣ - قسم صادر من الكافرين يوم القيامة : وذلك في موضعين هما : الثاني والسابع .

أما المقسم له الذي خوطب بالقسم ؛ فيمكن النظر إلى تنوعه في هذه المواضع على النحو التالي :

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة التغابن ، الآية ٧ .

(٣) سورة المعارج ، الآية ٤٠ .

١ - قسم خوطب به الله تعالى : وذلك في الموضعين : الثاني ، والسابع ، وهما الموضعان المسندان إلى الكافرين .

٢ - قسم خوطب به الرسول ﷺ : وذلك في ثلاثة مواضع هي : الأول ، والرابع ، والخامس ، وهي من المواضع الخمسة التي صدرت من الله تعالى .

٣ - قسم خوطب به الناس جميعاً مؤمنهم وكافرهم : وذلك في الموضعين : الثامن ، والعاشر ، وهما - أيضاً - من المواضع التي صدرت من الله تعالى . وقد يكون للكافرين مزيد اختصاص به .

٤ - قسم خوطب به الكافرون : وذلك في المواضع : الثالث ، والسادس ، والتاسع ، وهي المواضع التي صدرت من الرسول ﷺ .

أما المقسم به في هذه المواضع وهو اسم الرب تعالى ؛ فلم يأت إلا مضافاً ؛ لأن هذا الاسم الكريم من أسمائه سبحانه لم يرد في القرآن الكريم كله إلا مضافاً (١) . وقد تنوعت صورة المقسم به من جهة ما أضيف إليه ؛ فجاءت على النحو التالي :

١ - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المخاطب (وربك) : وجاء ذلك في المواضع الثلاثة التي خوطب بها النبي (صلى الله عليه وسلم) ، وهي : الأول ، والرابع ، والخامس . وهي من المواضع الخمسة التي صدرت من الله تعالى .

٢ - القسم باسم الرب مضافاً إلى أسماء بعض مخلوقاته : وذلك في الموضعين : الثامن ، والعاشر ، وهما اللذان صدرا من الله تعالى مخاطباً بهما جميع خلقه ؛ مؤمنهم وكافرهم ، وقد جاء هذا النسق في صورتين : أضيف في الأولى اسم الرب إلى السماء والأرض : ﴿ **فورب السماء والأرض** ﴾ ، وأضيف في الأخرى إلى المشارق والمغارب ، وتقدمه في هذه الصورة فعل القسم المسبوق بـ (لا) : ﴿ فلا أقسم برب المشارق والمغارب ﴾ .

---

(١) انظر : المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم ص ٢٨٥ - ٢٩٩ .

٣ - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلم (وربي) : وجاءت هذه الصورة في المواضع التي صدر فيها القسم من الرسول ﷺ وخوطب به الكافرون ، وهي : الثالث ، والسادس ، والتاسع .

٤ - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين (وربنا) : وجاءت هذه الصورة في الموضعين الصادرين من الكافرين يوم القيامة ، في خطابهم لله تعالى .

أما المقسم عليه في هذه المواضع فذو صلة بالقضايا ذات العلاقة باسم الربوبية ، ومن أهم تلك القضايا إثبات البعث ، وهي قضية لايكاد يخلو المقسم عليه في هذه المواضع من تأكيدها .

ويلحظ من جميع ماسبق أن بعض هذه المواضع متفقة في المقسم والمقسم له ، وإن هذا الاتفاق يتبعه في صورة المقسم به ، لأن اتفاق عنصري المقسم والمقسم له في بعض هذه المواضع يعني أن المقام فيها واحد ؛ فلذلك تتحد صورة المقسم به فيها ، ويتبع ذلك أيضاً تماثل في صياغة القضايا المقسم عليها ، وفي مجيء بعض وجوه التراكيب أو الأساليب التي يقتضيها المقام ، وتفسير ذلك مايلي :

أولاً : أن القسم الصادر من الله تعالى مخاطباً به رسوله ﷺ - في هذا الضرب - قد جاء المقسم به في جميع مواضعه الثلاثة على نسق واحد يضاف فيه اسم الرب إلى ضمير المخاطب (وربك) ، وكذلك فإن المقسم عليه في جميع هذه المواضع يتفق في سماته العامة ، ويصحب ذلك أيضاً توافق في مقام القسم يقتضي توافقاً في أغراضه ، وعلى هذا فقد اتفقت هذه المواضع الثلاثة في المقسم ، والمقسم له ، وصورة المقسم به ، ومقام القسم ، وذلك كله يوجب النظر إليها في مبحث واحد .

ثانياً : أن القسم الصادر من الله تعالى مخاطباً به جميع خلقه ، قد ورد المقسم به في موضعيه على نسق واحد يضاف فيه اسم الرب إلى بعض أسماء مخلوقاته ، وكان المقسم عليه فيهما يتضمن إثبات البعث والحساب والجزاء ، وعلى هذا فإن بين الموضعين اتفاقاً في المقسم ، والمقسم له ، ونسق المقسم به ، وبعض جوانب المقسم

عليه ، وفي ذلك مايلفت إلى الجمع بينهما في النظر والتأمل .

ثالثاً : أن القسم الصادر من الرسول ﷺ - مخاطباً به الكافرين قد ورد في مواضعه الثلاثة على صورة يضاف فيها اسم الرب إلى ضمير المتكلم ، وهو الرسول ﷺ ، وجاء المقسم عليه في جميع هذه المواضع صريحاً في إثبات البعث والحساب والجزاء ، وإن اختلفت صياغته في كل موضع ، وتشابهت آيات القسم في هذه المواضع في بعض التراكيب والأساليب . ومعنى هذا أن هذه المواضع الثلاثة تتفق - أيضاً - في كثير من عناصر القسم ، فقد اتحد فيهاالمقسم ، والمقسم له ، والقضية المقسم عليها ، وغير ذلك من عناصر التركيب التي سيأتي بيانها ، وهذا الاتحاد يقتضي تأمل هذه المواضع في ضوء مابينها من صلات .

رابعاً: أن القسم الصادر من الكافرين مخاطبين به الله تعالى قد جاء في موضعيه على صورة اسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين ، وكان المقسم عليه إقراراً - مسكوتاً عنه - بالبعث والحساب والعذاب ، وقد تشابه الموضعان - بالإضافة إلى مصدر القسم ، والمخاطبين به ، والمقسم عليه - تشابهاً كبيراً حتى لايكاد يوجد بينهما فروق في الأساليب والتراكيب ، والصلة بينهما من جميع هذه الجهات ظاهرة ، وذلك يقتضي النظر إليهما في مبحث مستقل .

ولما كانت بعض مواضع هذا الضرب من القسم متفقة في أكثر عناصر القسم ، وكان بينها من الصلات والوشائج ماسبق تفصيله ، وكان اتفاق صورة المقسم به هو الأثر الظاهر لاتفاق تلك العناصر ووجود تلك الصلات ؛ عمد البحث - من أجل ذلك كله - إلى تناول مواضع القسم باسم الرب تعالى وفق ما بينها من صلات ، وبخاصة التماثل في صورة المقسم به ؛ فكان من ذلك مباحث هذا الفصل الأربعة ، وهي :

أولاً - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المخاطب .

ثانياً- القسم باسم الرب مضافاً إلى أسماء بعض مخلوقاته .

ثالثاً- القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلم .

رابعاً – القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين .

وسنقف في تأملنا لمواضع القسم في هذه المباحث على خصوصيات اختيار القسم باسم الرب تعالى ، ووجه إضافته إلى ما أضيف إليه في كل منها ، وعلاقة ذلك بالمقسم عليه ، ومقام القسم ، وسياقه الخاص ، والسياق العام للسورة التي ورد فيها ، وسنعرض كذلك لما اشتملت عليه آيات القسم في كل مبحث من عناصر التركيب في ضوء علاقتها بعناصر القسم ودلالاته .

أولاً - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المخاطب

(وربك)

جاء القسم باسم الرب تعالى مضافاً إلى ضمير المخاطب في ثلاثة مواضع من القرآن الكريم ، وهي :

١ - قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** ﴾ (١) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنسألنهم أجمعين . عما كانوا يعملون** ﴾ (٢) .

٣ - قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً ...** ﴾ (٣) .

والقسم في هذه المواضع الثلاثة - كما سبق بيانه - صادر من الله تعالى ، مخاطباً به رسوله (صلى الله عليه وسلم) ، وقد أقسم سبحانه فيها باسمه (الرب) مضافاً إلى ضمير الرسول عليه الصلاة والسلام (وربك) ، وبهذا تتحد صورة المقسم به في المواضع الثلاثة ، كما تتحد في المقسم له ، كما سبق بيانه .

وتتفق هذه المواضع أيضاً في المعنى العام للمقسم عليه ؛ وذلك أن القسم في الموضع الأول قسم على انتفاء الإيمان عن المتحدث عنهم حتى يحكموا الله ورسوله في كل أمورهم دون تردد أو ريب ، وفي الموضع الثاني قسم على سؤال المشركين الذين وقفوا ضد دعوة الرسول ﷺ واجتهدوا في محاربته ، وفي الموضع الثالث قسم على حشر جميع المكذبين الكافرين بما جاء به الرسول ﷺ مع شياطينهم . والمتأمل في هذه الأمور المقسم عليها يجدها قد اتفقت في كونها واردة في سياق تأييد الرسول ﷺ

---

(١) سورة النساء ، الآية ٦٥ .

(٢) سورة الحجر ، الآية ٩٢ ، ٩٣ .

(٣) سورة مريم ، الآية ٦٨ .

وتأييده في مواقف التخلي عن حكمه أو معاداته أو الكفر بما جاء به ، وعلى هذا فإن جميع الأمور المقسم عليها في المواضع الثلاثة متماثلة من هذه الجهة .

ومع ما بين الأمور المقسم عليها في هذه المواضع من تماثل ، فإن لكل منها نسقاً لغوياً يتناسب مع الموقع الذي جاء فيه ، ومع الموقف الخاص في كل موقع ، وكذلك مع السياق الخاص في السورة التي ورد فيها القسم ، والسياق العام للسورة أيضاً ، ولذا سنقف على خصوصيات عناصر القسم وتراكيبه في كل من هذه المواضع على حدة .

الموضع الأول :

قوله تعالى : ﴿ **فلا وربك لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** ﴾ (١) .

ورد هذا القسم من الله تعالى في سياق خاص من سورة النساء ، احتفلت فيه السورة بالحض على طاعة الرسول (صلى الله عليه وسلم) وربطها بطاعة الله سبحانه ، فمن ذلك قوله تعالى قبل القسم بآيات : ﴿ **يا أيها الذين آمنوا أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولي الأمر منكم فإن تنازعتم في شيء فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ذلك خير وأحسن تأويلاً** ﴾ (٢) ، وكذلك الايات التي وردت بعد هذه الآية إلى الآية التي ورد فيها القسم (٣) ، فالسياق هنا سياق أمر بطاعة الرسول ﷺ ، والتسليم لحكمه، وربط ذلك بطاعة الله تعالى ، وجعله من الإيمان بالله تعالى .

وإذا تأملنا آية القسم وجدناها تتسق في مضمونها مع الفكرة العامة للسياق الذي وردت فيه ، فالله تعالى يقسم باسمه مضافاً إلى ضمير الرسول ﷺ على أن أكثر الناس لايؤمنون حتى يحكموا الرسول ﷺ في كل أمر دون حرج ، مع التسليم التام بما يقضي به لأنه من وحي الله تعالى ، فهو من الإيمان به سبحانه ، وعلى هذا فإن مضمون القسم يوافق السياق في التأكيد على طاعة الرسول (صلى الله عليه وسلم) واتباع أوامره ، يقول ابن القيم في بيان المقسم عليه في هذا الموضع : « أقسم سبحانه بنفسه المقدسة قسماً مؤكداً بالنفي قبله على عدم إيمان الخلق حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الأصول والفروع وأحكام الشرع وأحكام المعاد وسائر الصفات وغيرها ، ولم يثبت لهم الإيمان بمجرد هذا التحكيم حتى ينتفي عنهم الحرج ، وهو ضيق الصدر،

---

(١) سورة النساء ، الآية ٦٥ .

(٢) الآية ٥٩ . (٣) انظر الآيات ٥٩ - ٦٥ .

وتنشرح صدورهم لحكمه كل الإنشراح، وتنفسح له كل الانفساح ، وتقبله كل القبول . ولم يثبت لهم الإيمان بذلك أيضاً حتى ينضاف إليه مقابلة حكمه بالرضى والتسليم ، وعدم المنازعة وانتفاء المعارضة والاعتراض » [١] .

وموافقة القسم لسياقه الخاص تتضح بجلاء في صلة معناه بالمضمون الذي اشتملت عليه الآية التي سبقته ، وهي قوله تعالى : ﴿ **وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيما * فلا وربك لايؤمنون** ﴾[٢]، فواضح أن هذه الآية تتفق مع آية القسم في المضمون الذي أكد عليه السياق الخاص المشار إليه قبل قليل .

ولما كان المقسم عليه يؤكد على عدم إيمان أكثر الناس حتى يحكموا الرسول ﷺ لأن حكمه من حكم الله تعالى ، جاء المقسم به مساوقاً للمضمون المقسم عليه فربط في صورته بين اسم الرب سبحانه المشرع من الأحكام مايصلح أمور عباده ، وضمير الرسول ﷺ الذي أمر الخلق باتباعه وطاعته ، وجعلت طاعته من طاعة مرسله سبحانه وتعالى ، والمشرع لما جاء به هذا الرسول ، وكأن صورة المقسم به - بورودها على هذا النحو- تشير إلى التلازم الوثيق بين طاعة الرب سبحانه ، وطاعة رسوله ﷺ ، وإلى أن طاعة الرسول عليه الصلاة والسلام لاتنفك عن طاعته سبحانه، فلا يكون المؤمن مؤمناً ما لم يمتثل لما جاء به الرسول امتثالاً لا حرج فيه ولا تردد ، ففي بناء صورة المقسم به (وربك) على هذا النحو توثيق للعلاقة بين حكم الرسول ﷺ ، وحكم الله تعالى ، وهو المضمون الذي أكد في المقسم عليه .

ومن هذا يتضح أن صورة المقسم به تناسب المقسم عليه في هذا القسم ، وهي تناسب أيضاً السياق الخاص الذي ورد فيه القسم؛ لأنه سياق يؤكد على الفكرة التي أكدها القسم .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن، ص ٢٧٠ .

(٢) النساء، الآية ٦٤.

وفي إضافة اسم الرب تعالى إلى ضمير الرسول ﷺ ما يناسب المقام الذي ورد فيه القسم ، من جهة ما في هذه الإضافة من الإشعار بقرب الرب سبحانه من رسوله وتأييده له ، فالمقام الذي ورد فيه القسم يفتقر إلى التسلية والتأييد والملاطفة والرعاية ، لأن الرسول ﷺ كان في موقف ضيق وحزن ، وذلك - كما روى بعض المفسرين في سبب نزول آية القسم - أن الزبير بن العوام (رضي الله عنه) اختصم مع أحد الأنصار إلى النبي ﷺ في بعض سقاية أرضه ، وكان الحق مع الزبير ؛ فحكم له الرسول ﷺ « فغضب الأنصاري وقال : يارسول الله أن كان ابن عمتك . فتلون وجه رسول الله (صلى الله عليه وسلم) » (١) .

فيظهر في هذا الموقف حال الرسول ﷺ مع هذا الأنصاري الذي لم يرض بحكم رسول الله ، ولم يكتف بذلك بل اتهمه بالميل إلى جانب الزبير لقرابته منه ، وهو اتهام ثقيل على نفس رسول ينفذ حكم الله ولاينطق عن الهوى ، ولذا كانت ملاطفة الله تعالى ونصرته لنبيه في هذا الموقف متمثلة في القسم على عدم إيمان الخلق حتى يرضوا بحكمه ويسلموا تسليماً تاماً دون معارضة واختير المقسم به (وربك) ليناسب حال النبي ﷺ ، وهو المخاطب بالقسم ، وليناسب أيضاً المقام الذي كان فيه الأنصاري يطعن في نزاهة رسول الله ﷺ وصحة حكمه ، وكأنه لايعلم أن حكمه هو حكم الله تعالى ، ولهذا أكدت هذه الحقيقة في صورة قسمية تقرن بين اسم الرب المشرع للأحكام لإصلاح أمر عباده ، وضمير الرسول ﷺ .

وفي إضافة اسم الرب تعالى إلى ضمير الرسول ﷺ تعظيم له ، كما ذكر المفسرون (٢) ، وهذا يتفق مع ماقرره البلاغيون من أن الإضافة قد تكون لتعظيم المضاف أو المضاف إليه ، أو لتحقير كل منهما ، وواضح أنها في هذا الموضع لتعظيم

---

(١) تفسير الطبري (ط المعارف)٨/٥١٩ ، وانظر سبب النزول أيضاً في : أسباب النزول للواحدي ص١٩٤ ، ١٩٥ ، وتفسير ابن كثير ١/٥٢٠ .

(٢) انظر : الكشاف ٢/٥١٨ ، والتفسير الكبير ٢١/٢٤١ ، والبحر المحيط ٣/٢٨٤ ، ٦/٢٠٨ .

المضاف إليه . وإذا كان الأمر كذلك فإن لهذا التعظيم دلالة تعريضية تقريعية ؛ إذ يفهم منها أن حق هذا الرسول ﷺ التكريم والتعظيم والامتثال والتسليم ، لا الاعتراض والاتهام بما نسب إليه وهو من هو عظمة وكرامة وعزة . وعلى هذا فإن في الإضافة التي بني عليها المقسم به مناسبة للمقام الذي ورد فيه القسم ، وتعضيداً لدلالة هامة يطلبها السياق وهي الإشعار بقرب الله تعالى من رسوله من طريق ما في هذا البناء من إلصاق اسمه سبحانه بضمير الرسول ﷺ (وربك) .

ويضاف إلى ماسبق أن في اسم الرب من معاني التربية والرعاية والرحمة [(١)] ، مايناسب حال الرسول ﷺ في هذا الموقف ، ومايشعره بالعناية والتأييد ، وفي القسم بهذا الاسم أيضاً تأكيد لمعنى التسلية لأ ن الرسول ﷺ يأنس بذكر الله تعالى ، فحين يقسم الله تعالى لنبيه بذاته - وهو أعظم الحقائق المستقرة في نفسه - يكون في ذلك زيادة تطمين لنفسه تناسب ماهو فيه من ضيق وكرب .

وقد زاد من إظهار قوة تأييد الله تعالى لرسوله ﷺ في هذا المقام ما اشتمل عليه جواب القسم من عناصر التركيب المؤكدة لمضمون القسم، فمن ذلك دخول (لا) على القسم في قوله : ﴿ **فلا وربك لايؤمنون ..** ﴾ ، وللعلماء في تفسير دلالتها أقوال ، منها : أنها زائدة والمعنى : وربك ، وقيل : هي توطئة وتوكيد لنفي الجواب ، وقد فسر بعضهم معنى التوطئة بأنها قدمت للاهتمام بالنفي الذي في جواب القسم ، ثم كررت بعد ذلك تأكيداً للتهمم بالنفي ، وقال غيرهم : (لا) رد لكلام سابق ، ثم استأنف القسم ، وقال آخرون : هي نافية لفعل مقدره يفسره المذكور بعد القسم ، وفي موضع آخر من هذا البحث تفصيل لجميع هذه الآراء [(٢)] .

والذي يعنينا هنا أن من دلالات (لا) الداخلة قبل القسم هنا تأكيد معنى النفي في المقسم عليه ، ويتبع ذلك تأكيد لمضمون الدلالة الشرطية في قوله : ﴿ **لايؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت**

---

(١) انظر في معنى (الرب) : بصائر ذوي التمييز ٢٩/٣ .

(٢) انظر هذه الآراء ومصادرها ، مفصلة ، في ص ١١٥ مما بعدها من هذا البحث .

ويسلموا تسليماً ﴾ ؛ لأن المعنى : إذا فعلوا ذلك يؤمنون ، وفي هذا بيان مؤكد لارتباط تحكيمهﷺ - مع تمام الانقياد والتسليم - بالإيمان بالله تعالى ، وهذا ضرب من التأييد والتكريم والتعظيم . ويمكن أن يتأتى هذا المعنى في قول من ذهب إلى أن (لا) نافية لكلام سابق؛ لأن المعنى : ليس الأمر كما يزعمون من أنهم آمنوا وهم يعصون أمرك ويرفضون حكمك وربك لايؤمنون ، أي : لايؤمنون - وهم كذلك - وربك لايؤمنون ، فحصل من هذا الوجه أيضاً التأكيد المفيد للتأييد والمؤازرة .

ومما يظهر قوة تأييد الله تعالى لنبيه ﷺ أيضاً ، تأكيد الفعل بمصدره في قوله : ﴿ **ويسلموا تسليماً** ﴾ قال الزمخشري : « و ﴿ **تسليماً** ﴾ تأكيد للفعل بمنزلة تكريره كأنه قيل : وينقادوا لحكمه انقياداً لاشبهة فيه » [١] ، فلم يكتف الله تعالى بالقسم على مجرد الانقياد والطاعة لأمر رسوله ، بل عطف عليه مايدفع كل حرج أو اعتراض ، كما تقدم في نص ابن القيم ثم زاد ذلك تأكيداً بذكر مصدر الفعل ، وكل ذلك لتأكيد الأمر بالإذعان المطلق لرسولهﷺ .

ومن أغراض التأكيد القسمي في هذا الموضع وغيره من المؤكدات في المقسم عليه ، الاحتفاء بالقضية المقسم عليها وإظهار أهميتها ، لاسيما وهي ذات صلة بأهم ماجاءت به الرسالة ، وهو الإيمان بالله تعالى .

ويرى البقاعي أن التأكيد القسمي هنا مناسب لمضمون الآية التي سبقت آية القسم وهي قوله تعالى : (**وما أرسلنا من رسول إلا ليطاع بإذن الله ولو أنهم إذ ظلموا أنفسهم جاءوك فاستغفروا الله واستغفر لهم الرسول لوجدوا الله تواباً رحيماً**) [٢] . فلما « أفهم ذلك أن إباءهم لقبول حكمه والاعتراف بالذنب لديه سبب مانع لهم من الإيمان ، قال مؤكدا للكلام غاية التأكيد بالقسم المؤكد لإثبات مضمونه و (لا) النافية لنقيضه : (**فلا وربك**) .. » [٣] .

---

(١) الكشاف ١ / ٥٣٨ .

(٢) الآية ٦٤ .

(٣) نظم الدرر ٥/٣١٧ .

ويذكر البقاعي غرضاً آخر لمجيء المؤكدات في هذا الموضع رابطاً ذلك الغرض بالتعبير بـ (ثم) في قوله : ﴿ .. **ثم لايجدوا في أنفسهم حرجاً مما قضيت ويسلموا تسليماً** ﴾ ؛ فيقول : « ولما كان الإذعان للحكم بما يخالف الهوى في غاية الشدة على النفس أشار إليه بأداة التراخي فقال : ﴿ **ثم لايجدوا** .. ﴾ .. ، وأكد إسلامهم لأنفسهم بصيغة التفعيل فقال : (**ويسلموا**) أي يوقعوا التسليم البالغ لكل ماهو لهم من أنفسهم وغيرها لله ورسوله ﷺ خالصاً عن شوب كره ؛ ثم زاده تأكيداً بقوله ﴿ **تسليماً** ﴾ ... » [١] .

وعلى هذا يكون الغرض من مجيء هذه المؤكدات في الجملة المقسم عليها وفي القسم نفسه ، هو كون الأمر المقسم عليه مما يحتاج إلى نوع من الجهاد والمشقة في تحقيقه ، فعبر عنه بالأسلوب المناسب لإقبال النفس عليه وقيامها به .

والقسم يناسب سياق السورة من جهات ؛ فأول ذلك أنها سورة قد اشتمل سياقها قبل القسم وبعده على كثير من الأحكام والتشريعات [٢] ، فناسبها من هذا الوجه الاسم المقسم به وهو اسم الرب سبحانه ، لأن من معانيه المربي المشرع مايصلح شؤون عباده ، وهذا تناسب دقيق بين المقسم به وسياق السورة بوجه عام .

والقسم يناسب السياق العام في السورة من جهة أن السورة - في مجملها - تعرض الأحكام وتعقب عليها في غير موضع بالأمر بطاعة الله ورسوله [٣] ، وهذا هو مضمون القسم الذي ورد في السورة ، فتناسب هذا المضمون مع النسق العام الذي جرت عليه السورة في عرض الأحكام والتعقيب عليها بما ذكر .

ومما سبق تتضح خصوصية اختيار الاسم المقسم به في هذا الموضع ، ووجه بنائه على تلك الصورة التي أضيف فيها إلى ضمير الرسول ﷺ : (وربك) ؛ فهي تناسب

---

(١) المصدر السابق .

(٢) راجع السورة (سورة النساء) .

(٣) انظر على سبيل المثال : الآيات ١٣ ، ٤٢ ، ٤٦ ، ٥٩ - ٧٠ ، ٨٠ - ٨٣ ، ١١٥ ، ١٧٣ - ١٧٥ .

الموقع الخاص الذي ورد فيه القسم من سورة النساء ، كما تناسب حال المخاطب بالقسم ، وتناسب كذلك الموقف الخاص الذي سيق له القسم .

وظهر مما سبق أيضاً وجه مجيء تلك المؤكدات (من قسم وغيره) في هذا الموضع ، ودلالاتها في السياق الذي جاءت فيه ، ومناسبتها للمضمون الذي يؤكده القسم .

وبالإضافة إلى ذلك جاءت عناصر القسم - في مجملها - متسقة مع السياق العام لسورة النساء من الوجوه التي سبق بيانها .

الموضع الثاني :

قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنسألنهم أجمعين * عما كانوا يعملون** ﴾ [١] .

أقسم الله تعالى بهذا القسم في سورة الحجر في سياق وعيده للمقتسمين الذين قال فيهم سبحانه : ﴿ **كما أنزلنا على المقتسمين * الذين جعلوا القرآن عضين * فوربك لنسألنهم أجمعين * عما كانوا يعملون * فاصدع بما تؤمر وأعرض عن المشركين** ﴾ . والمقتسمون الذين جعلوا القرآن عضين - في أشهر الأقوال - هم الذين آمنوا ببعض القرآن وكفروا ببعضه ، وقيل : تقسمت آراؤهم في القرآن بين سحر وكهانة وشعر ، وقيل : هم الذين اقتسموا على أبواب مكة حين حضر الموسم ليصرفوا الناس عن دعوة الرسول ﷺ ، وقيل غير ذلك [٢] ، والذي يفهم من أكثر هذه الآراء أن الآيات تتحدث عن رهط من المشركين حاربوا الرسول ﷺ بكفرهم واستهزائهم .

والمقسم له هنا هو الرسول ﷺ كما تقدم ذكره ، يقسم الله تعالى له باسمه مضافاً إلى ضميره عليه الصلاة والسلام (وربك) ، وهذه هي صورة المقسم به في هذا الموضع . أما المقسم عليه فهو قوله تعالى : ﴿ **لنسألنهم** أجمعين * **عما كانوا يعملون** ﴾ أي لنسألن أولئك المقتسمين عن جميع ماقالوه في القرآن ، أو عن جميع ماعملوه من الكفر والمعاصي [٣] ، وقد يكون المراد سؤال الخلق أجمعين كما ذهب إليه بعض المفسرين [٤] .

وآية القسم تبدأ بالفاء ، وهي تدل - كما يقول أبو السعود - على ترتيب الوعيد على أعمالهم التي ذكر بعضها [٥] في السياق السابق . وعلى هذا يكون القسم

---

(١) سورة الحجر ، الآية ٩٢ ، ٩٣ .

(٢) انظر : زاد المسير ٤١٧/٤ فما بعدها ، وتفسير البيضاوي ص ٣٥٠ .

(٣) تفسير البيضاوي، ص ٣٥٠ .

(٤) انظر : تفسير القرطبي ٦٠/١٠ .

(٥) تفسير أبي السعود ٥ / ٩٢ .

وارداً في سياق الرد على أولئك المكذبين بالوعيد الشديد بما تضمنه المقسم عليه من سؤالهم يوم القيامة عن أعمالهم .

وقد جاء الوعيد لهؤلاء المشركين مؤكداً بالقسم باسم من أسماء الله تعالى ، في قسم صادر من الله تعالى عز وجل ، واشتمل مع ذلك على التأكيد باللام والنون المشددة في قوله ﴿ **لنسألنهم**] ، وبقوله : ﴿ **أجمعين** ﴾ ، ويدل تآزر هذه المؤكدات على المبالغة في تأكيد المقسم عليه ليناسب ذلك حال المتحدث عنهم ، وهم المشركون ، فالقسم يثبت أمراً أنكره المشركون وبالغوا في جحده ورده ، فهو قسم على السؤال يتضمن الإخبار عن وقوع البعث لأنه - أي السؤال - لايكون إلا بعد البعث ، وعلى هذا يكون البعث مما أقسم عليه الله تعالى في هذا الموضع .

ويمكن أن يقال هنا لم لم يقسم على البعث فيقول : ﴿ **لنبعثنهم** ﴾ ؟ والجواب عن ذلك أن المقصود هنا القسم على مايحصل به التقريع والتوبيخ لهم ، لأنه قسم وارد في سياق الحديث عن مواقف تستحق التقريع لهؤلاء المشركين من مثل اختلاف أقوالهم في القرآن ، وصدهم عن سبيل الله ، واستهزائهم بالقرآن وبالرسول ﷺ ، فالقسم على السؤال والتصريح به في المقسم عليه من مقتضيات هذا السياق .

ومن هذه الجهة يمكن أن نرى وجهاً آخر لمجيء جميع تلك المؤكدات في هذا الموضع ، وذلك أن تلك المؤكدات تزيد من قوة الوعيد والتقريع ، وقد ذكر أبو السعود أن في هذا القسم « من التشديد وتأكيد الوعيد ما لايخفى » (١) .

ومن أغراض اجتماع تلك المؤكدات تسلية الرسول ﷺ وتكريمه في هذا المقام الذي يقابله فيه المشركون بالتكذيب والإيذاء والاستهزاء ، وذلك أن تأكيد الوعيد بسؤالهم يشعر بقوه تأييد الله تعالى لرسوله ﷺ وتأييده له .

ولهذا اختير في القسم اسم الرب سبحانه مضافاً إلى ضميره ﷺ ؛ لأنه أكثر

---

(١) تفسير أبي السعود ٥/٩٢ .

إظهاراً للطف الله تعالى بنبيه ، وفي هذا يقول أبو السعود : « وفي التعرض لوصف الربوبية مضافاً إليه عليه الصلاة والسلام إظهار اللطف به » [١] .

ويرى ابن عاشور أن ذكر اسم الرب مضافاً إلى ضمير النبي ﷺ في هذا الموضع « إيماء إلى أن في السؤال المقسم عليه حظاً من التنويه به ، وهو سؤال الله المكذبين عن تكذيبهم إياه سؤال رب يغضب لرسوله عليه الصلاة والسلام » [٢] .

وبهذا تتعاضد المؤكدات الواردة في هذا الموضع مع عناصر القسم وصورته في الإعراب عن معنى التسلية والتأييد للرسول ﷺ .

أما اختيار القسم باسم الرب في هذا الموضع دون غيره من أسماء الله تعالى التي أقسم بها في كتابه (كاسم الجلالة) ؛ فمرجعه أن في القسم باسم الربوبية خصوصية تناسب حال المخاطب بالقسم ، وتناسب ماسبق بيانه من معنى التسلية ، وذلك - كما ذهب إليه الرازي في قوله تعالى : (**إن عذاب ربك لواقع**) [٣] - أنه لو قال : فوالله لنسألنهم أجمعين ، باسم الجلالة وهو « اسم منبىء عن العظمة والهيبة كان يخافها المؤمن بل النبي ﷺ أن يلحقه ذلك ، لكونه تعالى مستغنياً عن العالم بأسره ، فضلاً عن واحد فيه فأمنه بقوله (**ربك**) فإنه حين يسمع لفظ الرب يأمن » [٤] .

وإضافة اسم الرب إلى نبيه تطرد في كثير من آيات القرآن الكريم الواردة في سياق التهديد والوعيد للمشركين ، والتسلية للرسول ﷺ ، من مثل قوله تعالى :﴿ **إن ربك لبالمرصاد** ﴾ [٥] ، وقوله : ﴿ **فاصبر لحكم ربك .** ﴾ [٦] ، وهو أكثر من أن يحصى . وعلى هذا فإضافة اسم الرب في هذا القسم إلى ضمير الرسول ﷺ جارية

---

(١) تفسير أبي السعود ٩٢/٥.
(٢) التحرير والتنوير ٨٧/١٤.
(٣) سورة الطور ، الآية ٧.
(٤) التفسير الكبير ٢٤٢/٢٨.
(٥) سورة الفجر ، الآية ١٤ .
(٦) سورة القلم ، الآية ٤٨ .

على الأسلوب المطرد في القرآن في مثل هذه السياقات .

وفي اختيار القسم باسم الرب خصوصية أخرى تناسب المقسم عليه ، وذلك أن القسم على سؤال المشركين يتضمن القسم على البعث - كما ذكرنا - والبعث من خصائص الربوبية ، وعلى ذلك فقد أقسم سبحانه على اقتداره على السؤال المثبت للبعث ضمناً بالاسم المتضمن دخول ذلك في قدرته لكونه من شؤونه التي اختص بها سبحانه وتعالى دون غيره . وهذا ضرب من ضروب التناسب بين المقسم به والمقسم عليه .

وواضح مما سبق ذكره من أغراض هذا القسم أنه يناسب السياق الخاص الذي ورد فيه ، في سورة الحجر ، وهو ذلك السياق الذي يتحدث عن الكافرين وعنادهم واستهزائهم ، وواضح كذلك أن عناصر القسم قد اختيرت لتناسب هذا السياق ، وذلك أن القسم كما اشتمل على مايدل على شدة الخطاب وغلظته رعياً لحال المكذبين المتحدث عنهم ، اشتمل كذلك على نسق منحه شكل الملاطفة ليناسب حال المخاطب الذي وجه إليه القسم وهو الرسول ﷺ ، دون أن يمنع حال من حال ، مع مابينهما من المفارقة ، وهذا لايتأتى إلا في الكلام المعجز .

وبالإضافة إلى ماسبق فإن هذا القسم يتسق مع السياق العام في سورة الحجر ، لأنه سياق اشتمل على ذكر مقولات الكافرين في الرسول ﷺ فيما جاء به من الحق ، وصاحب ذلك تكريم النبي ﷺ مصرحاً به ومعرضاً به في كثير من آيات السورة ، وفي بعض القصص التي وردت فيها ، وتفصيل هذا الوجه مثبت في الحديث عن قوله تعالى : ﴿ **لعمرك إنهم لفي سكرتهم يعمهون** ﴾ (١) ، فنكتفي بما سيذكر هنا . وهذا الوجه وحده يكفي لبيان صلة القسم في قوله : ﴿ **فوربك لنسألنهم أجمعين** ﴾ بالسياق العام لسورة الحجر ، فارجع إليه (٢) .

---

(١) سورة الحجر ، الآية ٧٢ . (٢) انظرص ٤٧٩ من هذا البحث.

وإذا كان الأمر في هذا القسم وعناصره على ما بين ؛ فإن من الإيجاز أن تتحقق جميع تلك المعاني والدلالات من التعبير باسم الرب مضافاً إلى ضمير الرسول ﷺ .

الموضع الثالث :

قوله تعالى : ﴿ **فوربك لنحشرنهم والشياطين ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً * ثم لننزعن من كل شيعة أيهم أشد على الرحمن عتياً * ثم لنحن أعلم بالذين هم أولى بها صلياً * وإن منكم إلا واردها كان على ربك حتماً مقضياً * ثم ننجي الذين اتقوا ونذر الظالمين فيها جثياً** ﴾ [١] .

جاء هذا القسم رداً على إنكار الكافرين للبعث في قوله تعالى - قبل القسم -: ﴿ **ويقول الإنسان أإذا ما مت لسوف أخرج حياً * أو لايذكر الإنسان أنا خلقناه من قبل ولم يك شيئاً * فوربك لنحشرنهم ...** ﴾ [٢] ، وقيل إن المراد بالإنسان : أبيّ بن خلف الجمحي ، وكان منكراً للبعث [٣] ، والسياق يدل على عموم ذلك لكل من أنكر البعث وجحده .

ويقسم الله تعالى هنا باسمه مضافاً إلى ضمير الرسول ﷺ : (**وربك**) ، والمقسم له هو الرسول ﷺ .

والمقسم عليه هنا عدة جمل متتالية من قوله : ﴿ **... لنحشرنهم والشياطين** ﴾ إلى قوله : ﴿ **ونذر الظالمين فيها جثياً** ﴾ [٤] ، وقد وهم بعض المفسرين فعدوا بعض الجمل الداخلة في المقسم عليه كقوله تعالى : ﴿ **وإن منكم إلا واردها ..** ﴾ قسماً مقدراً [٥] لبعدها عن القسم المصرح به في قوله : ﴿ **فوربك لنحشرنهم ..** ﴾ ،

---

(١) سورة مريم ، الآيات ٦٨ - ٧٢ .

(٢) سورة مريم ، الآية ٦٦ ، ٦٧ .

(٣) تفسير البغوي ٢٠٣/٣ ، وانظر : زاد المسير ٢٥١/٥ ، ٢٥٢ ، وذكر أن ذلك سبب نزولها .

(٤) كأن لفظه (جثياً) الواردة في أول جملة من المقسم عليه وهي قوله سبحانه : (.. ثم لنحضرنهم حول جهنم جثياً) وفي آخر جملة منه وهي قوله : (ونذر الظالمين فيها جثياً) كأنها قرينة على ابتداء المقسم عليه وانتهائه عند موطني ذكرها .

(٥) انظر على سبيل المثال : تفسير البغوي ٢٠٤/٣ ، والفوائد المشوق إلى علوم القرآن وعلم البيان ص١١٧ ، ومغني اللبيب ص ٤٥١ ، وأضواء البيان ٣٤٨/٤ - ٣٥٥ .

وقد أوقعهم في هذا الوهم ما ورد في الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه عن الرسول ﷺ ، قال : (لايموت لمسلم ثلاثة من الولد فيلج النار إلا تحلة القسم) [١] ، فأفاد ذلك وجوبكون قوله تعالى : ﴿ **وإن منكم إلا واردها** ﴾ من القسم ، فلما لم يجدوا القسم قبله ، لبعده ؛ قدروه ، وقالوا هذا من القسم الذي دل عليه المعنى .

وقد رد ابن عطية هذا القول على أصحابه ، وذهب إلى أن هذه الجملة داخلة في جواب القسم والواو تقتضيه [٢] ، أي أن الواو عاطفة لهذه الجملة على الجمل السابقة الداخلة في جواب القسم ، وأيده في ذلك ابن هشام [٣] . وهذا مايقتضيه ظاهر الآيات ، وهو أولى من تقدير قسم لا دليل عليه ، فضلاً عن أن القسم لايقدر لأنه هو المؤكد للمقسم عليه .

وعلى هذا يمكننا القول : إن جواب القسم في القرآن الكريم لايقتصر بالضرورة على جملة أو جملتين ، بل قد يشمل جملاً متعددة ، والذي يحدد نهايته المعنى المفهوم من السياق ، أو القرينة اللفظية التي قد تشير إلى أن هذه الجملة أو تلك هي نهاية الجواب .

والمضمون المقسم عليه هنا هو البعث ، لأن إثبات الحشر يتضمن إثبات البعث ، غير أن البيان القرآني قد صرح بالحشر في هذا الموضع دون البعث ، وفي التعبير عن البعث بالحشر- كما يرى أبو السعود - « إثبات للبعث بالطريق البرهاني على أبلغ وجه وأكده ، كأنه أمر واضح غني عن التصريح به وإنما المحتاج إلى البيان ما بعد ذلك من الأهوال » [٤] .

وأرى - بالإضافة إلى ذلك - أن التصريح بالحشر في هذا الموضع إنما كان لأن

---

(١) الحديث في : الجامع الصحيح، كتاب الجنائز، باب فضل من مات له ولد فاحتسب، ٣٨٧/١ .

(٢) انظر : البحر المحيط ٢٠٩/٦ ، ومغني اللبيب ص ٤٥١ .

(٣) انظر : مغني اللبيب ص ٤٥١ .

(٤) تفسير أبو السعود ٢٧٥/٥ .

القسم وارد في سياق الرد على المنكرين الجاحدين للبعث ، فذكر الحشر وأحواله وأهواله أبلغ في التنكيل بهم ، كأنه حين قال : (لسوف أخرج حياً) قيل له : ليس الإحياء وما يتبعه من البعث فحسب ، بل الحشر أيضاً على تلك الصورة المخزية الموصوفة في الآيات ، وعلى هذا يكون في ذكر الحشر وأهواله والتصريح به في المقسم عليه من التقريع والتوبيخ والإيلام والغلظة مالايكون في حال الاقتصار على مجرد ذكر البعث .

وفي التصريح بالحشر في المقسم عليه إعراض عن إجابة ذلك الكافر على سؤاله في قوله : ﴿ .. **أإذا مامت لسوف أخرج حيا** ﴾ (١) ، وإخبار بما يترتب عليه من الجزاء وما فيه من شدة وبلاء ، وفي هذا تعريض له بما هو فيه من الغفلة والضلال .

وقد أكد المقسم عليه في هذا الموضع بالقسم باسم الرب سبحانه مضافاً إلى ضمير رسوله ﷺ ، وهو من أقوى المؤكدات ، واشتمل كل جزء من أجزاء المقسم عليه على غير واحد من عناصر التوكيد ، فقد أكد بعضها باللام والنون المشددة ، وذلك قوله : ﴿ **لنحشرنهم .. لنحضرنهم .. لننزعن** ﴾ وأكد بعضها باللام في قوله : ﴿ **ثم لنحن أعلم**) وبضمير العظمة المشعر بفخامة المقام وهوله ، ثم أكد قوله : (**وإن منكم إلا واردها** ﴾ بأسلوب القصر وهو من أقوى المؤكدات ، فكل جزء من أجزاء المقسم عليه مؤكد غاية التأكيد ، وكل ذلك داخل في التأكيد القسمي ، وهذا يضاعف من دلالاته التحقيقية .

وجميع هذه المؤكدات تناسب حال المتحدث عنهم الذي ينكرون البعث على سبيل الاستبعاد والاستحالة ، ففي قوة التأكيد زيادة في التقريع والتوبيخ لهم على موقفهم من البعث .

وليس الغرض من القسم وما تضمنه جوابه من المؤكدات تأكيد الخبر لرسول الله ﷺ ، وهو المخاطب بالقسم ، كما جرت العادة في مخاطبات الناس ، وإنما هو أسلوب يسلكه القرآن في خطابه تعالى لنبيه ﷺ في مواقف الوعيد بالعذاب ، لتطمين قلبه

في هذا الموقف التهديدي ، والإشعار برحمة ربه وتأييده له ، ولإيناسه في مثل هذه المواقف ، كما ذكرنا في الموضعين السابقين .

وبسبب من هذا المعنى اختير للقسم اسم الرب سبحانه ؛ لمناسبته لمعاني الرحمة والعطف والرعاية ، وأضيف أيضا إلى الرسول ﷺ : (**وربك**) . وفي ذلك - كما يرى بعض المفسرين [١] - تفخيم لشأنه عليه الصلاة والسلام .

وإذا كان في القسم باسم الرب سبحانه مضافاً إلى ضمير الرسول ﷺ تفخيم لشأنه عليه الصلاة والسلام وتكريم له ، فإن في المقسم عليه إظهاراً لحقارة المكذبين به يوم القيامة وذلهم ، وفي هذا تقابل بديع بين المقسم به والمقسم عليه يؤمي إلى أن حال هذا الرسول ومآله عند ربه في الدنيا التكريم والتفخيم والتعظيم ، على حين يكون حال مخالفيه ومكذبيه الإهانة والتحقير والإذلال ، وهذا من ضروب التناسب بين المقسم به والمقسم عليه ، وهو تناسب يحقق دلالة هامة تناسب السياق والمقام الذي سيق له القسم .

وكما يناسب القسم في هذا الموضع المقسم عليه وسياقه الخاص ، يناسب أيضاً السياق العام للسورة ، من جهة شيوع لفظي ﴿ **الرب** ﴾ و ﴿ **الرحمن** ﴾ فيها ، وهما من أسمائه سبحانه المتضمنه للرحمة والرعاية واللطف ، وكلها معانٍ ذات صلة بوجه بناء القسم على صورة (وربك) .

ومما تقدم تعرف مزية التعبير بهذه الصورة القسمية في هذا الموضع ، لما فيها من مناسبة المقسم عليه ، والمقسم له ، ومقام القسم ، وسياقه الخاص والعام .

---

(١) انظر : الكشاف ٥١٨/٢ ، والتفسير الكبير ٢٤١/٢١ .

ثانياً - القسم باسم الرب مضافاً إلى أسماء بعض مخلوقاته

ورد في القرآن الكريم القسم بأسماء الله تعالى وصفاته ، كما ورد القسم بأسماء المخلوقات وفي هذا النسق القسمي الذي نتناوله هنا يقرن الأسلوب في المقسم به بين الأمرين ، فهو قسم باسم من أسماء الله تعالى مضافاً إلى أسماء مخلوقاته ، وقد جاء هذا النسق في موضعين من القرآن الكريم هما :

١ - قوله تعالى : ﴿ **وفي الأرض آيات للموقنين * وفي أنفسكم أفلا تبصرون * وفي السماء رزقكم وماتوعدون * فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ (١) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ (٢) .

والقسم في الموضعين صادر من الله تعالى باسمه (**الرب**) مضافاً إلى السماء والأرض في الموضع الأول ، وإلى المشارق والمغارب في الثاني ، وهذه هي صورة المقسم به في كل منهما .

أما المقسم عليه فهو في الموضع الأول إثبات حقيقة مايعود عليه الضمير في قوله: (إنه لحق) ، وهو البعث وغيره مما أخبر الله تعالى عنه في السورة قبل القسم. وفي الموضع الثاني إثبات قدرة الله تعالى على أن يبدل خيراً من المكذبين ، ويبعثهم يوم القيامة .

والقسم في الموضعين خطاب عام للمؤمن والكافر ، وإن كان كونه للكافر أظهر في الثاني .

وعلى هذا ، فالموضعان متحدان ، في المُقْسِم ، وفي بعض أفراد المقسم له ،

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢٠ - ٢٣ .

(٢) سورة المعارج ، الآية ٤٠ ، ٤١ .

ويتبع ذلك اتحاد في نسق المقسم به ، والقضية المقسم عليها- في بعض جوانبها - ، وإن كانت صياغة كل من هذه العناصر ذات تركيب خاص روعيت فيه مناسبة كل منها للسياق الذي وردت فيه ، ومطابقته لمقتضيات الأحوال ٠ وسيأتي تفسير هذه العناصر ، في كل من الموضعين - مفصلاً ٠

والذي يلفت في هذا النسق المقسم به ، أنه - باشتماله على القسم باسم الرب - قد جاء على غير المألوف في أسلوب القسم في القرآن الكريم في مثل هذا الخطاب ، وذلك أن الذي شاع في القرآن أن الله تعالى حين يقسم للخلق كافة - وفيهم من لايؤمن به - لايقسم لهم بذاته ؛ لأن المقسم به كلما كان أمراً يؤمن به المخاطب كان أقوى في إثبات المقسم عليه ؛ فكيف يتم التأكيد - في هذين الموضعين - باسمه تعالى موجهاً إلى الخلق كافة وفيهم من لايؤمن به ؟

وللإجابة عن هذا السؤال نشير إلى ما لإضافة اسم الرب تعالى إلى أسماء المخلوقات في هذا النسق ، من قيمة في صرف هذا القسم عن أن يكون قسماً مجرداً بذاته سبحانه ، إلى كونه قسماً مماثلاً - في بعض خصائصه - للقسم بأسماء المخلوقات ؛ وذلك أنها (أي الإضافة) تلفت المخاطب إلى المقسم به في صورته التي أضيف فيها إلى السماء والأرض تارة ، وإلى المشارق والمغارب تارة ، فلكل من هاتين الصورتين شأن في تصور العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه ، ولكل منهما علاقة بالمقسم له ، فالقسم هنا ليس كالقسم باسم الرب وحده ، ولهذا فلا إشكال في ورود مثل هذا النسق في خطاب عام للخلق كافة مؤمنهم وكافرهم ٠

والذي تحقق بالإضافة هنا كالذي تحقق بإضافة اسم الرب تعالى إلى ضمير الرسول ﷺ ، من إسناد القسم إليه في المواضع الثلاثة التي أمر الله تعالى فيها نبيه أن يقسم للكافرين باسمه سبحانه [١] ؛ فقد أحالت تلك الإضافة ما لايصح أن يكون

---

(١) انظر المبحث الخاص بذلك في هذا الفصل ٠

مؤكداً للمخاطبين إلى أقوى المؤكدات ، بما استثمرته من رسوخ ثقة المخاطب في المتكلم بالقسم .

والفرق بين الإضافتين أن الإضافة في تلك المواضع الثلاثة تعتمد في التوكيد على تغيير جهة صدور القسم ، على حين تعتمد في هذين الموضعين على تغيير صورة المقسم به ، على نحو جعل هذه الصورة تحظي بالقبول لدى المقسم له ، ومن ثم تؤكد المقسم عليه .

وقد يقال هنا : إذا كان المراد القسم بأمر يقبله جميع المخاطبين ؛ ليؤمنوا بما أقسم به عليه ، وكان في هؤلاء المخاطبين - في هذا الضرب من القسم - من لايؤمن بأصل المقسم به ، وهو اسم الرب تعالى ، فلم لم يرد القسم هنا بأسماء المخلوقات وحدها ؛ فيحصل بها من إثبات المقسم عليه ما لايحصل مع ذكر اسمه تعالى من نفور بعض المخاطبين وعدم تقبلهم للقسم ؟

والجواب عن هذا أن كلا الأمرين مقصود في مثل هذا الضرب من القسم ؛ فليس المقصود القسم بأسماء المخلوقات وحدها ، أو القسم باسم الرب تعالى وحده ، بل المراد القسم بالصورة الحاصلة من اجتماعهما في المقسم به ، إذ هي التي يعول عليها في تأكيد المقسم عليه ، وفي مطابقة مقتضيات الأحوال .

وتختلف دلالة القسم باختلاف صورة المقسم به الحاصلة من تغاير ما أضيف إليه اسم الرب تعالى في كل من الموضعين ، والهيئة التي ورد عليها ؛ لأن لكل خصوصية في المقسم به وجه اختصاص بالموضع الذي وردت فيه .

والبحث في هذا يحتاج إلى وقوف متأنٍ على سياق الموضعين ، وجهة التأكيد في كل منهما ، وخصائص التراكيب المصاحبة لكل قسم ، وذلك ماسنقف عليه في الصفحات التالية .

الموضع الأول :

قوله تعالى: ﴿**فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون**﴾[١]

يقسم الله تعالى في هذا الموطن باسمه (**الرب**) مضافاً إلى السماء والأرض : ﴿ **فورب السماء والأرض** ﴾ ، وهذه هي صورة المقسم به في هذا القسم . أما المقسم عليه ؛ فهو مايعود عليه الضمير في قوله : (**إنه لحق**) ، وفي تحديد المراد به خلاف بين المفسرين ؛ فقيل : المراد به « إن الذي قلت لكم أيها الناس إن في السماء رزقكم وماتوعدون لحق كما حق أنكم تنطقون »[٢] ، وقيل : هو ماذكر من أمر الآيات والرزق وما توعدون[٣] ، وقيل : إن قوله تعالى : ﴿ **وماتوعدون** ﴾ مستأنف خبره : ﴿ **فورب السماء والأرض ..** ﴾ ، وعلى هذا فالضمير لـ (ما) في قوله : ﴿ **وماتوعدون** ﴾[٤] .

وفي تفسير الضمير آراء أخرى[٥] يؤول أكثرها إلى كون المقسم عليه جميع ما أخبروا به من أول السورة إلى آية القسم من أمر البعث والجزاء والقرآن والجنة والنار والرزق والمطر ، وغير ذلك من أمور الدنيا والآخرة المخبر بها عن الله تعالى في هذا السياق . وإذا كان المراد بالضمير هو مدلول (ما) في ﴿ **وماتوعدون** ﴾ ؛ فإن المقسم عليه في هذا الموطن هو كل ما قالوه في تفسيرها[٦] ، وهو يشمل جميع ماتقدم ذكره ، وهذا هو الأظهر .

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢٣ .

(٢) تفسير الطبري ١٢٧/٢٦ .

(٣) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ، ٥٤/٥ ، وانظر : الكشاف ١٧/٤ ، وزاد المسير ٣٤/٨ .

(٤) تفسير البيضاوي ص ٦٩١ ، وتفسير أبي السعود ١٣٩/٨ ، وفتح القدير ٨٥/٥ .

(٥) انظر تفصيلها في : التفسير الكبير ٢٠٩/٢٨ ، والبحر المحيط ١٣٦/٨ ، وروح المعاني ١٠/٢٧ .

(٦) انظر ماقيل في تفسير (وماتوعدون) في : التفسير الكبير ٢٠٨/٢٨ ، والتبيان في أقسام القرآن ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

والقسم في هذا الموضع يخاطب الخلق كافة : مؤمنهم وكافرهم ، وليس في السياق مايدل على تخصيص الخطاب لأحد الفريقين . وقد صحب القسم في هذا الخطاب كثير من عناصر التأكيد ففيه : إن ، واللام ، واسمية الجملة ، والتشبيه الذي ختمت به الآية .

ومعلوم أن المؤمن لاينكر ولايشك في أي من الأمور التي تضمنها المقسم عليه من بعث وجزاء وقرآن وجنة ونار ورزق . . ، بل إن هذه الأمور من المسلمات عنده فهي مما لايحتاج إلى تأكيد ، ولكن لما كان بعض المؤمنين في معاشهم وغدوهم ورواحهم ، في غفلة عن مقتضيات إيمانهم ، وفي تنازع وتكالب وتحاقد على تحصيل الرزق ؛ صار حالهم في ذلك حال من ينكر أو يشك في تلك الأمور المقسم عليها ، فالتأكيد الوارد هنا من تنزيل الأمر المعلوم منزلة المجهول المنكر لسر بلاغي ، وهو تنبيه المؤمنين الغافلين وحثهم على العمل بمقتضيات ما آمنوا به ، وفيه أيضاً تثبيت للعاملين بمقتضياته .

فأما الكافرون فهم في حاجة إلى تأكيد هذه القضايا الهامة الداخلة فيما أقسم الله تعالى عليه ، وأهمها قضية البعث والحساب والقرآن . . ؛ لما عرف من إنكارهم لهذه القضايا ومبالغتهم في جحدها ، فناسب أن يشتمل الخطاب الموجه إليهم على غير واحد من أساليب التوكيد .

ومجيء الفاء في صدر هذا القسم : ﴿ **فورب السماء والأرض** . . ﴾ يدل على ارتباطه بما قبله ؛ ومن وجوه الارتباط دلالة الفاء على ترتيب القسم في سورة الذاريات من الأدنى إلى الأعلى – كما يقول الرازي ؛ [١] وذلكم أنه أقسم في أولها بالذاريات وغيرها من الأمور الأرضية والعلوية ، ثم أقسم بالسماء ذات الحبك ، ثم ترقى إلى القسم برب السماء والأرض ، وذلك جار على ما هو معروف من أن المتكلم يقسم أولاً بالأدنى ، فإن لم يصدق المخاطب أقسم له بأعلى منه تدرجاً في التأكيد .

---

(١) انظر : التفسير الكبير ٢٠٩/٢٨ .

ويشير الرازي إلى وجه آخر يفسر ما أفادته الفاء من ارتباط القسم بما قبلها ؛ وذلك أن في مجيئها بعد ما تقدم من بيان الثواب والعقاب « تنبيهاً على أن لا حاجة إلى اليمين مع ماتقدم من الكشف المبين ؛ فكأنه يقول: ورب السماء والأرض إنه لحق ، كما يقول القائل - بعد مايظهر دعواه - : هذا والله إن الأمر كما ذكرت ؛ فيؤكد قوله باليمين ، ويشير إلى ثبوته من غير يمين » [١] .

والفاء بهذا المعنى تفيد أن الأمر المقسم عليه في غنى عن التأكيد ، ومع ذلك فقد أقسم لهم برب السماء والأرض ، كأنه يقول : قد تأكد المطلوب بما تقدم ، ومع هذا فأقسم : ورب السماء والأرض [٢] . وهذا الوجه قريب من دلالة النفي قبل القسم في نحو (لا أقسم) ، في التأكيد بإظهار عدم الحاجة إلى التأكيد .

ومع ما أفادته الفاء من زيادة التوكيد بما أشارت إليه من استغناء الكلام عنه ، فإن المقسم عليه أتبع بما يزيده قوة في التأكيد ، وذلك قوله : ﴿ **إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ ؛ فقد شبه الأمر المقسم عليه في ثبوته وتحققه بالنطق الإنساني ، وهو مثل قولهم : إنه لحق كما أنك ها هنا ، أي : كما لايشك في أنكم تنطقون فلا يشك في حقيقة ماتخبرون به ؛ [٣]فوجه الشبه بين الأمرين اليقين .وقد عبر عن ذلك

---

(١) التفسير الكبير ٢٨/٢٠٩.

(٢) لعل هذا المعنى هو ما أدركه الأعرابي بفطرته لما سمع السورة من أولها إلى هذا الموضع - من الأصمعي ؛ فصاح بأعلى صوته : ياسبحان الله ، من ذا الذي أغضب الجليل حتى حلف ، لم يصدقوه بقوله حتى ألجأوه إلى اليمين . . ؛ ففي قوله : (لم يصدقوه . . حتى ألجأوه) ما يدل على أن الأعرابي قد فهم ماأفادته الفاء من أن الأمر المقسم عليه ليس في حاجة إلى أن يقسم عليه بعد أن تقدمت دلائل صدقه ؛ فاستعظم الأعرابي أن يقسم الخالق وهو غير محتاج إلى ذلك وعلله بغضبه سبحانه . (انظر القصة كاملة في : الكشاف ٤/١٧ ، وتفسير القرطبي ١٧/٤٢ ، وروح المعاني ٢٧/١٠ ، ١١) .

(٣) معالم التنزيل ٤/٢٣١ ، والكشاف ٤/١٧ ، وتفسير البيضاوي، ص ٦٩١ ، وتفسير ابن كثير ٤/٢٣٥ وتفسير أبي السعود ٨/١٣٩ .

بصيغة الفعل فقيل : (تنطقون) للدلالة على تجدد هذا الفعل واستمراره [١] ، وهذا يعني أنه دليل مستمر متجدد ، وفيه إيماء إلى الإعادة بعد الخلق الأول .

ولاختيار صفة النطق في التمثيل خصوصيات في تأكيد جوانب عدة من المقسم عليه ؛ فهي صفة تناسب الرزق ، فكما « أن كل إنسان ينطق بلسان نفسه لايمكن أن ينطق بلسان غيره ، كذلك كل إنسان يأكل رزق نفسه الذي قسم له ولايقدر أن يأكل رزق غيره » [٢] ، وهذا هو وجه إثبات ما أخبر به من الرزق وهو جزء من المقسم عليه .

ولهذه الصفة أيضاً وجه ارتباط بإثبات حقيقة القرآن ؛ فإذا كان القرآن أحد الحقائق المقسم عليها هنافقي ذكر النطق - كما يقول الرازي - إشارة إلى أنه حق نطق به الملك كما ينطقون [٣] ؛ فما ينبغي أن تختلف أقوالهم فيه .

ويرى البقاعي أن جهة الاستدلال بالنطق هنا التنبيه إلى أن الذي خصكم بقوة النطق من بين سائر ما في الأرض بأسباب لا ترونها ولا تحصونها « قادر على الإتيان بوعده من الرزق وغيره . . وإن لم تروا أسبابه ، كما أنه لو أراد لأنطق جميع من [٤] في السموات والأرض من الجمادات بما يقيمه لها من الأسباب التي أقامها لكم ، وإن لم تروا ذلك » [٥] ، وعلى هذا فإن للتمثيل بصفة النطق - وفق هذا الملحظ - علاقة بجميع الأمور المقسم عليها في هذا الموضع لأنها خفية على الناس في أسبابها وطريقة الإتيان بها .

---

(١) انظر : نظم الدرر ٤٥٩/١٨ ، والتحرير والتنوير ٣٥٦/٢٦ .

(٢) معالم التنزيل ٢٣١/٤ ، والقرطبي ٤١/١٧ .

(٣) التفسير الكبير ٢٠٩/٢٨ ، ٢١٠ .

(٤) لعل الأصوب : جميع (ما) في السموات والأرض .

(٥) نظم الدرر ٤٦٠/١٨ .

ومن خصوصيات اختيار النطق ، كونه أمراً متيقناً عند جميع المخاطبين ؛ إذ كل واحد « لا يخالجه شك في أنه ناطق ، فكذلك ما أخبر الله عنه » [١] ، ومعنى هذا اليقين - كما أرى - أنه أمر لاتدخله الشبهة لكونه لايحتاج في تحققه إلى أمر خارج عن الذات ، لأن الفعل والمفعول داخل في إرادة الناطق وحكمه ، وليس كذلك الذوق والسمع والإبصار والشم ، ولذلك كان ذكر النطق أقوى في إثبات تمكن الخالق سبحانه مما أقسم عليه إثباتاً لا شبهة فيه البته [٢] .

ومن وجوه اختيار التمثيل بالنطق هنا أيضاًأنه أمر هين لايحتاج إلى أدنى جهد ، بل إنه يتمثل في الفكر قبل أن يجري به اللسان ، وفيه - بهذا المعنى - إشارة إلى يسر حصول ما أخبر الله تعالى عنه من الأمور المقسم عليها .

وفي ذكر صفة النطق خصوصية أخرى في الاستدلال على صدق المقسم عليه ؛ وذلك أنها أداة الفكر ، فبها يتوصل إلى دلائل إثبات المقسم عليه ، وفي هذا الوجه حث على التفكر في ما ورد في المقسم به من ذكر السماء والأرض وما فيها من الآيات ، وهذا وجه من وجوه ارتباط المقسم به بالجملة المعضدة للمقسم عليه وهي قوله : ﴿ **مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ .

ويمكن أن يكون في ذكر السماء والأرض مع خاصية النطق مايشير إلى أن فيهما آيات ناطقة بصدق مايوعدون كما أنهم ينطقون .

فتأمل ما لهذا التمثيل من وجوه ارتباط بتأكيد المقسم عليه مع ما له من صلة وثيقة بالمقسم به ، وليس كمثل ذلك نظم .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن ص ٢٦٥ .

(٢) أي : كما أن النطق لايفتقر في حصوله إلى غير إرادة المتكلم وحكمه ، فكذلك ما أخبر به سبحانه من الأمور المقسم عليها ، إنما هي واقعة تحت مطلق إرادته وحكمه ، فالنطق يخالف القدرات الأخرى من ذوق وسمع وإبصار وشم في كون كل منها يحتاج إلى غيره في حصوله ، كاحتياج الذوق إلى مذوق خارجي ، وكذلك القدرات الأخرى .

والمقسم به في هذا الموطن مناسب للمقسم عليه - وإن تعدد المراد به - ؛ فاسم الرب ابتداءً يلائم الأمور المقسم عليها (من بعث وجزاء ورزق وغير ذلك من خصائص الربوبية) فهي مما اختص به الرب سبحانه .

ثم إن في إضافة اسم الرب في هذا السياق الذي تثبت فيه هذه الأمور المقسم عليها ، إلى السماء والأرض ، إشارة إلى العلاقة بينهما على نحو يحقق تلك الأمور المقسم عليها ؛ فالبعث والجزاء والقرآن والرزق والمطر ، وغير ذلك مما يدخل في جواب القسم ، إنما يتم بعلاقة بين السماء والأرض ، يهيمن عليها ويدبرها (رب السموات والأرض) قال تعالى : ﴿ **يدبر الأمر من السماء إلى الأرض ..** ﴾ (١) ، فهو مقتدر على كل ما أخبر عنه من ذلك .

وهذه دقيقة من دقائق الجمع بين السماء ولأرض بوصفهما مربوبين لله تعالى ، لأن في ذلك إثباتاً للأمور المقسم عليها على وجه العموم ، مع ما فيه من إثبات لكل واحد من هذه الأمور لعلاقته الخاصة بالسماء والأرض وربهما .

ونذكر من ذلك ما للقسم برب السماء والأرض من خصوصية في إثبات قضية البعث من جهات عدة ؛ فالسماء تذكر هنا مقابلة للأرض في سياق تقدم فيه مايدل على المطر وذلك في قوله : ﴿ **وفي السماء رزقكم ...** ﴾ ، وكثيراً ما يثبت القرآن أمر البعث بالإشارة إلى العلاقة بين السماء والأرض بوصفها علاقة إحياء ؛ كما قال تعالى : ﴿ **يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي ويحيي الأرض بعد موتها وكذلك تخرجون** ﴾(٢) ، وعلى هذا يكون القسم برب السماء والأرض هنا

---

(١) سورة السجدة ، الآية ٥ . وانظر بخاصة : سورة يونس ، الآيات ٢ - ٦ . وتابع - إذا شئت - الربط بين السماء والأرض ومدبرهما من جهة ، وإثبات قضايا الربوبية وبخاصة قضية البعث من جهة أخرى ، تابع ذلك في أكثر القرآن ، وانظر على سبيل المثال ما ورد من ذلك في سورة الروم .

(٢) سورة الروم ، الآية ١٩ . وانظر الآيات ٥ - ٧ من سورة الحج . وهو أكثر من أن يحصى .

شبيهاً - من هذا الوجه - بالقسم في قوله تعالى : ﴿ **والسماء ذات الرجع * والأرض ذات الصدع *إنه لقول فصل * وما هو بالهزل** ﴾ (١) ، وهو قسم مثبت لقضية البعث من طريق الاستدلال بإحياء الأرض بالمطر .

وخلاصة هذا الوجه أن الجمع بين السماء والأرض في هذا القسم في سياق كالذي ذكرناه وإضافة اسم الرب إليهما ، يشير إلى المماثلة بين علاقتين من علاقات السماء والأرض ، إحداهما مرئية مشاهدة للمخاطبين ، والأخرى غيبية يراد إثباتها بهذا الأمر الذي يتكرر وقوعه في العالم المحسوس ، ومن هذا المعنى حسن الجمع في صورة المقسم به بين مكان الصورة المشاهدة وهو الأرض ، ومكان الأمر الغيبي الموعود به وهو السماء .

والمقسم به في صورته الحاصلة من إضافة اسم الرب تعالى إلى السماء والأرض يشير إلى جهة هامة يثبت بها البعث ، وذلك أنه إذا ثبت بهذه الإضافة أن هذه الأمور المخلوقة العظيمة مربوبة لله سبحانه ؛ فهو خالقها ومدبرها ؛ إذا ثبت ذلك ثبت بالضرورة أن القدرة على خلق الإنسان وإعادته أهون من ذلك بكثير ؛ فالبعث واقع لا محالة ، وعلى هذا فالقسم هنا يتضمن معنى قوله تعالى : ﴿ **لخلق السموات والأرض أكبر من خلق الناس ولكن أكثر الناس لايعلمون** ﴾ (٢) ، وقوله تعالى : ﴿ **وهو الذي يبدأ الخلق ثم يعيده وهو أهون عليه ، وله المثل الأعلى في السموات والأرض وهو العزيز الحكيم** ﴾ (٣) .

وإذا كان إثبات أمر القرآن والوحي جزءاً من الأمور المراد توكيدها بالقسم في هذا الموضع ؛ فإن ذكر السماء والأرض في صورة إضافة اسم الرب إليهما مناسب لهذا الإثبات ، فالقرآن كلام الله تعالى ﴿ **رب السماء والأرض** ﴾ والقرآن نازل من

---

(١) سورة الطارق ، الآية ١١ - ١٤ .

(٢) سورة غافر ، الآية ٥٧ .

(٣) سورة الروم ، الآية ٢٧ .

السماء إلى الأرض بتقدير من المتكلم به سبحانه ، ولا نغفل هنا تلك الملاحظة القيمة التي سجلها الرازي في تفسير خصوصية ذكر صفة النطق في الاستدلال على المقسم عليه - وقد تقدم بيانها - ، ولعل في مجيء التمثيل بهذه الصفة في صورة الفعل الدالة على التجدد والاستمرار إيماءً إلى طريقة نزول القرآن وتجدد ذلك على مدى فترة الوحي ، في اتصال متكرر بين السماء والأرض .

وبالإضافة إلى التناسب القائم بين طرفي القسم ؛ فإن عناصر القسم في هذا الموطن تتفق وتتسق مع سياق السورة قبله ؛ وذلك أن في الجمع بين السماء والأرض وصفة من صفات النفس تلاؤماً مع الآيات التي تقدمت آية القسم ، قوله سبحانه : ﴿ **وفي الأرض آيات للموقنين * وفي أنفسكم أفلا تبصرون * وفي السماء رزقكم وما توعدون** ﴾ [١] .

ووجه التلاؤم أن هذه الآيات قد أشارت إلى الآيات في الأرض والنفس ، الدالة على صدق الموعود به في السماء ، وفي السماء صلاح أمر الأرض والنفس ؛ فجاء القسم بـ ﴿ **رب السماء والأرض** ﴾ مشتملاً على ذكر السماء والأرض ، ومتبوعاً بذكر الصفة التي يحصل بها الإنسان تلك الدلائل المشار إليها ، وهي صفة من صفات النفس ، تمكنها من التصديق بما تشير إليه دلائل الأرض من غيب السماء .

ومن وجوه ارتباط القسم بالسورة التي ورد فيها ، مناسبته لما افتتحت به من القسم بالذاريات والحاملات والجاريات والمقسمات ، وهي أمور تدخل في آيات الأرض الدالة على التدبير من رب السماء ، ثم القسم بالسماء ذات الحبك على اختلاف أقوال الناس في هذه الأمور الموعود بها ، والمقسم عليه في القسمين إثبات صدقه وحقيقته ، فلما كان هذا هو ما تضمنه السياق من أول السورة إلى موضع القسم هنا ؛ جاءت عناصر القسم في قوله ﴿ **فورب السماء والأرض إنه لحق مثل ما أنكم تنطقون** ﴾ [٢] جامعة بين السماء والأرض وربهما ، على نحو يشير إلى أن تأمل

---

(١) سورة الذاريات ، الآيات ٢٠ - ٢٢ .

(٢) سورة الذاريات ، الآية ٢٣ .

آيات الأرض والسماء ينتهي بصاحبه إلى التصديق بالحق الذي حرصت السورة على إثباته وتقريره .

« وههنا أمر ينبغي التفطن له ، وهو أن الرب تعالى شهد بصحة ما أخبر به ، وهو أصدق الصادقين ، وأقسم عليه ، وهو أبر المقسمين ، وأكده بتشبيهه بالواقع الذي لا يقبل الشك بوجه ، وأقام عليه من الأدلة العيانية والبرهانية ما جعله معايناً مشاهداً بالبصائر ، وإن لم يعاين بالأبصار .. » [١] . وهذا يؤكد ما للقسم من قيمة في تقريب ما لايدرك بالحاسة (من الأمور المعنوية أو الحسية التي أفقدتها الغفلة حسيتها) إلى حال يمكن معها النفاذ إليها كما لو كانت مما هيمن عليه الحس .

ولعلك تدرك مما سبق قوة التأكيد في هذا القسم ، وتعدد وجوهه ، وتنوع علاقات المقسم به بالمقسم عليه ؛ لتنوع القضايا التي يثبتها القسم وتعددها ، وتناسب القسم - مع ذلك - مع سياق السورة قبله ، وتدرك كذلك كيف تحقق ذلك كله من الألفاظ المقسم بها ، وهي ماهي إيجازاً واختصاراً .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن ص ٢٦٥ ، ٢٦٦ .

الموضع الثاني :

قوله تعالى : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ (١) .

هذا هو الموضع الثاني الذي يرد فيه القسم باسم الرب تعالى مضافاً إلى أسماء بعض مخلوقاته . والمقسم بهذا هو الله تعالى ، كما في الموضع السابق .

ومجيء الفاء في صدر الموضع يصله بما قبله وهو قوله سبحانه : ﴿ **فمال الذين كفروا قبلك مهطعين * عن اليمين وعن الشمال عزين * أيطمع كل امرىء منهم أن يدخل جنة نعيم * كلا إنا خلقناهم مما يعلمون * فلا أقسم برب المشارق والمغارب إنا لقادرون ..** ﴾ (٢) . أي : إنا خلقناهم من ذلك الماء المهين الذي يعلمون حقارته فنحن نقدر على كل شيء نريده ولا يعجزنا شيء إذا أردناه ، فإنا لقادرون على إعادتهم وبعثهم والاستبدال بهم خيراً منهم (٣) .

والفاء – على هذا المعنى – واقعة في جواب شرط مقدر وتسمى الفاء الفصيحة ، أي : « إذا كان الأمر كما ذكر من أنا خلقناهم مما يعلمون فأقسم برب المشارق والمغارب ... » (٤) .

ويجوز أن تدل الفاء – بعد أن تم الاستدلال بالنشأة الأولى – على عدم حاجة النشأة الثانية إلى توكيد بالقسم ، على معنى : إن الأمر ثابت من غير قسم ؛ ألم نخلقهم مما يعلمون خسته وحقارته، فنحن قادرون على إعادتهم والاستبدال بهم خيراً منهم ، ومع وضوح ذلك – بما أشرنا إليه من خلقنا لهم مما يعلمون – فأقسم ، وإلا فالأمر ليس في حاجة إلى اليمين . وعلى هذا فالفاء هنا تتضمن ما أشار إليه الرازي

---

(١) سورة المعارج ، الآية ٤٠ ، ٤١ .

(٢) سورة المعارج ، الآية ٣٦ – ٤٠ .

(٣) انظر : البحر المحيط ٣٣٦/٨ ، ونظم الدرر ٤١٦/٢ .

(٤) تفسير أبي السعود ٣٥/٩ .

في معنى الفاء في قوله سبحانه : ﴿ **فورب السماء والأرض ...** ﴾ [١] .

واتساقاً مع هذا المعنى يصدر الأسلوب بصيغة النفي قبل فعل القسم : (لا أقسم) ، وقد ذكرت آراء العلماء في دلالة هذا التركيب ، مفصلة في موضع آخر من هذا البحث [٢] ، وأكثر الوجوه التي فسروا بها هذا النسق صالحة لأن تراد هنا ، فيما عدا الوجوه التي استبعدتها هناك .

وأذكر هنا مايتصل من تلك الآراء بمعنى القسم في هذا الموضع . فمن ذلك ما ذهب إليه البقاعي من أنه « أكد بنفي القسم المشير إلى عدم الحاجة إليه لكثرة الأدلة المغنية عنه ، لما لذلك المقسم عليه من غرابة في ذلك الوقت ؛ لكثرة الكفار وقوة شوكتهم » [٣] . ومعنى هذا أن في نفي القسم تأكيداً للقسم باظهار عدم الحاجة إليه ؛ بوضوح المقسم عليه ، وهذا الأسلوب أقوى في التأكيد من القسم المباشر .

وثمة وجه آخر من وجوه التأكيد بهذا النفي ، أشار إليه ابن كثير ؛ وذلك أن لا تنفي مزاعم الكافرين في القضية المراد إثباتها بالقسم « وتقدير الكلام : ليس الأمر كما تزعمون أن لا معاد ولا حساب ولا بعث ولا نشور ، بل كل ذلك واقع لا محالة ، ولهذا أتى بـ (لا) في ابتداء القسم ليدل على أن المقسم عليه نفي ، وهو مضمون الكلام ، وهو الرد على زعمهم الفاسد في نفي القيامة ، وقد شاهدوا من عظيم قدرة الله تعالى ما هو أبلغ من إقامة القيامة .. » [٤] .

وفي مجيء (لا) - على هذا الوجه - نفي لضد ما أثبته القسم ، أي لضد المقسم عليه ، وبهذا يكون قد أكد المقسم عليه بعد أن مهد له بنفي ضده ؛ فجمع بين التأكيد بالنفي والتأكيد بالإثبات .

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٢٣ . وانظر : الموضع السابق .

(٢) انظر ص١٣٣ من هذا البحث فما بعدها من هذا البحث .

(٣) نظم الدرر ٢٠/٤١٦ .

(٤) تفسير ابن كثير ٤/٤٢٣ .

والقسم هنا خطاب عام للخلق كافة ، غير أن للكافرين مزيد اختصاص به لورود ذكرهم قبل القسم في الآيات التي ذكرناها قبل قليل ، وهي قوله سبحانه : ﴿ **فمال الذين كفروا قبلك مهطعين** ... ﴾ إلى قوله : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق** .. ﴾ الايات .

ومما يدل على زيادة اختصاصهم بالخطاب هنا - أن هذه الآيات التي سبقت القسم قد نزلت فيهم حين كانوا « يجتمعون حول النبي ﷺ يستمعون كلامه ، ولاينتفعون به، بل يكذبون به ويستهزءون ، ويقولون : لئن دخل هؤلاء الجنة لندخلنها قبلهم ، وليكونن لنا فيها أكثر مما لهم » [١] .

وإذا كان الأمر كذلك فلا يسوغ فهم ورود القسم من الله تعالى بذاته في خطابه لهؤلاء المنكرين - إلا على الوجه الذي تقدم بيانه ؛ وهو أن القسم - بما فيه من إضافة اسمه تعالى إلى أسماء المخلوقات - يحظي لدى المخاطبين بالقبول ؛ لأنه مشتمل على مايدعوهم إلى التأمل فيه ، وهو ما ذكر من أمر المشارق والمغارب ، فالقسم بالرب وارد هنا بوصفه رب المشارق والمغارب .

وفي سياق الآيات قبل القسم مايشير إلى أن الخطاب موجه أيضاً إلى الرسول ﷺ ، ومما يؤكد هذا اشتمال المقسم عليه على ضمير الغائب في قوله : ﴿ **على أن نبدل خيراً منهم** ﴾ ، وإذا كان ذلك كذلك فإن القسم له عليه الصلاة والسلام وارد على سبيل التسلية والتأييد ، ولهذا جاء القسم باسم الرب متناسباً مع هذا المعنى ؛ لما فيه من الرعاية والرحمة والتلطف .

ويتضح بما سبق أن في الجمع في المقسم به بين اسم الرب تعالى وأسماء مخلوقاته مايلائم تعدد أحوال المخاطبين .

---

(١) أسباب النزول ، للواحدي ، ص ٥١٢ .

والمقسم عليه هنا هو قوله :﴿ ... **إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ ، والمعنى : إنا لقادرون على أن نهلك هؤلاء الكافرين، ونأتي بخلق أطوع لله منهم [١] . وقيل : المراد به إعادتهم يوم القيامة ، أي : « نعيدهم بأبدان خير من هذه ، فإن قدرته صالحة لذلك » [٢] . وعلى هذا يدخل في المقسم عليه إثبات البعث ، ويدل عليه السياق ؛ فقد ورد قبل القسم الاستدلال بالنشأة الأولى في قوله : ﴿ **كلا إنا خلقناهم مما يعلمون** ﴾ [٣] ؛ قال أبو حيان في تفسير هذه الآية : « أنشأناهم من نطفة مذرة فنحن قادرون على إعادتهم وبعثهم يوم القيامة وعلى الاستبدال بهم خيراً منهم » [٤] . وهذا يوافق منهج القرآن في الاستدلال بالنشأة الأولى على النشأة الآخرة في كثير من الآيات [٥] .

ويؤيد إرادة القسم على البعث أيضاً ما ورد عقب القسم من التهديد باليوم الموعود في قوله سبحانه : ﴿ **فذرهم يخوضوا ويلعبوا حتى يلاقوا يومهم الذي يوعدون** ... ﴾ الآيات [٦] .

وخلاصة القول: أن ماقبل القسم وما بعده يدلان على أن إثبات البعث وتأكيده مما يدخل في المقسم عليه هنا ، بالإضافة إلى إثبات قدرته سبحانه على أن يبدل خيراً منهم في الدنيا .

ولتأكيد هذا الأمر أقسم الله تعالى باسمه مضافاً إلى المشارق والمغارب ؛ فقال : ﴿ **فلا أقسم برب المشارق والمغارب** ... ﴾ ، وهذا المقسم به يتحد مع ما أقسم به

---

(١) تفسير الطبري ٢٩/٥٥ ، وزاد المسير ٨/٣٦٦ ، والتبيان في أقسام القرآن ، ص ١٢٢ .

(٢) تفسير ابن كثير ٤/٤٢٣ .

(٣) سورة المعارج ، الآية ٣٩ .

(٤) البحر المحيط ٨/٣٣٦ .

(٥) انظر نظائر لهذا الاستدلال في : التبيان في أقسام القرآن ص ١٢٢ - ١٢٤ .

(٦) انظر الآيات : ٤٢ - ٤٤ .

في الموضع السابق في أصل المقسم به ونسقه ، ويختلف عنه في أسماء المخلوقات المضاف إليها ؛ ولهذا فإن صورة المقسم به هنا مغايرة لصورته هناك ؛ لأن تفسير المضاف إليه في كل موضع ذو قيمة في دلالة القسم ، بوصفه جزءاً هاماً من أجزاء المقسم به .

وفي تفسير المضاف إليه هنا أقوال ؛ فقد ذهب بعض المفسرين إلى أن المراد بالمشارق والمغارب مطالع الشمس ومغاربها [١] ، وقيل مشرق كل يوم من السنة ومغربه [٢] ، وقيل يراد بها مطالع الشمس والقمر ومغاربهما [٣] ، وقيل : مشارق الشتاء والصيف ومغاربهما [٤] ، وذكر بعضهم أن المراد بها مشارق النجوم ومغاربها[٥] وقال غيرهم : مشارق ومغارب الكواكب مطلقاً [٦] ، وعند بعضهم : هما كل موضع من جهتي المشرق والمغرب [٧] . وجميع هذه الوجوه لاتخرج بالألفاظ عن دلالتها الحسية [٨] .

---

(١) تفسير الطبري ٥٥/٢٩ ، والتبيان في أقسام القرآن، ص ١٢١ ، وروح المعاني ٦٥/٢٩ .

(٢) معالم التنزيل ٣٩٦/٤ ، وزاد المسير ٣٦٦/٨ ، والتفسير الكبير ١٣٢/٣٠ .

(٣) تفسير الطبري ٥٥/٢٩ ، وروح المعاني ٦٥/٢٩ .

(٤) تنوير المقباس (ضمن مجمع التفاسير ٣٦٠/٦) .

(٥) غرائب القرآن : (على هامش الطبري ٤٧/٢٩) ، والتبيان في أقسام القرآن، ص ١٢١ .

(٦) غرائب القرآن : (المصدر السابق) ، والتفسير الكبير ١٣٢/٣٠ ، وروح المعاني ٦٥/٢٩ .

(٧) التبيان في أقسام القرآن، ص ١٢١ .

(٨) خرج بعض المفسرين باللفظ إلى دلالات أخرى غير حسية ؛ فذهب إلى أن المراد بالمشارق قد يكون ظهور دعوة كل نبي ، وبالمغارب موته ، أو أن المراد بهما أنواع الهدايات والخذلانات . (انظر : التفسير الكبير ١٣٢/٣٠) ، وغرائب القرآن : (على هامش الطبري ٤٧/٢٩) . وهذه المعاني لا تفهم من اللفظ إلا بضرب من التجوز ؛ فأما كون المشارق والمغارب تصويراً للهداية والضلال ؛ فليس ذلك ببعيد على أسلوب القرآن ، ومثله قوله تعالى : (يخرجهم من الظلمات إلى النور) سورة البقرة ، من الآية ٢٥٧ . وأما كونهما دالين على ظهور دعوة كل نبي وموته فتابع لهذا المعنى أيضاً ؛ لأن المراد ما جاءت به رسالات الأنبياء من نور الحق ، وما انقطع منه بموته ، وهو معنى صحيح في نفسه مبني على الأول ، وإذا =

والأولى في تفسير ذلك أن يقال : إن الله تعالى أقسم برب المشارق والمغارب ، ولم يخصص شيئاً مما تدلان عليه ؛ فالأقرب أن يؤخذ اللفظان على عمومهما ، وأن يكون ذكر الوجوه التي تقدمت على سبيل التمثيل لا الحصر ، وعلى هذا يكون المقصود بهما المشارق والمغارب كلها ما ذكر منها وما لم يذكر ، ويؤيد ذلك ورود اللفظين بصيغة الجمع [1] .

= صح هذا فإن بين المقسم به والمقسم عليه تناسباً من جهة أن الإيماء بالمشارق والمغارب إلى الهداية والضلال يشير إلى ما في المقسم عليه من إثبات قدرة الله تعالى على أن يستبدل بهؤلاء الضالين أهدى منهم ، أو يشير إلى انكشاف الحق من الباطل يوم القيامة ، وعلى المعنيين تكون العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه علاقة تمثيل .

(١) وردت في القرآن الكريم إضافة اسم الرب إلى المشارق والمغارب ، مجموعين كما في هذا الموضع ، ومثنيين في قوله سبحانه :(**رب المشرقين ورب المغربين * فبأي آلاء ربكما تكذبان**)، سورة الرحمن ، الآية ١٧ ، ١٨ ، ومفردين في قوله تعالى : (رب المشرق والمغرب لا إله إلا هو فاتخذه وكيلاً) سورة المزمل ، الآية ٩ .

وقد ذكر العلماء أنهما إذا وردا بالإفراد دلا على جهة المشرق والمغرب ، وإذا وردا بالتثنية دلا على مشرقي الصيف والشتاء ومغربيهما ، وإذا وردا بالجمع دلا على تعدد المشارق والمغارب في كل يوم وفصل ؛ ففيها معنى العموم .

(انظر في هذا : مجاز القرآن ٢٤٣/٢ ، ومفردات القرآن، ص ٣٨٠ ، وبدائع الفوائد ١٢١/١ ، والبرهان في علوم القرآن ١٥/٤ ، ١٦) .

وقد فسر بعض العلماء وجه اختصاص كل صيغة من هذه الصيغ بموضعها الذي وردت فيه ؛ فأما وجه مجيء الجمع في سورة المعارج فسيأتي بيانه فيما يلي ، وأما التثنية فجيء بها في سورة الرحمن « لأنها سورة ذكرت فيها المزدوجات : من الخلق والتعليم ، والشمس والقمر ، والنجوم والشجر ، والسماء والأرض والحب والثمر ، والجن والإنس ، ... فناسب كل المناسبة أن يذكر المشرقين والمغربين » .

وأما الإفراد فجاء في سورة المزمل لأن « المقصود ذكر ربوبيته ، ووحدانيته ، وكما أنه تفرد بربوبية المشرق والمغرب وحده ، فكذلك يجب أن يتفرد بالربوبية والتوكل عليه وحده » ، أي أن صيغة الإفراد تناسب مقام إثبات الوحدانية ، وقيل : إن ذلك يتناسب مع ذكر الليل والنهار قبله ؛ فذكر عقبهما المشرق والمغرب لأنهما مظهر الليل والنهار ، فإفرادهما مناسب لهذا السياق .

(انظر في هذا :التبيان في أقسام القرآن، ص ١٢١، والنص له ، وانظر: بدائع الفوائد ١٢١/١، ١٢٢ ، والبرهان في علوم القرآن ١٦/٤ ، والإتقان في علوم القرآن ٣٥٨/٢ ، ومعترك الأقران ٥٩٨/٣) .

وفي اختيار القسم برب المشارق والمغارب ، ومجيئهما مجموعين ، مايؤكد المقسم عليه ؛ « فإنه أقسم سبحانه على عموم قدرته وكمالها ، وصحة تعلقها بإعادتهم بعد العدم ، فذكر المشارق والمغارب بلفظ الجمع ؛ إذ هو أدل على المقسم عليه ، سواء أريد مشارق النجوم ومغاربها ، أو مشارق الشمس ومغاربها ، أو كل جزء من جهتي المشرق والمغرب ؛ فكل ذلك آية ودلالة على قدرته تعالى على أن يبدل أمثال هؤلاء المكذبين ، وينشئهم فيما لايعلمون ؛ فيأتي بهم في نشأة أخرى ، كما يأتي بالشمس كل يوم من مطلع ، ويذهب بها في مغرب » [١] .

ومن هنا يتضح أن في ذكر المشارق والمغارب في هذا الموضع بصيغة الجمع ، والقسم بربهما - تناسباً مع المقسم عليه ، من جهة مايكون في هذه الأمور العظيمة من تغير دائم وتبدل مستمر ؛ فمشارق كل شيء ومغاربه لا تثبت على حال ؛ « فمن فعل هذا كيف يعجزه أن يبدل هؤلاء ، وينقل إلى أمكنتهم خيراً منهم » [٢] .

وفي المقسم به - بصورته التي ورد عليها - تأكيد للمقسم عليه من جهة أخرى ، وهي أن تأثير المشارق والمغارب عامة ، أو مشارق الشمس ومغاربها - كما يقول ابن القيم - « في اختلاف أحوال النبات والحيوان أمر مشهور ، وقد جعل الله تعالى ذلك بحكمته سبباً لتبدل أجسام النبات وأحوال الحيوانات وانتقالها من حال إلى غيره . . . وغير ذلك من التبدلات والتغيرات الواقعة في العالم . . . كان ذلك تقدير العزيز العليم فكيف لايقدر - مع مايشاهدونه من ذلك - على أن يبدل خيراً منهم » [٣] .

وعلى هذا فإن العلاقة بين المقسم به والمقسم عليه هي التغيير والتبديل الواقع في كل ، من جهة ما في المشارق والمغارب نفسها من تبدل وتنقل ، أو ما يكون من أحوال التغير والتبدل الناتج عنهما .

---

(١) التبيان في أقسام القرآن، ص ١٢١ .

(٢) بدائع الفوائد ١٢٢/١ . وانظر : البرهان في علوم القرآن ١٧/٤ .

(٣) بدائع الفوائد ١٢٢/١ ، والبرهان في علوم القرآن ١٧/٤ .

وثمة علاقة أخرى بين طرفي القسم ، أشار إليها ابن عاشور في قوله : « وفي إيثار المشارق والمغارب بالقسم بربها رعي لمناسبة طلوع الشمس بعد غروبها لتمثيل الإحياء بعد الموت » [١] . ومن هذا الوجه يتضح ما لصورة المقسم به من خصوصية في إثبات البعث المقسم عليه ، وهي خصوصية ذات صلة بكل ما يشرق ويغرب على وجه العموم ، لأن في كل منها دلالة على الإعادة بعد النهاية .

واللفت إلى المشارق والمغارب في هذا القسم يؤكد البعث أيضاً بما فيه من الإشارة إلى إختلاف الأيام والليالي وتعاقبها في الحياة الدنيا ، وهو أمر يبعث على التفكير في النظام الكوني الذي يسيره الخالق سبحانه وفق قانون الزمن ، ويشير إلى اختلاف المقاييس عنده سبحانه ؛ فيومه لايحتكم إلى هذا القانون ؛ فهو سبحانه - كما ورد في أول هذه السورة (المعارج) - :

﴿تعرج الملائكة والروح إليه في يوم كان مقداره خمسين ألف سنة﴾[٢]

ويشير إلى خضوع الخلق لهذا القانون ، وتعلق أحوالهم به ؛ فهم لتوالي الأيام والليالي واختلافها عليهم ، واستطالتهم إياها - في طاقتهم وحسب القوانين المتاحة لهم - ، يرون البعث أمراً مستبعداً ، ولكنه عند المهيمن على كل ناموس قريب جداً ، وهذا ما أشارت إليه الآيات في أول السورة ، في قوله سبحانه : **﴿ إنهم يرونه بعيداً * ونراه قريباً * يوم تكون السماء كالمهل ... ﴾** [٣] .

وعلى هذا يكون القسم برب المشارق والمغارب - بما أشار إليه من هذه المعاني - مؤكداً لقدرة الخالق سبحانه ، المهيمنة على قوانين هذا الكون ،فهو صانعهاومبدعها ، والخلق واقعون تحت حكمه وقدرته ، فوقوع هذا الأمر المقسم عليه غير معجز لمن

---

(١) التحرير والتنوير ٢٩ / ١٧٩ .

(٢) سورة المعارج ، الآية ٤ .

(٣) سورة المعارج ، الآية ٦ ، ٧ ، ٨ . وتأمل التعبير بما يدل على العظمة في قوله : (ونراه) وصلته بسياق إثبات قدرته .

أحكم سلطان قدرته الكون كله ، وهذا ما يكاد ينطق به المقسم به .

والقسم برب المشارق والمغارب - في ضوء هذا المعنى - يشير أيضاً إلى أمر مخصوص يوثق بين المقسم به والمقسم عليه ، وذلك أن النظام الكوني الدقيق خاضع لسلطته ؛ فهو قادر على تبديله ، وذلك هو ماسيكون حقيقة واقعة يوم القيامة ، وتضمن المقسم به لهذا المعنى يشير إلى المقسم عليه الذي تصاحبه تلك التبدلات الكونية العظيمة . وقد ألمحت السورة في أولها إلى هذا الأمر الذي أشار إليه القسم ؛ وذلك قوله تعالى : ﴿ **يوم تكون السماء كالمهل * وتكون الجبال كالعهن** ﴾ (١) .

وقد وردت الإشارة إلى هذه التغيرات الكبرى في الكون في ذلك اليوم ، في غير موضع من القرآن الكريم (٢) ، ويجمع ذلك كله ، بل ينص على كون هذه الأحداث التي ستكون تبديلاً يحدثه الله في الكون ، يجمع ذلك قوله تعالى : ﴿ **يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات وبرزوا لله الواحد القهار** ﴾ (٣) .

ومن ثم يتيسر لنا أن نقرأ قوله تعالى : ﴿ ... **إنا لقادرون * على أن نبدل خيراً منهم وما نحن بمسبوقين** ﴾ ، يتيسر لنا أن نقرأه مؤكداً بإن واللام واسمية الجملة ، بعد أن مهد البيان القرآني لقبول هذه الحقيقة ، ليس في جملة القسم فحسب، بل منذ اللحظة الأولى في السورة . وهذا ضرب من ضروب التناسب بين المقسم به والمقسم عليه ، والقسم والسورة .

وإذا كانت وجوه تأكيد المقسم عليه تتعدد في كل قسم بتعدد علاقات المقسم به

---

(١) سورة المعارج ، الآية ٨ ، ٩ .

(٢) انظر على سبيل المثال : سورة الواقعة ، الآيات ١ - ٦ ، سورة الحاقة ، الآيات ١٣ - ١٨ ، سورة المرسلات ، الآيات ٨ - ١٥ ، سورة التكوير ، الآيات ١ - ١٤ ، سورة الانفطار ، الآيات ١ - ٥ ، سورة الانشقاق ، الآيات ١ - ٥ ، سورة الزلزلة ، الآيات ١ - ٥ .

(٣) سورة إبراهيم ، الآية ٤٨ .

معه ، فإن في تعدد المشارق والمغارب مايزيد من قوة التأكيد ، ويضاعف من هذه العلاقات ؛ لأن لكل مشرق ومغرب علاقات متعددة مع المقسم عليه .

وبهذا يتضح قدر الإيجاز الذي تحقق من توكيد هذا الأمر بأسلوب القسم على الصورة التي ورد عليها ، وهو ما لايمكن تحقيقه - على هذا النحو - في أي بناء آخر .

واشتمال المقسم عليه على المؤكدات - بالإضافة إلى كونه مناسباً لقوة تأكيد المقسم به - مبني على ماتقدمت الإشارة إليه في أول القسم من بيان عدم حاجته إلى التأكيد بتقدم حرف النفي عليه ، وعلى ما ورد من إفراد الضمير في قوله : **﴿ لا أقسم ﴾** ، وذلك أنه جاء بصدر القسم « معرىً عن مظهر العظمة لئلا يتعنت متعنت في أمر الوحدانية ... » [١] ، « ولما كان المعنى : لا أقسم بذلك - وإن كان عظيماً - لأن الأمر في وضوحه لايحتاج إلى قسم ، كما لو قال خصم لخصمه : احلف ، فيقول له : الأمر غني عن حلفي إذ يحتاج إلى اليمين من لا بينة له ، ثم يأتي بالبينات بما لايكون معه شبهة ، وكانوا في تفضيل أنفسهم - مع الاعتراف لله بالقدرة - كالمنكرين للقدرة على قلب الأمر ؛ أكد قوله عائداً إلى مظهر العظمة - بعد دفع اللبس بما هو في وضوحه أجلى من الشمس : (إنا) أي : بما لنا من العظمة (لقادرون) بأنواع التأكيد بالأداة والاسمية والالتفات إلى مظهر العظمة في كل من الاسم والخبر ؛ فكان في إخباره بعد الإقسام مع التأكيد إشارة إلى أعلى مراتب التأكيد » [٢] .

وفي هذا تتبع دقيق لوجوه ارتباط خصوصيات التراكيب بالسياق القسمي ، وتناسق عناصر القسم بعضها مع بعض .

والقسم في هذا الموضع يتسق مع السورة ويناسب سياقها ؛ فالسورة - في

---

(١) نظم الدرر ٤١٦/٢٠ .

(٢) المصدر نفسه.

مجملها - ترد على من أنكر البعث والجزاء على سبيل الاستبطاء والاستهزاء ، ولذلك اشتملت على الإشارة إلى فكرة الزمن - على النحو الذي مر بيانه - وربط هذه الفكرة بإثبات القضية [١] ، واشتملت على الإشارة إلى التبدلات الكونية التي ستحدث يوم البعث [٢] ، وتبدل حال هؤلاء المستهزئين إلى حال تبلغ من الجد حداً يتمنى معه كل منهم لو افتدى من العذاب ﴿ **ببنيه * وصاحبته وأخيه * وفصيلته التي تؤويه * ومن في الأرض جميعاً ثم ينجيه** ﴾ [٣] .

ثم تحدثت الآيات عن حقيقة ما يكون في ذلك اليوم من العقاب والثواب [٤] ، وهو الأمر المؤكد بالقسم . وختمت الآيات بالتصريح بموقف الكافرين من الرسول ﷺ في إخباره عن البعث والجنة والنار ، واستهزائهم بذلك [٥] ، وهو الموقف الذي تلاه القسم برب المشارق والمغارب على حقيقة ما أخبروا به ، وعقب عليه بتهديدهم والإشارة إلى ذلك اليوم الذي سيخرجون فيه من قبورهم سراعاً في ذلٍ وانكسار [٦] .

وهذه المعاني إذا تأملتها وجدتها تدور في فلك المعاني التي تضمنتها عناصر المقسم به في إثباتها للمقسم عليه ، من جهة ارتباط الزمن بالبعث في ضوء موقفهم الخاص في هذه السورة ، القائم على الاستبطاء والاستهزاء ، ومن جهة ما أشارت إليه الآيات الأول من إثبات البعث في يوم تتبدل فيه خصائص الأشياء كما تتبدل المشارق والمغارب ، ومن جهة تغير أحوالهم من أقصى حالات الاستهزاء والتهاون إلى أقصى حالات الجد والحرص على الخلاص ، وهو معنى ملحوظ في المقسم به ، ومن جهة

---

(١) انظر الآيات : ١ - ٧ .

(٢) في الآيتين : ٨ ، ٩ .

(٣) سورة المعارج ، الآيات ١١ - ١٤ .

(٤) انظر الآيات ١٥ - ٣٥ .

(٥) انظر الآيات ٣٦ - ٣٩ .

(٦) انظر الآيات ٤٠ - ٤٤ ، وهي آخر آيات السورة .

ما دارت عليه أكثر آيات السورة من إثبات القضية المقسم عليها إثباتاً مباشراً . وهذه وجوه دقيقة من التناسب بين القسم وسورته التي ورد فيها .

ومن جميع ما سبق يلحظ أن صورة المقسم به في هذا الموضع قد اختيرت لتناسب المقسم له ، والمقسم عليه ، والموقع والسياق الذي وردت فيه ، والسورة التي وقعت فيها ، في أسلوب روعي في خصائصه الوفاء بمقتضيات كل من هذه الأمور ذات العلاقة بالمقسم به ، على تنوعها وتعدد جهاتها .

ثالثاً - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلم

(وربي)

ورد هذا الضرب من القسم في خمسة مواضع من القرآن الكريم ، واختلف المضاف إليه في كل منها ، فقد جاء مضافاً إلى ضمير المتكلم المفرد في مواضع ثلاثة ، وإلى ضمير المتكلمين في موضعين ، وسنبدأ بالمواضع التي أضيف فيها اسم الرب إلى ضمير المتكلم المفرد ، وقد جاءت على النحو التالي :

١ - قوله تعالى : ﴿ **ويستنبئونك أحق هو * قل إي وربي إنه لحق وما أنتم بمعجزين** ﴾ [١] .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين** ﴾ [٢] .

٣ - قوله تعالى : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤنّ بما عملتم وذلك على الله يسير** ﴾ [٣] .

وهذه الأقسام الثلاثة تتشابه في عدة أمور ؛ فالقسم في كل منها صادر من الرسول ﷺ بأمر من الله تعالى ، ثم هو رد على الكافرين في سؤالهم عن البعث أو إنكارهم إياه ، وجاءالمقسم به في هذه المواضع على نسق واحد ، فهو اسم (الرب) مضافاً إلى ضمير المتكلم وهو الرسول ﷺ ، والمقسم عليه يكاد يكون واحداً - وإن اختلفت عبارته - وهو إثبات البعث والجزاء .

ومن وجوه الاتفاق بين هذه المواضع الثلاثة أن القسم في كل منها قد اتبع بمايؤيد

---

(١) سورة يونس ، الآية ٥٣ .

(٢) سورة سبأ ، الآية ٣ .

(٣) سورة التغابن ، الآية ٧ .

المقسم عليه ويقوي جانبه ، ففي الموضع الأول الوارد في سورة يونس أتبع إثبات حقيقة العذاب والجزاء بقوله في نهاية الآية : ﴿ **وما أنتم بمعجزين** ﴾ ، وفي الموضع الثاني الوارد في سورة سبأ ذكر عقب المقسم عليه أوصافاً للمقسم به تؤكد المقسم عليه وهو قوله سبحانه ﴿ **عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة في السموات** ﴾[1] ، وفي الموضع الثالث– وهو آية سورة التغابن – قال بعد أن ذكر المقسم عليه :﴿ **وذلك على الله يسير** ﴾ [2] .

وعلى الرغم من تشابه هذه المواضع فإنها تختلف فيما بينها في بعض خصائص التراكيب، كما سيتضح من دراستنا لكل منها ؛ ولهذا فسوف نتناول كلاً من هذه المواضع في ضوء النقاط السابقة ، بالإضافة إلى الخصائص التركيبية التي اختص بها كل منها .

---

(١) سورة سبأ ، الآية ٣ .

(٢) سورة التغابن ، الآية ٧ .

الموضع الأول :

قول سبحانه : ﴿ **ويستنبئونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق وما أنتم بمعجزين** ﴾ [١] .

لم يكن من سنن القرآن الكريم أن يقسم للكافرين بما لايؤمنون به ، ولذلك لا نرى قسم الحق تبارك وتعالى بذاته يرد على إحدى القضايا التي أنكرها المشركون إلا على وجه يوجب تصديقه ، ومن هذا القبيل ما نراه في هذه الأقسام التي يأمر فيها سبحانه رسوله بأن يقسم للمشركين .

ومن ذلك مانراه في هذا الموضع ؛ فقد أمر الله تعالى رسوله أن يقسم للمشركين على صدق وقوع العذاب ، وبدهي أنهم لايقرون بما يدعوهم إليه فكيف يقسم لهم به ؟

وفي الإجابة عن هذا السؤال يقول الخطيب الشربيني : « فإن قيل : كيف يفيد القسم في إخباره عن البعث وهم قد أنكروا الرسالة ؟ أجيب : بأنهم أنكروا الرسالة لكنهم يعتقدون أنه يعتقد ربه اعتقاداً جازماً فيعلمون أنه لايقدم على القسم بربه إلا وأن يكون الإخبار عنده صدقاً أظهر من الشمس » [٢] .

وتفسير كلام الخطيب أن القسم منه صلوات الله وسلامه عليه في هذا الموقف يؤكد لهم حقيقة البعث والجزاء تأكيداً لا شبهة فيه ، وذلك أنهم يعلمون ما يعلمون من صدقه وأمانته فيهم قبل أن يبعث ، فإذا أخبرهم بالبعث وحلف لهم على وقوعه بما يعظم ويقدس ، وهو ربه الذي يدعوهم إليه ؛ فإن ذلك أدعى إلى تصديقهم إياه ؛ لأنهم واثقون من أنه لايكذب أصلاً ، فضلاً عن أن يقسم على الكذب ، فكيف يقسم بربه الذي يدعوهم إليه وهو يعلم أنه كاذب ؟ !

والتوكيد في هذا الموقف يستمد قوته مما وقر في أذهانهم من الثقة في المتكلم

---

(١) سورة يونس ، الآية ٥٣ .

(٢) السراج المنير ٣٠٣/٤ .

بهذا القسم ، ومعنى هذا أن قوة التوكيد القسمي قد ترجع إلى ثقة المخاطب في المتكلم الذي يصدر عنه القسم ، وهو ما اعتمد عليه الخطاب القرآني في إثبات حقيقة العذاب والجزاء لقوم ينكرون الرسالة كلها .

وألمح هنا وجهاً من وجوه إثبات الرسالة وقضاياها يتمثل في خطاب الكافرين بالقسم بالخالق سبحانه من طريق أمر الرسول ﷺ بأن يقسم لهم بربه ، وذلك أن الرد على سؤال هؤلاء المنكرين في ضوء إنكارهم لما يستفهمون عنه لا يتوقع أن يكون بالقسم لهم في القرآن؛ لأنهم ينكرون القرآن نفسه فكيف يتحقق في نفوسهم إثبات البعث بخبر وارد في القرآن ؟

غير أن الأسلوب القرآني قد حقق المراد بإسناد القسم إلى الرسول ﷺ وبهذا يتخذ الإثبات طريقاً أخرى لايمكن معها أن يتجهوا إلى الطعن في القرآن نفسه ، أو تكذيب الأخبار الواردة فيه ، بل يتجه فيها المخاطبون إلى ملاحظة هذا الذي يقسم لهم بربه - وهو من علموا صدقه وأمانته - ومن ثم يصلون إلى الامتناع التام بأن ما يخبر به حق لا شبهة فيه .

وإذا كان ذلك كذلك فإن ما يوقعه هذا القسم في نفوسهم من الثقة فيما يحدثهم به هو في حقيقته إثبات للقرآن وتصديق لصحة الرسالة ، وهذا - وربي - وجه من وجوه الإعجاز القرآني يتبين منه أن في القرآن نفسه مايشهد بمصدره وصدقه وجلاله .

ونضيف إلى ما تقدم أن إضافة (الرب) إلى ضميره ﷺ له علاقة بهذا السياق، وذلك أن القسم هنا يتضمن الوعيد لهؤلاء المكذبين ، ففي أمره سبحانه لنبيه أن يقسم على هذا الأمر بلفظ (الرب) تلطف وتسلية له من ربه ، وكذلك فإن الإضافة تشعر بقربه منه سبحانه ، ومؤازرته له في هذه المواقف التي يجاهد فيها ضد الكافرين الجاحدين ، وهذا جارٍ على المعهود في أسلوب القرآن حين يخاطب الرسل عليهم الصلاة والسلام خطاباً يتضمن الوعيد لأقوامهم .

وفي هذا الموضع وقع القسم موقع جواب لسؤال هؤلاء المكذبين ، ومعلوم أن

موقع الجواب مما يحذف فيه الكلام اختصاراً واستغناء عنه بما ذكر في السؤال ، كما في قول تعالى : ﴿ **ولو ترى إذا وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا** ... ﴾ (١) ، وقوله سبحانه : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا** ... ﴾ (٢) ، والسبب في هذا وجود ما يدل على الجواب، غير أن وجود هذا الدليل لم يمنع - التصريح به في قوله تعالى :﴿ **قل إي وربي إنه لحق** ﴾ وذلك أنه لو قال : إي وربي ، وترك الجواب ، لكان المتروك معلوماً مما تقدم كما في الآيتين السابقتين ، وفي بيان وجه ذكره هنا يقول أبو حيان : « وقد كان يكتفي في الجواب بقوله : « إي وربي » إلا أنه أكد بإظهار الجملة التي كانت تضمر بعد قوله « إي وربي » مسوقة مؤكدة بإن واللام مبالغة في التوكيد في الجواب » (٣) .

ولا ريب أن في ذكر ما شأنه أن يحذف مبالغةً في التأكيد كما ذكر أبو حيان ، ولكن هذا القول وحده لا يفسر وروده ، إذ لابد من بيان وجه المبالغة في تأكيده بإظهاره وتأييده بأدوات التوكيد ، وقد تأملت ذلك فوجدت أن الجواب قد صرح به في هذا الموضع ؛ لأنه الأمر المماري فيه والمستفهم عنه ، ولذلك بالغ في إظهاره مقسماً عليه ليكون آكد وأثبت ، لأنه لو قال : « إي وربي » وسكت لقال الكافرون :- على عادتهم في الجدل معه عليه الصلاة والسلام - إنه يحلف على خلافه ، ومن أسرار التصريح بهذا الجواب أيضاً أن فيه تبكيتاً وتهديداً لمنكري العذاب ، إذ إنهم سألوا على سبيل الإنكار والاستهزاء ، لظنهم أن ذلك غير مقدور عليه ، فناسب أن يصرح لهم بالمقسم عليه (إنه لحق) مؤكدا بإن واللام واسمية الجملة ، ويدل على صحة هذا الوجه التعقيب على ذلك بقوله : « وما أنتم بمعجزين » .

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٣٠ .

(٢) سورة الأحقاف ، الآية ٣٤ .

(٣) البحر المحيط ١٦٩/٥ .

وهكذا نجد أن صورة المقسم به في هذا القسم ، وجهة صدوره ، والمخاطب به ، والموقف الذي ورد فيه ، تتسق اتساقاً تاماً في تأكيد الحقيقة المقسم عليها وتثبيتها .

الموضع الثاني :

قوله تعالى : ﴿ **وقال الذين كفروا لا تأتينا الساعة قل بلى وربي لتأتينكم عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة في السموات ولا في الأرض ولا أصغر من ذلك ولا أكبر إلا في كتاب مبين** ﴾ (١) .

يرد هذا القسم على نحو القسم السابق من جهة صورة المقسم به ، والمقسم ، والمخاطب به ، والموقف الذي ورد فيه ؛ فهو قسم من الرسول ﷺ بأمر الله تعالى ، والمقسم به هو لفظ (الرب) مضافاً إلى ضميره ﷺ ، والمخاطب به هم الكافرون الجاحدون للساعة ، ويأتي القسم هنا جواباً لإنكارهم الساعة في قولهم « لا تأتينا الساعة » .

وجاء القسم باسم الرب مضافاً إلى الرسول - كما يقول أبو حيان - « ليدل على شدة القسم إذ لم يأت به في الاسم المشترك بينه وبين من أنكر الساعة وهو لفظ (الله) "(٢) . ويقفنا أبو حيان على خصوصية اختيار المقسم به هنا ، وذلك أنه يقوي القسم ويؤكد الحقيقة المقسم عليها ، ولعله يريد أن القسم بلفظ الرب مضافاً إلى ضمير الرسول ﷺ في هذا المقام آكد وأشد ؛ لأنه لو أقسم لهم بلفظ الجلالة - مثلاً - وهم يؤمنون به ، لما كان القسم على مثل هذه الشدة ، وذلك أنه يخاطبهم بما يقرون وهم لمقتضاه منكرون ، فأقسم لهم باسم الرب مضافاً إلى الرسول ﷺ تعريضاً بهذا الموقف منهم ، وتقوية لهذه الحقيقة بما لا مجال لاشتراكهم معه فيه فقال : (وربي) كأنه ربه وحده ، وفي هذا أيضاً تكريم للرسول ﷺ في مثل هذا الموقف .

ولو أن الرسول ﷺ أقسم لهم بلفظ الجلالة فقال : ﴿ **والله لتأتينكم** ﴾ لكان قد أقسم بما يشتركون معه فيه ؛ لأنهم يؤمنون به ، وإن لم يعملوا بمقتضاه ، فهو لفظ مشترك بين الرسول ﷺ وبين منكري البعث ، فلفظ الجلالة لا يتيح الإضافة إلى

---

(١) سورة سبأ ، الآية ٣ .

(٢) البحر المحيط ٢٥٧/٧ . وانظر روح المعاني ١٠٥/٢٢ .

الرسول ﷺ ، وهي إضافة يقتضيها المقام كما بيّنا ، وكذلك فإن القسم بلفظ الجلالة لايشعر بما في إضافة الرب إلى ضمير الرسول ﷺ من إثبات الحقيقة على وجه لا ينكر كما تم بيانه في الموضع السابق .

وقد يقال هنا : إذا كان الأمر كذلك فلم لم يأت القسم بلفظ « إله » وهو لفظ يمكن إضافته إلى الرسول ﷺ فيقال : « وإلهي لتأتينكم » وبذا يتحقق الغرض الذي تحقق بإضافة لفظ (الرب) ؟

والجواب عن هذا : أن الإضافة ليست هي المرادة فحسب ، ولكنها جزء من المراد في هذا السياق ، إذ يدخل في المراد أيضاً إشاعة معنى الرحمة ، وهو أمر يتطلبه المقام الذي يتوعد فيه الخالق سبحانه هؤلاء الجاحدين المنكرين للساعة ، ولهذا فإن لفظ (الرب) بنسقه الذي أضيف فيه إلى الرسول ﷺ متمكن في هذا الخطاب تمكناً لا يتيح أن تقوم لفظة أخرى مقامها .

ويرى الألوسي أن القسم بالرب في هذا الموضع قد جاء للإشارة إلى أن إتيان الساعة من شؤون الربوبية [١] ، ويضيف أن في إضافته إلى الرسول ﷺ دلالة على شدة القسم [٢] كما ذكر أبو حيان .

ويلاحظ في اختيار المقسم به في هذا القسم وهو اسم الرب تعالى خصوصية أخرى ، وهي أن السياق هنا سياق حديث عن الكافرين ، وأقرب ما يدل على هذا تصدير آية القسم بقوله : ﴿ **وقال الذين كفروا** ... ﴾ والمتتبع لسورة سبأ - وهي السورة التي ورد فيها هذا القسم - يجد أن كثيراً من آيات هذه السورة قد تحدثت عن مواقف الكافرين ، وعن نعم الله تعالى [٣] ، وهذه المواقف تدل على الكفر بالمنعم

---

(١) روح المعاني ١٠٥/٢٢ .

(٢) المصدر نفسه.

(٣) يتضح هذا في الآيات ٧ ، ٨ ، ٩ وهي آيات تتحدث عن إنكار الكافرين للبعث ، ثم في الحديث عن قصة إنعام الله تعالى على آل داود في الآيات ١٠ ، ١١ ، ١٢ ، ١٣ ، ١٤ ، ومدار هذه القصة =

سبحانه ، وسلوك غير ماتقتضيه الربوبية ، فناسب أن يقسم لهم بهذا الاسم إيماءً إلى هذه المواقف وتعريضاً بأصحابها .

وتأكيداً لهذا المقصود يرد هذا الاسم المقسم به مضافاً إلى الرسول ﷺ ؛ إخراجاً لهم من ضمن مربوبيه ، إذ كأنه يشير بقوله : (وربي) إلى أنه ربّه وحده على سبيل التعريض بموقفهم ، وقد تقدم مايشبه هذا في قسم سورة يونس .

وما قيل في قسم سورة يونس بشأن ورود القسم باسم الرب تعالى لمن لايقرون به يقال هنا أيضاً ؛ فقد وقف الزمخشري سائلاً عن ذلك بقوله : « كيف يصح التأكيد باليمين مع أنهم يقولون لا رب ، وإن كانوا يقولون به ، لكن المسألة الأصولية لا تثبت باليمين ؟ » [١] ، وأجاب عن ذلك بأنه لم يقتصر على القسم بل اتبعه الدليل وهو

= على ذكر الشكر وهي نموذج للعبد الصالح حين يشكر نعم ربه ، ثم تحكي السورة قصة سبأ ، وإنعام الله تعالى عليها ، وجحود أهلها وكفرهم بنعم الله ، وما حل بهم من العذاب . فقد أرسل الله تعالى عليهم سيل العرم ، وعقب على ذلك بقوله سبحانه « ذلك جزيناهم بما كفروا وهل نجازي إلا الكفور » ، ونجد هذه القصة بكاملها في الآيات ١٥ ، ١٦ ، ١٧ ، ١٨ ، ١٩ ، ٢٠ ، ٢١ ، ثم تتحدث الآيات ٢٢ - ٣٠ عن نعم الله تعالى على خلقه في مقام التذكير للمؤمنين ، والتعريض بموقف الكافرين ، ثم يصرح القرآن بموقفهم في الاية ٣١ ، ويحكي في الآية نفسها وقوفهم عند ربهم يوم القيامه ، والحوار الذي يتم يومئذ بين الذين استكبروا منهم والمستضعفين. وخلاصة هذا الحوار الحديث عن الكفر ، ولومهم بعضهم بعضاً على ذلك ، ويستمر الحوار على هذا النحو في الآيات ٣٢ ، ٣٣ ويختم بذكر جزاء هؤلاء الكافرين وعدالته ، ثم تتحدث السورة عن موقف الكافرين في كل عصر ، يقول الله تعالى : « وما أرسلنا في قرية من نذير إلا قال مترفوها إنا بماأرسلتم به كافرون » ٣٤ ، ثم تسوق الآيات ٣٥ - ٣٩ فخر هؤلاء الكافرين بكثرة الأموال والأولاد، وتبين الآيات أن هذا العطاء من رزق الله يبسطه لمن يشاء ويقدر ، وتبين أن القربى عند الله بالعمل الصالح، ثم تتوعد هؤلاء الكفرة ، ثم تحكي الآيات ٤٠ - ٤٥ موقفاً آخر من مواقف يوم القيامة، وشأن الكافرين فيه، وجزائهم على كفرهم في الدنيا ، ثم تتجه الايات إلى كفار مكة تعظهم وتحذرهم من هذا الجزاء إذا استمروا على كفرهم وذلك حتى نهاية السورة .

(١) الكشاف ٣ / ٢٧٩ .

ومراد الزمخشري بهذا السؤال هو الاستفسار عن : كيف يقسم لهم الرسول ﷺ بما لا يعتقدونه وهو الله تعالى في لفظ (ربي)، مع أنهم يذكرون هذا اللفظ فيما يعتقدونه من آلهة أخرى .

قوله : ﴿ ليجزى الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك لهم مغفرة ورزق كريم ٠ والذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك لهم عذاب من رجز أليم ﴾[١] .

وإلى مثل هذا الجواب ذهب الرازي ، إلا أنه ذكر « أن الدليل المذكور في قوله تعالى : ﴿ **عالم الغيب لا يعزب عنه مثقال ذرة** ... ﴾ أظهر ؛ وذلك لأنه إذا كان عالماً بجميع الأشياء يعلم أجزاء الأحياء ، ويقدر على جمعها ، فالساعة ممكنة القيام ... »[٢] .

وخلاصة ما ذهب إليه كل من الزمخشري والرازي هو أنهما يريان أن إثبات هذه الحقيقة وهي البعث لمن ينكرون الربوبية – وإن كانوا يقولون بها – لايكفي فيه القسم ، ولاتثبت به القضية ، ومن ثم فإنهما أجابا عن ذلك بأن القرآن لم يقتصر على القسم ، بل أتبع القسم بدليل يؤكد حقيقة البعث ، واختلف كل منهما في تحديد هذا الدليل .

وأرى أن القسم ها هنا مؤكد لقضية البعث ، دونما حاجة إلى البحث عن دليل من خارج القسم يؤيد صدق المقسم عليه ؛ لأن إسناد هذا النوع من القسم إلى الرسولﷺ – كما هو الشأن في آية سورة يونس وكذلك في الآية اللاحقة في سورة التغابن – يؤيد الحقيقة المراد توكيدها بالقسم ؛ لأن التوكيد القسمي في مثل هذا التركيب يستمد فاعليته من رسوخ ثقة المخاطبين في المقسم الذي يخاطبهم وهو الرسول ﷺ . أما ما ذكره الزمخشري والرازي على أنه دليل على المقسم، فهو من باب المبالغة في التوكيد القسمي ، وهو يدخل ضمن الأمور التابعة لعناصر القسم ، والتي تسهم في تعضيد الحقائق المؤكدة بالقسم .

ومن هذه الأمور التي تزيد من قوة التوكيد القسمي، مايتبع المقسم به من الأوصاف التي تزيد من عظمته ومن ثم تأكيد المقسم عليه ٠ قال الزمخشري في شرح

---

(١) الكشاف ٢٧٩/٣ ٠ والآيات في سورة سبأ : ٤ ، ٥ .

(٢) التفسير الكبير للرازي : ٢٤٠/٢٥ .

هذا الجانب : « قوله « لا تأتينا الساعة » نفي للبعث وإنكار لمجيء الساعة أو استبطاء لما قد وعدوه من قيامها على سبيل الهزء والسخرية كقولهم : متى هذا الوعد ، أوجب ما بعد النفي ببلى على معنى أن ليس الأمر إلا إتيانها ، ثم أعيد إيجابه مؤكداً بما هو الغاية في التوكيد والتشديد وهو التوكيد باليمين بالله عز وجل ، ثم أمد التوكيد القسمي إمداداً بما اتبع المقسم به من الوصف بما وصف به إلى قوله : ليجزى ؛ لأن عظمة حال المقسم به تؤذن بقوة حال المقسم عليه وشدة ثباته واستقامته لأنه بمنزلة الاستشهاد على الأمر ، وكلما كان المستشهد به أعلى كعباً وأبين فضلاً وأرفع منزلة كانت الشهادة أقوى وآكد والمستشهد عليه أثبت وأرسخ » (١) .

ويشير الزمخشري بعد هذا إلى وجه اختصاص الوصف الذي وصف به المقسم به وهو قوله : « عالم الغيب ... » الآية ، بالمقسم عليه ، يقول الزمخشري : « فإن قلت : هل للوصف الذي وصف به المقسم به وجه اختصاص بهذا المعنى ؟ قلت : نعم ، وذلك أن قيام الساعة من مشاهير الغيوب وأدخلها في الخفية وأولها مسارعة إلى القلب إذا قيل : عالم الغيب ، فحين أقسم باسمه على اثبات قيام الساعة وأنه كائن لا محالة ، ثم وصف بما يرجع إلى علم الغيب وأنه لايفوت علمه شيء من الخفيات - اندرج تحته إحاطته بوقت قيام الساعة ، فجاء ما تطلبه من وجه الاختصاص مجيئاً واضحاً » (٢) .

ويتبين مما ذكره الزمخشري هنا أن وصف المقسم به بتلك الأوصاف ملائم تمام الملائمة للمقسم عليه ، وهذا يوضح أهمية الصورة التي يرد عليها المقسم به ، وخصوصية الوصف الذي يوصف به ، ذلك أنه يرد متناسباً مع عناصر القسم الأخرى وبخاصة المقسم عليه المراد توكيده .

وهذه الأوصاف التي أتبع بها المقسم به تلائم أيضاً نوع الإنكار الذي صدر عن

---

(١) الكشاف ٣ / ٢٧٩ .

(٢) المصدر نفسه.

الكافرين ؛ « لأن إنكارهم البعث باعتبار أن الأجزاء المتفرقة المنتشرة يمتنع اجتماعها كما كانت ، يدل عليه قوله تعالى : ﴿ **قد علمنا ما تنقص الأرض منهم** ﴾ (١) الآية ، فالوصف بهذه الأوصاف رد لزعمهم الاستحالة وهو أن من كان علمه بهذه المثابة كيف يمتنع منه ذلك » (٢) .

ويدل على هذا أيضاً قوله تعالى عقب هذا القسم بثلاث ايات : ﴿ **وقال الذين كفروا هل ندلكم على رجل ينبئكم إذا مزقتم كل ممزق إنكم لفي خلق جديد * افترى على الله كذباً أم به جنة بل الذين لايؤمنون بالآخرة في العذاب والضلال البعيد** ﴾ (٣) . وإذا كانت هذه الأوصاف التي وصف بها المقسم به ذات قيمة في الأسلوب القسمي ،من جهة أنها تمثل بعض عناصر المقسم به التي بها يؤيد المقسم عليه ويؤكد ، فما الذي جعل هذه الأوصاف تتأخر في الذكر ليفصل بينها وبين المقسم به بالتصريح بالمقسم عليه ، فقال سبحانه : ﴿ **قل بلى وربي لتأتينكم** ﴾ ثم قال : ﴿ **عالم الغيب لايعزب عنه مثقال ذرة ...** ﴾ الآية ؟ إن هذا الأمر يدعو إلى البحث عن سر مجيء جواب القسم قبل استكمال عناصر القسم به ومنها الوصف الذي وصف به المقسم به .

والسر في ذلك - كما آراه - هو أن المقام يقتضي التعجيل بذكر المقسم عليه ولايصلح فيه التراخي ؛ لأنه مقام جحد وإنكار للساعة على سبيل الاستبعاد والاستهزاء ، فأريد بتقديم المقسم عليه على أوصاف المقسم به الإشعار بقرب قيام الساعة ،وسرعة وقوعها، ليقابل به الاستبعاد وهو المعروف من حال المخاطبين .

وهذا النسق من الكلام يجعل المقسم عليه - بوقوعه بين المقسم به وأوصافه -

---

(١) سورة ق ، الآية ٤ .

(٢) روح المعاني ٢٢/١٠٥ .

(٣) سورة سبأ ، الآيات ٧ ، ٨ .

في موقع شبيه بموقع الاعتراض ، وهو موقع يفيد الاهتمام والاحتفاء بالمعترض وهو الخبر ، كما أن كون المقسم عليه يتضمن إثبات الأمر الذي أنكره هؤلاء المخاطبون - يزيد من دواعي الاهتمام به والمسارعة في ذكره ، ويضاف إلى هذا أن في مجيء الجواب على هذا النحو العاجل ، وتضمنه الإخبار بمجيء الساعة ، مبالغة في الوعيد لمن أنكرها ، لذلك اشتمل على أكثر من عنصر من عناصر التأكيد، فدخلته اللام ونون التوكيد المشدة بالإضافة إلى كونه مؤكداً بالقسم . . .

وهكذا يتبين لنا مما سبق في دراسة هذا القسم وعناصر تركيبه مزية التعبير عن المقسم به باسم (الرب) سبحانه ، وخصوصية إضافته إلى ضمير الرسول ﷺ، وقيمة الوصف الذي يوصف به المقسم به في تثبيت المقسم عليه وتوكيده ؛ لأن قوة حال المقسم به تقوي جانب المقسم عليه ، وتبين لنا كذلك أن لهذه الأوصاف التي وصف بها المقسم به وجه اختصاص بالمقسم عليه والمقسم لهم ، واتضح كذلك أن المقسم عليه يأتي على نحو يوافق حال المخاطبين بالقسم ، ويتخذ موقعة بين عناصر القسم وفقاً للأغراض المتوخاة في القسم ، ومراعاة للمقام الوارد فيه ، وبهذا يظهر أن كل عنصر من عناصر الأسلوب القسمي ذو قيمة بلاغية تتفق مع قيم العناصر الأخرى ، لتؤدي الغرض الرئيس لهذا الأسلوب ، وهو التوكيد في أقوى صوره وأشكاله .

الموضع الثالث :

قوله تعالى : ﴿ زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا قل بلى وربي لتبعثن ثم لتنبؤنّ بما عملتم وذلك على الله يسير ﴾ (١) .

هذه الآية هي ثالث آية يأمر الله تعالى فيها نبيه ﷺ أن يقسم للكافرين ، والأمر المراد إثباته لهم بالقسم في المواضع الثلاثةهو البعث وقيام الساعة وما يتبع ذلك من الحساب والجزاء ، وقد نص ابن القيم على أن الله سبحانه « قد أمر نبيه أن يقسم على الجزاء والمعاد في ثلاث آيات » (٢) ثم ذكر هذه الآية من سورة التغابن، وآيتي سبأ ويونس اللتين سبق الحديث عنهما ، وقد هدى الاستقصاء لآيات القسم في القرآن الكريم إلى هذه النتيجة التي نص عليها ابن قيم الجوزية .

والحق أن لهذه الآيات الثلاث نسقاً خاصاً تمت الإشارة إلى بعض ملامحه في صدر هذا المبحث ، فالقسم في كل منها يسند إلى الرسول ﷺ بأمر من الله تعالى لتجيء الصيغة المقسم بها هكذا : (وربي) ، وهنا يتحد المقسم به في المواضع الثلاثة ، وكذلك فإن القضية المؤكدة في جميع هذه المواضع واحدة ، وعلى هذا فالمقسم عليه فيها متحد أيضاً ، وكذلك بعض عناصر القسم الأخرى ، نحو المقسم والمقسم لهم وقد تمت الإشارة إلى هذا فيما مضى .

وقد تقدم بيان أن هذا الضرب من القسم يؤكد المقسم عليه للمخاطبين بما وقر في نفوسهم من ثقة في المقسم وهو الرسول ﷺ ، غير أن ثمة وجهاً آخر يزيد من قوة التوكيد في هذه المواضع ؛ وذلك أن المخاطبين بهذا القسم يعتقدون أن المقسم لابد أن يصيبه شؤم الأيمان إن هو كذب في يمينه ، ويعتقدون أن الأيمان الكاذبة تدع الديار

---

(١) سورة التغابن ، الآية ٧ .

(٢) التبيان في أقسام القرآن ، ص ٨ . وقد صرح ابن القيم في ص ١٢ بأن هذه المواضع الثلاثة - التي أمر الله تعالى فيها نبيه أن يقسم على ما أقسم عليه هو سبحانه - لا رابع لها في القرآن الكريم .

بلاقعاً (١) ، وقد كان الرسولﷺ يقسم لهم ويكثر ذلك منه ، ولا يصيبه - مع ذلك - شيء مما يعتقدون أنه يصيب الكاذب في يمينه ، ففي ورود القسم منهﷺ في المواطن الثلاثة بربه تأكيد لصدقه على الوجه الذي رسخ عندهم في شأن القسم وعواقبه ، وإذا ما أضيف إلى ذلك أن الذي يقسم يخشى مايقسم به - وفق هذه النظرة إلى القسم - فإن في قسمه بربه مبالغة في تحقيق هذا الوجه من التأكيد ؛ لأنهم يعلمون أنه يقسم بالرب الذي يدعوهم إليه، وهو قادر على أخذه بالقسم الكاذب لو صدر عنه ، فهم على يقين بأنه لايحلف به كاذباً (٢) .

وكل هذه الوجوه التوكيدية المستفادة من هذا النسق القسمي الذي يتكرر في آيات ثلاث، إنما يراد بها المبالغة في تحقيق قضية من أهم القضايا التي أنكرها المشركون ، وهي قضية البعث ؛ تناسباً مع مبالغتهم في الإنكار ، فهذا النسق يراعي بإسناده القسم إلى الرسولﷺ قوة إنكارهم وجحودهم ، فهم يعلمون أنه لايكذب كما قال الله تعالى عنهم : ﴿ **فإنهم لايكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون** ﴾(٣)، ولا ريب أن هذا العلم يؤكد لهم صدقه لاسيما إذا أقسم لهم بربه .

ونعود إلى آية التغابن لنتأمل عناصر القسم فيها ، وما فيها من وجوه البلاغة وخصائص التعبير .

وأول مايلفت في الآية أنها صدرت بحكاية مقالة الكافرين في البعث بصيغة

---

(١) أي تخرب الديار بما ينال صاحبها من العقوبة .

(٢) ذكر هذا الوجه الإمام الرازي في تعليل ورود القسم في القرآن الكريم عامة ، ولكنه أظهر في تعليل القسم الصادر من الرسول ﷺ ، غير أن ذهاب الرازي إلى التعليل العام مبني على أن كل قسم في القرآن صادر عن الرسول صلى الله عليه وسلم لأنه مبلغ عن الله . انظر: التفسير الكبير ١٩٣/٢٨ ، ٤١/٢٦ وانظر هذا البحث ص ٨٩ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ٣٣ .

الزعم وهي صيغة تتضمن تكذيب الخبر المنقول بها [١] فقال تعالى : ﴿ **زعم الذين كفروا أن لن يبعثوا** ﴾ وبهذا يمهد هذا الفعل (زعم) للرد على هذه المقولة ، ففي التعبير به حكم ضمني على الخبر الوارد معه ، ومن ثم إشعار بما سيرد من إثبات الحقيقة ؛ لأن الذي يكذب أمراً من الأمور مطالب ببيان مآله وحاله ؛ ولهذا وردت الإجابة بـ (بلى) التي تفيد الرد للنفي ، أي أنها تؤدي معنى نفي النفي [٢] ، وهي بهذا المعنى مثبته للأمر المنفي في صدر الآية ، ثم صرح ببيان حقيقة البعث مؤكداً بالقسم ، واشتمل المقسم عليه على أدوات التأكيد .

ولما كان إنكارهم للبعث إنكاراً وارداً في صورة التأبيد ، كما في قوله : « أن لن يبعثوا » ، أكد البعث من جهات عدة ، وبولغ في المؤكدات ؛ تناسباً مع هذا الإنكار ، فهو مؤكد أولاً بالقسم المسند إلى الرسول ﷺ ، وبما في هذا الإسناد من قوة التأكيد ، ثم بما في نفوسهم من الاهتمام بشأن القسم ، وتصديق المؤكد خبره به ، ثم بما اشتمل عليه المقسم به من ذكر اسم الرب مضافاً إلى الرسول ﷺ ، وما فيه من دلالة على صدق مايقسم عليه ، ثم بما اشتمل عليه المقسم عليه من مؤكدات : اللام والنون المشددة في (**لتبعثن**) .

ولم يقف البيان القرآني عند هذا الحد في التأكيد ، بل ضمن الجواب دليلاً قوياً من دلائل البعث ، وهو السؤال والحساب في قوله : « ثم لتنبؤن بما عملتم » ؛ لأن الحكمة تقتضي أن يحاسب الخلق على أعمالهم . ولئلا يشك في هذه الحقيقة أيضاً ، ولتوصد أبواب الشك كافة ، يؤكد هذا الجزء من المقسم عليه أيضاً باللام ونون

---

(١) قال الراغب في مفردات القرآن ص ٣١٢ : « الزعم حكاية قول يكون مظنة للكذب - ولهذا جاء في القرآن في كل موضع ذم القائلون به » قال تعالى : (زعم الذين كفروا) .. » . وانظر هذا المعنى في تهذيب اللغة للأزهري ولسان العرب لابن منظور - مادة زعم ، وانظر أيضاً بصائر ذوي التمييز ١٢٩/٣

(٢) انظر في معاني (بلى) : شرح كلا وبلى ونعم والوقف على كل واحدة منهن في كتاب الله عز وجل ، لمكي بن أبي طالب ، ص ٧١ - ١٠٤ ، وانظر في هذا الموضع خاصة ص ١٠٠ ، ١٠١ ، وانظر في ذلك بصائر ذوي التمييز ٢٧٥/٢ .

التوكيد المشددة ، ثم يتبع ذلك كله بيان سهولة هذه الأمور على الله تعالى في قوله : ﴿ **وذلك على الله يسير** ﴾ ؛ لأنهم قد يجنحون بعد كل هذه المؤكدات إلى التشكيك في سهولة وقوع هذه الأمور على أقل تقدير . فتأمل كيف اشتمل المقسم عليه ، ووجوه التراكيب فيه على مايناسب جهة الإنكار ودرجته .

واختيار القسم باسم الرب تعالى هنا يلائم أموراً عدة ؛ فهو يناسب السياق الخاص للآية ؛ ذلك أنها تتحدث عن موقف من أكثر مواقف الكافرين ظهوراً وهو إنكارهم البعث ، وكثيراً مايقرن لفظ الرب بمثل هذا السياق ؛ لأن الكفر في شتى صوره وأشكاله يدل على مخالفة مقتضى الربوبية ، ففي التعبير بهذا اللفظ هنا إشعار بتناقض موقفهم مع هذا المقتضى ، وفيه معنى التعريض الذي تقدم في آيتي يونس وسبأ .

ومن الأمور التي تتناسب مع القسم بالرب هنا - المقسم عليه ، وذلك أنه أمر من خصائص الربوبية ، ولهذا ناسب أن يكون القسم على إثباته بلفظ (الرب) تأكيداً للبعث بالاسم المتضمن للقدرة عليه ، وبهذا يتناسب المقسم به مع المقسم عليه ، كما يتناسب مع حال المخاطبين .

والأمور المؤكدة بهذا القسم تتضمن الوعيد والتهديد لهؤلاء الكافرين : ﴿ **لتبعثن ثم لتنبؤن بما عملتم ...** ﴾ ، وفي القسم عليها باسم الرب مضافاً إلى الرسول ﷺ تلطف في الخطاب مع الرسول عليه الصلاة والسلام في هذا الموقف التهديدي ، وتسلية له إزاء مايلقاه من تكذيب الكافرين ، وفيه أيضاً إدخال الطمأنينة عليه وعلى من اتبعه ، وإشعار بخروجهم مما تضمنه هذا الوعيد ؛ لأن التعبير بـ (وربي) يؤكد الإيمان بالربوبية له ، والتسليم بمقتضياتها ، بما في ذلك موضوع هذه الآية وهو البعث .

ويأتي القسم باسم الرب سبحانه في هذه السورة ، وهي سورة التغابن ، متفقاً مع كثير من موضوعات هذه السورة ، اتفاقاً يشير إلى علاقات خاصة بين القسم به في السورة وتلك الموضوعات ، وأول ذلك أن السورة - في مجملها - تتحدث عن يوم

التغابن ، يوم يظهر « غبن كل كافر بتركه الإيمان ، وغبن كل مؤمن بتقصيره في الإحسان » [١] .

وعلى هذا مدار السورة ، فهي تبدأ بتسبيح كل من في السموات والأرض لله ، وتقرير الملك والحمد له سبحانه ، ثم تصرّح الآية الثانية بالخلق ، وهو من أخص شؤون الربوبية ، وتقرن ذلك بالحديث عن خلق الناس ، ومنهم الكافر والمؤمن [٢]، ثم تتحدث الآيات عن خلق السموات والأرض ،وتلفت إلى مواقف الكافرين السابقين ، ثم تأتي حكاية زعم الذين كفروا في البعث ، والردّ عليهم بالقسم ، وإثبات الجزاء المستتبع للبعث ، وتختم السورة بحث المؤمنين على اتباع أمر الله ورسوله ، والتوكل عليه سبحانه ، والحث على عدم اتباع الشهوات ، والتحذير من فتنة الأموال والأولاد ، والأمر بالانفاق والحث عليه ، وبيان شكر الله تعالى لعباده على ذلك ، ثم التصريح باطلاعه سبحانه على الغيب : ﴿ **عالم الغيب والشهادة العزيز الحكيم** ﴾ [٣] .

وكل هذه الأمور ذات صلة وثيقة بمعنى الربوبية ، وكذلك فإنها ذات صلة بموضوع القسم وهو البعث ، ومن التناسب الواضح ختم السورة بالتصريح بعلمه سبحانه الغيب ، والساعة من أظهر الأمور التي لايعلمها إلا هو سبحانه .

وبما تقدم تتبين مزية القسم باسم (الرب) وملاءمته للسياق الخاص للآية التي ورد فيها ، إلى جانب السياق العام للسورة كلّها ، ويتبيّن كذلك تناسب المقسم به مع المقسم عليه ومع موضوع القسم ؛ فانظر كيف يتحقق كل هذا من مجيء القسم بهذا الاسم الكريم دون غيره !!

---

(١) تفسير البغوي : ٣٥٣/٤ .

(٢) في الآية ١ ، ٤

(٣) سورة التغابن . الآية ١٨ ، واقرأ السورة في ضوء ماذكر .

وأضف إلى هذا دلالات إضافته إلى الرسول ﷺ وإسناده إليه ، ثم انظر مرة أخرى إلى ماتفيده هذه الكلمة (وربي) بالصورة التي وردت عليها في هذا السياق !

رابعاً - القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين

(وربنا)

جاءت هذه الصورة القسمية - كما تقدم بيانه - في موضعين اثنين من مواضع القسم باسم الرب تعالى ، وهما :

١ - قوله تعالى : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ (١) .

٢ - قوله تعالى : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ (٢) .

وفي هذين الموضعين يرد القسم على نسق واحد في موقفين متشابهين ؛ فهو صادر من الكافرين في موقف العرض على ربهم أولاً ، وصادر منهم في موقف العرض على النار ثانياً ، وفي كلا الموقفين يقسم الكافرون إقراراً بما رأوا من الحق ، ويأتي هذا الإقرار منهم مؤكداً غاية التأكيد؛ لأنهم لايملكون وقد رأوا ذلك المشهد رأي العين إلا أن يجري الإقرار به على ألسنتهم في صورة مؤكدة .

والمقسم به في الموضعين هو اسم (الرب) مضافاً إلى (نا) المتكلمين : (وربنا) ، والمقسم عليه هو مايفهم من الاستفهام الذي سبق كل واحد من هذين القسمين (أليس هذا بالحق) ؟ ومفهومه الإقرار بصدق ما يسألون عنه في كل موقف ، وقد ترك التصريح به فيهما ، أما المقسم له في هذين الموقفين فهو الله تبارك وتعالى ، وهو عز وجل ليس في حاجة إلى أن يؤكد له الكلام ، بل ليس في حاجة إلى الإخبار أصلاً ، فضلاً عن أن يقسم له ! ومعنى هذا أن الغرض من القسم في الموضعين لايتعلق بالمخاطب . وكذلك فإن المقسم عليه فيهما ، وهو المفهوم من السياق ، لايحتاج إلى

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٣٠ .

(٢) سورة الأحقاف، الآية ٣٤ .

هذا التأكيد ، فهو - بالنسبة لهؤلاء الكافرين - أظهر من أن يقسم عليه ، فما الغرض إذاً من القسم في الموضعين ؟

والجواب عن هذا أنهم لما رأوا ما أنكروه في الدنيا من أمر الساعة والعذاب واقعاً لاشبهة فيه ، ثم سئلوا عنه سؤال توبيخ وتقريع ، لم يملكوا - وقد تذكروا أن كفرهم به لم يكن إلا مكابرة وعناداً - لم يملكوا إلا أن يجرى الجواب عنه مؤكداً غاية التأكيد، تصويراً لما قام في نفوسهم في ذلك الموقف من شدة التحسر والندم ، وهو ما صرحت به الآية التي تلت آية القسم في سورة الأنعام ، في قوله سبحانه : ﴿ **قد خسر الذين كذبوا بلقاء الله حتى إذا جاءتهم الساعة بغتةً قالوا : ياحسرتنا على ما فرطنا فيها وهم يحملون أوزارهم على ظهورهم ألاساء مايزرون** ﴾ [١] ، ففي التأكيد بالقسم تصوير لخفايا نفوسهم ورصد لدفين مشاعرهم في هذا الموقف المهيب .

وكذلك فإن هذه الصورة المؤكدة تنبىء عن أمر آخر في هذا الموقف ، وهو تمنيهم الإيمان بما كفروا به من قبل ، ليسلموا مما هم فيه من الخزي والهوان ، وقد حكى القرآن عنهم ما صوره هذا التعبير المؤكد في قوله سبحانه - قبل قسم آية الأنعام : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على النار فقالوا يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾ [٢] .

ومن دواعي التأكيد القسمي في هذا المقام الحرص على التشبث بما يرون أنه المنجي الوحيد ، وهو الإيمان بالحق الذي يشاهدونه في وقوفهم على ربهم ، وفي عرضهم على النار ، يقول أبو السعود في تفسير آية الأنعام : « أكدوا اعترافهم باليمين إظهاراً لكمال يقينهم بحقيته وإيذاناً بصدور ذلك عنهم بالرغبة والنشاط طمعاً في نفعه » [٣] ، فلا يكفيهم في هذا المقام أن يعترفوا بالحق الذي سئلوا عنه ،

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٣١ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٧ .

(٣) تفسير أبي السعود ١٢٤/٣ . وانظر : روح المعاني ١٣١/٧ .

ولكنهم يؤكدون هذا الاعتراف ظناً منهم أن ذلك سينفعهم . ويؤكد هذه الرغبة أنهم أجابوا حين سئلوا عن شركائهم في موضع سابق من سورة الأنعام بقولهم : ﴿ **والله ربنا ما كنا مشركين** ﴾ (١) ، فأقسموا على نفي الشرك عن أنفسهم في الدنيا، طمعاً فيما يرونه من رحمة الله تعالى في ذلك اليوم ، ولما يرونه من أنه سبحانه : ﴿ **لايغفر أن يشرك به ويغفر مادون ذلك لمن يشاء** ﴾ (٢) ، وهو في مواضع القسم باسم الجلالة .

وبعد ؛ فهذه بعض أغراض التأكيد القسمي الصادر من الكافرين في سورتي الأنعام والأحقاف ، وهي أغراض متفقة في الموضعين لاتفاق المقام ، والسياق الخاص لكل من القسمين . وسنقف فيما سيأتي على كل من هذين الموضعين لنتأمل عناصر القسم فيهما ، وعلاقاتها بعضها ببعض ، وعلاقة ذلك كله بخصائص التركيب في كل من الآيتين ، وعلاقة صورة القسم بالسياق الذي وردت فيه ، وغير ذلك من وجوه التفسير البلاغي في الموضعين .

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة النساء ، من الآية ٤٨ ، ومثل ذلك في الآية ١١٦ .

الموضع الأول :

قوله تعالى : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ (١) .

تقدم أن هذا القسم صادر من الكافرين يوم القيامة جواباً عن سؤال من الله تعالى ، وهو اعتراف منهم – حيث لاينفع الاعتراف – بمفهوم السؤال الذي وجه إليهم : (أليس هذا بالحق) ؟ (قالوا : بلى وربنا) .

وتبدأ آية هذا القسم بالتهويل في قوله : (ولو ترى) ، وهو خطاب يراد به العموم – وإن كان ظاهره أنه للرسول ﷺ – أي أن المراد به كل من تتأتى منه الرؤية ، وكل من يصح أن يخاطب ، والغرض منه تفظيع حال المتحدث عنهم وبيان أنه من الظهور بحيث لايختص برؤيته راء دون راء (٢) . وقد ورد هذا التركيب في القرآن الكريم في غير موضع (٣) ، وكان ملازماً للمواقف التي يراد اللفت إلى ما فيها من الهول والفزع ، وبخاصة في التعبير عن أحوال الكافرين فيما يصيبهم من عذاب الدنيا والآخرة وخزيهما .

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٣٠ .

(٢) انظر ماذكره البلاغيون في مثل هذا التركيب – على سبيل المثال – في : مفتاح العلوم ص ١٨٠ ، والتلخيص في علوم البلاغة ص ٥٧ ، والإيضاح في علوم البلاغة ص ١١٤ .

(٣) ورد ذلك في المواضع التالية :

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ وقفوا على النار ...) . (سورة الأنعام ، الآية ٢٧) .

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ الظالمون في غمرات الموت...) (سورة الأنعام ، الآية ٩٣) .

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ يتوفى الذين كفروا ...) (سورة الأنفال ، الآية ٥٢) .

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ المجرمون ناكسوا رؤوسهم عند ربهم...) (سورة السجدة ، الآية ١٢).

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ فزعوا فلا فوت ...) (سورة سبأ ، الآية ٥١) .

– قوله تعالى : (ولو ترى إذ الظالمون موقوفون عند ربهم ...) (سورة سبأ ، الآية ٣١) .

ويضاف إلى هذا ما جاء في آية القسم فيكون قد ورد التعبير بخطاب : (ولو ترى) في سبعة مواضع من القرآن الكريم .

والموقف القسمي هنا موقف هول وفزع ؛ فالكافرون موقوفون على ربهم : يسألهم ويقررهم ، ولهذا ورد في صدر الآية التعبير الذي اطرد مجيئة في السياق القرآني في مثل هذا الموقف ، كما تقدم .

واتساقاً مع مافي هذا التعبير من الدلالة على هول الموقف وما فيه من الفزع ، ترك جواب (لو) في قوله : (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم ...) ؛ لتذهب النفس في تصوره كل مذهب ؛ فلا تقتصر في ذلك على وجه دون وجه ، وفي ذلك تفخيم وتعظيم للأمر المسكوت عنه . وإلى مثل هذا ذهب البلاغيون في نظائره (١) .

وعلى هذا فقد اجتمع في التركيب الذي صدرت به آية القسم مايفيد التهويل والتعظيم والتفخيم للأمر المتحدث عنه من جهتين : الأولى : ما أفادته دلالة العموم في الخطاب من اللفت إلى كون ذلك الموقف الذي يقفه الكافرون من الفظاعة بحيث يظهر لكل أحد ويراه كل راءٍ ، والأخرى : ما أفاده ترك جواب (لو) من الدلالة على أن هذا المرئي يتعلق به من الأمور العظيمة ما لايحيط به الوصف ، ولايصوره اللفظ ، ومايفيده ذلك الترك من دلالة على إمكان تصور كل وجه محتمل في هذا الموضع ، وهو يفضي إلى عموم ذلك لكل مايذهب إليه الوهم، ويصوره الفكر إلى ما لانهاية .

وقد فسر البقاعي جواب (لو) معتمداً على ما جاء من إنكار الكافرين للبعث في الآية التي سبقت آية القسم ، وهي قوله تعالى : ﴿ **وقالوا إن هي إلا حياتنا الدنيا وما نحن بمبعوثين** ﴾ (٢) ، وجاعلاً الخطاب للرسول ﷺ على مايفيده الظاهر ؛ فقال : « أي قالوا هذا القول لما أخبرتهم بالبعث فساءك ذلك من قولهم ، والحال أنك لو رأيت اعترافهم به إذ سألهم خالقهم لسرك ذلك من ذلهم ومايؤول إليه أمرهم ، وعبر بالمضارع تصويراً لحالهم ... وسياق الآية يقتضي أن يكون الجواب :

---

(١) انظر على سبيل المثال : النكت في إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن) ص ٧٦ ، ٧٧ وسر صناعة الإعراب ٢/٤٦٧ – ٦٥٠ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٢٩ .

لرأيتهم قد منعتهم الهيبة وعدم الناصر وشدة الوجل من الكلام » [١] .

وفي هذا الذي ذهب إليه البقاعي تفسير لوجه من الوجوه التي يمكن تصورها في هذا التركيب جواباً لـ (لو) ، ولكن حمل الكلام على ماسبق بيانه من دلالة الترك أولى ؛ لأنه أبلغ [٢] ، وإنما يحمل القرآن على الأبلغ . وكذلك الشأن في جعله الخطاب للرسول ﷺ ؛ لأن دلالته على العموم أبلغ في تصوير الموقف وبيان وضوحه لكل أحد ، وإذا ما أضيف هذا إلى عموم الجواب كان الغاية في الإفصاح عما في ذلك الموقف من عظائم الأمور ؛ لدلالة التعبير على تمام الانكشاف وعمومه ، مع دلالته على أقصى مايصل إليه الوهم من هول الموقف وفظاعته بالنسبة لهؤلاء الكافرين .

ويضاف إلى ما سبق أن في التعبير بـ ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم** ﴾ بوصفه خطاباً عاماً ، وبكونه متروك الجواب ، ما يشير إلى ما في ذلك الموقف من الأمور المبهمة المتوارية في هذا التركيب ، وذلك يجعل النفوس مستشرفة إلى

---

(١) نظم الدرر ٨٨/٧ ، ٨٩ .

(٢) يقول ابن جني في بيان بلاغة هذا الضرب من الحذف (في كتابه سر صناعة الإعراب ٦٤٩/٢ ، ٦٥٠) « وَذَهَبَ أصحابنا إلى أن حذف الجواب في هذه الأشياء أبلغ من إظهاره ... قالوا : ألا ترى أنك إذا قلت لغلامك : والله لئن قمت إليك ، وسكت عن الجواب ذهب بفكره إلى أنواع المكروه من الضرب والقتل والكسر وغير ذلك ، فتمثلت في فكره أنواع العقوبات ، فتكاثرت عليه ، وعظمت الحال في نفسه ، ولم يدر أيها يتقي ، ولو قلت : والله لئن قمت إليك لأضربنك ، فأتيت بالجواب ؛ لم يتق شيئاً غير الضرب ، ولا خطر بباله نوع من المكروه سواه ، فكان ذلك دون حذف الجواب في نفسه ... وكذلك الحال في الجميل من الفعل نحو قولك : والله لئن زرتني ، إذا حذفت الجواب تصورت له أنواع الجميل وضروبه من الإحسان إليه والإنعام عليه . ولو قلت : والله لئن زرتني لأعطينك ديناراً ، رمى بفكره نحو الدينار ، ولم يجل في خلده شيء عن الجميل سواه ، ولعله أيضاً أن يكون مستغنياً عنه غير راغب فيه ، فلا يدعوه ذلك إلى الزيارة ، وإذا حذفت الجواب تطلعت نفسه إلى علم ما توليه إياه ، فكان ذلك أدعى له إلى الزيارة كما كان الباب الأول أدعى له إلى الترك ، فهذا بيان هذا الفصل وتلخيص مافيه ، وذكر السبب الداعي إلى حذف الأجوبة منه » .

معرفتها وحكاية تفاصيلها ، فإذا جاء بعد ذلك ماينبيء عن بعض مايحدث في ذلك الموقف وهو قوله سبحانه :﴿ قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون ﴾ ؛ كان هذا أوقع في تلك النفوس ، وأكثر تأثيراً ، وأقوى موعظة ؛ فيكون هذا الحوار المتضمن للقسم قد وقع موقعاً متمكناً هيأ له ما سبقه في الآية من تصوير الموقف الذي يتم فيه .

ومن هذا يتضح أن وقوع هذا التركيب في صدر آية القسم يجعل القسم المحكي فيها واقعاً على نحو يشبه التفسير بعد الإبهام ، وهذا يدل على أن في هذا القسم من دواعي الاهتمام والاحتفاء ، وإرادة اللفت إليه ، ما جعله أهلاً لأن يقع هذا الموقع ، وهو ماتضمنه من إقرار هؤلاء الكافرين بما كانوا ينكرونه ويبالغون في رده ، وهو موقف غريب يستأهل مثل ذلك الاحتفاء .

ومن دقائق التعبير القرآني في التوطئة لهذا الموقف وقوع (إذ) موقع (إذا) في قوله سبحانه (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم) ، وأصل الكلام على الإخبار عن أمر مستقبل ، وذلك يقتضي أن يعبر عنه بـ (إذا) ، غير أن البيان القرآني قد آثر (إذ) في هذا الموطن ؛ لأن « الأمر المتيقن وقوعه يعبر عنه كما يعبر عن الماضي الوقوع » [١] ، فالتعبير بـ (إذ) يشير إلى تحقق وقوع هذا الأمر وتأكيد حدوثه كما لو كان أمراً انقضى وكان ، وفي هذا تأكيد ضمني لما سيكون من سؤال الله تعالى لهم عما كفروا به ، وقسمهم على صدقه .

ثم يأتي التعبير بـ (وقفوا) - أي : حبسوا - [٢] بصيغة الماضي تأكيداً لهذا المعنى ، وبني للمجهول لبيان أنه من السهولة بمكان فلا يحتاج فيه إلى أن يسند إلى فاعل ، وما كان هذا حاله فهو واقع بهم لا محالة .

---

(١) المحرر الوجيز ١٦٧/٥ ، وانظر في استعمال (إذ) مكان (إذا) وحقيقتهما في كلام العرب : تفسير الطبري (ط المعارف) ٣١٧/١١ ، ٢٣٦ .

(٢) تفسير الطبري (ط المعارف) ٣٢٤/١١ .

ومما هو داخل في تصوير الموقف القسمي والتمهيد له التعبير بقوله (وقفوا على ربهم) بتعليق (على ربهم) بـ (وقفوا) ، والمعنى : على حكمه وقضائه فيهم [١] ، وهو - عند بعض المفسرين - « مجاز عن الحبس للتوبيخ والسؤال كما يوقف العبد الجاني بين يدي سيده ليعاقبه » [٢] تمثيلاً وتشبيهاً لحالهم في الحضور للمحشر بحال العبد الجاني الموقوف بين يدي ربه . قال ابن عاشور : « وبذلك تظهر مزية التعبير بلفظ (ربهم) دون اسم الجلالة » [٣] .

ويرى البقاعي أن في التعبير بـ (على ربهم) « مجازاً عن الحبس في مقام من مقامات الجلال بما اقتضاه إضافة الرب إليهم ؛ أي الذي طال إحسانه إليهم وحلمه عنهم ، فأظهر لهم ما أظهر في ذلك المقام من تبكيتهم وتوبيخهم وتقريعهم وأطلعهم بما يقتضيه أداة الاستعلاء - على ما له سبحانه من صفات العظمة من الكبرياء والانتقام ، من التربية [*] إذ لم يشكروا إحسانه في تربيتهم » [٤] .

ولا يخفى ما في المعاني من تعريض بما سيؤول إليه أمرهم في الآخرة - بعد ما تبين موقفهم في الدنيا - فكأن هذا التعبير يشير إلى أنهم سيعترفون صاغرين بما كفروا به في الدنيا ، بل سيقسمون على ذلك بربهم .

وتناسباً مع هذا المعنى لانجد ذكراً للذين كفروا ؛ فقد أضمروا في قوله (وقفوا) إذ لايليق بهم أن يظهروا في هذه الصورة المعبرة عنهم بما يفيد الذل والخضوع ؛ لحقارة شأنهم، وصغر قدرهم في وقوفهم على ذي الجلال والكمال .

---

(١) تفسير الطبري (ط المعارف) ٣٢٤/١١ ، وانظر : تفسير البغوي ٩٢/٢ .

(٢) الكشاف ١٣/٢ ، وانظر : البحر المحيط ١٠٥/٤ ، وتفسير أبي السعود ١٢٤/٣ ، وروح المعاني ١٣١/٧ ، والتحرير والتنوير ١٨٧/٧ .

(٣) التحرير والتنوير ١٨٧/٧ .

(*) الجار والمجرور هنا متعلق بالفعل في قوله : « بما اقتضاه إضافة الرب إليهم » ، وما بينهما اعتراض .

(٤) نظم الدرر ٨٨/٧ ، ٨٩ .

وبعد أن يقفوا هذا الموقف يوجه إليهم هذا السؤال : أليس هذا بالحق ؟ وهو استفهام يراد به تغييرهم على التكذيب [١] ، فيبدأ الإفصاح عن ذلك الموقف الذليل الذي مهد له صدر الآية - بما فيه من خصائص التعبير - : هؤلاء الجبابرة في الدنيا يقفون موقف صغار وذل لايكتفون فيه بالاعتراف بما يسألون عنه بل يقسمون عليه : (قالوا بلى وربنا) ، ويقول أبو السعود في بيان سر صدور هذا الاعتراف عنهم مؤكداً بالقسم ، وهو ماتقدم ذكره في صدر هذا المبحث : « أكدوا اعترافهم باليمين إظهاراً لكمال يقينهم بحقيته وإيذاناً بصدور ذلك عنهم بالرغبة والنشاط طمعاً في نفعه » [٢] .

وتحقيقاً لهذه الغاية اختاروا من أسماء الله تعالى ماهو أرجى لعفوه ورحمته ؛ فأقسموا به في ذلك اليوم الذي تكشفت لهم فيه أحوال وأهوال يشفقون معها على أنفسهم ؛ فيلتمسون النجاة من أي طريق ، ولكن هيهات فهذا يوم ﴿ ... **لاينفع نفساً إيمانها لم تكن آمنت من قبل** ...﴾ [٣] ، وهذا وجه من وجوه اختيار القسم بهذا الاسم الكريم في هذا الموقف .

وفي إضافة اسم (الرب) إليهم في المقسم به (وربنا) مبالغة في إظهار التضرع والخضوع ؛ فهم في ذلك يحكون موقف المؤمنين حين يتضرعون إلى ربهم فيصدرون مطالبهم - غالباً - بذكر اسم الرب مضافاً إليهم ؛ كقوله تعالى : ﴿ **ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ، ربنا فاغفر لنا ذنوبنا وكفر عنا سيئاتنا وتوفنا مع الأبرار** ﴾ [٤] ، وهذا في القرآن أكثر من أن يحصى ؛ فالقسم به سبحانه في هذا الموقف فيه توسل إليه بالاسم الذي يسأل به في

---

(١) الكشاف ٢ / ١٣ .

(٢) تفسير أبي السعود ٣/١٢٤ ، وانظر : روح المعاني ٧/١٣١ .

(٣) سورة الأنعام ، من الآية ١٥٨ . ومما يلفت النظر كون هذه الآية في السورة التي ورد فيها القسم المتضمن لإيمانهم بالحق يوم القيامة حيث لاينفعهم .

(٤) سورة آل عمران ، الآية ١٩٣ .

مواطن الخضوع والتذلل ؛ فهو جار على المعهود في أساليب الضراعة في القرآن الكريم .

ويذكر أبو حيان وجهاً آخر في اختيار القسم بالرب هنا ؛ فيقول : « وناسب التوكيد بقولهم (وربنا) صدر الآية في (وقفوا على ربهم) وفي ذكر الرب تذكار لهم في أنه كان يربيهم ويصلح حالهم إذ كان سيدهم وهم عبيده ، لكنهم عصوه وخالفوا أمره » [(١)] ، فكأن في القسم باسم الرب تلويماً لأنفسهم، وإظهاراً للتحسر على مخالفتهم مقتضى الربوبية ، وتأمل التناغم البديع - فيما أشار إليه أبو حيان - بين (وربنا) في القسم على لسانهم ، وقوله في صدر الآية (وقفوا على ربهم) ، وقد تقدمت الإشارة إلى وجوه الصلة بين صدر الآية وموضع القسم فيها على نحو يوضح علاقات بعض وجوه التراكيب هناك بالموقف القسمي هنا .

ويأتي القسم باسم الرب هنا مناسباً للسياق الخاص الذي ورد فيه القسم ، فهو قسم واقع في جواب سؤال عن أمر كانوا قد كفروا به ، واسم الرب ألصق بهذا السياق ، وفي القسم به في مقام كهذا تأكيد لخروجهم وبراءتهم من ذلك الكفر المعرّض به في قوله : (أليس هذا بالحق) ؟ إذ ليس أنسب في الجواب عن سؤال يتضمن التذكير بكفرهم في الدنيا - في موقف يرون فيه سوء العاقبة - من أن يقسموا بالاسم الذي يثبت لهم الإيمان : (وربنا) .

ليس هذا فحسب ، بل إن القسم بهذا الاسم يلائم السياق الذي قبله في سورة الأنعام، فإن السورة منذ البدء تتحدث عن موقف الذين كفروا من (ربهم) : ﴿ **الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون** ﴾ [(٢)] ، وتأمل افتتاح السورة بأعظم خصائص الربوبية والعطف على ذلك بموقف الكافرين من (ربهم) ، إن السورة من أولها تتجه إلى نسق خاص من

---

(١) البحر المحيط ١٠٦/٤ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ١ .

القول تقرن فيه خصائص الربوبية وماينبغي من مقتضيات الإيمان بها من التوحيد له سبحانه ، تقرن ذلك كله بموقف الكافرين وشركهم بـ (ربهم) ، ثم تعرض الآيات بعد ذلك لمواقف متعددة يقرن فيها أيضاً الحديث عن خصائص الربوبية بالحديث عن الكافرين وتكذيبهم [١] . وهذا الاقتران هو مانجده في آية القسم إذ يرد فيها الحديث عن الكافرين موقوفين (على ربهم) ، وهم يقسمون بـ (ربهم) : وربنا ، قسماً مثبتاً لعكس ماكانوا عليه في الدنيا ؛ فتأمل اتحاد النسق في آية القسم مع سياق الايات التي تقدمتها .

ومن وجوه اختيار القسم بلفظ الرب هنا أنه يلائم المقسم عليه ، وإن لم يكن مذكوراً في الآية، فهم يقسمون هنا على حقية ماسئلوا عنه وهو-عند أكثر المفسرين- البعث وما يتبعه من الحساب والجزاء [٢] ، فلما كان المقسم عليه المفهوم مما أشار إليه الاستفهام في قوله : (أليس هذا بالحق) - خاصية من خصائص الربوبية ؛ أقسموا عليه بالاسم الجامع لهذه الخصائص . ولترك ذكر المقسم عليه - في هذا الموضع والذي يليه - سر سيأتي بيانه في الحديث عن آية الأحقاف .

وقد تبين لنا مما سبق التناسق التام بين عناصر القسم وسياق الآية التي ورد فيها؛ فكل خصوصية في التعبير ذات مقصد وغاية وثيقة الصلة بالموقف القسمي ؛ فما صدرت به الآية من التهويل والتفخيم في قوله : (ولو ترى إذ وقفوا على ربهم) ، بما فيها من التعبير بـ (إذ) وبناء الفعل (وقفوا) للمجهول ، ومجيئه في زمن المضي ، وإضمار الكافرين فيه ، ثم التعبير بأداة الاستعلاء ودخولها على اسم الرب مضافاً إلى ضميرهم ، ثم مجيء الاستفهام التوبيخي التقريري في قوله : (أليس هذا بالحق) ؟ - ما صدرت به الآية من ذلك ، وفق ماشرح من خصائصه التعبيرية ،

---

(١) راجع الآيات : من أول الأنعام إلى موضع القسم في الآية ٣٠ .

(٢) انظر على سبيل المثال : تفسير الطبري (ط المعارف) ١١/٣٢٤ ، وتفسير البغوي ٢/٩٢ ، والكشاف ٢/١٣ ، وزاد المسير ٣/٣٢ .

يناسب صورة المقسم به، ويوطىء للموقف القسمي الذي سيقال فيه هذا القسم ، كما أن هذا المقسم به يلائم المقسم عليه والنسق الخاص في الآية التي ورد فيها ، وكذلك فإن القسم - بجميع عناصره - يلائم السياق العام للآيات التي سبقته .

وهذا قليل من كثير مما يهدي إليه تأمل هذا القسم في ضوء عناصره وعلاقتها بموضعه الذي ورد فيه ، ونكتفي بما ذكر ؛ لننتقل إلى الحديث عن الموضع الآخر من مواضع القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين .

الموضع الآخر :

قوله تعالى : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب بما كنتم تكفرون** ﴾ [١] .

هذا هو الموضع الآخر الذي يرد فيه القسم باسم الرب مضافاً إلى ضمير المتكلمين ، وهم الكافرون ، والقسم صادر منهم : (وربنا) . والموقف الذي يقسمون فيه شبيه بالموقف الذي سبق في آية الأنعام ، والنسق القسمي متحد في الموضعين على النحو الذي أشرنا إليه آنفاً ؛ فالآية من قوله : (أليس هذا بالحق) إلى نهايتها تطابق في خصائصها التعبيرية ماجاء في آية الأنعام مطابقة تامة ، ومرد ذلك اتحاد الموضعين في المقسم والمقسم له ، وفي الأغراض المتوخاة من القسم .

وموطن الفروق التعبيرية بين الآيتين صدرهما ؛ فآية الأنعام تبدأ بقوله : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم** ...﴾ أما آية الأحقاف فتبدأ بقوله : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار** ...﴾ ، ومعنى ذلك أن بين الموقفين اللذين يقسم فيهما الكافرون - وإن تماثلا في بعض السمات - فرقاً في نوع الموقوف عليه ؛ فالمقام في آية الأنعام مقام عرض على الله تعالى ، وفي الأحقاف مقام عرض على النار ؛ ولهذا فإن خصائص التعبير في صدر كل من الآيتين جاءت متفقة مع المقام الذي وردت فيه ، وقد تقدم بيان مايخص صدر آية الأنعام ومناسبات وجوه التعبير فيه لمقام القسم وعناصره ، وسنبدأ في هذا الموضع بتتبع ما في صدر الآية من خصائص التراكيب التي روعي فيها أن تناسب مقام القسم وعناصره في هذا الموضع .

فأول ذلك تقديم الظرف على عامله المضمر في قوله : (ويوم يعرض) ؛ لأن التقدير [٢] : ويقال يوم يعرض الذين كفروا : أليس هذا بالحق ، ويرى ابن عاشور أن

---

(١) سورة الأحقاف ، الآية ٣٤ .

(٢) انظر : الكشاف ٥٢٨/٣ ، والتفسير الكبير ٣٤/٢٨ ، وتفسير البيضاوي، ص ٦٧٠ ، وتفسير أبي السعود ٩٠/٨ .

الظرف قد قدم « على عامله للاهتمام بذكر ذلك اليوم لزيادة تقريره في الأذهان » [١] وهذا - وإن كان صحيحاً - لايكفي لبيان وجه التقديم هنا ؛ إذ يلزم القائل بذلك أن يبين وجه العناية والاهتمام بالمقدم [٢] ، ووجه ذلك - كما أراه - أن هذا اليوم هو محل السؤال والجواب الذي سيرد في سياقه القسم المحكي في الآية ، وإذا كان ذلك كذلك فإن في تقديمه تلويحاً بهول المقام الذي سيقسم فيه الكافرون ، ولفتاً إلى ماسيكون فيه من عظائم الأمور ، التي منها قسم الكافرين مقرين بالحق الذي أنكروه في الدنيا ، ففي هذا التقديم توطئة تناسب ورود القسم منهم في خضوع واستسلام .

ويعقب هذا التهويل بناء الفعل (يعرض) للمجهول ؛ للدلالة على أن هذا العرض يكون بأيسر الأمور وأهونها [٣] ، حتى لايستحق أن يسند إلى فاعل ، وفي هذا إثبات ضمني للبعث وما يتبعه من الأمور التي سيقسم الكافرون على حقيتها في قولهم : (بلى وربنا) ، وعلى هذا فإن في بناء الفعل للمجهول هنا تقريراً للمقسم عليه .

ومن خصوصيات التعبير في صدر الآية ذكر (الذين كفروا) ، وهو إظهار في مقام الإضمار ، وهذا على خلاف ما جاء في آية الأنعام ، فقد أضمروا هناك في قوله : (ولو ترى إذ وقفوا) ؛ لما سبق بيانه في الموضع السابق من مقتضى وقوفهم

---

(١) التحرير والتنوير ٢٦/٦٦ .

(٢) لم يشر ابن عاشور إلى دواعي الاهتمام والتقرير لهذا الذي قدم ، وبيان ذلك أهم من مجرد القول بتقديمه للاهتمام وزيادة التقرير ، وفي نقد هذا المسلك يقول الإمام عبدالقاهر (في دلائل الإعجاز ص ١٠٨) : « وقد وقع في ظنون الناس أنه يكفي أن يقال : « إنه قدم للعناية ولأن ذكره أهم » من غير أن يذكر ، من أين كانت تلك العناية ؟ وبم كان أهم ؟ ولتخليهم ذلك ، قد صغر أمر التقديم والتأخير في نفوسهم ، وهونوا الخطب فيه ، حتى إنك لترى أكثرهم يرى تتبعه والنظر فيه ضرباً من التكلف . ولم تر ظناً أزرى على صاحبه من هذا وشبهه » .

(٣) انظر : نظم الدرر ١٨/١٨٨ .

على (ربهم) . ويرى ابن عاشور أنهم أظهروا في مقام الإضمار في هذه الآية « للإيماء إلى علة بناء الخبر ، أي : يقال لهم ذلك لأنهم كفروا » [١] . على أن في إظهارهم في هذا السياق وجهاً آخر ، وهو أنهم هاهنا في مقام العرض على النار ؛ فحضورهم في التركيب يعبر عن حضورهم الحسي في هذا المقام الرهيب ، ويصوره أمراً واقعاً بهم ، وهو أبلغ في إيلامهم ، وأنسب في الإخبار عن ذلك العرض على وجه التغليظ في التهديد والوعيد .

ومن الفروق التعبيرية بين آية الأنعام وهذه الآية ، ذكر فعل القول في الأولى ، وتركه ذلك في الثانية ، وكلا الأمرين مناسب للموضع الذي ورد فيه ؛ فذكر فعل القول في آية الأنعام يناسب المقام الذي يقف فيه الكافرون بين يدي ربهم فهو يخاطبهم ويسألهم ؛ فالسائل حاضر في السياق الذي سبق هذا السؤال ، ولهذا أظهر فعل القول وأسند إليه سبحانه : (قال أليس هذا بالحق) ، أما في هذه الآية فإن المقام مقام عرض على النار ، وفي هذا العرض نفسه حال يغني عن المقال ، فروعي في هذا السياق - الذي ليس فيه مايدل على سائل يسأل - لسان الحال : كأن هذا الموقف يستنطقهم ويسألهم : (أليس هذا بالحق) ، ففي ترك الفعل (قال) في هذا الموضع - إيماء إلى أن هذا السؤال ليس الشأن فيه أن يسند إلى قائل ، وإنما ينبىء عنه الحال الماثل أمامهم .

والغرض من الاستفهام الوارد هنا « التهكم بهم والتوبيخ لهم على استهزائهم بوعد الله ووعيده » [٢] .

واختلف في معنى المشار إليه بـ (هذا ؛ فقيل : هو العذاب ، بدليل قوله بعده : (فذوقوا العذاب) [٣] . وقيل : إن المراد به « الأمر العظيم الذي كنتم به توعدون

---

(١) التحرير والتنوير ٦٦/٢٦ .

(٢) الكشاف ٥٢٨/٣ ، وانظر : التفسير الكبير ٣٤/٢٨ ، والبحر المحيط ٦٨/٨ .

(٣) الكشاف ٥٢٨/٣ ، وتفسير البيضاوي، ص ٦٧٠ ، وتفسير النسفي ، وتنوير المقباس ، وتفسير الخازن (ضمن مجمع التفاسير ٤٩٣/٥ ، ٤٩٤) .

ولرسلنا في أخبارهم تكذبون »[(١)] ، وقيل : « الإشارة بـ (هذا) إلى ماهو مشاهد لهم يوم عرضهم على النار »[(٢)] . وتحديد المراد باسم الإشارة هنا ذو قيمة في تحديد المقسم عليه المسكوت عنه في قوله : (بلى وربنا) ، وأيا ما كان المراد به فهو لايخرج بحال عما يظهر لهم في ذلك اليوم من العذاب وغيره ، وجماع ذلك أنه إشارة إلى البعث وما يكون فيه دون حصر المراد في أمر بعينه .

والتعبير باسم الإشارة هنا يلائم الموقف القسمي وما فيه من الأهوال وتغلب الأحوال حتى لايمكن أن يقوم به لفظ ، يقول أبو السعود : « ... الإشارة إلى مايشاهدونه حينئذ من حيث هو ، من غير أن يخطر بالبال لفظ يدل عليه فضلاً عن تذكيره وتأنيثه إذ هو اللائق بتهويله وتفخيمه »[(٣)] . ولعل في هذا الملحظ مايفسر ترك التصريح بالمقسم عليه في جوابهم : (بلى وربنا) ؛ لأن حقيقته هي ما أشار إليه اسم الإشارة ، وهو أمر - كما في نص أبي السعود - لايمكن الإفصاح عنه بلفظ يدل عليه ، فلهذا توارى من القسم . وهذا ملحوظ[(٤)] أيضاً في قسم آية الأنعام ؛ لأن السؤال وجوابه قد جريا على نسق واحد في الموضعين ، ولم يتقدم التنبيه على هذا فيما سبق .

ويجيب الكافرون على هذا السؤال معترفين بمضمونه : (بلى وربنا) ، ولتأكيد هذا الاعتراف بالقسم وكون المقسم به اسم (الرب) أسرار ذكرها المفسرون ، يقول البقاعي : « وما كفاهم البدار إلى تكذيب أنفسهم حتى أقسموا عليه لأن حالهم كان

---

(١) نظم الدرر ١٨٨/١٨ .

(٢) فتح القدير ، للشوكاني ٢٧/٥ .

(٣) تفسير أبي السعود ٩٠/٨ . وانظر : روح المعاني ٣٤/٢٦ .

(٤) أي : دلالة اسم الإشارة على جواب القسم ، وعلاقة هذه الدلالة بتركه في الأسلوب والسكوت عنه . وما أثبته هنا يعد تعليلاً بلاغياً لاختفاء المقسم عليه في آيتي الأنعام والأحقاف ، وسيأتي فيما يلي تفسير آخر لهذه الظاهرة التركيبية .

مباعداً للإقرار وذكروا صفة الإحسان زيادة في الخضوع والإذعان » [١] ، فلا ينتظر منهم – « بما كانوا يبدون من الشماخة والعتو » [٢] – أن يعترفوا بحقيقة ما كانوا به كافرين فضلاً عن أن يقسموا على ذلك ، ولما كان هذا الإقرار مخالفاً للمعهود من حالهم اقتضى التأكيد بالقسم .

ويرى أبو السعود في سر صدور القسم في هذا المقام – وجهاً آخر ؛ فيقول : «أكد جوابهم بالقسم ؛ كأنهم يطمعون في الخلاص بالإعتراف بحقيقتها كما في الدنيا ، وأنّى لهم ذلك » [٣] ، وفي القسم – من هذا الوجه – مبالغة في إظهار الإيمان رجاء أن ينفعهم ذلك .

ويذكر الشوكاني أنهم « أكدوا هذا الاعتراف بالقسم لأن المشاهدة هي حق اليقين الذي لايمكن جحده ، ولا إنكاره » [٤] . ولا أظنه يريد أنهم أقسموا لمجرد أنهم لايملكون الجحد والإنكار ، وقد شاهدوا الحق مشاهدة لا شبهة فيها ، لا أظن ذلك ؛ لأن من هذا حالهم يكفيهم الإثبات بـ (بلى) دون أن يؤكدوه بالقسم ؛ إذ هم إلى الجحود والإنكار أقرب وإليه أميل – بل لعله أراد أنهم – لوضوح ما رأوا من الحق – أقسموا عليه قسم من أيقن أنه الحق الذي لايجحد ولاينكر ، فما كان ينبغي لهم أن يجحدوه في الدنيا مع ما كان عندهم من دلائله .

ومن كان هذا شأنه ؛ فلابد أن يلوم نفسه على جحده وإنكاره في الدنيا ، ويجتلب في هذا المقام من الأمور المقسم بها ماهو أظهر في بيان صدقه وإذعانه وقوة إيمانه ، والرغبة في كرم الله تعالى وإحسانه ، وفي هذا الشأن يقول ابن عاشور : « وإنما أقسموا على كلامهم بقسم (وربنا) قسماً مستعملاً في الندامة والتغليظ

---

(١) نظم الدرر ١٨٩/١٨ .

(٢) المصدر السابق ١٨٨/١٨ .

(٣) تفسير أبي السعود ٩٠/٨ ، وروح المعاني ٣٤/٢٦ .

(٤) فتح القدير ٢٧/٥ .

لأنفسهم ، وجعلوا المقسم به بعنوان الرب تحنناً وتخضعاً » [١] ، وهذا مستفاد أيضاً من قول البقاعي السابق:« وذكروا صفة الإحسان زيادة في الخضوع والإذعان » [٢]، وفي هذا كله تفسير لخصوصية اختيار القسم باسم الرب في هذا الموطن .

وغني عن البيان أن في مجيء القسم بالرب هنا وجوهاً أخرى سبقت الإشارة إلى مثلها في قسم آية الأنعام ، وكذلك الشأن في إضافته إلى (نا) المتكلمين، وما فيها من محاكاة للمؤمنين في دعائهم وتضرعهم ، ومناسبة جميع ذلك للمقام الذي ورد فيه القسم ، وتناسقه مع الحديث عن الكافرين في صدر الآية ، ونكتفي في هذا بما تقدم بيانه هناك .

والتناسب بين المقسم به والمقسم عليه ظاهر ؛ فإن الذي أشار إليه السؤال في قوله (أليس هذا بالحق) من البعث وما فيه ، من أخص شؤون الربوبية . ولما كان المقسم عليه في آية الأنعام متحداً مع ما أقسم عليه في هذه الآية اتحد المقسم به أيضاً ، ومرد ذلك كله اتفاق الموضعين في كثير من خصائص التراكيب كما أسلفنا .

والمقسم عليه في الموضعين غير مذكور: (قالوا بلى وربنا قال فذوقوا العذاب) ويمكن أن يفسر ذلك بأنه إنما ترك في الموضعين لوقوعه في كل منها في جواب سؤال ؛ فاستغنى عنه بما تقدم في السؤال لدلالته عليه ، والمعروف أن هذا الموقع من مواقع الكلام مظنة للإيجاز والاختصار .

غير أن ورود مثل هذا النسق في قوله تعالى : ﴿ **ويستنبؤونك أحق هو قل إي وربي إنه لحق** ﴾ [٣] لم يمنع من التصريح بالمقسم عليه . وهذا يعني أن وجود دليل لايكفي مسوغاً للحذف ، وإنما يعد نسقاً من التعبير يفضل فيه الاختصار

---

(١) التحرير والتنوير ٥ / ٢٧ .

(٢) نظم الدرر ١٨ / ١٨٩ .

(٣) سورة يونس ، الآية ٥٣ .

والإيجاز، وأنه قد يخالف - كما في آية يونس[١]- لأغراض تناسب مقتضى الحال ؛ فهل في هذين الموضعين (من الأنعام والأحقاف) من مقتضيات الأحوال مايدعو إلى ذكر المقسم عليه ؟ .

والجواب عن هذا السؤال يظهر فيما تقدم من بيان دقائق أحوالهم في المقام الذي أقسموا فيه في كل من الموضعين ؛ فقد كانوا - كما تقدم بيانه - شديدي الحرص على إظهار الإيمان وتصديق الاعتراف بما سئلوا عنه حتى بلغ من شأنهم في ذلك أن أقسموا عليه ، ومع ذلك يرد القسم عنهم في الموضعين متروك الجواب . لابد أن ثمة من دواعي الإيجاز والاختصار مايفوق هذه الدواعي ، وما ليس الشأن فيه أن يأتي لمجرد وجود دليل سابق ، وإلا كانت دواعي إثبات المقسم عليه أقوى !

وقد تأملت ذلك فوجدت أن في الموضعين سراً - فوق الاختصار - اقتضى ترك الجواب ، وذلك أنهم في كلا الموقفين كانوا في مقام رهيب مهيب ؛ فهم في آية الأنعام موقوفون على ربهم ، وفي الأحقاف يعرضون على النار ، ولا ينتظرمن متحدث في هذا المقام - وقد كشفت سرائره وافتضح أمره - إلا أن يحجم من الحياء عن الكلام ، ويلجم من الرهبة والهيبة بلجام ، ويطلب أقرب السبل إلى الإبانة عن المراد ، لاسيما والمطلوب منهم التصريح بخلاف ما كانوا عليه ، تصريح الواثق من صحته ، المشفق مما آل إليه حاله . ولهذا اكتفي في التعبير عن الجواب بما تقدم في السؤال لضيق المقام ، وهول الموقف ، وانعقاد اللسان ، والخجل من افتضاح الأمر وكشف الستر ؛ ففي ترك المقسم عليه في الموضعين تصوير دقيق لأحوال نفوسهم ، وخفايا مشاعرهم ، وبخاصة في مقام الرد على سؤال الغرض منه التبكيت .

ويمكن أن يضاف إلى هذا ، ما تقدم - في تفسير اسم الإشارة - من أن المسؤول عنه ، وهو الأمر المطلوب الإقرار به في القسم ، من الهول والفخامة بحيث لايمكن التعبير عنه بلفظ ولهذا سكت عنه . وكلا الوجهين يصح في تفسير بلاغة ترك المقسم

---

(١) انظر تفسير ورود الجواب في آية يونس : ص٢٠٧ من هذا البحث .

عليه في الموضعين ، والنكات - كما يقول البلاغيون - لا تتزاحم .

والقسم الوارد في هذا الموطن يناسب سورته ؛ فسورة الأحقاف تقصد منذ بدايتها إلى تقرير أمر البعث والجزاء بأسلوب خاص ؛ يعتمد فيه على ذكر خصائص الربوبية ، مقابلةً بإعراض الكافرين عما أنذروا به من الكتب والرسالات ؛ ولهذا تستهل السورة بقوله تعالى : ﴿ **حم * تنزيل الكتاب من الله العزيز الحكيم * ما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق وأجل مسمى والذين كفروا عما أنذروا معرضون** ﴾ (١) . ثم تعرض الآيات بعد ذلك بالشرك الباطل ، وتعتمد في إثبات بطلانه على نفي خصائص الربوبية عن الشركاء المزعومين اتساقاً مع النهج الذي افتتحت به السورة (٢) . ثم يعقب ذلك الإشارة إلى ماسيكون من هؤلاء الكافرين من الكفر بشركائهم يوم الحشر ، في قوله سبحانه : ﴿ **وإذا حشر الناس كانوا لهم أعداءً وكانوا بعبادتهم كافرين** ﴾ (٣) .

وواضح ما يلوح به صدر السورة من وقوفهم يوم العرض على النار ، وقسمهم فيه بـ (ربهم) قسم من يثبت الربوبية له سبحانه وتعالى ، وينفيها عمن سواه .

ولما كان المقصد العام والأهم للسورة - في مجملها - إثبات البعث من طريق إثبات خصائص الربوبية لله عز وجل ونفيها عن سواه (٤) ؛ جاءت الآية التي سبقت

---

(١) سورة الأحقاف ، الآية ١ - ٣ .

(٢) انظر الآيتين : ٤ ، ٥ .

(٣) الآية ٦ .

(٤) لتحقيق المقصد العام في السورة اشتملت بقية آياتها على ذكر الكتب والرسالات ومواقف الإنس والجن منها ، وافتراقهم في ذلك إلى مؤمنين وكافرين ، وجزاء كل منهم (انظر الآيات : ٧ - ٣٢) ، وتخلل ذلك حديث عن بر الوالدين وشكر المنعم ، وهي أمور ذات صلة بمعاني الربوبية (انظر الآيات :١٥-١٧) وكل ذلك ذو صلة وثيقة بالمقصد العام ، وهو ماصرحت به الآية ٣٣ ، ثم جاء القسم بعدها مناسباً لهذا السياق ومتسقاً معه في الآية ٣٤ . ومن أهم ما يلتفت إليه في سياق هذه السورة تكرار كلمة (الحق) ومشتقاتها سبع مرات ، وذلك يناسب ما ورد في آية القسم من قوله : (أليس هذا بالحق) ، وليس =

آية القسم موافقة لهذا النسق الذي جرى واتسق في السورة كلها ، فصرحت بالوجه المعتمد لإثبات البعث في السورة ، فقال سبحانه : ﴿ **أو لم يروا أن الله الذي خلق السموات والأرض ولم يعي بخلقهن بقادر على أن يحي الموتى بلى إنه على كل شيء قدير** ﴾ [(١)] .

وهذا إيذان بمجيء عناصر القسم متسقة مع هذا السياق ؛ فالمقسم به هو اسم الرب ، والمقسم عليه هو البعث وما فيه من الحساب والجزاء ، وما أعظم هذا التلاؤم ! بل إن المقسم بهذا القسم هم أولئك الكافرون الذين كانوا (بربهم) كافرين ، يقسمون على البعث بالاسم المتضمن إثباته لأن البعث من خصائص الربوبية ، وهذا ضرب من التناسب دقيق .

= المراد هنا اللفت إلى مجرد تكرارها بل المراد اللفت إلى السياقات التي تكررت فيها وصلتها بالسؤال الوارد في آية القسم ، وتفصيل ذلك مايلي :

١ - وردت في سياق تقرير الربوبية : (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا بالحق ...) الآية ٣.

٢ - في بيان موقف الكافرين من الحق:(... قال الذين كفروا للحق لما جاءهم هذا سحر مبين) الآية ٧

٣ - في تقرير البعث وما وعد به الناس : (... ويلك آمن إن وعد الله حق) الآية ١٧ .

٤ - في الوعيد للكافرين المكذبين به : (أولئك الذين حق عليهم القول ...) الآية ١٨ .

٥ - في تحقيق ما وعدوا به من الجزاء على تكذيبهم واستكبارهم : (... فاليوم تجزون عذاب الهون بما كنتم تستكبرون في الأرض بغير الحق ...) الآية ٢٠ .

٦ - في وصف القرآن بأنه يهدي إلى الحق : (... مصدقاً لما بين يديه يهدي إلى الحق وإلى طريق مستقيم) الآية ٣٠ .

٧ - ثم يأتي سؤال الكافرين يوم يعرضون على النار:(... أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا) الآية ٣٤ أليس في ترتيب وورود كلمة الحق وفق المقصد العام للسورة ، ومناسبة سياقات ورودها للقسم ؛ لكونه إقراراً من الكافرين بالحق ، وهو ما أخبروا به من البعث وغيره ، وهو المقسم عليه ، أليس في ذلك كله مايلفت إلى وجه آخر من تناسب هذا القسم مع سورته تناسباً يتناغم فيه لفظ (الحق) وهو مضمون القسم وعمدة بنائه مع سياق السورة كله ، ويتصل بكثير من مواضعها اتصالاً عجيباً . وهذا مما لايكاد يحصى في الكتاب العزيز .

(١) سورة الأحقاف ، الآية ٣٣ .

وتأمل كيف وقع التناسب بين عناصر القسم وسياق الآية والسورة ، ووقع كذلك بين عناصر القسم وسياق آيته وسورته في الأنعام ، مع اتحاد الموضعين في العناصر والمقام وكثير من خصائص التعبير ، واختلاف السياقين في السورتين ·
وتأمل كيف تم ذلك مع وفاء التراكيب - على مابينهما من اتحاد - بمقتضيات الأحوال الخاصة في كل منهما ·

الفصل الثاني

القسم باسم الجلالة

ورد القسم باسم الجلالة في عشرة مواضع من القرآن الكريم ، وقد جاءت – وفق ترتيب المصحف – على النحو التالي :

١ – قوله تعالى : ﴿ **ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين** ﴾ [١] .

٢ – قوله تعالى : ﴿ **قالوا تالله لقد علمتم ماجئنا لنفسد في الأرض وما كنا سارقين** ﴾ [٢].

٣ – قوله تعالى : ﴿ **قالوا تالله تفتأ تذكر يوسف حتى تكون حرضاً أو تكون من الهالكين** ﴾ [٣] .

٤ – قوله تعالى : ﴿ **قالوا تالله لقد آثرك الله علينا وإن كنا لخاطئين** ﴾ [٤]

٥ – قوله تعالى : ﴿ **قالوا تالله إنك لفي ضلالك القديم** ﴾ [٥] .

٦ – قوله تعالى : ﴿ ... **تالله لتسألن عما كنتم تفترون** ﴾ [٦] .

٧ – قوله تعالى : ﴿ **تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم** ﴾ [٧] .

٨ – قوله تعالى : ﴿ **وتالله لأكيدن أصنامكم بعد أن تولوا مدبرين** ﴾ [٨] .

٩ – قوله تعالى : ﴿ **تالله إن كنا لفي ضلال مبين** ﴾ [٩] .

---

(١) سورة الأنعام ، الآية ٢٣ .

(٢) سورة يوسف ، الآية ٧٣ .

(٣) سورة يوسف ، الآية ٨٥ .

(٤) سورة يوسف ، الآية ٩١ .

(٥) سورة يوسف ، الآية ٩٥ .

(٦) سورة النحل ، الآية ٥٦ .

(٧) سورة النحل ، الآية ٦٣ .

(٨) سورة الأنبياء ، الآية ٥٧ .

(٩) سورة الشعراء ، الآية ٩٧ .

١٠- قوله تعالى : ﴿ قال تالله إن كدت لتردين ﴾ [(١)] .

وقد تنوع القسم في هذه المواضع من جهات متعددة ، فقد وقع التنوع في المقسم والمقسم له ، وصورة المقسم به ، والمقسم عليه ، واتفقت بعض المواضع في بعض هذه العناصر .

وإليك تفصيل ذلك :

فأما من جهة المُقْسِم الذي صدر منه القسم ؛ فقد جاء على النحو التالي :

١ - قسم صادر من الله تعالى : وقد ورد في الموضعين السادس والسابع ، وهما في سورة واحدة هي سورة النحل .

٢ - قسم صادر من إبراهيم عليه السلام : وذلك في موضع واحد هو : الثامن .

٣ - قسم صادر من إخوة يوسف عليه السلام : وقد ورد في المواضع : الثاني ، والثالث ، والرابع ، والخامس ، وجميع هذه المواضع الأربعة واقعة في سورة واحدة هي سورة يوسف .

٤ - قسم صادر من العبد المؤمن في الجنة يوم القيامة : وهو في موضع واحد هو : العاشر .

٥ - قسم صادر من المشركين يوم القيامة : وذلك في الموضعين : الأول ، والتاسع .

أما المقسم له في مواضع القسم باسم الجلالة ؛ فقد جاء على النحو التالي :

١ - قسم خوطب به الله تعالى : وهو الموضع الأول الصادر من المشركين .

٢ - قسم خوطب به الأنبياء عليهم السلام : وذلك في المواضع : الثالث ، والرابع ، والخامس ، والسابع .

٣ - قسم خوطب به القائمون على خزائن مصر : وذلك في الموضع الثاني الصادر من إخوة يوسف .

---

(١) سورة الصافات ، الآية ٥٦ .

٤ - قسم خاطب به المشركون أصنامهم يوم القيامة : وهو الموضع التاسع .

٥ - قسم خوطب به المشركون : وجاء في موضعين : أحدهما صادر من الله تعالى وهو السادس ، والآخر صادر من إبراهيم عليه السلام وهو الثامن .

٦ - قسم خاطب به المؤمن في الجنة قرينه الذي اطلع عليه في النار : وهو الموضع العاشر .

أما المقسم به في هذه المواضع ؛ فلم يخرج عن صورتين :

أولاهما : اسم الجلالة مع الواو : (والله) ؛ وانفرد بهذه الصورة الموضع الأول الذي صدر من المشركين .

والأخرى : اسم الجلالة مع التاء : (تالله) ؛ وجاءت هذه الصورة في المواضع التسعة الباقية ، وعلى هذا فهي الصورة الأكثر وروداً في القسم باسم الجلالة .

أما المقسم عليه ؛ فقد تنوع في هذه المواضع تنوعاً لايلحظ فيه تكرار مقسم عليه بعينه ، والذي يمكن أن يلحظ - على وجه الإجمال - أن القسم قد كان في جميع هذه المواضع على إثبات أمور ذات صلة بالمقسم به ، وهو اسم الجلالة ، وسيأتي بيان ذلك في كل موضع .

ومما سبق يتضح أن هذه المواضع لاتتفق في شيء من عناصرها كما تتفق في الاسم المقسم به وهو اسم الجلالة .

ولما كان المقسم به - بالإضافة إلى اتفاق جميع المواضع فيه - هو العنصر الأظهر في الأسلوب بوصفه عنصراً لغوياً ، وكان الفرق في صورته بين هذه المواضع أوضح وأبين ، وكان هذا العنصر هو المؤكد للمقسم عليه ؛ آثر البحث تناول هذه المواضع وفق تنوع صورة المقسم به ، كما هو الحال في غيره من أنواع القسم في القرآن الكريم .

ولا يعني ذلك أن العناصر الأخرى التي سبق تفصيلها غير ذات قيمة في توجيه

دلالة الأسلوب ؛ لأن اختيار المقسم به على صورة ما مرتبط أشد الارتباط بالمقسم والمقسم له والمقسم عليه ، وغير ذلك من عناصر السياق والخطاب ، وسيكون ذلك محل النظر والتأمل في كل موضع .

وعليه فسنتناول في هذا الفصل القسم باسم الجلالة (الله) تعالى في صورتيه: والله ، وتالله ، ونبدأ بالصورة الأولى التي ورد فيها القسم باسم الجلالة مع الواو ، ثم نتناول بعد ذلك القسم باسم الجلالة مع التاء ، وهي الصورة الأخرى .

القسم باسم الجلالة مع الواو

﴿ واللهِ ﴾

ورد القسم على هذه الصورة في موضع واحد من القرآن الكريم هو : قوله تعالى : ﴿ **ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون * ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا واللهِ ربِّنا ما كنا مشركين * انظر كيف كذبوا على أنفسهم وضل عنهم ما كانوا يفترون** ﴾ [١] .

وهذا قسم صادر من المشركين يوم القيامة . والمخاطب به هو الله تعالى .

ويرد القسم هنا في سياق سؤال المشركين عن شركهم يوم القيامة ؛ وذلك أنهم يقسمون – بعد سؤالهم عن شركائهم – على نفي الشرك عن أنفسهم في الدنيا .

وسياق هذا القسم يشبه سياق قسمين آخرين أقسم فيهما الكافرون باسم الرب سبحانه يوم القيامة ، أحدهما : قوله تعالى : ﴿ **ولو ترى إذ وقفوا على ربهم قال أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا...** ﴾ [٢]، والآخر : قوله تعالى : ﴿ **ويوم يعرض الذين كفروا على النار أليس هذا بالحق قالوا بلى وربنا ...**﴾ [٣].

غير أن القسم في هذا الموضع يخالف الموضعين الآخرين من جهة أنه قسم على خلاف الواقع والحقيقة ، على حين كان القسم في موضعي القسم باسم الرب إقراراً واعترافاً بما رأوا من الحق في ذلك اليوم الذي تكشفت فيه الحقائق .

وينشأ هنا سؤال هو : ما الذي دفعهم في هذا الموضع إلى القسم على نفي الشرك عن أنفسهم ، وهو خلاف ما كانوا عليه ، مع علمهم أن الكذب على الله تعالى محال في ذلك المقام الذي تبيّن لهم فيه الحق ؟

---

(١) سورة الأنعام ٢٢ – ٢٤ .

(٢) سورة الأنعام ، الآية ٣٠ .

(٣) سورة الأحقاف ، الآية ٣٤ .

وفي الإجابة عن هذا يقول الطبري : « وقد ذكر أن هؤلاء المشركين يقولون هذا عند معاينتهم سعة رحمة الله يومئذ » [١] ؛ أي أنهم لسعة هذه الرحمة منه سبحانه يعتقدون أنهم سيدخلون فيها ، ولو كان السبيل إلى ذلك القسم على خلاف الحقيقة .

وقيل إن سبب قسمهم على نفي الشرك عن أنفسهم هو أنهم يرون أن الله تعالى في ذلك اليوم يغفر الذنوب كلها إلا الشرك ؛ فعندئذ يقولون : تعالوا نقسم على نفي الشرك لننجو من عذاب الله تعالى ، فيقسمون على ذلك ؛ فيختم الله على أفواههم وتشهد أرجلهم وأيديهم بما كانوا يكسبون [٢] ، و ﴿ **يومئذ يود الذين كفروا وعصوا الرسول لو تسوى بهم الأرض ولا يكتمون الله حديثاً** ﴾ [٣] ، وهذا هو وجه الجمع بين إخبار الله تعالى عنهم بأنهم لايكتمونه حديثاً ، و قسمهم هنا على خلاف ما كانوا عليه في الدنيا [٤] .

ومما سبق يظهر أن التأكيد القسمي في هذا المقام لم يراع فيه حال المخاطب ؛ لأن المخاطب هنا هو الله تعالى الذي ﴿ **يعلم خائنة الأعين وماتخفي الصدور** ﴾ [٥] ، وإنما راعى فيه المتكلمون - وهم المشركون - حال أنفسهم وما استقر فيها من الرغبة الشديدة في نفي تهمة الشرك التي تحول بينهم وبين رحمة الله الواسعة التي يرون في ذلك اليوم من سعتها - مع مايرون مما أعد للمشركين من العذاب - مالايهون معه الاعتراف بما نسب إليهم .

ويأتي تأكيد نفي الشرك عنهم في هذه الصورة القوية مناسباً لما تقدم من سؤالهم

---

(١) تفسير الطبري (ط المعارف) ٣٠٢/١١ .

(٢) جاءت الإشارة إلى هذه الشهادة في مواضع من القرآن منها : سورة النور ، الآية ٢٤ ، وسورة يس ، الآية ٦٥ .

(٣) سورة النساء ، الآية ٤٢ .

(٤) انظر في وجه الجمع بين ذلك : تفسير الطبري (ط المعارف) ٣٠٢/١١ ، وتفسير القرطبي ٤٠١/٦ ، وتفسير ابن كثير ١٢٧/٢ .

(٥) سورة غافر ، الآية ١٩ .

عن الشركاء في صورة إلصاقهم بهم : (أين شركاؤكم) ؛ لأن هذه الإضافة تجعلهم شركاء ملازمين لهم بحيث لايعرفون إلا بإضافتهم إليهم ، فلما كان سؤالهم عن الشركاء متضمناً تأكيد اتخاذهم شركاء على سبيل الملازمة والمداومة ؛ حرصوا على المبالغة في نفي ذلك فأقسموا على نفي الشرك أصلاً ، فقالوا : (والله ربنا ماكنا مشركين) ، لاسيما وأن صورة السؤال عن ذلك في قوله : (أين شركاؤكم) تتضمن تأكيد نسبة الشرك إليهم من طريق الإيماء إلى أنه لا يسألهم عن شركهم لأنه أمر متيقن مشهور عنهم ، وإنما الشأن أن يسألهم عن الشركاء ؛ لأنه يتضمن كونهم مشركين مع مافيه من التعريض بعدم نفعهم إياهم .

ولتعليل ورود القسم منهم في هذا المقام وجه آخر ، وهو أن الموقف الذي يقسمون فيه موقف تحير ودهشة تجعلهم ينسون ماكانوا عليه في الدنيا ؛ قال أبو السعود : « وإنما يقولون ذلك مع علمهم أنه بمعزل من النفع من فرط الحيرة والدهش » [1] ، وذكر البقاعي أن شأنهم في ذلك شأن « الحائر المدهوش يفعل مثل ذلك في الدنيا ، فهو إيئاس من فلاحهم ، أو يكون المعنى تندماً لهم وتأسيفاً ؛ على معنى أنه لم يكن عاقبة كفرهم الذي فتنوا به وبالتزامه والافتخار به والقتال عليه إلا جحوده والبراءة منه ، والحلف على الانتفاء من التدين به » [2] .

ولعل هذا هو السر في التعبير عن موقفهم هذا بالفتنة في قوله سبحانه : (ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين) . وقد ذكر الزجاج أن « تأويل هذه الآية تأويل حسن في اللغة لطيف، لايفهمه إلا من عرف معاني الكلام، وتصرف العرب في ذلك ، والله جل وعز ذكر في هذه الأقاصيص التي جرت في أمر المشركين، وهم مفتتنون بشركهم [3] ، أعلم الله أنه لم يكن افتتانهم بشركهم إلا أن تبرأوا منه

---

(١) تفسير أبي السعود ٣/١٢٠ .

(٢) نظم الدرر ٧/٨١ .

(٣) يريد ما جاء من ذلك من أول سورة الأنعام إلى الآية التي أقسموا فيها على التنصل من الشرك .

وانتفوا منه ، فحلفوا أنهم ما كانوا مشركين .

ومثل ذلك في اللغة أن ترى إنساناً يحب غاوياً ، فإذا وقع في هلكة تبرأ منه ، فتقول له : ما كانت محبتك لفلان إلا أن انتفيت منه » [(١)] .

وقيل :إنهم يقسمون على نفي الشرك عنهم صادقين ؛ لأنهم كانوا يؤمنون بكل ما جاء به الوحي من التوحيد ، وإنما كانوا يظهرون الشرك والتمسك به مكابرة وعناداً [(٢)] ، وقد يكون هذا الوجه مقبولاً لقوله تعالى : (فإنهم لا يكذبونك ولكن الظالمين بآيات الله يجحدون) [(٣)] ، ويقوي هذا الوجه أن هذه الآية ترد بعد آية القسم بنحو عشر آيات .

وإذا صح ذلك فإن في قسمهم على نفي الشرك - اعتداداً بعلم الله تعالى واطلاعه على ماكانوا يضمرون ، فكأنهم يريدون بذلك التشبث بما كانوا عليه من الإيمان الباطن ؛ واللفت إليه في هذا المقام ؛ لعلمهم أن الله تعالى مطلع عليه ، طمعاً في رحمته والنجاة من عقابه ، لاسيما وأن المشرك لاينجو في ذلك اليوم .

وفي التأكيد القسمي - على هذا المعنى - تعبير عن قوة التحسر على عدم إظهار هذا الإيمان في الدنيا ، للانتفاع به في هذا اليوم المهيب .

ولما كان قسمهم على خلاف ما كانوا عليه - على الوجه الأول وهو كونهم كاذبين في ذلك - أمراً مستبعداً في يوم القيامة الذي تظهر لهم فيه من الآيات مالايهون معها مجرد الكلام ، فضلاً عن القسم الكاذب ؛ عبر عنه بأداة البعد في قوله : (ثم لم تكن فتنتهم...)[(٤)] ، وعلى هذا فقد جاء في صدر الآية مايلمح إلى استبعاد وقوع القسم المحكي فيها .

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ، للزجاج ٢/٢٣٥ ، ٢٣٦ .

(٢) انظر : التفسير الكبير ١٢/١٨٤ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ٣٣ .

(٤) انظر : نظم الدرر ٧/٨١ .

والمقسم به في هذا المقام هو اسم الجلالة (الله) موصوفاً بالربوبية ، وعلى هذا فصورة المقسم به ذات تركيب خاص يقرن فيه بين اسم الجلالة واسم الرب : والله ربنا .

وفي قوله (ربنا) قراءتان ؛ فقد قرىء بالخفض على أنه وصف للفظ الجلالة المقسم به ، وقرىء بالنصب على أنه منادى، والتقدير : والله يا ربنا ما كنا مشركين ، فيكون قوله (ربنا) اعتراضاً بين القسم وجوابه [١] . واختار الطبري قراءة النصب « ذلك أن هذا جواب من المسئولين المقول لهم : (أين شركاؤكم الذين كنتم تزعمون) ؟ وكان من جواب القوم لربهم : والله ياربنا ما كنا مشركين « فنفوا أن يكونوا قالوا ذلك في الدنيا » [٢] .

وأياً ما كان الوجه في القرآءة ؛ فإن قوله (ربنا) على الوجهين عنصر من عناصر هذا القسم ؛ لأنها إما أن تكون وصفاً للمقسم به فتكون جزءاً من صورة المقسم به ، أو أن تكون اسماً منادى ويكون هذا النداء باعتراضه بين القسم وجوابه عنصراً من عناصر السياق القسمي من جهة ، ويكون المنادى - من جهة أخرى - هو المقسم به لاتحادهما وكونهما من أسماء الله تعالى .

ولاختيار هذه الصورة القسمية أغراض تتعلق بالقضية المقسم عليها وهي نفي الشرك عن أنفسهم ، وذلك أن اسم الجلالة (الله) هو الاسم الذي لايشترك معه تعالى فيه أحد ، ولم يطلق على غيره سبحانه ؛ وهو من هذا الوجه الاسم الدال على تفرده ووحدانيته ، ولهذا أقسموا به على نفي الشرك عن أنفسهم ؛ لأن فيه اعترافاً بالوحدانية فإذا أقسموا به كانوا مقرين بمضمونه ومدلوله ، وهم بهذا الأسلوب يؤكدون كونهم على التوحيد مرتين : مرة بذكر الاسم الدال عليه من بين أسماء الله تعالى

---

(١) معاني القرآن للأخفش ٢/ ٢٧٠ ، ومعاني القرآن للفراء ١/ ٣٣٠ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ٤٦٦ ، وانظر : كتاب السبعة في القراءات ص ٢٥٥ .

(٢) تفسير الطبري (ط المعارف) ١١/ ٣٠٠ .

مقسماً به ، وهي صورة تفيد يقين المتكلم بما يقسم به ، ومرة بالتصريح بنفي الشرك عن أنفسهم وهو جواب القسم المقسم عليه بهذا القسم ، وهذا ضرب من التناسب بين المقسم به والمقسم عليه يقوي التأكيد القسمي لاشتماله على ذكر الحقيقة المراد الإخبار عنها مؤكدة في صورتين : مقسماً بها ، ومقسماً عليها .

والقسم باسم الجلالة في هذا الموضع مناسب للمقام المقسم فيه ، يقول البقاعي : « ... فذكروا الاسم الأعظم الذي تندك لعظمته الجبال الشم ، وتنطق بأمره الأحجار الصم ، الجامع لجميع معاني الأسماء الحسنى التي ظهر لهم كثير منها في ذلك اليوم » [١] .

والمقسم به مناسب أيضاً للسياق الخاص الذي ورد فيه القسم ، وذلك أنه سياق يتحدث عن الشرك والشركاء ، ومواقف المشركين وسؤالهم عن شركهم يوم القيامة [٢] ، فناسب أن يرد القسم في جوابهم عن ذلك السؤال بالاسم الدال على التوحيد وهو مقابل الشرك الذي اشتمل عليه السياق .

وكذلك الشأن فيما تقدم - من أول السورة إلى آية القسم [٣] - من حكاية افتتان هؤلاء المشركين بشركهم ودلالة ذلك على شدة تعلقهم به ، فإن القسم باسم الجلالة على نفي الشرك في سياق هذه صفته مناسب لما شاع فيه من الإخبار عن أحوال المشركين ومقولاتهم الدالة على اعتناقهم لذلك الشرك .

أما اسم الرب تعالى ، وهو الوصف الذي وصف به المقسم به ، أو المنادى - على قراءة النصب - فقد جاء موافقاً لمقتضيات متعددة في هذا الموضع ؛ فمن ذلك أنه يعبر عن الخضوع والتذلل لله تعالى من المتكلمين بالقسم طلباً لعفوه وغفرانه؛ففي ذكر

---

(١) نظم الدرر ٧/٨١ .

(٢) انظر الآيات : ١٩ - ٢٤ .

(٣) انظر الآيات : ١ - ٢٤ .

هذا الوصف - كما يقول البقاعي - تذكير بتربيته تعالى لهم ودوام الإحسان منه إليهم [١] ، وطلب المغفرة في هذا المقام مايرونه من سعة رحمة الله تعالى .

ومن خصوصيات ذكر وصف الربوبية هنا ماذكره أبو السعود في قوله: « ووصفه تعالى بربوبيته لهم للمبالغة في التبرؤ من الإشراك ، وقرىء ربنا على النداء فهو لإظهار الضراعة والابتهال في استدعاء قبول المعذرة » [٢] .

وفي هذا النص ما يوثق الصلة بين الوصف الذي أتبع به المقسم به ، والمقسم عليه المراد إثباته ؛ وذلك أنه لما كان مقصود المتكلمين بالقسم هو نفي تهمة الشرك على نحو لا شبهة فيه ، ذكروا اسم الجلالة مقسماً به، فأفادوا اعتناقهم لما تضمنه من معنى التوحيد ، ثم وصفوه بأنه ربهم مضيفين اسم الربوبية إليهم على سبيل المبالغة في الخروج من هذا الشرك ، وفي دلالة الإضافة على هذا المعنى يقول ابن عاشور : « وذكرهم الرب بالإضافة إلى ضميرهم مبالغة في التنصل من الشرك ، أي : لا رب لنا غيره » [٣] .

وفي نص أبي السعود السابق لفتة أخرى ذات قيمة في تفسير خصوصية ذكر الرب هنا وإضافته إلى المتكلمين ؛ وذلك أنه ربط بين قراءة النصب في (ربنا) على النداء ، وبين معنى الضراعة والابتهال ، وقد سبق إلى ذلك القرطبي حين وصف هذه القراءة بالحسْن « لأن فيها معنى الاستكانة والتضرع » [٤] ، وهو معنى يناسبه أسلوب النداء ، وكثيراً ما جاء نداء الرب سبحانه في القرآن الكريم في مواقف الضراعة والتذلل لله تعالى ، وهذا يدل على وجود علاقة وثيقة بين أمور ثلاثة : اسم الرب تعالى ، وأسلوب النداء ، ومقام التضرع .

---

(١) انظر : نظم الدرر ٨١/٧ .

(٢) تفسير أبي السعود ١٢٠/٣ .

(٣) التحرير والتنوير ١٧٧/٧ .

(٤) تفسير القرطبي ٤٠٣/٦ .

وعلى هذا يكون ورود اسم الرب تعالى مضافاً إلى ضمير المتكلمين في وصف المقسم به – مناسباً للمقام الذي ورد فيه القسم ، شأنه في هذا شأن الموضعين السابقين اللذين ورد فيهما القسم بهذا الاسم الكريم مضافاً إلى ضمير المتكلمين [١] ، وهما موضعان يتشابهان مع هذا الموضع في كثير من عناصر القسم .

ومع دقة الربط بين أسلوب النداء ومواقف الضراعة ؛ فإن معنى الضراعة يلحظ – أيضاً – من مجرد ذكر اسم الرب تعالى بوصفه نعتاً للمقسم به ؛ لأن فيه تعريضاً بطلب الرحمة في موقف لايملك فيه المتكلمون – بعد أن افتضح أمرهم – التصريح بهذه الرغبة ، وبخاصة في خطاب موجّه إلى علاّم الغيوب ؛ فهم يعلمون أنهم مؤاخذون ، ولهذا شفعوا المقسم به بما يرجون به تخفيف المؤاخذة .

وبهذا يتضح أن لمجيء هذا الاسم الكريم في صورته التي ورد عليها (ربنا) ما يقتضيه في هذا الموضع ، سواء أكان وصفاً للمقسم به أم منادى وارداً في سياق القسم .

وفي اقتران اسم الجلالة مع اسم الرب في هذا القسم مناسبة لسياق السورة قبله ، وما اشتمل عليه من تقرير توحيد الأولوهية بتوحيد الربوبية [٢] ، وبخاصة ما افتتحت به من اقتران ذكر خاصية الخلق، وهي من أهم خصائص الربوبية بذكر موقف المشركين من ربهم ، وذلك قوله سبحانه : (الحمد لله الذي خلق السموات والأرض وجعل الظلمات والنور ثم الذين كفروا بربهم يعدلون) [٣] . ويلحظ في الآية أيضاً ورود الاسمين الكريمين اللذين وردا في القسم ؛ اسم الجلالة واسم الرب تعالى .

وعلى هذا المعنى دارت الآيات بعد ذلك حتى آية القسم ؛ ومن هذا تظهر مناسبة القسم لما تقدمه من الآيات في سورة الأنعام ، وهو مناسب أيضاً لما جاء بعده من

(١) انظر ص ٢٢٩من هذا البحث .

(٢) انظر الآيات : ١ – ٢٢ .

(٣) سورة الأنعام ، الآية ١ .

آيات ؛ فقد جاءت السورة - في مجملها - مؤكدة على قضية هامة تعد المقصد الرئيس لها وهي : إثبات توحيد الألوهية من طريق إثبات توحيد الربوبية .

ومما سبق تظهر خصوصيات اختيار عناصر القسم في هذا الموضع ، ومطابقتها لمقتضيات المقسم عليه ، والمقام ، والسياق ، والمتكلم بالقسم ، في توافق تام بين الأغراض والأساليب ، ورعي دقيق لكل المقتضيات على تعددها .

القسم باسم الجلالة مع التاء
﴿ تالله ﴾

ذكرت فيما سبق أن هذا الضرب من القسم قد جاء في تسعة مواضع من أصل عشرة مواضع ورد القسم فيها باسم الجلالة سبحانه ، وقد أشرت إلى مواقع المواضع التسعة من القرآن الكريم ، وتحدثت عن عناصر الأسلوب فيها ، فيما سبق من الحديث عن القسم باسم الجلالة (الله) تعالى .

وأشير في صدر هذا الضرب من القسم إلى ما لصورة المقسم به هنا من خصوصية الجمع بين اسم الجلالة وتاء القسم : (تالله) ، وهي خصوصية تقتضي النظر إلى هذه الصورة من جهتين رئيستين :

الأولى : وجه القسم باسم الجلالة في كل من هذه المواضع، وعلاقته بعناصر الأسلوب فيها .

والأخرى: دلالة التاء مع القسم ، وعلاقتها بالمقسم عليه ، وبسائر عناصر الأسلوب؛ في ضوء ماذكره النحويون - في خصائص أدوات القسم - من دلالة التاء على معنى التعجب مع القسم ، واطراد مجيئها مع اسم الجلالة، واختصاصها به في أسلوب القسم .

وبالإضافة إلى هاتين الجهتين سيقف البحث في مواضع هذا الضرب من القسم على دلالات عناصر الأسلوب وعلاقاتها بعضها مع بعض ، ووجوه التناسب فيما بينها ووجه ارتباطها بالموقع الذي جاءت فيه ، على النحو الذي جرى عليه البحث فيما مضى .

وهذه المواضع التسعة - كما سبق بيانه - تتفق في بعض عناصر القسم وتختلف في بعضها ، وقد آثر البحث تناولها في مجموعات تتفق مواضعها من جهة المقسم الصادر منه القسم ، أو من جهة اجتماعها في سياق واحد ، أو من الجهتين معاً ، أو

غير ذلك مما يربط بين موضع وآخر من مواضع القسم بـ (تالله) ؛ لأن بين بعض مواضع هذا القسم ارتباطاً وثيقاً .

وتفصيل ذلك أن التأمل في عناصر القسم في هذه المواضع - في صدر هذا الفصل - قد هدى إلى مايأتي :

أولاً - أن القسم بـ (تالله) قد جاء صادراً من الله تعالى في موضعين من القرآن الكريم ، وقد اجتمعا في سورة واحدة هي سورة النحل ، وعلى هذا يكون بين الموضعين ارتباط من جهات متعددة : أولها : صورة القسم وهي (تالله)، والثانيه : المقسم الذي أقسم به وهو الله تعالى ، والثالثة : وقوعهما في سياق سورة واحدة ، بل لايفصل بينهما - كما سيأتي بيانه - إلا بضع آيات . وكل ذلك يقتضي النظر إلى هذين الموضعين في مبحث مستقل .

ثانياً - أن القسم بـ (تالله) قد جاء صادراً من إخوة يوسف عليه السلام في أربعة مواضع ، وفي سورة واحدة أيضاً هي سورة يوسف ، وعلى هذا تتحد هذه المواضع الأربعة في صورة القسم ومصدره وسياقه ، وذلك يقتضي - أيضاً - النظر إليها في ضوء هذا التماثل .

ثالثاً - أن القسم بـ (تالله) قد صدر من إبراهيم عليه السلام في سياق دعوته لقومه إلى التوحيد في موضع واحد ، ثم جاء صادراً في موضع آخر من المشركين -ومنهم قوم إبراهيم - في سياق اعترافهم بضلالهم وندمهم على شركهم الذي كانوا عليه في الدنيا ، ويجمع بين الموضعين أنهما قد وردا في سياق حكاية قصة إبراهيم عليه السلام مع قومه ، وعلى هذا فقد اشتركا في سياق واحد ، بالإضافة إلى اشتراكهما في صورة القسم ؛ فلذلك - ولما سيأتي من الوجوه التي تربط بين الموضعين- حسن جمعهما في مبحث واحد .

رابعاً - أن القسم بـ (تالله) كما جاء صادراً من المشركين في النار، جاء كذلك صادراً من المؤمن في الجنة ، وهذا يعني أن بين الموضعين اتفاقاً من جهة أنهما

قسمان محكيان في سياق ماجاء من وصف أحوال يوم القيامة ، ويجمع بين الموضعين أيضاً روابط أخرى ستأتي الإشارة إليها ، ولهذا جمع البحث بينهما ٠

ولما كان ذلك كذلك ؛ جرى تقسيم مواضع القسم بـ (تالله) على النحو الذي سبق ، اعتداداً بوجوه الارتباط التي تصل بين بعض هذه المواضع وبعض ٠

أولاً - قسم الله تعالى بـ (تالله) في سياق سورة النحل

الموضع الأول : قسم الله تعالى للمشركين :

قوله تعالى : ﴿ **ويجعلون لما لا يعلمون نصيباً مما رزقناهم تالله لتسألن عما كنتم تفترون * وإذا بشر أحدهم بالأنثى ظل وجهه مسوداً وهو كظيم * يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء مايحكمون** ﴾ [١] .

يقع هذا القسم في سياق الحديث عن ضرب من ضروب الشرك التي وقع فيها بعض مشركي العرب - ومنهم قوم الرسول (صلى الله عليه وسلم)؛ فبعدت بهم عن عقيدة التوحيد الصحيحة ، وذلك ادعاؤهم أن الملائكة إناثاً، وأنهم بنات الله - تعالى عما يصفون - وما سبقه من الإشارة إلى إشراكهم الأصنام مع الله تعالى في العبادة ، ووعيد الله تعالى لهم على ذلك .

والمقسم هنا هو الله تعالى ، والمخاطب بالقسم هم المشركون الذين جعلوا للأصنام نصيباً مما رزقهم الله .

والمقسم به هو اسم الجلالة مقروناً بتاء القسم (تالله) . أما المقسم عليه فهو قوله : (لتسألن عما كنتم تفترون) يقول الطبري : « يقول تعالى ذكره : والله أيها المشركون الجاعلون للآلهة والأنداد نصيباً فيما رزقناكم شركاً بالله وكفراً ليسألنكم الله يوم القيامة عما كنتم في الدنيا تفترون ، يعني : تختلقون من الباطل والإفك على الله بدعواكم له شريكاً، وتصييركم لأوثانكم فيما رزقكم نصيباً، ثم ليعاقبنكم عقوبة تكون جزاءً لكفرانكم نعمه وافترائكم عليه » [٢] . وواضح في هذا النص أن المقسم عليه ليس مجرد السؤال، ولكنه أيضاً مايتضمنه هذا السؤال من الحساب والجزاء وهو

---

(١) سورة النحل ، الآيات ٥٦ - ٥٨ .

(٢) تفسير الطبري ٨٣/١٤ .

هنا إنزال العقوبة بهؤلاء المشركين ، لاسيما وأن هذا السؤال - كما ذكر المفسرون - سؤال توبيخ وتهديد [١] .

وقد اختلف في زمن السؤال المقسم عليه فقيل : يسألون عن ذلك عند الموت ، وقيل : يكون ذلك في القبر ، وقيل : يوم القيامة ، وهو ماذهب إليه أكثر المفسرين [٢] ، وجعله الرازي أولى الأقوال « لأنه تعالى قد أخبر بما يجري هناك من ضروب التوبيخ عند المسألة فهو إلى الوعيد أقرب » [٣] .

وقد جاءت الجملة المخبر بها عن هذا السؤال ، وهي الجملة المقسم عليها ، مؤكدة - بالإضافة إلى القسم - باللام المؤكدة ونون التوكيد الثقيلة في قوله : (لتسألن) . وعبر في هذه الجملة عن الأمر المفترى المسؤول عنه بـ (ما) في قوله (عما كنتم تفترون) تحقيراً له ، وفيه تنزه عن ذكره مرة أخرى؛ لأنه قد ذكر في الآيات السابقة على القسم ، والنكات لا تتزاحم . وجاء التعبير في هذه الجملة أيضاً بالفعل المضارع في قوله : (تفترون) للدلالة على تجدد ذلك، واستمراره منهم، ومداومتهم عليه دون أن يرجعوا إلى الحق ، وقدم قبله فعل الكون : (كنتم) ليدل على صدور ذلك منهم عن جبلة كائنة فيهم [٤] .

---

(١) انظر : معاني القرآن وإعرابه للزجاج ٢٠٥/٣ ، وزاد المسير ٤٥٨/٤ ، والتفسير الكبير ٥٤/٢٠ ، وتفسير القرطبي ١١٦/١٠ .

(٢) انظر : تفسير الطبري ٨٣/١٤ ، وتفسير البغوي ٧٢/٣ ، والتفسير الكبير ٥٤/٢٠ .

(٣) التفسير الكبير ٥٤/٢٠ . ومما يؤيد ماذهب إليه الرازي أن الموضع الذي أقسم فيه باسم الجلالة مع الواو ، وهو الصادر من المشركين ، وهو ما تناولناه قبل - قد تضمن هذا السؤال وجوابه وحكى عنهم مايجيبون به يوم القيامة ، وذلك قوله سبحانه : (ويوم نحشرهم جميعاً ثم نقول للذين أشركوا أين شركاؤهم الذين كنتم تزعمون * ثم لم تكن فتنتهم إلا أن قالوا والله ربنا ما كنا مشركين) . وهذا من عجيب الاتفاق بين مواضع القسم باسم الجلالة خاصة ، والقسم القرآني عامة .

(٤) انظر في خصوصية التعبير بالمضارع وفعل الكون قبله : نظم الدرر ١٨٢/١١ ، والتحرير والتنوير ١٨٢/١٤ .

والتعبير بجميع ذلك في جملة السؤال يدل على عظم الذنب الذي سيسألون، عنه وشدة تمسكهم به في الدنيا ودوامهم عليه ، وقوة نسبته إليهم ، وذلك يشير إلى أن السؤال عنه أمر عظيم يجب الاهتمام به واللفت إليه .

ولما كان الأمر الموعود بالسؤال عنه عظيماً ، وكان السؤال عنه كذلك ، كما أنبأت عنه خصوصيات التراكيب المعبر بها ؛ صدرت الجملة بالقسم ، ووقعت موقع الالتفات ؛ لأن في كلا الأسلوبين (القسم والالتفات) إشعاراً بأهمية الأمر المتحدث عنه ، وقوة لفت إليه ، فإذا اجتمع مع ذلك وقوعهما في صدر جملة اشتملت على ماسلف بيانه من المؤكدات ؛ علم أن هذا الخبر قد جاء محققاً غاية التحقيق .

وتحقيق هذا الخبر على النحو الذي مر مناسب لحال المخاطبين بالقسم ؛ لأنه قسم على أمر مستقبل لم يقع ، « والسؤال الموعود به يكون يوم البعث وهم ينكرونه فناسب أن يؤكد » [١] .

وإذا كان الغرض من السؤال المخبر عنه هو التوبيخ - كما سبق بيانه - فإن في وقوع الإخبار عنه موقع المقسم عليه ، وتأكيده بجميع تلك الوجوه التي تقدم شرحها - تعبيراً عن قوة التوبيخ وشدته ، وفي ذلك إيماء إلى أنهم لايوبخون إلا على أمر عظيم، استأهل أن يؤكد وأن يلتفت - من أجله - إليهم بالتوبيخ . وفي مجيء الإخبار عن وقوع هذا السؤال التوبيخي عقب حكاية شركهم دون فصل إشعار بأهميته وقوة استحقاقهم له بمجرد وقوعهم في ذلك الشرك .

وفي تصدير جملة السؤال « بالقسم وصرف الكلام من الغيبة إلى الخطاب المنبىء عن كمال الغضب من شدة الوعيد مالايخفى » [٢] ، ويزيد من شدة هذا الوعيد ماتقدم بيانه من تآزر عناصر الكلام في تأكيد هذا الأمر .

وقد جاء الالتفات في هذا الموضع على طريقة الانتقال من الغيبة إلى الخطاب

---

(١) التحرير والتنوير ١٨١/١٤ .

(٢) تفسير أبي السعود ١٢١/٥ ، وانظر : نظم الدرر ١٨٢/١١ .

تعريضاً بحضورهم يوم العرض على الله تعالى، وسؤالهم هذا السؤال ، أي أن الانتقال إلى الخطاب بعد الغيبة يشعر بقربهم من المتكلم سبحانه، وحضورهم بين يديه حتى لكأنه يخاطبهم الآن، ويسألهم عن شركهم ·

ويتسق التركيب الصوتي في هذه الجملة مع دلالة الوعيد والتهديد فيها ؛ فإن تكرار خمس تاءات في جملة قصيرة كقوله (تالله لتسألن عما كنتم تفترون) يثير في نفس السامع شعوراً بأن هذه الجملة تكاد تأخذ بتلابيب هؤلاء القوم المشركين وتهزهم هزاً ، ولا يملك من يتلقى هذا الجرس في جملة تهديديه إلا أن يرى صورة قوم ينفضهم السؤال ويهزهم ،حتى لكأنهم يسألون الساعة · وهذا المعنى يتناسب أيضاً مع دلالة الالتفات من الغيبة إلى الخطاب ·

وصورة المقسم به في هذا الموضع تجمع بين اسم الجلالة وتاء القسم كما ذكرت ، وهي صورة تناسب – من جهة ما فيها من ذكر اسم الله تعالى الدال على توحيده – المقسم عليه ؛ لأن الأمر المقسم عليه هنا هو توعد الله تعالى للمشركين بسؤالهم عن شركهم ، فدل بالمقسم به على عقيدة التوحيد التي أوجبت مخالفتها سؤالهم وعذابهم يوم القيامة ، وهذا من التناسب بين المقسم به والمقسم عليه ·

أما مجيء التاء مع المقسم به ؛ فلأنها تختص بالمعاني المتعجب منها في المقسم عليه ، وفي دخولها في هذا الموضع يقول ابن عاشور : «... فالإتيان في القسم هنا بحرف التاء مؤذن بأنهم يسألون سؤالاً عجيباً بمقدار الجرم المسؤول عنه » (١) · وقد يكون التعجب هنا من إنكارهم للبعث والسؤال الذي يكون فيه واستمرارهم في شركهم الذي هم عليه غير عابئين بعواقبه الوخيمة (٢) · وفي الآية معنى آخر يتعجب منه وهو جعلهم للأصنام والجمادات نصيباً مما رزقهم الله تعالى ، مع وضوح بطلان كونها آلهة،وبطلان استحقاقها لشيء من العبادة ؛ فالقسم بالتاء يلوح بسخف هذا الصنيع

---

(١) التحرير والتنوير ١٨١/١٤ ·

(٢) نظير هذا قولك لطالب أهمل درسه : تالله لتسألن عن هذا ؛ تتعجب من حاله مع تأكيد سؤاله عنه ·

منهم وبكونه حقيقاً بأن يتعجب منه ٠

وعلى هذا يكون المقسم به مناسباً للمقسم عليه من جهة اشتماله على اسم الجلالة المتضمن معنى التوحيد ، وهو معنى يناسب ما في المقسم عليه من السؤال عن الشرك ومن جهة مافيه من التعبير بتاء القسم الموافقة لأمور متعجب منها في هذا القسم ٠

أما مناسبة القسم لسياقه الخاص الذي ورد فيه ، وللسياق العام في سورته ، وهي سورة النحل ؛ فسيأتي الحديث عنه بعد دراسة عناصر القسم ودلالاته في الموضع التالي الذي أقسم الله تعالى فيه لنبيه ﷺ ؛ لأن هذين القسمين قد وردا - كما ذكرت فيما سلف - في سورة واحدة ، وفي سياق واحد من هذه السورة ٠

الموضع الثاني : قسم الله تعالى للرسول ﷺ :

قوله تعالى : (ويجعلون لله مايكرهون وتصف ألسنتهم الكذب أن لهم الحسنى لا جرم أن لهم النار وأنهم مفرطون * تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم) [١] .

يرد هذا القسم - كسابقه - في سياق الحديث عن بعض وجوه الشرك المعروفة عند العرب ، وبخاصة نسبة الولد إلى الله تعالى، وقولهم :إن الملائكة بنات الله - تعالى عما يصفون علواً كبيراً ، وما صحب ذلك من الوعيد الشديد لهؤلاء المشركين .

وفي هذا السياق يقسم الله تعالى باسمه العظيم موجهاً الخطاب إلى النبي(صلى الله عليه وسلم) : « والله يامحمد لقد أرسلنا رسلاً من قبلك إلى أممها بمثل ما أرسلناك به إلى أمتك من الدعاء إلى التوحيد لله، وإخلاص العبادة له، والإذعان له بالطاعة وخلع الأنداد والآلهة فزين لهم الشيطان أعمالهم ؛ يقول : فحسن لهم الشيطان ما كانوا عليه من الكفر بالله، وعبادة الأوثان مقيمين حتى كذبوا رسلهم، وردوا عليهم ماجاءوهم به من عند ربهم، فهو وليهم اليوم ؛ يقول : فالشيطان ناصرهم اليوم في الدنيا وبئس الناصر ، ولهم عذاب أليم في الآخرة ... » [٢] .

وعلى هذا فالمقسم هنا هو الله تعالى ، والمقسم له هو الرسول ﷺ .

والمقسم به هنا هو اسم الجلالة مقروناً بالتاء : (تالله) ، أما المقسم عليه فهو- كما هو واضح في النص السابق وفي الآيات - قوله تعالى : (... لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم) .

وفي معنى اليوم من قوله : (فهو وليهم اليوم) قولان : أحدهما : أنه يوم

---

(١) سورة النحل ، الآية ٦٢ ، ٦٣ .

(٢) تفسير الطبري ٨٨/١٤ .

القيامة ، أي : يوم تكون لهم النار . والآخر : أنه الدنيا ، أي : فهو مواليهم في هذه الدنيا ، ولهم عذاب أليم في الآخرة [١] ، وفسره الطبري - فيما مضى من كلامه - على هذا المعنى . وفي كون المراد به أنه وليهم يوم القيامة بعد إهلاكهم وحصولهم في النار مبالغة في نفي مطلق الولي ؛ قال البقاعي : « فلا ولي لهم لأنه لو قدر على نصرهم لما أسلمهم للهلاك وقد أطاعوه ، بل لو عدموا ولايته كان ذلك أولى لهم ، فهو نفي لأن يكون لهم ولي على أبلغ الوجوه » [٢] .

وقد اختلف المفسرون في مرجع الضمير في قوله : (وليهم) ؛ فجوز الزمخشري أن يرجع إلى مشركي قريش، على معنى أنه زين للكفار مثلهم أعمالهم فهو ولي هؤلاء لأنهم منهم ، وأن يكون ذلك على حذف مضاف ، والتقدير : فهو ولي أمثالهم اليوم [٣] . « وتعقبه أبو حيان ؛ لأن فيه بعداً لاختلاف الضمائر من غير داع إليه ولا إلى تقدير المضاف . ورد بأن لفظ (اليوم) داع إليه . وقال الطيبي : إنه الوجه وعليه النظم الفائق، لأن في تصدير القسمية بقوله تعالى (تالله) بعد إنكارهم الرسالة وتعداد قبائحهم، الإشعار بأن ماذكر كالتسلية للرسول ﷺ فكأنه قيل : إن الأمم الخالية مع الرسل السالفة لم تزل على هذه الوتيرة ؛ فلك أسوة بالرسل عليهم السلام، وقومك خلف لتلك الأمم ، فلا تهتم لذلك، فإن ربك ينتقم لك منهم في الدنيا والآخرة » [٤] .

ويفهم من هذا أن الغرض من ورود هذا الخبر، ومخاطبة الرسول (صلى الله عليه وسلم) به هو تسليته عما كان يلقاه من جهالات المشركين ، وإليه ذهب أكثر المفسرين [٥] . وقد أكد له

---

(١) انظر : زاد المسير ٤٦٢/٤ ، وتفسير البيضاوي ص ٣٥٩ .

(٢) نظم الدرر ١٨٩/١١ .

(٣) الكشاف ٤١٦/٢ .

(٤) انظر : روح المعاني ١٧٣/١٤ .

(٥) انظر : زاد المسير ٤٦١/٤ ، ٤٦٢ ، والتفسير الكبير ٦١/٢٠ ، وتفسير القرطبي ١٢١/١٠ ، والبحر المحيط٥٠٧/٥ ، ونظم الدرر ١٨٩/١١ ، وتفسير أبي السعود ١٢٣/٥ ، وروح المعاني ١٧٣/١٤ .

الخبر بالقسم و بـ (قد) الداخلة في جوابه لزيادة تطمينه(صلى الله عليه وسلم) وتعزيته ، وبخاصة في هذا السياق الذي ظهر فيه من جهل المشركين وجرأتهم على الله تعالى ما ينافي تنزيهه وتوحيده سبحانه . ومعنى هذا أن التأكيد القسمي وماصحبه من المؤكدات لم يقصد به مجرد تأكيد الخبر؛ لأن الرسول ﷺ لاينكره ولايشك فيه ، ولكن لما كان الشرك المنسوب إلى قومه ومافيه من نسبة البنات إلى الله تعالى ، ومايدل عليه من شدة التبجح على الله تعالى ، لما كان ذلك كله مما لا يقع في فكر أنه يكون ممن جاءهم رسول يبين لهم الحق - أكد الله تعالى لرسوله ﷺ أنه قد أرسل إلى أمم سبقت أمته رسلاً يدعونهم إلى الحق، فزين لهم الشيطان ماكانوا عليه من الضلال والباطل حتى أوردهم النار ، مشيراً بذلك إلى أن حال المشركين من قوم الرسول ﷺ كحال تلك الأمم السابقة في العمل وفي المصير .

ويرى بعض المفسرين أن من أغراض هذا القسم التهديد والوعيد لهؤلاء المشركين بما كان من إهلاك الأمم السابقة وما ينتظرهم من العذاب في الآخرة [١] ، وهو معنى يفهم على سبيل التعريض؛ لأن الظاهر أن الخطاب للرسولﷺ ، ولهذا المعنى يرى ابن عاشور أن « وجه الخطاب إلى النبي ﷺ لقصد إبلاغه إلى أسماع الناس فإن القرآن منزل لهدي الناس ، فتأكيد الخبر بالقسم منظور فيه إلى المقصودين بالخبر لا إلى الموجه إليه الخبر ؛ لأن النبي ﷺ لايشك في ذلك .

ومصب القسم [٢] هو التفريع في قوله تعالى : (فزين لهم الشيطان أعمالهم) وأما الإرسال إلى أمم من قبلهم فلا يشك فيه المشركون » [٣] .

ولا تنافي بين أن يكون المخاطب بهذا القسم هو الرسول ﷺ - على المعنى الذي سبق بيانه - وأن يراد به لفت السامعين من مشركي قريش إلى ما كان من تزيين

---

(١) انظر : نظم الدرر ١٨٩/١١ ، وتفسير أبي السعود ١٢٣/٥ ، وروح المعاني ١٧٣/١٤ .

(٢) أي : محل التأكيد به .

(٣) التحرير والتنوير ١٩٤/١٤ .

الشيطان لمشركي الأمم الخالية التي تعاقب الرسالات والأنبياء فيهم ، ليكون في ذلك عبرة لهم . وقد يكون تأكيد ذلك للمشركين من قوم النبي ﷺ على وجه الاحتفاء والاهتمام بهذا الخبر، ليلتفتوا إلى مافيه مما يشبه حالهم مع رسولهم ، مع تضمنه الوعيد الذي أشار إليه المفسرون .

أما مناسبة صورة المقسم به للمقسم عليه فننظر إليها من جهتين : اختيار القسم باسم الجلالة ، ودخول التاء عليه ؛ فأما القسم باسم الجلالة فتظهر مناسبته لذلك من كون الأمر المقسم عليه هو إثبات اتحاد مواقف المشركين من الأمم السابقة والمشركين من قوم الرسول ﷺ في اتخاذهم الشركاء، وبعدهم بهذا الصنيع عن التوحيد ، فالتأكيد على هذا الموقف يقتضي التذكير بالحق الذي نأى عنه المشركون في كل عصر وهو التوحيد ، وقد تم ذلك بالقسم باسم الجلالة المختص به سبحانه ، والمشير إلى وحدانيته ، وهذا تلاؤم بديع بين المقسم به والمقسم عليه .

وثمة معنى آخر يربط بين عنصري القسم في هذا الموضع ، وذلك أن معنى المقسم عليه في هذه الآية أن دأب المشركين وطريقتهم في كل زمان واحدة لا تتبدل ، فهم مقيمون على الشرك والضلال ، فناسب أن يقسم على ذلك بما يومىء إلى معنى الواحد وهو اسم الجلالة ، إذ كأن المعنى : تالله إن هؤلاء المشركين لمقيمون على أمر واحد كما أن الله المقسم به واحد ، وفي هذا أيضاً إيماء إلى القضية المراد إثباتها وهي قضية التوحيد .

أما مجيء التاء في صورة المقسم به فذو علاقة بالمقسم عليه من جهة أن حال المنذرين المرسل إليهم في كل عصر حال يتعجب منها ، فكم من رسول أتاهم ، وكم من قرون خلت قبلهم ؟ وهم – مع ذلك – لايتعظون ولا يعتبرون ، وقد حكى القرآن هذا المعنى في قوله سبحانه : ﴿ **كذلك ما أتى الذين من قبلهم من رسول إلا قالوا ساحر أو مجنون * أتواصوا به بل هم قوم طاغون** ﴾ (١) ، فدأب الكافرين

---

(١) سورة الذاريات ، الآية ٥٢ ، ٥٣ .

وموقفهم من الرسالات السماوية واحد على اختلاف الدهور والعصور ، وهو موقف حقيق بأن يكون موضع التعجب والاستغراب إذا ما نظر إليه في ضوء ماجاءهم من آيات الله تعالى البينات ودلائل النبوات ٠

ويرى ابن عاشور في دلالة التاء في هذا الموضع معنى كهذا ، وذلك أن « شأن التاء المثناة أن تقع في قسم على مستغرب مصب القسم هنا وهو المفرد بقوله تعالى : (فزين لهم الشيطان أعمالهم) ؛ لأن تأثير تزيين الشيطان لهم أعمالهم بعد ماجاءهم من إرشاد رسلهم أمر عجيب » [1] .

وقد يكون للتعبير بالتاء في هذا القسم صلة بما دل عليه لفظ (التزيين) من إعمال الحيلة وإحكام التدبير ، وذلك لايكون إلا بالكيد ، فمجيء التاء التي لاتستعمل إلا في المعاني الغريبة البعيدة، يناسب مادل عليه ذلك من الكيد العجيب الذي جعلهم في بعد مستبعد عن اتباع الحق مع وضوحه ٠

ومما سبق يتضح أن صورة القسم تناسب حال المخاطبين ، وموضوع القسم والمقسم عليه ٠

أما مناسبة هذه الصورة لسياقها الخاص في سورة النحل ، وللسياق العام لهذه السورة ؛ فسيأتي الحديث عنه مع الحديث عن الفكرة ذاتها في الموضع الأول ، وهو مايلي ٠

---

(١) التحرير والتنوير ١٤/١٩٤ ٠

علاقة القسمين السابقين بموقعهما :

ذكرت فيما سبق أن القسمين السابقين اللذين أقسم فيهما الله تعالى بـ (تالله) قد وردا في سورة واحدة هي سورة النحل ، وأنهما قد وقعا في سياق واحد من هذه السورة ؛ فلا يفصل بينهما إلا بضع آيات ، وهذا يدعو إلى تناول علاقتهما بموقعهما في هذا السياق ، وموقعهما في سياق السورة ، تناولاً واحداً .

والمتتبع لهذه السورة (سورة النحل) يجد أنها قد افتتحت بآيات تضمنت الإخبار بمجيء أمر الله تعالى الذي يستعجله المشركون ، مقروناً بتنزيه الله تعالى عما يفترون ، كما تضمنت الإخبار بإنزاله سبحانه الوحي على من يشاء من عباده لينذروا من انحرف عن عقيدة التوحيد أنه لا إله إلا هو سبحانه ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **أتى أمر الله فلا تستعجلوه سبحانه وتعالى عما يشركون * ينزل الملائكة بالروح من أمره على من يشاء من عباده أن أنذروا أنه لا إله إلا أنا فاتقون * خلق السموات والأرض بالحق تعالى عما يشركون** ﴾ [(١)] .

وعلى هذا فإن هذا الإفتتاح ذو علاقة بمضموني القسمين اللذين وردا في السورة ؛ لأن الأول منهما قسم منه سبحانه على إنزال أمره - الذي حقق إتيانه في أول السورة - وسؤال المشركين عما كانوا يفترون: ﴿ ...**تالله لتسألن عما كنتم تفترون** ﴾ [(٢)] ، والآخر قسم منه سبحانه لرسول ﷺ على أنه قد أرسل إلى الأمم السابقة رسلاً لهدايتهم إلى عقيدة التوحيد ، لكنهم أذعنوا لتزيين الشيطان فأوردهم العذاب الأليم : ﴿ **تالله لقد أرسلنا إلى أمم من قبلك فزين لهم الشيطان أعمالهم فهو وليهم اليوم ولهم عذاب أليم** ﴾ [(٣)] .

ومما هو جدير بالملاحظة هنا أن هذا الافتتاح قد أشار إلى الملائكة بوصفها رسلاً

---

(١) سورة النحل ، الآيات ١ - ٣ .

(٢) سورة النحل ، الآية ٥٦ .

(٣) سورة النحل ، الآية ٦٣ .

من الله تعالى ينزل بها الوحي ، وربط الحديث عن ذلك بتنزيه الله تعالى عما يشرك المشركون ، ولهذا علاقة وثيقة بمجيء القسمين في سياق تنزيه الله تعالى عنه وجه خاص من وجوه الشرك ذي علاقة بالملائكة ، وهو قول بعض المشركين إن الملائكة بنات لله سبحانه وتعالى عما يشركون .

وإذا مضينا في تتبع سياق السورة بعد هذا الافتتاح ؛ وجدنا أنها تعرض بعد ذلك لكثير من دلائل الوحدانية في الكون [١] ، ثم تصرح بوحدانيته سبحانه وشهادة تلك الدلائل عليها ، وتلفت إلى عجز ما اتخذه المشركون من الشركاء والأنداد ، وتتحدث عن استكبار المشركين عن الإيمان بالتوحيد مع الاعتراف به في نفوسهم لوضوح دلائله ، والوعيد لهم على ذلك بسؤالهم عنه يوم القيامة [٢] ، وقرن بذلك الحديث عن مصير المؤمنين الذين آمنوا بتوحيد الله تعالى واتبعوا رسله الذين دلوهم عليه ودعوهم إليه [٣] ، وهذه القضايا تناسب ما جاء في القسمين الواردين بعد ذلك من الوعيد للمشركين والإخبار بإرسال الرسل بعقيدة التوحيد .

ثم تعود الآيات بعد ذلك إلى تهديد المشركين [٤] ، ويعقب ذلك الإشارة إلى إرسال الرسل لهداية الناس إلى التوحيد ، وتحذيرهم من إضلال الشيطان لهم ، وذلك قوله تعالى : ﴿ **ولقد بعثنا في كل أمة رسولاً أن أعبدوا الله واجتنبوا الطاغوت فمنهم من هدى الله ومنهم من حقت عليه الضلالة فسيروا في الأرض فانظروا كيف كان عاقبة المكذبين** ﴾ [٥] .

وهذه الآية ذات ارتباط وثيق - كما ترى - بقسم الله تعالى الذي خاطب به الرسول ﷺ في قوله : (**تالله لقد أرسلنا ...**) الآية ، فبين الآيتين تماثل في

(١) انظر الآيات : ٣ - ١٩ .

(٢) انظر الآيات : ٢٠ - ٢٩ .

(٣) انظر الآيات : ٣٠ - ٣٢ .

(٤) انظر الآيات : ٣٣ - ٣٥ .

(٥) الآية ٣٦ .

المضمون وطريقة العرض ، وهذا واضح من اشتمالهما على الإخبار بإرسال الرسل للأمر بعبادة الله وحده ، مقروناً بذكر الشيطان والتحذير من تزيينه الذي يضل به أتباعه ، ومعقباً عليه بالوعيد لهؤلاء الأتباع المكذبين لرسل الله تعالى . أما ماسبق هذه الآية من الوعيد للمشركين فذو صلة بالقسم الذي خاطب به الله تعالى المشركين في قوله : (... تالله لتسألن عما كنتم تفترون) . وتناسب هذه الآيات المشار إليها مع القسمين من أدق وجوه التناسب بين هذا الجزء من السورة والقسمين اللذين وردا فيها .

وتمضي الآيات مؤكدة على عرض مواقف المشركين من قضايا الرسالة ، وبخاصة قضية البعث ، مع تهديدهم على تلك المواقف ، واللفت إلى ماجاءهم من الرسالات والآيات البينات ، في الكتب السماوية ، وفي المخلوقات الكونية [1] ، ولهذا صلة بموضوع القسم الأول المتضمن للوعيد بالبعث والسؤال ، وبموضوع الثاني المتضمن لتأكيد إرسال الرسل في الذين خلوا . ومن المواقف التي أشارت إليها هذه الآيات قسم المشركين على نفي البعث واجتهادهم في ذلك في قوله سبحانه : ﴿ **وأقسموا بالله جهد أيمانهم لايبعث الله من يموت بلي وعداً عليه حقاً ولكن أكثر الناس لايعلمون** ﴾ [2] وفي ضوء هذا يمكن أن يكون القسم الصادر من الله تعالى موجهاً إلى المشركين في قوله : (تالله لتسألن ...) الآية ، رداً على ذلك القسم الذي أقسموا فيه على نفي البعث ، فيكون قد أثبته بالأسلوب الذي نفوه به ، ليشير إلى وجه العلاقة بين هذين السياقين في السورة .

وعقب ذلك تربط السورة مالفتت إليه الآيات السابقات من مواقف المشركين ، وما أشارت إليه من دلائل التوحيد في الرسالات وفي المخلوقات ، تربط ذلك بالإشارة

---

(١) انظر الآيات : ٣٧ - ٤٨ .

(٢) الآية ٣٨ .

إلى عبودية جميع تلك المخلوقات - بما فيها الملائكة - لله تعالى [١] ، وهو ربط يمهد لعرض اتخاذ المشركين الشركاء من دون الله تعالى وموقفهم العجيب في قضية تأنيث الملائكة ونسبتهم إلى الله تعالى ، وهو ماعرضته الآيات التي تلت هذا الربط ·

وفي هذا الجزء من السورة يقع القسمان اللذان أقسم فيهما الله تعالى باسمه العظيم مع التاء (تالله) ، وهو جزء بسط فيه الحديث عن قضية التوحيد ومايتعلق بها من استحقاقه سبحانه للعبادة ، وصرف الناس بعضها لغيره سبحانه ، ثم جاء القسم منه سبحانه على سؤال المشركين عن شركهم (تالله لتسألن ...) الآية ، ثم بسط فيه الحديث عن وجه خاص من وجوه الشرك - وهو الذي عنيت به السورة أكثر من غيره - وهو ادعاء صلة النسب بين الله تعالى والجن ، والقول بأن هذه الصلة قد أوجدت الملائكة وأنهم بنات الله - تعالى عن ذلك علواً كبيراً- ، ويرد بعد ذلك - دون فصل - القسم الثاني الذي صدر منه سبحانه - أيضاً - مخاطباً به نبيه ﷺ: (تالله لقد أرسلنا ...) الآية ·

ومما يلفت الانتباه في السياق الخاص الذي ورد فيه القسمان ، أن مابين القسمين من آيات لم يخرج عن الحديث عن نسبة البنات إلى الله تعالى ، وهو ذلك الشرك الغريب الذي عرف عند بعض العرب ؛ وكأنما قد حف الحديث عنه بقسمين صادرين من الله تعالى باسمه العظيم مقروناً بالتاء (تالله) تنبيهاً على خطورته ، وإشارة إلى مافيه من عظم الذنب ، ورغبة في تأكيد الوحدانية بذكر الاسم الذي يتضمنها وهو اسم الجلالة ، مع اللفت إلى مافي ذلك الشرك من وجوه الغرابة والتعجب ، وهو ماعبرت عنه تاء القسم ·

ومن هذا يتضح أن لصورة القسم في الموضعين ، ولكون القسم فيهما صادراً من الله تعالى ، علاقة بما جاء في هذا السياق من حكاية مقولة من مقولات المشركين ، تستحق اللفت إلى مافيها من الجرأة على الله تعالى ، وتستأهل أن ينوه بما فيها من

---

(١) انظر الآيات : ٤٨ - ٥٠ ·

الأمور الداعية إلى التعجب ، في ضوء موقف المشركين من الإناث وكرههم لهن ، وقد عبرت الآيات فيما بين القسمين عن هذا المعنى [١] .

أما الآيات التي تلت القسمين ؛ فقد اشتملت على كثير مما تضمنته الآيات قبلهما ، وذلك أنها قد أكدت على الإشارة إلى دلائل الوحدانية فيما نزل من الوحي ، وفي مخلوقات الله تعالى ؛ في السموات والأرض ، والأنعام ، والنبات ، والنحل ، وخلق الإنسان ومعاشه ورزقه ، وقرن بذلك الحديث عن نعم الله تعالى على خلقه [٢] ثم تبع ذلك بيان موقف الناس من هذه الدلائل والنعم ، وهو إشراكهم غيره سبحانه معه في العبادة ، وصحب ذلك ضرب الأمثال المتعلقة بهذه القضية ، واللفت إلى آيات أخرى في مخلوقاته سبحانه ونعمه ، وبيان إنكارهم لها وكفرهم بها [٣] .

وتتحدث الآيات بعد ذلك عن البعث ومايكون فيه من أحوال المشركين مع شركائهم ، وماينزل بهم فيه من وعيد الله تعالى وعذابه [٤] ، ثم جاء عقب ذلك الأمر بالعدل : (إن الله يأمر بالعدل ...) [٥] وهو - كما يقول البقاعي - « الإنصاف الذي لايقبل عمل بدونه ، وأول درجاته التوحيد الذي بنيت السورة عليه » [٦] ، وكذلك الأمر بالإحسان وإيتاء ذي القربى ، والنهي عن الفحشاء والمنكر والبغي ، والأمر بالوفاء بعهد الله تعالى [٧] ، ولايخفى مافي ذلك كله من الارتباط بالقسمين من جهة مافيهما من القسم باسم الجلالة الدال على التوحيد ، وما فيهما من تأكيد البعث والحساب، وما فيهما من ذكر الشرك والمشركين الذين ظلموا أنفسهم ، وصدرت

---

(١) انظر الآيات : ٥٧ - ٦٢ .

(٢) انظر الآيات : ٦٤ - ٧٢ .

(٣) انظر الآيات : ٧٣ - ٨٣ .

(٤) انظر الآيات : ٨٤ - ٨٩ .

(٥) الآية ٩٠ .

(٦) نظم الدرر ٢٣٦/١١ .

(٧) انظر الآيات : ٩٠ - ٩٢ . وانظر تفسيرها في : تفسير البغوي ٨١/٣ ، ٨٢ .

منهم تلك الأقاويل الجائرة المنافية للعدل والإحسان ، والموغلة في الفحش والمنكر والبغي ، والمخالفة لما يقتضيه شكر المنعم سبحانه من الولاء والطاعة والخضوع ·

ويأتي عقب ذلك التأكيد على سؤال المكذبين عن أعمالهم يوم القيامة ، وذلك قوله سبحانه : ﴿ **ولو شاء الله لجعلكم أمة واحدة ولكن يضل من يشاء ويهدي من يشاء ولتسألن عما كنتم تعملون** ﴾ (١) ، وهذا يتفق مع ماجاء في قسم الله تعالى على سؤال المشركين في القسم الأول : (... تالله لتسألن عما كنتم تفترون) · ثم يعقب ذلك تأكيد الوفاء بالأيمان والعهود ، والتذكير بالحساب والجزاء (٢) ، وهو يناسب أيضاً ماذكر من سؤالهم عن أعمالهم ، وكذلك العهود لأنها مما يسأل عنه (٣) .

وتأمر الآيات التي تبعت ذلك بالاستعاذة من الشيطان الرجيم عند قراءة القرآن ، وتبين أن المؤمنين في معزل عن غوايته لأنه ليس له سلطان إلا على الذين يتخذونه ولياً ، وهم المشركون (٤) ، ثم يلي ذلك حكاية كثير من مقولات المشركين في هذا القرآن ، وكفرهم بآيات الله تعالى ونعمة ، ووصف حالهم في الدنيا ، وماينتظرهم من العذاب في الآخرة (٥) · وواضح من هذه الآيات أنها تشير إلى تأثير الشيطان في الذين يتخذونه ولياً من دون الله ، وإضلاله لهم حتى قالوا ماقالوا في الوحي المنزل من عند الله تعالى ، فاستحقوا عليه العذاب ، وهذا هو ماجاء القسم عليه في القسم الثاني الذي أكد فيه الله تعالى تزيين الشيطان لكثير من الأمم السابقة مع ماجاءهم

---

(١) الآية ٩٣ ·

(٢) انظر الآيات : ٩٤ – ٩٧ ·

(٣) قال تعالى (في سورة الإسراء ، الآية ٣٤) : (... وأوفوا بالعهد إن العهد كان مسؤولا) ، ومما يلفت المتأمل أن هذه الآية تقع في سورة الإسراء التي تلي سورة النحل في المصحف ·

(٤) انظر الآيات : ٩٨ – ١٠٠ ·

(٥) انظر الآيات : ١٠٠ – ١١٩ ·

من الرسل والآيات ، وهو ماجاء القسم على جزائه في القسم الأول الذي أقسم فيه الله تعالى على سؤال المشركين عما يفترون .

ويسبب من هذا تشير السورة بعد ذلك إلى إبراهيم عليه السلام ، بوصفه حنيفاً موحداً شاكر لأنعم الله ، ثم تخبر بأن الله تعالى قد أوحى إلى نبيه ﷺ أن يتبع ملة إبراهيم ، وهي التوحيد الذي كان عليه ، وتمام الانقياد لله بالطاعة [١] . ثم يعقب ذلك الإشارة إلى أصحاب السبت [٢] بوصفهم ممن اختبر الله تعالى طاعتهم وانقيادهم بما حرم عليهم في السبت ؛ فكانوا من الغاوين . ولذكرهم في هذا السياق - كما يرى البقاعي [٣] - علاقة بما يدعيه اليهود من أن إبراهيم عليه السلام قد كان على ملتهم .

وختمت السورة بعد ذلك بتسلية الرسول ﷺ ، وأمره بالدعوة إلى سبيل ربه بالحكمة والموعظة الحسنة ، والصبر على ذلك ، والاعتصام بالله ، ونهيه عن أن يكون في حزن عليهم ، أو في ضيق مما يمكرون (٤) ، ولهذا صلة بالغرض الذي أقسم الله تعالى من أجله للرسول ﷺ على حال الأمم السابقة مع رسلهم في قوله : (تالله لقد أرسلنا...) الآية .

وتتبع السورة على النحو الذي سبق يظهر أن السورة كلها قد أخلصت لإثبات قضية التوحيد ، وأنها تعرض هذه القضية بأسلوب يلفت فيه إلى دلائل التوحيد في مخلوقات الله تعالى ، وفيما أنعم به على عباده مما يستحق إفراده بالعباده ، مع الإشارة إلى كفران أكثر الناس لهذه النعم باتخاذهم الشركاء من دون الله تعالى ، وبما يصدر منهم من الوجوه الشركية العجيبة ، التي أعجبها وأغربها نسبة الولد إلى الله تعالى ، وجعل الملائكة الذين هم عباد الله إناثاً والادعاء بأنهم بنات له - سبحانه

---

(١) انظر الآيات : ٩٨ - ١٠٠ .

(٢) انظر الآيات : ١٠٠ - ١١٩ .

(٣) انظر : نظم الدرر ٢٧٦/١١ .   (٤) المصدر نفسه ٢٧٦/١١ .

وتعالى عما يشركون ، ويصحب عرض هذه القضية استغراب صدور ذلك من المشركين مع ماعندهم من دلائل وحدانيته سبحانه فيما جاءهم به الرسل وفيما يرونه من مخلوقاته ٠

وقد جاءت صورة القسم الذي ورد في هذه السورة في موضعيه جامعة بين اسم الجلالة المناسب لما بنيت عليه السورة من إثبات التوحيد ، وتاء القسم المساوقة لما صاحب عرض هذه القضية من التعجب من مواقف المشركين ، ولما جاء من ذكر أغرب وأعجب مقولات المشركين التي عقدوا فيها الصلة بين الله تعالى وملائكته على نحو ينافي الإيمان بوحدانيته سبحانه ٠

وبالإضافة إلى ذلك اتصل سياق السورة في أكثر أجزائه بالموضعين اللذين أقسم الله تعالى فيهما باسم الجلالة مع التاء ، في المضمون ، والأسلوب ، وشاهد ذلك ظاهر فيما سبق عرضه من آيات السورة ، وقد أشرت إلى كثير منها ٠

وعلى هذا فقد جاءت صورة القسم وعناصره في الموضعين مناسبة للسياق العام في سورة النحل ، في أدق خصائصه ، كما جاءت مناسبة لموقعها الخاص في هذه السورة ٠